بسم الله الرحمن الرحيم

معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية
برنامج الماجستير

رسالة ماجستير بعنوان

"دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي 2003-2008"

"أحزاب اللقاء المشترك: دراسة حالة"

"The Role of Yemeni Opposition in Political Stability: 2003-2008"

"Parties of the Joint meeting: case Study"

إعداد الطالب

درهم محسن أحمد الحالمي

الرقم الجامعي

0620600009

المشرف

الدكتور محمد أحمد المقداد

١٤٣٠هـ ٢٠٠٩ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي 2003-2008"

"أحزاب اللقاء المشترك:: دراسة حالة"

"The Role of Yemeni Opposition in Political Stability :2003-2008"

"Parties of The Joint meeting :case Study "

إعداد الطالب

درهم محسن أحمد الحالمي

الرقم الجامعي

0620600009

المشرف

الدكتور محمد أحمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١. الدكتور/ محمد أحمد المقداد	مشرفاً ورئيساً	.....
٢. الدكتور/ علي عواد الشرعة	عضواً	.....
٣. الدكتور/ هاني أخورشيده	عضواً	.....
٤. الإستاذ الدكتور/ مازن العقيلي	عضواً	.....

قدِّمت هذه الرِّسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة

نوقشتْ وأوصي بإجازتها بتاريخ ١٩/ ٥ /٢٠٠٩م .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾

سورة آل عمران، آية رقم (١٠٤)

وقال تعالى ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾

سورة الأنفال، آية: (٤٦)

صدق الله العظيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

إلى من أنار لي درب الحياة .. بالدعاء والتوجيه والدي العزيز أطال الله في عمره سندي وقوتي ومصدر همتي .... تكريما وإجلالا

إلى من أعانتني بدعائها وشملتني بعطفها وحنانها ..والدتي الغالية أمد الله في عمرها.... برا وإحسانا

إلى من بذل معي كل جهد ومساندة خلال مشواري التعليمي..ولم يبخل علي يوما بنصائحه القيمة وأفكاره النيرة .. الأخ القدير الشيخ عبد الجليل الحالمي.... وفاءا وعرفانا

إلى مصدر فخري واعتزازي .. إخوتي عبده وصاوق وسالم وفؤاد.... حبا وإيثارا

إلى نفيسة الأخلاق ولطيفة التعامل..رغم متاعبي زوجتي الوفية

إلى أمل المستقبل وقرة عين أبيهم أولادي...أوهم ، زبيدة مهيب ، محمد

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين ، وبعد فإني أحمد الله وأشكره فهو صاحب الفضل و المنة و إليه يعود الأمر كله فهو المتفضل على العباد و إليه الملجأ و المعاد، متيمنا بقوله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم"، ويقتضي واجب الشكر لله تعالى أن أسجل خالص شكري وعميق إمتناني لأستاذي الفاضل الدكتور/ **محمد أحمد المقداد** لما بذله من جهد كبير خلال المراحل المختلفة لإعداد هذه الرسالة ، وفي الحقيقة فإنني مهما قلت من كلمات الشكر والتقدير والعرفان فإنني لا أستطيع أن أوفي لأستاذي الكريم حقه ، وجاء إشرافه على رسالة الماجستير ليكون شرفاً للرسالة وتكريماً لصاحبها، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما يسعدني أن أعبر عن شكري الشديد وعميق امتناني لأستاذي الجليل الدكتور/ **علي الشرعة** عميد معهد بيت الحكمة ، على توجيهاته الكريمة والقيمة على مشروع الرسالة وتعاونه الكبير مع الباحث في بداية مشواره البحثي.كما يسعدني أن أعبر عن شكري الشديد وعميق امتناني لأستاذي الفاضل الدكتور/ **هاني أخورشيده** مدير مركز الإستشارات بجامعة آل البيت ، لما أولاني به من عناية ورعاية وما منحني من علم، كما كان لتوجيهاته القيمة الأثر البالغ في إثراء هذه الدراسة . والشكر موصول للأستاذ القدير الاستاذ الدكتور/ **مازن العقيلي** على تفضله بقبول المشاركة في لجنة الحكم والمناقشة على الرسالة وتحمله عناء ومشقة السفر فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما هو الشكر لجامعة آل البيت أساتذة وإداريين على تعاونهم الكريم مع الباحث ، وذات معاني الشكر لأسرة جامعة صنعاء الذي لي شرف الإنتماء إليها طالبا، وأخص منهم الدكتور عدنان المقطري والأستاذ هاني مغلس على تعاونهما الكريم في إسداء النصح والمعونة في بداية مشروع الرسالة. كما يمتد شكري وتقديري لكافة الأخوة في اليمن وأخص منهم الأستاذ مفيد الحالمي والمقدم حسن النجار وسلطان الحالمي وتوفيق مسعد الحالمي ووضاح الحالمي ونبيل الحداد ونبيل محمد الحالمي والأستاذ عامر العودي وقيس الحالمي وحمير حيدرة ومسعد حيدرة وخالد الجابري وسيف الحداد وردفان الحالمي على الدعم والمؤازرة خلال فترة الدراسة . ثم إن من كمال شكره وجزيل حمده شكر كل ذي صاحب معروف أداه أو نصح أسداه فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله فلهم مني جزيل الشكر .

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــة المحتويـــات

م	الموضوع	رقم الصفحة
–	الإهـــــداء	أ
–	شكـــر وتقدير	ب
–	قائمة المحتويات	ج
–	قائمة الجداول	هـ
–	ملخص الدِّراسة	و
–	المقدمة	١
–	أهداف الدِّراسة	٣
–	أهمِّية الدِّراسة	٣
–	مشكلة الدِّراسة وتساؤلاتها	٤
–	فرضيَّات الدِّراسة	٥
–	متغيرات الدراسة	٥
–	مفاهيم الدراسة	٥
–	حدود الدراسة	٩
–	منهجية الدراسة	٩
–	الدراسات السابقة	١٢
	الفصل الأول: المعارضة والاستقرار السياسي : دراسة نظرية	
	المبحث الأول : المعارضة في الفكر السياسي	
–	المطلب الأول : المعارضة في الفكر السياسي الغربي	٢١
–	المطلب الثاني : المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي	٢٤
–	المطلب الثالث: مظاهر المعارضة في الفكر الغربي وفي الفكر الإسلامي	٣١
	المبحث الثاني : الاستقرار السياسي	
–	المطلب الأول : الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي	٣٩
–	المطلب الثاني : الاستقرار السياسي في الفكر الإسلامي	٤٢
–	المطلب الثالث : الاستقرار السياسي (المظاهر والعوامل المؤثرة)	٥٠
	الفصل الثاني : المعارضة السياسية والاستقرار السياسي في اليمن	
	المبحث الأول: النظام السياسي (للجمهورية اليمنية) تجاه الاستقرار السياسي	
–	المطلب الأول : العوامل الداخلية	٦٩
–	المطلب الثاني : العوامل الخارجية	٨٠
	المبحث الثاني: مراحل تطور المعارضة اليمنية	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-	المطلب الأول : المعارضة السياسية في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠م	٩١
-	المطلب الثاني : المعارضة السياسية في اليمن ١٩٩٠-١٩٩٧م	٩٩
-	المطلب الثالث : المعارضة السياسية والأغلبية المريحة ١٩٩٧-٢٠٠٨م	١١٩
	الفصـــــل الثالث : أحزاب اللقاء المشترك (دراسة حالة)	
	المبحث الأول : أحزاب اللقاء المشترك (الجذور التاريخية والمشاركة السياسية)	
-	المطلب الأول : أحزاب اللقاء المشترك (النشأة والدوافع والأهداف)	١٣٠
-	المطلب الثاني : المشاركة السياسية لأحزاب اللقاء المشترك	١٣٨
	المبحث الثاني : أحزاب اللقاء المشترك والقضايا اليمنية	
-	المطلب الأول : موقف أحزاب اللقاء المشترك تجاه قـضايا (حـرب صـعده ، القضية الجنوبية)	١٦٧
-	المطلب الثاني : موقف أحزاب اللقاء المشترك تجاه قضية الفساد	١٨٨
-	المطلب الثالث : موقف أحزاب اللقاء المشترك تجاه العملية الإنتخابية	٢٠٠
-	النتائج	٢٢١
-	التَّوصيـات	٢٢٥
-	قائمة المراجع والمصادر	٢٢٧
-	ملخص الدِّراسة باللغة الإنجليزيَّة	٢٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــة الجـــداول

الرقم	أسم الجدول	الصفحة
١-	تقاسم السلطة بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي ١٩٩٠-١٩٩٣	١٠٣
٢-	يوضح أصوات الناخبين والمقاعد التي حصل عليها كل حزب في انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٣م	١٠٧
٣-	توزيع السلطة بين أحزاب الحكم في الائتلاف الثلاثي	١٠٩
٤-	الأحزاب التي فازت في انتخابات عام ١٩٩٧ ونسبتها	١١٦
٥-	شيوخ القبائل المتحزبين والمستقلين الفائزين بعضوية مجلس النواب(دورتي ١٩٩٣ ، ١٩٩٧)	١١٨
٦-	يوضح المقاعد النيابية التي حصل عليها المستقلون والأحزاب والتنظيمات السياسية في انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٧م	١١٩
٧-	الأحزاب الفائزة في الانتخابات المحلية على مستوى المحافظات في العام ٢٠٠١م	١٢٤
٨-	الأحزاب الفائزة في الانتخابات المحلية على مستوى المديريات	١٢٥
٩-	يوضح النتائج النهائية لانتخابات عام ٢٠٠٣ النيابية	١٤٦
١٠-	يبين التركيب الاجتماعي لأعضاء مجلس النواب الدورة الثالثة إبريل ٢٠٠٣م	١٥١
١١-	يوضح إجمالي الأصوات التي حصل عليها مرشحو الرئاسة في انتخابات ٢٠٠٦م	١٦١
١٢-	يوضح محددات انتخابات ٢٠٠٦م	١٦١
١٣-	مؤشر مدركات الفساد للدول العربية في عام ٢٠٠٦م	١٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدّراسة

دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي 2003-2008"

"أحزاب اللقاء المشترك: دراسة حالة"

إعداد الطالب: درهم محسن أحمد الحالمي

المشرف : الدكتور محمد أحمد المقداد

تهدف الدراسة إلى التعرف على حقيقة دور المعارضة اليمنية بشكل عام واللقاء المشترك بشكل خاص في المشاركة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي ، كما تستعرض الدراسة موقف المشترك تجاه القضايا اليمنية الهامة ،وتهدف الدراسة إلى إيضاح أبرز مظاهر المعارضة السياسية والاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي والفكر السياسي الإسلامي كدراسة نظرية علماً أن الدراسة ليست حالة مقارنة مع فكر المعارضة اليمنية ، إنما كدراسة يستشرف بها الباحث للوقوف على حالة طبيعة الحراك السياسي اليمني ، والتوجه لدى أحزاب اللقاء المشترك كدراسة حالة. إضافة إلى مناقشة العوامل المؤثرة على رؤية النظام السياسي اليمني وما ينعكس ذلك على واقع الاستقرار السياسي أو عدمه نتيجة تعامله مع قوى المعارضة اليمنية .

وتقوم الدراسة على فرضية أن هناك علاقة إرتباطية بين فاعلية المعارضة وعلاقتها بالنظام الحاكم وتحقيق الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية. وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم ، بالإضافة إلى المنهج البنائي الوظيفي ومنهج دراسة الحالة .

وأخيراً خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها :

١. أن الاستقرار لا يعني رفض التغيير والإصلاح ، والمعارضة اليمنية ممثلة باللقاء المشترك من خلال خطابها السياسي تطالب بالتغيير والإصلاح كما تطالب بالحرية والحقوق وحكم القانون ، وحل الأزمات بروح جماعية ووطنية في حين أن السلطة ترفض ما يأتيها من المعارضة وتعتبره أمرا مساويا للخروج من الشرعية.

٢. قامت السلطة بجهود عديدة كمحاولة منها لإيجاد استقرار سياسي ولكنها تبقى جزئية وغير جذرية مثل ، انتخابات المحافظين وإيقاف الحرب في صعده ، إعادة الحقوق للكثير من المتقاعدين العسكريين والمدنيين ، وتشكيل لجنة عليا لمعالجة مشكلات الأراضي ، أو غير

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فاعلة ، كتشكيل هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد ، وقانون براءة الذمة المالية ، وتشكيل لجنة عليا للمناقصات . ولكن عادة ما تبدأ السلطة في الإهتمام بهذه الأمور إلا بعد اهتزاز هيمنة الدولة لسبب أو لآخر وخاصة عند بروز تيارات جديدة في المجتمع ترنو إلى تشكيل نظام سياسي جديد .

٣. كما برهنت الأزمات اليمنية على قوة العامل الخارجي بما فيه معارضة الخارج في تأجيج الصراعات وتأثيرها على مجريات الأحداث .

٤. لا زال الفساد في اليمن يؤدي دور الإستمرار السياسي للنظام القائم بدلاً عن الاستقرار السياسي .

أما أبرز التوصيات التي يرى الباحث فهي كالآتي :

١. ينبغي ألا يقتصر الحوار حول تطوير النظام السياسي والانتخابي والقضايا العامة الأخرى على الأحزاب الممثلة في البرلمان وأن يتم إستيعاب كل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والقوى الوطنية والاجتماعية ، ليكون الحوار مبنيا على قاعدة الشراكة والمسئولية الوطنية لضمان الوصول إلى إنقاذ وطني .

٢. الإسراع بتفعيل نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات لما لذلك من أثر إيجابي في تعزيز الوحدة الوطنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمـــــة

الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ، ليس وليد القوة العـسكرية والأمنيـة، مـع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتـصادية وثقافية ، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته رافداً أساسيا من روافد الاستقرار. وتخطئ الـدول وترتكب أخطاء تاريخية بحق نفسها وشعبها ، حينما تتعامل مع مفهـوم الاسـتقرار الـسياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية ، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع ، وتشرك جميـع الـشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير. ولذلك نجد أن الدول المتقدمة عـسكريا وأمنيـا والمتخلفـة سياسيا ، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل ، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة ، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة ، هـي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم.

ويعرف (هيروتز) الاستقرار السياسي بأنه "عملية التغيير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام"(١).

كما عرفته الموسوعة البريطانية على أنه "الوضع الذي يبقى النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات دون صراع داخلي"(٢).

وهنتنجتون (Huntington) يعرف الاستقرار السياسي "بالاعتماد على مستوى العلاقـة المشاركة السياسية من جهة ، والمؤسسية السياسية من جهة أخرى وإن اختلفت درجاتها"(٣).

إن ما تقدم من تعريفات تركز جميعها حول البعد السياسي متجاهلة الأبعـاد الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على ضبط الاستقرار السياسي ، ويمكن تلخيصها في الآتي:-

أولا: عدم الإفراط في إستخدام العنف تجاه العناصر التي ترفض التغيير حتى لا تقـل شـرعية وكفاءة النظام .

ثانيا :المحافظة على الوضع القائم واحتواء الأزمات بصورة سلمية .

---

(١) رنا حسني رشاد أبو الهنا ، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتـصادية "الأردن وماليزيـا: دراسـة مقارنـة (١٩٩٩- ٢٠٠٦م)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة (جامعة آل البيت) المفرق ، ٢٠٠٨،ص٣ .

(2) Benton , Helen . **Encyclopedia Britannic**a , London ,1997 , P. 727 . .

(3) Samuel , Huntington . **Political Order in Changing Societies** ,Harvard University , New York , 1983 ,P.79 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : المشاركة السياسية لا تكون ذات جدوى دون أن تكون هناك دولة مؤسسات .

وبناءً على ذلك فقد شهدت الساحة اليمنية حدثاً مهماً غير موازين العمل السياسي تمثل في إقامة الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ وإعلان التعددية السياسية والحزبية وقيام نظام حكم مبني على التداول السلمي للسلطة ، بعد أن كانت أساليب العمل السياسي في الشطرين تتسم بالاتجاه الرسمي للسلطة ولم يتح النظام الحاكم آنذاك مجالاً لقوى المعارضة أن تمارس عملها في إطار علني فكانت الوحدة سبباً للتحول السياسي وخروج قوى المعارضة من الدوائر المغلقة إلى الدوائر العلنية والى المشاركة السياسية. ولكن هذه المشاركة السياسية لم تعطنا الدلائل الفعلية على أرض الواقع لخلق استقرار سياسي واجتماعي حقيقي ، رغم إقرار النظام بمشروعية المعارضة وسن قانون التشريعات الدستورية وصدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (١٦) لسنة ١٩٩١.

غير أن الأحزاب اليمنية لازالت تمثل إلى حد كبير انعكاسا للبنى القبلية أكثر منها انعكاسا للبنى الحديثة. فهي أحزاب قبائل من حيث سيطرة شيوخ القبائل عليها ومن حيث طريقة عملها وهي أحزاب أشخاص من حيث أنها يبنى في الغالب حول شخص محدد لا يتغير إلا بالموت وهذه العوامل الذاتية التي تتعلق بالعلاقة بين الأحزاب السياسية كمؤسسات يفترض أن تنشغل بالتحديث بكافة جوانبه وبين المؤسسات الاجتماعية التقليدية التي تسعى للمحافظة على الوضع الراهن ، تحد من قدرتها في المرحلة الحالية على أداء وظائفها المتوقعة منها والمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي بكافة أبعاده .

بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالنظام السياسي القائم فتتمثل في غياب الديمقراطية الحقيقية والحرية والاقتصاد الحر وفي الترتيبات الدستورية والقانونية والممارسات التي تمكن المتحكمون بالسلطة من تسخير الموارد العامة والمؤسسات في خدمة هدف البقاء في السلطة وإضعاف المؤسسات والقوى الأخرى ، وتعمل اللجنة التي شكلها قانون الأحزاب ويسيطر عليها الحزب الحاكم وأوكل إليها مهمة منح التراخيص وتوزيع المعونات المالية على التحكم بالحياة الحزبية والسياسية في البلاد ومراقبة أنشطة الأحزاب السياسية والمالية ، وتقوم اللجنة أيضا بلعب دور نشط في تفريخ الأحزاب المعارضة وخصوصا منذ انتخابات عام ١٩٩٧ البرلمانية .

وبرغم أن الأحزاب تمثل العمود الهام في البناء الديمقراطي إلا أن الأحزاب اليمنية والتي يفترض أن تلعب دورا حيويا في التحول الديمقراطي لبناء يمن جديد ، تواجه وعلى نحو متزايد فقدان الثقة بها من قبل الشارع اليمني . وقد كان التطور الايجابي الوحيد خلال السنوات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الماضية هو ظهور تكتل اللقاء المشترك كتحالف يضم الأحزاب الرئيسية على الساحة ، والـذي يحاول أن يوجد توازن حقيقي بين القوى السياسية ، والعمل على تأمين التداول السلمي للـسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة ، تسبقها إصلاحات سياسية ودستورية ، لتكن المدخل الرئيسي لمعالجة الأزمات المتعددة التي يعاني منها النظام السياسي .

أهداف الدراسة: Study Objectives

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور أهم أحزاب المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي من خلال ما يأتي :

١. التعرف على حقيقة دور أحزاب المعارضة اليمنية بشكل عام و اللقاء المشترك بشكل خاص في المشاركة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي.

٢. التعرف على طبيعة العلاقات والتفاعلات بين أحزاب المعارضة.وعلاقتها مـع الحـزب الحاكم.

٣. التعرف على الدوافع والأهداف وراء تشكيل اللقاء المشترك.

٤. إيضاح أبرز مظاهر المعارضة السياسية والاستقرار السياسي في الفكـر الغربـي والفكـر الإسلامي .

أهمية الدراسة: Study Aims

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

أ. **أهمية علمية:** يعتبر الاستقرار السياسي هو مرتكز التحول في مسار التنمية الشاملة وغيابه غالباً ما يؤدي إلى نسف أي تقدم في مجـالات التنمية المختلفـة يقول الـدكتور إبـراهيم الحلو: إن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يؤدي عادة إلى رفع طموحات ومطالب المـواطن وما لم تكن هناك مؤسسات سليمة تستوعب تلك الطموحات وتحقق المطالب فإن ظهور أزمة سياسية يصبح أمراً متوقعاً[١].

وانطلاقاً من ذلك فقد استرعت انتباه الباحث الأحداث السياسية والعسكرية التي مرت بها الجمهورية اليمنية ووقوفها حجر عثرة أمام التحديث والتنمية ، التي كان ينشدها المجتمع اليمني

---

(١) محمد إبراهيم الحلو، التحديث السياسي في اليمن الشمالي، **مجلة دراسات يمنية** ، مركز الدراسات والبحوث اليمنيـة، صنعاء ، العدد الثالث عشر، ١٩٨٣، ص ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقيام الوحدة اليمنية ، ومنهجها الجديد التعددية الحزبية والحرية السياسية والتداول السلمي للسلطة كبديل للصراعات المسلحة.

ب. **أهمية عملية:** تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم المعارضة وعلاقتها بالاستقرار السياسي وتحديد معالمها وتأثيراتها على نمو النظام الديمقراطي واستقراره سلباً أو إيجابا يعد مؤشراً على تحديد مكامن الخلل وتلافي أوجه القصور.

كما يأمل الباحث الخروج بإسهامات علمية تضاف إلى الجهود العلمية المبذولة.

مشكلة الدراسة: Study Problem

سعت أحزاب المعارضة إلى التنسيق فيما بينها رغم التباينات الأيدلوجية والخلافات التاريخية التي كان لها أبلغ الأثر على عدم الالتقاء بين هذه الأحزاب ، تكتلت أهم الأحزاب السياسية وأكثرها فاعلية تحت إطار (أحزاب اللقاء المشترك في عام ٢٠٠٣م) وقد ظهرت بصورة فاعلة من خلال أكثر القضايا وأهمها الانتخابات الرئاسية والمحلية عام ٢٠٠٦م. وهذا الائتلاف يعتبره البعض الحدث الأهم والبارز الذي سيعيد التوازن المفقود بين السلطة والمعارضة ، كما سيكون له أبعاده وتأثيراته على استقرار النظام السياسي. إلا أن الممارسة العملية لأحزاب المعارضة قد أفضت إلى حالة من المسخ السياسي حيث تداخلت الحزبية بالقبلية والجهوية والمذهبية وغيرها ، لتكريس واقعا فئويا ضيقا يبعدها عن رحابة الممارسة السياسية الواسعة ذات الفاعلية الوطنية ، هذه الإشكالية لا تستطيع الأحزاب تجاوزها في ظل مجتمع ذو طابع سياسي تقليدي يعاني من نقص الوعي الثقافي والاجتماعي وضعف التنشئة السياسية السليمة بالإضافة إلى أن القبيلة وزعاماتها تمثل ركن أساسي في العملية السياسية لا يمكن تجاهلها.

تساؤلات الدراسة : Study Question

بناءً على إشكالية الدراسة – سالفة الذكر– تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية :

١. ما هي طبيعة العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ؟

٢. ما هي المبادرات التي قدمتها أحزاب اللقاء المشترك للمساهمة من أجل الاستقرار السياسي؟

٣. ما هي المواقف التي اتخذتها أحزاب اللقاء المشترك تجاه بعض القضايا ذات الصلة بالاستقرار السياسي؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. ما هو دور الأحزاب في واقع الحياة السياسية اليمنية؟

فرضيات الدراسة: Study Hypotheses

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مؤداها:

هناك علاقة ارتباطيه بين فاعلية المعارضة وعلاقتها بالنظام الحاكم وتحقيق الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات، وهي:

١. كلما زادت لغة الحوار والتفاهم الجاد بين المعارضة والحزب الحاكم كلما أدى ذلك إلى زيادة الاستقرار السياسي.

٢. هناك علاقة إيجابية بين المشاركة السياسية للمعارضة في الانتخابات وبين الاستقرار السياسي في اليمن.

٣. هناك علاقة ارتباطيه بين عدم إشراك المعارضة في الأزمات السياسية من قبل النظام الحاكم وبين تزايد الأزمات من فترة إلى أخرى.

متغيرات الدراسة: Study Variables

المتغير المستقل: المعارضة اليمنية

المتغير التابع: الاستقرار السياسي

مفاهيم الدراسة: Study Concepts

١. المعارضة: Opposition

التعريف الاسمي:

إن مفهوم المعارضة السياسية يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود الديمقراطية والتعددية السياسية وبالتالي ، فإن وجود معارضة سياسية فاعلة في مجتمع ما ، يعد شاهدا على تمتعه بتعددية سياسية حقيقية.

معنى المعارضة: في القواميس اللغوية تعني المقابلة والإتيان بالمخالف والنقد والرفض والمدارسة والتنفيذ[١].

---

(١) حسين صالح سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد من عام ١٩٩٠-١٩٩٧م**، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص ٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعرف المعارضة السياسية ، وفقا للفكر السياسي الغربي ، على أنها تلك المجموعة المتماسكة من الأشخاص الذين يمثلون بديلا للحكومة القائمة في ظل برنامج مغاير ، ويعملون على إقناع الهيئة الناخبة بوجهة نظرهم للوصول إلى الحكم(١).

ويقول روبرت دال: أن مصطلح المعارضة يصعب تحديده بشكل دقيق ويكتفي بقوله بأن المقصود بالمعارضة هو نقد سلوك الحكومة ومعارضتها وهذا ما تقوم به الأحزاب السياسية(٢).

كما أن المعارضة تمثل واحدة من أهم الضمانات الفعلية لعدم الاستبداد السياسي ، كما أنها وسيلة حضارية لانتقال السلطة وتداولها بطريقة سليمة دون سفك الدماء ، واستخدام العنف بجميع أشكاله.

أما المعارضة السياسية في الفكر الإسلامي "فهي تستمد شرعيتها كمعارضة دينية من دعامتين رئيسيتين ، هما الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٣)".

والمعارضة في هذه الدراسة المقصود بها: أحزاب اللقاء المشترك والتي يمكن تعريفها بأنها(هي تكتل لأحزاب المعارضة الرئيسية ، وقد تم تأسيسه في ٦فبراير ٢٠٠٣ ، ويضم هذا التكتل التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية. ويهدف تكتل اللقاء المشترك إلى التنسيق في ما بين مكوناته في الانتخابات البرلمانية المقررة في ٢٧أبريل ٢٠٠٣ ، والعمل المشترك لضمان وصول الأحزاب الموقعة على الاتفاق للمشاركة في المجلس النيابي)(٤).

التعريف الإجرائي:

أما التعريف الإجرائي للمعارضة فيقوم على دراسة الأحزاب بشكل عام واللقاء المشترك بشكل خاص بناءَ على مناقشة طبيعة العلاقة بينها وبين الحزب الحاكم وأدوار كل منها في الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وتوجيه الانتقادات للسلطة من خلال الحملات والبرامج الانتخابية والمعارضة لها مشروع للإصلاح السياسي الشامل تحاول عن طريقه إدخال تغييرات على الوضع القائم .

---

(١) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤** ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٧ .

(٢) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد**، مرجع سابق ، ص ٩.

(٣) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤** ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٤) الساعة ٧مساء،٢٠٠٨\٣\١٨. www.algazeera.net/in-depth/yamani_elections2003

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. الاستقرار السياسي : Political Stability

التعريف الاسمي:

يتسم مفهوم الاستقرار السياسي كغيره من المفاهيم بالتعقيد وعدم القدرة على الإحاطة بجميع أبعاده ، إذ لا يمكن صياغة تعريف يحيط بأبعاده ، مما ألزمنا بتعريفه بأكثر من طريقة.

فقد حدد البعض عدد من العناصر التي يجب أخذها عند وضع أي تعريف للاستقرار السياسي حتى يمكن اعتباره تعريفا كافيا وملائما[١]:

أولا: يمثل مفهوم الاستقرار/عدم الاستقرار ظاهرة مستمرة ذات صيغة مقارنة ولو نسبيا ،وأنهما مفهومان يشتركان في أساس واحد أكثر مما يعبران عن انقسام.

ثانيا: لا بد للتعريف أن يتناول ظاهرتي الاستقرار وعدم الاستقرار خلال فترات بعيدة نسبيا.

ثالثا: لا بد للتعريف أن يأخذ بالاعتبار مؤشرات لظاهرتي الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي.

رابعا: لا بد للتعريف أن يقدم محاولة لتوقع عدم الاستقرار وذلك انطلاقا من الظروف الخاصة للبلد الذي تحدث فيه هذه الظاهرة.

فيعرف الاستقرار السياسي بأنه "عملية التغيير التدريجي والمنضبط داخل النظام من خلال قدرته على إدارة الصراع والأزمات داخل المجتمع بما يمنع وصولها إلى حد التعبير العنيف عن نفسها ودون استخدام العنف من قبل النظام إلا في أضيق الحدود ، وكذلك قدرته على تلبية المطالب الموجهة إليه من خلال مؤسساته ، وبما يكفل كفاءته"[٢].

كما يعرف بأنه "قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها ، ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى"[٣].

---

(١) عبد السلام سلامة الخوالدة ، **الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل :١٩٨٨-١٩٩٦** (رسالة ماجستير)، معهد بيت الحكمة-جامعة آل البيت،٢٠٠٠،ص١٠.

(٢) نفس المرجع ، **الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل:١٩٨٨-١٩٩٦**(رسالة ماجستير)،ص١١.

(٣) حمدي عبد الرحمن حسن ، "**العسكريون والحكم في افريقيا**" ،دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ،مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن الاقتراب لفهم ظاهرة الاستقرار السياسي أو الإحاطة بمضامينها من خلال النظر إلى ما يضاد هذه الظاهرة وهي عدم الاستقرار السياسي ويمكن تعريف هذه الظاهرة على النحو الآتي :

أولا: يعرف مفهوم عدم الاستقرار السياسي باعتباره مفهوما يشير إلى "تردي مختلف أبعاد العملية السياسية النظامية والمعنوية والحركية في مجمل الأقطار"[١]،وسمة هذا التعريف الغموض والعمومية.

ثانيا: يعرف مفهوم عدم الاستقرار السياسي بحسب هذا الاتجاه بأنه "وقوع تغيرات جذرية أو جوهرية في النظام السياسي أو التغير غير المنتظم الذي يتجاوز الحدود الموضوعية والمقبولة"[٢].

ثالثا: وهناك من يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه "الحالة التي يصبح في الأنظمة الاجتماعية وخلالها غير قابل للتنظيم بشكل ملائم،ويؤدي إلى تغير سريع وشديد نسبيا في بناء النظام"[٣].

ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي في دولة ما نجد :"الانقلابات العسكرية والدور غير الاعتيادي للجيش في الحياة السياسية والحروب الأهلية وحركات التمرد والانفصال والصراعات الحزبية والدينية والطائفية وكل أشكال العنف السياسي،سواء أكانت فردية أو جماعية كما يعني أيضا عدم الاستقرار في إطار المؤسسات السياسية والدستورية"[٤].

التعريف الإجرائي:

أما الاستقرار السياسي من حيث المفهوم الإجرائي فيشمل دراسة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ذات العلاقة :

- حركات التمرد (حرب صعده بين النظام وجماعة الحوثي).
- الاحتجاجات والاعتصامات (في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية مطالبة بالشراكة في الثروة والسلطة).
- الاعتصامات والمظاهرات لأحزاب اللقاء المشترك (بسبب الأزمة السياسية مع السلطة لإصلاح العملية الانتخابية).
- الفساد المالي والإداري .

---

(١) الخوالدة ، "**الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل**" ١٩٨٨-١٩٩٦، مرجع سابق ، ص١١.

(٢) محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري مقلد (محرران)،" **موسوعة العلوم السياسية**"، جامعة الكويت ، ١٩٩٣-١٩٩٤، ص٤٦٦.

(3) Morrison , Hugh Michael Stevenson , Integration and Instability , Pattrens of African Political Development, **American Political Science Review** , Vol 66 , No 3 , Washinagtion ,1972,P.906.

(٤) رياض عزيز هادي ، "**المشكلات السياسية في العالم الثالث**" ، ط٢ ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢، ص٢٩١-ص٢٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حدود الدراسة: Study Limit

الحدود الزمنية: تم تحديد فترة الدراسة ٢٠٠٣م – ٢٠٠٨م.

بسبب أحداث مهمة شهدتها اليمن منها:

- تحالف أحزاب اللقاء المشترك والتنسيق فيما بينها لدخول الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٣ بائتلاف واحد ويعتبر هذا تحول كبيراً في المجال السياسي بتحالف أحزاب إسلامية وقومية ويسارية.
- في فترة الدراسة اندلعت حرب صعده بين السلطة وجماعة الحوثي وحدوث احتجاجات الجنوب أو كما يسمونها بالمسألة الجنوبية.
- في فترة الدراسة شهدت اليمن ثاني انتخابات رئاسية مباشرة من الشعب ومحلية تميزت بالتنافس الشديد بين أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم .
- وقد تم تحديد ١٩٩٠ كفترة ضابطة لقياس دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي لأنها تمثل تاريخ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وما رافقها من الإعلان عن الحريات السياسية وإطلاق التعددية السياسية والحزبية ، وهو ما استدعى إشهار عدد من الأحزاب كانت تعمل في السر عن نفسها ، كما تشكلت أحزاب سياسية جديدة وهو الأمر الذي أضفى على الحياة السياسية في اليمن قدرا كبيرا من الحيوية وقد تعزز هذا التوجه بنصوص دستورية وقانونية.

الحدود المكانية: بالنسبة للحدود المكانية فقد تم تحديدها بالجمهورية اليمنية كياناً ونظاماً، إلا ما كان له علاقة بالمؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية.

منهجية الدراسة : Methodology of Study

تعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج وهي كما يلي :-

منهج تحليل النظم

تعتمد الدراسة في تحليلها لدور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي منهج تحليل النظم، ويقوم هذا المنهج الذي قدمه" ديفيد ايستون[١] ، على أن النظام السياسي يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الإسترجاعية للربط بين المدخلات والمخرجات ، وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام وتنقسم إلى:

---

(١) Eston, David, "**A system Analysis of Political Life**", John Willy and Sons, Inc., New York, 2nd printing. 1987,pp.17-33,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطالب والمساندة والمطالب يقصد بها ما تريده البيئة من النظام بما يتعين عليه،من عمل في سبيل الحفاظ على وجوده واستمراره ، وفي نفس الوقت تقدم البيئة المساندة للقرارات وسياسات النظام كاستجابة للمطالب القادمة من البيئة ، وبعد ذلك يقوم النظام بعملية التحول التي تشير إلى استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية،فالمطالبة تمر بعملية تحويل طويلة داخل تلك الأبنية قبل أن تظهر على شكل مخرجات والتغذية العكسية تعني تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله هذه النتائج سببا في ظهور مدخلات جديدة في صورة مطلب أو تأييد.

ويمكن التعبير عن الآلية السابقة بالرسم التوضيحي الذي قدمه ايستون.

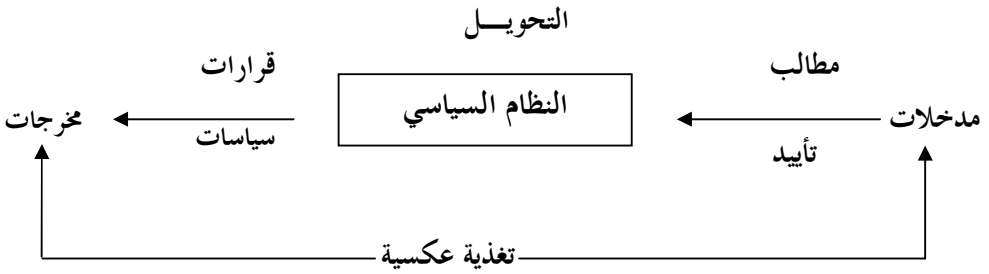

أما الأسباب التي دعت إلى استخدام هذا المنهج فذلك يعود إلى أن دراسة المعارضة اليمنية تعني دراسة احد العناصر المكونة للنظام السياسي اليمني وكما يلي :

بما أن المعارضة اليمنية تمثل إحدى الوحدات المكونة للنظام السياسي اليمني ، فإنها تتعرض لنفس المؤثرات التي يتلقاها النظام من البيئة المحيطة ، مما يتعين عليها مشاركة هذا النظام في الاستجابة لهذه المؤثرات .

ولكون هذه المعارضة معنية بالاستجابة تلك فأنها قد تستجيب بشكل متوافق أو متعارض مع رغبات النظام السياسي ، الأمر الذي قد يحدث حالة من استقرار هذا النظام من عدمه.

إن ممارسة المعارضة لنشاطاتها تمثل جزءا من المطالب المتدفقة إلى هذا النظام ، فهي ترغب بالعديد من الاستجابات لمطالبها ، وهي في نفس الوقت تتحكم بشكل كبير في تحقيق المساندة أو عدمها للنظام .

وعليه فإن استجابة النظام السياسي اليمني لمطالب البيئة الداخلية ومنها مطالب المعارضة تتأثر بطبيعة استجابة هذه المعارضة ، كما أن حصول هذا النظام على الدعم والمساندة لقراراته إزاء تلك المطالب تتأثر مرة أخرى بموقف المعارضة السياسية ، وبالتالي فإن فهم طبيعة دور المعارضة اليمنية وأشكال استجابتها تمثل مدخلا لفهم الاستقرار السياسي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتستعين هذه الدراسة بالمنهج البنائي_الوظيفي :

ومن مقولات المنهج البنائي _الوظيفي أن جوهر التفسير هو دراسة النشاط أو مجموعة الأنشطة التي يستلزمها استمرار النظام .وأن النظام السياسي يتكون من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة ضرورية لاستمراره ، ويؤدي إخفاق الأبنية في أداء الوظائف إلى إصابة النظام بنوع من عدم التوازن الوظيفي. وأي بناء سياسي لا أهمية له في حد ذاته وإنما تنبثق أهميته من تفاعله مع غيره من الأبنية السياسية على النحو الذي يؤدي إلى استقرار واستمرار النظام السياسي[١] .

وقدم ألموند مع باول إطارا وظيفيا للنظام السياسي يختلف بعض الشئ عن النموذجين السابقين ويسمى المشروع الوظيفي الثالث الذي يتحدث عن مدخلات النظام ، ومخرجاته ووظائفه.

١. المدخلات: وتنقسم إلى مطالب: كمطلب توزيع سلع وخدمات ، ومطلب المشاركة السياسية ومطلب الاستقرار ، ومطلب تنظيم السلوك. وإلى مساندة: مساندة مشاركة ، ومساندة رعوية.

٢. والمخرجات: استخراجية ، وتنظيمية ، وتوزيعية ، ورمزية.

٣. الوظائف: وهناك ثلاث مستويات وظيفية للنظام هي:

أ . مستوى النظام نفسه ويتضمن التنشئة السياسية ، والتجنيد السياسي والاتصال.

ب . مستوى العملية ويتعلق بوظائف تحويل المدخلات إلى مخرجات .

ج . مستوى العملية وهنا يثور الاهتمام بأداء النظام ككل في علاقته بالبيئة .

وتستخدم هذه الدراسة منهج دراسة الحالة:

"لما يفيد هذا المنهج في التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فرداً أو منظمة إدارياً أو نظاماً سياسياً أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة ، وذلك بقصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية (والوظيفية بين أجزاء الظاهرة)[٢].

وتستخدم الدراسة هذا المنهج لمتابعة التطور التاريخي لأحزاب اللقاء المشترك وكذا لإبراز العوامل والدوافع التي من شأنها أدت إلى تشكيل هذا اللقاء ، ولمعرفة مساهمة هذه

---

(١) كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ،شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،الكويت ،١٩٨٧، ص١٠١- ص١٠٩.

(٢) محمد شلبي ، "**مناهج التحليل السياسي**"، مركز الأمين، جامعة صنعاء، ١٩٩٨، ص ٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحزاب على الاستقرار السياسي من خلال مشاركتها السياسية في الانتخابات النيابية ٢٠٠٣ والانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦.

الدراسات السابقة: Preview Studies

١. **دراسة بعنوان "القضايا القومية لدى الأحزاب السياسية اليمنية"**.دراسة تحليلية مقارنة لبرامج العمل السياسية ١٩٩٠-٢٠٠٣[١].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأسباب والدوافع التي تشهدها المنطقة العربية كقضية الوحدة العربية، الصراع العربي الإسرائيلي، حرب الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١، وحرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ ، انتهاءً باحتلال العراق.

وقد انطلقت هذه الدراسة من المقولة التي مفادها "تتأثر الأحزاب السياسية اليمنية بالقضايا القومية السالفة الذكر ، وتتفاعل معها باعتبارها جزء من اهتماماتها التي تؤكد انتماءها القومي للأمة العربية ، وبالتالي تنعكس هذه الاهتمامات على برامج العمل السياسي لهذه الأحزاب.

٢. **دراسة بعنوان "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩١-٢٠٠١"**[٢].

هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل دور الأحزاب في التحول الديمقراطي ، وإلقاء الضوء على خصائص النظم السياسية الحديثة ، وخصائص الأحزاب من حيث بنائها التنظيمي، ودراسة مدى توفر الديمقراطية الداخلية فيها.

كما سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن بعض المعضلات التي تواجه التطور الديمقراطي من خلال دراسة وتحليل دور الأحزاب السياسية اليمنية في عملية التحول الديمقراطي منها المؤتمر الشعبي العام ، والتجمع اليمني للإصلاح ، والاشتراكي ، والبعث العربي الاشتراكي والحزب الناصري الديمقراطي ، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

---

(١) عبد المجيد أحمد صالح عقبات ، **القضايا القومية لدى الأحزاب السياسية اليمنية: دراسة تحليلية مقارنة لبرامج العمل السياسي ١٩٩٠-٢٠٠٣** ، (رسالة ماجستير) معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦.

(٢) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩١-٢٠٠١** ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. دراسة بعنوان: "قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩"[١].

تناولت هذه الدراسة تحليل رؤى ومواقف الأحزاب السياسية اليمنية إزاء قضايا على المستوى الدولي عامة وعلى المستوى الإقليمي خاصة ، ومنها أزمة الخليج الثانية وتأثيرها السلبي على اليمن ، وكذلك بدء التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي ، واحتلال جزر حنيش اليمنية بالإضافة إلى قضايا الحدود اليمنية السعودية ، ونلحظ من هذه الدراسة أنها تنصب بالأساس على قضايا خارجية مهمة لليمن دولة ومجتمع.

٤. دراسة بعنوان "المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠١"[٢].

تناولت هذه الدراسة نشأة الأحزاب الإسلامية في اليمن قبل الوحدة ، وبعد الوحدة في ظل التعددية الحزبية ، وركزت هذه الدراسة على الأحزاب الإسلامية الثلاثة وهي التجمع اليمني للإصلاح ، وحزب الحق ، واتحاد القوى الشعبية وتناولت خطابها السياسي وهيكلها التنظيمي بالإضافة إلى المشاركة السياسية لهذه الأحزاب ابتداء بأول انتخابات نيابية لعام ١٩٩٣ والانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧، والانتخابات الرئاسية ١٩٩٩، وأول انتخابات محلية شهدتها اليمن في ٢٠٠١ ، وكذلك الاستفتاء على التعديلات الدستورية المتزامنة معها.

٥. دراسة بعنوان "البرامج الانتخابية للأحزاب في الجمهورية اليمنية ١٩٩٣: دراسة مقارنة"[٣].

تناولت هذه الدراسة البرامج الانتخابية لأول تجربة في السابع والعشرين من أبريل ١٩٩٣، بالتحليل والمقارنة من حيث القضايا المشتركة ، والقضايا التي تفرد بها كل تنظيم أو حزب سياسي حول القضايا المحلية والخارجية بالإضافة إلى ملاحظات نقدية على البرامج الانتخابية.

---

(١) عدنان ياسين المقطري ، **قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩** ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

(٢) سعود محمد ناصر الشاوش ، **المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠١** ، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٢.

(٣) أحمد البشاري ، رشاد العلمي ، **البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٣: دراسة مقارنة** ، كتاب الثوابت (١) ، صنعاء: المؤتمر الشعبي العام ، ١٩٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. دراسة بعنوان: "الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ١٩٤٨-١٩٩٣"[١].

وهي دراسة أولية تحليلية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية تضمن الجزء الأكبر منها إطاراً نظرياً وخلفية تاريخية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية قبل الوحدة ، وتنهي فترة الدراسة بعام ١٩٩٣، الذي شهد أول تجربة انتخابية برلمانية في دولة الوحدة.

٧.دراسة بعنوان " المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد من عام ١٩٩٠م-١٩٩٧م"[٢].

هدفت هذه الدراسة إلى معرفه واقع الخارطة السياسية في الجمهورية اليمنية ، ومعرفة الدلالة الفعلية للمشاركة والممارسة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي .

كما اهتمت هده الدراسة إلى التوصل إلى معرفه القوانين والتشريعات الدستورية التي تضمن حقوق الأفراد ومعرفة المعوقات التي تواجه المعارضة السياسية ، وكذالك الخروج بالتوصيات التي يمكن أن تساعد المعارضة في التغلب على المشكلات والمعوقات التي تقف أمامها .

وقد حددت هذه الدراسة فرضية رئيسيه يدور حولها البحث وهي : أهمية الضمانات الكفيلة بالانتقال من الإطار النظري إلى مجال الممارسة والتطبيق العملي في ظل القوانين والتشريعات النافذة للمعارضة السياسية في اليمن الموحد .

٨. دراسة بعنوان " التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة من (١٩٩٠ م – ٢٠٠٤ م)[٣] .

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية في ضوء تبني نظام التعددية الحزبية ، كم هدفت إلى معرفة تأثير السلوك التعدي على ظاهرة الاستقرار السياسي في ظل تداخل وتشابك العوامل المجتمعية التقليدية من قبلية و جهوية ومناطقية ومذهبية وسلالية ، حيث تكمن أهمية في دراسة علاقة التعددية الحزبية بهذه العوامل وإسهاماتها في ترسيخ دعائم الاستقرار السياسي من عدمه.

---

(١) إلهام محمد مانع، **الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ١٩٤٨-١٩٩٣**، كتاب الثوابت (٢)، صنعاء، ١٩٩٤.

(٢) حسين صالح سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد** من عام ١٩٩٠ م – ١٩٩٧م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ١٩٩٧ م .

(٣) عبد الخالق داحش السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة من (١٩٩٠م – ٢٠٠٤م)**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ، ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كم اهتمت الدراسة كذلك بدراسة النضج السياسي في سلوك الدولة تجاه النهج التعـــددي ومـــدى استيعابها لهذه التجربة الجديدة وتبنيها ، وذلك بالتحقق من صحة أو خط الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: هي أن التعددية الحزبية في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافيـــة السائدة في المجتمع تسهم في حالة عدم الاستقرار السياسي.

الفرضية الثانية: هي ضعف التجربة وقصور نظرة النظام للنهج التعـــددي ســـاهما فـــي عـــدم اضطلاع الأحزاب والتنظيمات السياسية بدورها في عملية الاستقرار السياسي.

أما هذه الدراسة ستتناول دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي للفتـــرة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ (أحزاب اللقاء المشترك: حالة دراسة) حيث أن هذه الدراسة – إلى حدٍ ما – تعتبر الأولى فـــي اليمن ، وإن كانت معظم الدراسات السابقة قد تعرضت إلى الخارطة الحزبية لما بعـــد الوحـــدة واستعرضت علاقات الأحزاب ونشأتها وبرامجها ومشاركة الأحزاب في الانتخابات حتى عـــام ٢٠٠١ ، وبعضها تناولت نشأة المعارضة قبل الوحدة في اليمن الجنوبي واليمن الشمالي حتـــى قيام الوحدة .ولكن جميع الدراسات مغايرة لهذه الدراسة من حيث الفترة الزمنية ، وأيـــضا مـــن حيث الموضوع الذي تضمن أهم التفاعلات السياسية وأخطر الأزمات السياسية التي تعرض لها النظام اليمني منذ حرب الإنفصال صيف ١٩٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المعارضة والاستقرار السياسي (دراسة نظرية)

شغلت قضية إلتزام الفرد بطاعة السلطة والقانون الفكر السياسي والفلسفي منذ قرون عديدة، وخلال تلك الحقبة الزمنية الطويلة استطاع الفكر السياسي أن يتطور آخذا الكثير من المفاهيم الدينية والفلسفية ، من فكرة حق الفرد في مقاومة الطغيان إلى فكرة المعارضة عبر نظرية الحكم الديمقراطي ، حيث يعترف للأفراد والجماعات بحق المعارضة السياسية وفقاً لأصول وشروط يحددها القانون وبالتالي انتقلت نظرية المعارضة من الثورية إلى الشرعية ولا يمكن القول بأن ذلك قد استقر نهائياً ، فلا تزال الثورات والانقلابات العسكرية تندلع من وقت إلى آخر خاصة في دول العالم الثالث.

بل إن التطرف والإرهاب قد جعلا من شرعية المعارضة تهتز حيث أصبحت الجماعات السرية والمتطرفة والإرهابية تسيطر على القرارات السياسية وتؤثر فيها أكثر من المعارضة الشرعية.

أي التي تكون عبر القنوات الشرعية والتي تتمثل في الصور الآتية:[١]

(أ) المعارضة القانونية: عن طريق البرلمان.

(ب) المعارضة السياسية: عن طريق الأحزاب.

(ج) المعارضة غير المباشرة: عن طريق الرأي العام وجماعات الضغط.

إن تطور المعارضة كما يرى ماكس ويبر (فيبر) "ارتبط بظهور وتطور حق الإقتراع العام لأن ذلك يتضمن تعبئة وتنظيم الجماهير"[٢].

وهذا الرأي يقودنا إلى أن المعارضة تهتم بالدورة الانتخابية فيتوحد صفوفها وتكثف من نشاطها وتحسن من برامجها ، من أجل حصولها على مكاسب سياسية تستطيع من خلالها الوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على القرار السياسي.

ووفقاً لما سبق نستطيع أن نورد بعض التعريفات في اللغة أو الاصطلاح لمفهوم المعارضة التي تعتبر المتغير الثابت في هذه الدراسة.

---

(١) أشرف مصطفى توفيق ، **المعارضة** ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص١١.

(٢) نفس المرجع ، ص٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: المعارضة في اللغة:

مشتقة من مادة (عرض) ، وهي تعني المعارضة على سبيل الممانعة نقول: عارض فلاناً في كلامه: أي ناقضه في كلامه وقاومه ، وعارضه: أي جانبه وعدل عنه ، والإعراض عن الشيء: الصد عنه[١].

ويقول الجرجاني: المعارضة هي المقابلة على سبيل الممانعة ، وهي إقامة الدليل على خلاف ما قام عليه دليل الخصم[٢].

ثانياً: المعارضة في الاصطلاح:

عرفتها الموسوعة السياسية بأنها "الأشخاص والجماعات والأحزاب التي تكون معادية كلياً أو جزئياً لسياسة الحكومة" [٣] .

وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم المعارضة في الإسلام فكلمة المعارضة يجب أن لا نتصورها على أنها إساءة أو عداوة أو قطيعة، أو نعتبرها تمزقاً في صفوف الأمة ، بل المعارضة في عصرنا هذا هي ما تسمى في الإسلام بالرأي أو النصيحة.

ويقول بعض الباحثين "إن حقيقة المعارضة بإيجاز، تتركز في التعبير عن الحق الجماعي في المناقشة والتقويم لسلوك السلطة السياسية ، وفلسفتها تقوم على تقبل الخلاف في الرأي واعتباره حقاً مشروعاً"[٤]

والقضية المهمة في موضوع المعارضة أنها ليست خارج النظام والقانون ، بل هي جزء من النظام العام ، وتأخذ شرعيتها من التزامها بالقانون وقواعد الأحكام العامة التي يلتزم بها جميع المواطنين الذين يتحملون واجبات قيام الحكم واستقراره ، ويتمتعون بالحقوق السياسية العامة دون غيرهم ، والذين يقومون بدور المعارضة هم أفراد من هؤلاء المواطنين.

فالنظم السياسية الغربية وجدت في النظم الحزبية ، سبيلاً يحقق لها الاستقرار السياسي ويجنبها الانقلابات العسكرية الناتجة عن القهر والاستبداد السياسي[٥].

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري ، **الصحاح** ، ج٣، ط٢، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٨٤ .

(٢) السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ، **التعريفات** ، ط١، عالم الكتب ، بيروت ،١٩٨٧م ص٢٧٤.

(٣) علاء الدين محمد علي مصلح ، **المعارضة السياسية وضوابطها في الشريعة الإسلامية**، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، ٢٠٠٢م، ص٦.

(٤) المرجع نفسه ، ص٧.

(٥) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد من عام ١٩٩٠- ١٩٩٧**، رسالة ماجستير غير منشورة ، مصدر سابق، ص٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا تكون الأحزاب صمام أمان في المجتمعات ، وتعد عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي ، فهي البديل عن الأحزاب السرية التي تعمل في الخفاء أو في السراديب المظلمة وتسعى إلى تهديد الأمن والاستقرار في المجتمع.

والاستقرار السياسي هو المتغير التابع في هذه الدراسة ويمكن تعريفه لغوياً وكذلك من خلال المدلولات السياسية كما جاء من قبل المختصين والمهتمين بهذا المفهوم.

أولاً: مفهوم الاستقرار لغة:

يشير لغة إلى القرار في المكان أو المكوث فيه مع السكون والثبات قال تعالى: [فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ] [١] قال الشوكاني في تفسير هذه الآية: موضع الاستقرار (الثبات) وقيل هي القبور مستقر كل إنسان بعد موته[٢].

ثانياً: المدلولات السياسية لمفهوم الاستقرار السياسي:

على الرغم من شيوع ظاهرة الاستقرار في النظرية الاجتماعية والفكر السياسي وأهميتها في التطبيق العملي ، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المختصين على تعريف موحد للاستقرار السياسي.

كما عرف ريتشارد هيجوت الاستقرار السياسي "بأنه قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى"[٣] .

ويعرفه هيروتز بأنه: "تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي تطبع بالنظام السياسي وبنيته الأساسية كما يتحتم إزاءه تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم"[٤] .

"إن الملاحظ على هذه التعريفات هو تركيزها على البعد السياسي والأمني المتمثل في خلو النظام من مظاهر التسلط والعنف والاضطرابات السياسية في تحليلها لمفهوم ظاهرة الاستقرار

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٣٦).

(٢) محمد بن علي الشوكاني ، **فتح القدير**، دار إحياء التراث العربي ، الجزء الأول ، بيروت ، ص٦٨.

(٣) ريتشارد هيجوت ، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة (حمدي عبد الرحمن) ، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان ، ٢٠٠١، ص٢٢٥.

(٤) عبد الرحمن خليفة ، **أيدلوجية الصراع السياسي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي"[١] كما يرى الباحث أن ظاهرة الاستقرار السياسي ليست محصورة في البعد السياسي من ثبات النظام واستقراره ، وقيامه على أسس شرعية وممارسته للسلطة وفق أسس قانونية ودستورية مجمع عليها ، وفي التغيير المبرمج والسلمي للسلطة ، بقدر ما يعكس أبعادا اجتماعية واقتصادية متمثلة في استيعاب المكونات المجتمعية ودمجها في النظام السياسي وإشراكها في الحياة السياسية. إن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي هما ركيزتا الاستقرار السياسي لأن كثيرا من أبعاد الصراع السياسي منشأها وأسبابها ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية.

وخلاصة القول حول مفهوم الاستقرار يتلخص في أن الاستقرار السياسي يتمثل في مدى ثبات النظام وقدرته على الاستمرارية والفاعلية السياسية والتنموية بدون صراعات سياسية أو اقتصادية واجتماعية ظاهرة أو كامنة.

ويتناول هذا الفصل من خلال مباحثه ومطالبه عن المعارضة في الفكر السياسي عند كل من الغرب من جانب ، والفكر السياسي الإسلامي من جانب أخر ، وهذا سيتم استعراضه بالمبحث الأول.

كما تستعرض الدراسة في المبحث الثاني من هذا الفصل مظاهر الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول : المعارضة في الفكر السياسي

الشائع في الكتابات السياسية والقانونية ، وفي الدراسات الاجتماعية ، أن عهد الإنسان بالوثائق والشرائع التي بلورت حقوقه الإنسانية ، أو تحدثت عنها ، مقننة لها، ومحددة لأبعادها قد بدأ بفكر الثورة الفرنسية الكبرى التي بدأت أحداثها ١٧٨٩م[٢]. فإبان هذه الثورة وضع "إمانول جوزيف سييس" وثيقة حقوق الإنسان، تلك التي أقرتها "الجمعية التأسيسية" وأصدرتها "كإعلان تاريخي" ووثيقة سياسية واجتماعية ثورية. ولقد نصت هذه الوثيقة الفرنسية على حقوق الإنسان الطبيعية مثل حقه في الحرية ، وحقه في الأمن ، وعلى سيادة الشعب ، كمصدر للسلطات في المجتمع وعلى سيادة القانون كمظهر لإرادة الأمة ، وعلى المساواة بين جميع المواطنين أمام الشرائع والقوانين.

---

(١) عبد الخالق داحش السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٤)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٤، ص٥٠.

(٢) محمد عمارة ، **الإسلام وحقوق الإنسان** ، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٣، موقع الكتاب، www.aljlees.com ، ٢٠٠٨، ٨، ١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد فعلت هذه الوثيقة فعل السحر في الحركات الثورية والإصلاحية، سواء في أوروبا أو في خارجها ، منذ ذلك التاريخ، حتى جاء دور تدويلها ، فدخلت مضامينها في ميثـــاق "عـــصبة الأمم" سنة ١٩٢٠م ، ثم في ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥م [١].

بينما نجد الجهود الفكرية الإسلامية التي بذلت وتبذل في دراسة وبلورة "حقوق" الإنـــسان في الإسلام ، رغم تحليها بفضيلة إبراز الذاتية الإسلامية المتميزة في هذا الميدان، نراها قد تبنت ذات المصطلح الذي هو" الحقوق" على حين أننا نجد الإسلام قد بلغ في الإيمان بالإنسان ، وفي تقديس "حقوقه" إلى الحد الذي تجاوز بها مرتبة الحقوق عندما اعتبرها "ضرورات" ومـــن ثـــم إدخالها في إطار الواجبات فالمأكل والملبس والمسكن والأمن والحرية والفكر والاعتقاد والتعبير والعلم والتعليم والمشاركة في صيانة النظام العام والمراقبة، كل هذه الأمور هي في نظر الإسلام ضرورات واجبة لهذا الإنسان.

إن كانت المجتمعات الأوروبية قد ذهبت على درب "حقوق الإنسان" إلى حيث أعطت هذا الإنسان "الحق" في الاختلاف مع الدولة، كما أعطته الحق في أن يسلك سبيل التنظيم لدعم رؤيته المتميزة في شئون المجتمع عن رؤى الآخرين فأقرت حق "المعارضة الفردية" وحق المعارضة الجماعية المنظمة" فسادت فيها التعديدية بدلاً من الفردية والاستبداد.

لقد مر الفكر السياسي الغربي عبر مراحل تطورت فيه المعارضة السياسية حتى وصلت إلى ما وصلت إليه ، بينما نجد المعارضة السياسية في الفكر الإسلامي قد طبقت منـــذ عـــصر صدر الإسلام "لا لأنه هو العصر الذي تفرد بتطبيق فلسفة الإسلام "الضرورات الواجبة" لتحقيق احتياجات الإنسان ، وإنما لأنه العصر الذي ينظر إليه الجميع على أنه "السابقة الدستورية" التي يجب القياس على روحها ونهجها" في تطبيق النظريات والأفكار"[٢].

واضح لمن يستقرئ تاريخنا أن المسلمين لم يختلفوا في الدين، ولم تنشأ فرقة من الفـــرق الإسلامية الرئيسية بسبب الخلاف حول عقيدة من عقائد الدين ولا أصل من أصوله ، وإنما كانت السياسة وفلسفة نظام الحكم ومنصب الخلافة ، واختلاف المناهج في سياسة الأمة هي أســـباب الخلاف ، الذي أقام الفرق ، وأنشأ الأحزاب ، وأشعل الحروب والصراعات على امتداد العـــالم الإسلامي.

---

(١) نفس المرجع ، ص١٤.

(٢) نفس المرجع ، ص.ص ٧٩- ٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول :المعارضة في الفكر الغربي

ترجع عظمة الأفكار الإغريقية في مجال النظام السياسي إلى الشعور بالفكر الديمقراطي الذي تميز بإشراك المواطنين في المسائل السياسية وكان النظام السياسي آنذاك قائماً على التعاون بين الحاكم والمحكوم ، وكانت جمعية الشعب وهي المكونة من كل المواطنين الأحرار هي التي تتخذ القرارات بالأغلبية مع كفالة حرية التصويت[١].

إلا أن حرية التصويت في دولة المدينة كانت تتم على أساس التمييز العنصري حيث إن العبيد لا يتصفون بالمواطنة لذا ليس من حقهم المشاركة في إدارة شئون المدينة.

وقد كانت المساواة في الحقوق المدنية والسياسية هي الأساس في النظام الإغريقي فقد قرر (أرسطو) أن عدم المساواة هي السبب الحقيقي للثورات ، وأن أفضل الحكومات هي التي يمارس فيها أغلبية المواطنين إدارة الدولة للصالح العام[٢].

وقد أفرز مبدأ المساواة التحرر العقلي للإنسان وكان من حقه التعبير عن الرأي من خلال المشاركة والمعارضة ، بل أصبحت المشاركة في الشئون العامة وبذل الجهد من أجل خير الجماعة من أقدس الواجبات الفردية[٣].

بل ذهب (سقراط) ووضع فلسفة ونظاماً للحريات وجعل منها حقاً يعلو أو يفوق حق الحياة[٤]. وبنفس التصور نهج الفكر الروماني بالفلسفة الإغريقية القديمة خاصة في مجال الحريات السياسية ، والحقوق الفردية ، وقد مثل هذا النهج كل من (سيشرون وبوليب).

وبعد هذه الفترة من الزمن تميزت العصور الوسطى بالصراع المرير بين الإمبراطورية والكنيسة من جهة ، والنظام الإقطاعي من جهة أخرى ، وأن المعارضة السياسية ترجع نشأتها إلى الردود الفعلية والإيجابية تجاه مظالم التحالف الثلاثي بين الملكية والكنيسة والإقطاع والذي استمر يمارس السلطة فترة طويلة ، يحملون تصورات غير سليمة تبلورت فيما بعد بنظرية

---

(١) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد في عام ١٩٩٠- ١٩٩٧** ، مرجع سابق ، ص١٥.

(٢) المرجع نفسه ، ص١٦.

(٣) حسن الظاهر ، **تطور الفكر السياسي الغربي** ، ط٢ ، مطابع الأوفست، القاهرة ، ١٩٨٥، ص٥٣.

(٤) المرجع نفسه ، ص١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(الثيوقراطية) أو نظرية الحق الإلهي وكانت تتمثل فيها السلطة المطلقة التي لا رد لقضائها دون حدود أو قيود[١] .

وقد أنكر كل من (مكيافيللي) في إيطاليا ، وجان بودان في فرنسا فكرة المعارضة ودعا كل منهما إلى وجود حاكم قوي له السيادة أو السلطة المطلقة بل هو الذي يضع القوانين لرعاياه ويلزمهم بها ، فقال (مكيافيللي) في كتابه "الأمير" "أن القوة تعتبر عدلا، إذا كانت ضرورية وأن سلوك الحاكم فوق المبادئ الأخلاقية فليس عليه جناح إذا لجأ للرذيلة بقصد تمكين دولته ، لأن العبرة بالغاية لا بالوسيلة"[٢] .

غير أن القديس (توماس الأكويني) نحى منحى آخر وإن كان قد وضع قيداً على المعارضة بأنها يجب أن تجد في دعوتها جذور دينية وألا تسعى لدوافع ومكاسب أنانية.

وضع القديس (توماس الأكويني) ضمانات لإستعمال حق المعارضة منها: [٣]

(١) أن يكون اللجوء إلى المعارضة مجدياً بحيث يمكن عن طريقها القضاء على الإستبداد.

(٢) أن تكون المعارضة تتناسب مع جسامة الظلم بحيث لا تسبب ضرراً يفوق الشر المراد دفعه.

بيد أن الصراع ظل مستمراً ما بين الملوك ورجال الكنيسة باسم الحق الإلهي إلى حين جاءت الثورة الفرنسية وأطاحت بالفريقين، وظهر مع هذه الثورة مبدأ سيادة الأمة ومضمون هذا المبدأ أن السيادة ترجع إلى مجموع السلطة العليا الآمرة بمعنى أنها لم تعد حقاً للملك ، وإنما حقاً للإرادة العامة"[٤]

كما ظهرت فكرة جديدة ، عن نشأة الدولة وطبيعة وظيفتها فظهر ما يعرف في تاريخ الفكر السياسي بنظرية العقد الاجتماعي[٥] ، التي دعا إليها كل من (هوبز، ولوك، وروسو) في القرن الثامن عشر والتي تجعل الإنسان وحريته الشخصية هي الغاية من وجود الدولة وهي

---

(١) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد من عام ١٩٩٠- ١٩٩٧** ، مرجع سابق ، ص١٧.

(٢) توفيق ، **المعارضة** ، مرجع سابق ، ص٢٦.

(٣) المرجع نفسه ، ص٣٠.

(٤) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد من ١٩٩٠- ١٩٩٧م** ، مرجع سابق، ص١٧.

(٥) أحمد جلال حماد ، **حرية الرأي في الميدان السياسي** ، ط١ ، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة ، ١٩٨٧، ص ص ١٠٨ – ١٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوسيلة لحماية الحقوق الفردية ومنع التعارض بينها ، كما ظهرت مدرسة الطبيعيين الداعية إلى العدالة الطبيعية وأن حرية القول حقاً إلهياً وفطرة الله التي فطر الناس عليها ، فلا يجوز الإعتداء عليها أو سلبها كونها حقاً لصيقاً بكرامة الإنسان وأصلاً أصيلاً فيه[١] .

يتضح مما سبق أنها كانت في مجملها تدعو إلى مقاومة السلطان المطلق وتقديس الحقوق الفردية ووضع قيود على سلطة الدولة، فظهر ما يسمى بنظرية الحقوق الفردية.

نظرية الحقوق الفردية:

فيما سبق تناولنا الأصول الفكرية للمعارضة السياسية في الفكر الغربي، فنظرية الحقوق الفردية جاءت ليتم نقل تلك الأصول والأفكار إلى الممارسة العملية.

فنظرية الحقوق الفردية والتي تقول أن حقوق الأفراد سابقة على نشأة الدولة، فإن الفرد هو الغاية من وجود الدولة وهي الوسيلة التي تحمي هذه الحقوق وتمنع التضارب بينها ، وأن هذه الحرية تمثل الضمانة الواقعية أمام تدخل الدولة في شئون الأفراد فلا يجوز للدولة أن تعتدي على تلك الحقوق للأفراد أو الحد منها ، فيجب على الدولة أن تحترم الحقوق الفردية والهدف منها، وأن تحترم الوسائل المفضية إلى تحقيق هذا الهدف فكل حقوق الإنسان المدنية والسياسية يمكن تلخيصها في كلمة واحدة هي الحرية[٢] . كما أن الحرية هي روح الديمقراطية وبغير الحرية تصبح الديمقراطية كلمة بلا معنى ، وجسد بلا روح ، فقد ذهب بعض الباحثين بأنه لا حرية دون ديمقراطية ولا ديمقراطية دون حرية.

وقد أخذت النظم السياسية الغربية المعاصرة بإقرار الحرية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها امتداد طبيعي للحرية السياسية وتجنيب الفرد الإستغلال الاقتصادي والهوان الاجتماعي وتجعله قادراً على ممارسة حقوقه السياسية ، كما ضمنت السبل الأساسية لحمايتها وهو ما اشتهرت بسببه الدولة الحارسة[٣] .

وانتهت فلسفة المذهب الحر إلى إقرار سيادة الشعب وحرياته السياسية ، وهنا امتزجت نظرية سيادة الشعب بنظرية الحقوق والحريات ، فتوسعت مهام الفرد في السلطة إلى مجالات

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠٤.

(٢) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد، ١٩٩٠– ١٩٩٧م** ، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) نفس المرجع ، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كثيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الثالث (مظاهر المعارضة في الفكر السياسي الغربي وفي الفكر السياسي الإسلامي).

المطلب الثاني :المعارضة في الفكر الإسلامي

يفرق فقهاء الشريعة بين أمرين الأول فيما يختص بأمور الدين وهو المتعلق بالعقيدة وحكم المعارضة فيه أحد الاختيارين[١]:

(١) إذا كانت المعارضة تعني رفض أمر من أوامر الله أو الاعتراض على ما جاء في السنة الصحيحة فحكمها هو (التحريم) لأن أمور الشريعة الواضحة ليست محل اختلاف أو معارضة.

(٢) أما إذا كانت المعارضة تعني الغضب لحدود الله أن تنتهك وللشريعة أن تخالف فإن معارضة السلوك أو الفعل المتعدى على حد من حدود الله أو المخالف لحكم من أحكام الشريعة تعد (واجبة) حيث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وحيث الدعوة للخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هو من أهم الواجبات الدينية.

أما الأمر الثاني وهو ما يتعلق بالمعاملات والذي يمكن أن يرد فيه الخلاف ويكون محلاً للإجتهاد فقد سمح لولي الأمر "الحاكم" أن يتصدى له وهذا لا يخل بالقاعدة الأصولية أن التشريع لله ورسوله ويكون ذلك بما يعرف "بالتشريع غير المباشر" وذلك بتبني أحد المذاهب أو قول من مذهب وإلزام الناس به أو بتخير الأحكام من المذاهب المختلفة وحمل الناس عليها وهو في هذا يستند إلى مبدأ المصالح المرسلة وما يعرف في الفقه الإسلامي باسم السياسة الشرعية.

ولقد وجد في حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) ما يدل دلالة واضحة على إعتراف الإسلام بحق معارضة الحكام إذا استبدوا وخرجوا عن النموذج الإسلامي الأمثل المحدد بالقرآن والسنة ومن ذلك الحديث "من رأي منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان"[٢].

فالمعارضة تتفق مع الفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها. واختلاف الآراء ملازم لطبيعة البشر ، وعلامة تدل على حيوية المجتمع، يقول صاحب النقد المباح في ذلك[٣]:

---

(١) توفيق ، **المعارضة** ، مرجع سابق ، ص٣٠.

(٢) نفس المرجع ، ص٣١.

(٣) مصلح ، **المعارضة السياسية وضوابطها في الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق ، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"لكي تواصل الحضارة تقدمها فأداتها بالضرورة هي حرية الرأي وحرية الرأي لا تقوم دون الإقرار بحق المعارضة والذي يتمثل في حق الفرد أن يجاهر بما يعتقد ولو كان يخالف فيما يعلن رأي المجتمع كله أو معظمه" .

ولما كانت المعارضة السياسية أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر موجهاً من الأمة إلى الخليفة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب فالمعارضة السياسية.. واجبة[١] .

وحرية الرأي لا تولد إلا في جو من الحرية وتغيب في النظام السياسي الذي لا يؤمن ولا يعطي وزناً للحريات ، لذا كفل الإسلام حرية الرأي والمعارضة وأعطى لمواطنيه هذا الحق وحظيت المعارضة بأهمية عظيمة في التشريع الإسلامي فهي إحقاق للحق ، وإزهاق للباطل.

وفيما يلي ذكر للأدلة من الكتاب والسنة على مشروعية المعارضة:

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم على مشروعية المعارضة:

(١). قوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)[٢].

(٢). وقوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) [٣].

(٣). ويقول الله عز وجل (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) [٤].

(٤). وقال الله تعالى (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داوود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون) [٥].

لقد ذهب سيد قطب في تفسيره (في ظلال القرآن) حول قوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير وينهون عن المنكر) على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: هو القيام

---

(١) دندل جبر، **التعددية السياسية وتداول السلطة في السياسة الشرعية**، ط١، دار عمان للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٦، ص١٠٦.

(٢) سورة آل عمران ، آية رقم ١٠٤.

(٣) سورة آل عمران ، آية رقم ١١٠.

(٤) سورة التوبة ، آية رقم ٧١.

(٥) سورة المائدة ، الآيات رقم ٧٨ ، ٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسلطة الأمر والنهي على تحقيق المعروف ونفي المنكر في الحياة البشرية وصيانة تقاليد الجماعة الخيرة من أن يعبث بها كل ذي هوى وكل ذي شهوة ، وكل ذي مصلحة[١].

وبالتأمل والتدبر في الآيات القرآنية السابقة نجد أنها بينت بالدلالة الواضحة والبينة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أنها جعلت الاهتمام بالشئون العامة للمجتمع والانشغال بقضايا الأمة والتدخل بالقول والفعل لتقويم شؤون المجتمع وتطويره وتغييره من خلال الرقابة على السلطة القائمة ، ومعارضة أخطائها من خلال الممارسة والتطبيق من أفضل الواجبات وأشرفها.

ثانياً: الأدلة المستمدة من السنة النبوية المطهرة:

فقد جاء في الحديث: عن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (والذي نفس محمد بيده لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر وليوشكن الله تعالى أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعون فلا يستجاب لكم) [٢] رواه الترمذي.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من رأي منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم أنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل) رواه مسلم.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر) [٣].

من الأدلة السابقة يتضح أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقع تبعته على كافة أفراد المجتمع دونما استثناء ، لأنه سلاح تدافع به الأمة المسلمة عن نفسها فتحفظ وجودها وتحقق إنسانيتها ، وتدفع تيار الحياة إلى الوجهة التي تحقق التطور والإزدهار والأمن والاستقرار.

---

(١) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد** ، مرجع سابق ، ص٤٥.

(٢) الإمام النووي ، **رياض الصالحين**، دار الجيل، لبنان، بدون تاريخ ، ص٨٠.

(٣) نفس المرجع ، ص ص٧٠- ٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول المفكر الإسلامي أبو الأعلى المودودي في كتابه (الحكومة الإسلامية): أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس حقاً من حقوق الإنسان فحسب ، بل هو فرض عليه وواجب وطبقاً لما ورد في القرآن والحديث نجد أنه فرضاً على الإنسان أن يأمر بالمعروف وأن يأمر الناس بالخير ويساعدهم عليه وينهاهم عن الشر ويكفهم عنه ، فإن رأى شراً أو منكراً فليس عليه أن يعترض فقط بل عليه كذلك أن يحاول منعه وإزالته[١].

فالأمة مصدر السلطة ولها الحق في الرقابة على الحكام وتقويم اعوجاجهم وقد جاءت الأدلة تثبت صحة ذلك: فإذا كانت (المعارضة السياسية) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (فريضة اجتماعية وضرورة إنسانية) ، فهل عرفت هذه النظريات والأفكار الممارسة والتطبيق في الواقع العملي في عصر النبوة والذي يعد القاعدة الدستورية التي يجب القياس عليها، في الممارسة والتطبيق لتلك النظريات والأفكار؟ وهذا ما نريد أن ندلل عليه من خلال الممارسة والتطبيق في عصر النبوة ، والخلفاء الراشدين وذلك على النحو الآتي:

أولاً: في عصر النبوة:

إن الشورى والمعارضة يمثلان وجهان لعملة واحدة ، فقد كانت شورى الرسول عليه الصلاة والسلام في شؤون الدنيا لوناً من ألوان المعارضة ، وإن لم تتسم بنظام الجماعات والتنظيمات السياسية المعروفة في واقعنا المعاصر ، كالمؤسسات الدستورية ، الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني ، والأحزاب السياسية. ومما سبق سوف نتناول بعض الوقائع التاريخية على مشروعية المعارضة:

(أ). في غزوة بدر:

ففي غزوة بدر تحرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بجيشه إلى ما وراء بدر فنزل أدنى ماء من مياه بدر، وكان بين المسلمين من له رأي آخر وهنا قام الحباب بن المنذر كخبير عسكري ، فتقدم باسم الصحابة سائلاً الرسول صلى الله عليه وسلم عن طبيعة قراره هذا فقال: يا رسول الله أرأيت هذا المنزل (المكان) أنزلكه الله فليس لنا أن نتقدم أو نتأخر عنه ، أم هو الرأي والحرب والمكيدة، فقال عليه الصلاة والسلام: (بل هو الرأي والحرب والمكيدة) فقال الحباب بن المنذر: يا رسول الله إن هذا ليس بمنزل ، فأنهض بنا حتى نأتي القلب ، ثم نبني

---

(١) أبو الأعلى المودودي ، **الحكومة الإسلامية** ، ترجمة(احمد إدريس)، الطبعة الثانية، دار المختار الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٨٠، ص٢٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليه حوضاً فنملئه ماء ، ثم نقاتل القوم فنشرب ولا يشربون فاستحسن رأي الحباب بن المنذر وفعله ونهض بالجيش حتى أتى ذلك المكان المشار إليه[١].

فالأمر إذا كان متعلق بأمور الدين وجاء به الوحي من السماء فيجب السمع والطاعة فلا معارضة ولا شورى في أمر كهذا.

وإذا كان الأمر (رأي وسياسة ودنيا) وليس وحياً فتكون الشورى والمعارضة إذا ظهرت مقتضياتها ودواعيها وأن على الحاكم أن يرحب بالمعارضة ويشجع عليها ويهيئ السبل أمامها كي تنمي في الأمة الاهتمام بسبل التقدم والتطور وإصلاح المجتمعات[٢] .

(ب).في غزوة الخندق :

لما اشتد على الناس البلاء والخوف بعد مرور أكثر من عشرين يوماً وليلة من حصار المشركين للمدينة[٣] ، ظهرت عند رسول الله فكرة المصالحة وعقد معاهدة حربية اقتصادية مع قائد غطفان وأهل نجد كي يرجعوا عن حصارهم للمدينة مقابل ثلث ثمار المدينة..،فاستشار الرسول عليه الصلاة والسلام السعدان حول هذه المعاهدة (يعني سعد بن معاذ وسعد بن عبادة زعيما الأوس والخزرج) فقالا:يا رسول الله هذا أمرا تحبه فنصنعه لك أم شيء أمرك الله به فنسمع ونطيع؟ أم شيئاً تصنعه لنا؟ قال: بل شيء أصنعه لكم والله ما أصنعه إلا لأني رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة وكالبوكم من كل جانب فأردت أن أكسر عنكم من شوكتهم إلى أمر ما ، فقال سعد بن معاذ: يا رسول الله قد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الأوثان ، لا نعبد الله ولا نعرفه وما طمعوا قط أن ينالوا ثمرة منها إلا بشراء أو قرى[٤] أفحين أكرمنا الله بالإسلام وهدانا وعزنا بك وبه أفنعطيهم أموالنا؟ والله ما لنا بها من حاجة ، والله ما نعطيهم إلا السيف بيننا وبينهم ، فقال لهم رسول الله ، أنتم وذلك (أي أنتم أحرار) ثم أخذ سعد بن معاذ صحيفة الاتفاقية من رسول الله ومزقها بيده[٥]. وبالنظر إلى هذه الواقعة التاريخية نجد أنها تعد دليلاً على مشروعية المعارضة ، ودليلاً على الديمقراطية المثلى ، فقد قبل القائد (الذي هو الرسول الكريم) أمر الأغلبية وسحب اقتراحه ومشروعه دون أدنى غضب.

---

(١) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن**، مرجع سابق، ص٥٠.

(٢) ابن القيم الجو زيه ، **زاد المعاد في هدى خير العباد** ، ط١٠، ج٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ص٢١٨.

(٣) نفس المرجع ، ص٢١٨.

(٤) القرى بكسر القاف ، والقير طعام الضيف.

(٥) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد** مرجع سابق ، ص٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: في عصر الخلافة الراشدة:

اعترف الخلفاء الراشدون للأمة بأنها مصدر السلطة، ولها الحق في الرقابة على السلطة العامة وتقويم سياستها ، ومعارضتها عند الإقتضاء إنطلاقا من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[١] .

فهذا أبو بكر الصديق بعد أن تمت له البيعة كأول خليفة للمسلمين بعد أن توفي الرسول عليه الصلاة والسلام وقف في الناس خطيباً ومعلناً البرنامج الحكومي لدولته والنهج الذي سيسلكه أثناء توليه الحكم ، ففي خطبته التاريخية قال: أما بعد:

(أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني ، وأن أسأت فقوموني ، الصدق أمانة والكذب خيانة والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بالبلاء ، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم) [٢] .

ففي خطابه دلالات رئيسية نحاول توضيحها كالأتي:

(١) أن الفرد الحاكم في الدولة الإسلامية شخصاً عادياً يخطئ ويصيب ولا يفضل عن غيره إلا بقدر إلتزامه بقواعد الشريعة الإسلامية، فهو ينفي عن سلطانه وسلطاته العصمة من الخطأ في قوله (إني وليت عليكم ولست بخيركم).

(٢) بين مواطن المعارضة وإعطائها الصفة الإيجابية غير المزاجية في قوله (فإن أحسنت فأعينوني).

(٣) كما أقر مبدأ المعارضة والسعي لتقويم اعوجاج الحاكم إن هو حاد عن الصواب في قوله (وإن أسأت فقوموني).

(٤) كما بين في خطبته وظيفة (الدولة) السلطة السياسية لتقوية الضعيف وإضعاف المعتدي القوي (بهدف تحقيق مبدأ التوازن الاجتماعي) لمنع سلوك الإستبداد والظلم الفردي والرسمي.

---

(١) عبد القادر عودة ، **الإسلام وأوضاعنا السياسية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١، ص٢٢٥.

(٢) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد**، مرجع سابق ، ص٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب كان يشجع الناس على أن ينقدوه وكان يرى أن النقد والمعارضة ليس مجرد حق للأفراد بل هو واجب وضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية، وبغيرها لا يمكن للسلطة السياسية والتنفيذية أن تتجنب الأخطاء في المشروعات الكبرى.

فعندما رأي عمر أن الحل في إحجام الشباب عن الزواج بسبب غلاء المهور هو أن يجعل للمهور حد أقصى فما زاد عن ذلك يكون حقاً للدولة كضريبة تضاف إلى بيت المسلمين ، وعند إعلان الخليفة لهذا الرأي على المنبر حتى تصدت له امرأة قائلة: ليس ذلك يا عمر فإن الله سبحانه وتعالى يقول: (وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) وكاد عمر رضي الله عنه أن يتعدى سيادة القانون (القرآن) بذلك الرأي ولكنه بعد ذلك التصدي والمعارضة يعلن الخليفة في تواضع بسحب رأيه فوراً ويقول: "أصابت إمرأة وأخطأ عمر"[١] .

وهناك مثال آخر وهذا على سبيل المثال لا الحصر وقع في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وهو مع صحابي جليل شهد كل الغزوات مع الرسول وزعيم الخزرج وأحد النقباء الأثني عشر الذين بايعوا الرسول عليه الصلاة والسلام في بيعة العقبة الأولى ، إنه سعد بن عبادة الذي رفض البيعة لأبي بكر، فلما ولي عمر بن الخطاب الخلافة ظل على رفضه لعمر، حتى توفاه الله.

ولقد حدث ولقي سعد بن عبادة عمر بن الخطاب وهو خليفة بالمدينة..وكان سعد راكباً فرساً وعمر يركب بعيراً ، فدار بينهما حوار عنيف بدأه عمر:

- هيهات يا سعد !..هيهات يا عمر!..والله ما جاورني أحد هو أبغض إلى من جوارك !.. .
- إن من كره جوار رجل انتقل عنه.
- إني لأرجو أن أخليها لك عاجلاً إلى جوار من هو أحب إلى جوارا منك ومن أصحابك[٢].

فلم يغضب منه الخليفة عمر بن الخطاب ، ولم يكرهه على البيعة له ، وتركه ورأيه حتى انتقل إلى جوار ربه ، كما يدل هذا الموقف على أن خلاف المسلمين واختلافهم في السياسة لا يقدح في عقائد الفرقاء المختلفين ، كما يعتبر شاهداً منذ ذلك التاريخ المبكر على مشروعية المعارضة في فكر الإسلام السياسي.

---

(١) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد**، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) محمد عمارة ، **الإسلام وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص٨١. www.awlees.com ١٥/ ٨/ ٢٠٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنا يثب إلى الذهن ما يحدث في المجتمعات الحرة المعاصرة ، عندما يتنافس المتنافسون على منصب رئاسة الدولة ، وتتم عملية الإقتراع والإنتخاب فيفوز من يحوز ثقة الأغلبية، لكن تظل الأقلية في موقع المعارضة فهي لم تبايعه ، بل تواصل معارضتها له حتى يحين الترشيح والإنتخاب الجديد [١].

وعندما تولى الإمام علي كرم الله وجهه الخلافة نشب الخلاف بينه وبين معاوية بن أبي سفيان ، وعند قبوله التحكيم حول الخلاف ، تكتل جماعة من جيش الإمام علي معلنين رفضهم الصلح وقبول التحكيم ، وخرجوا عن القيادة الشرعية المنتخبة من جماهير الأمة فسموا بعد ذلك بالخوارج.

ورغم أن الخوارج تجرأوا برمي الإمام علي بالكفر والشرك ، إلا أنه في معاملته معهم يؤكد على مبدأ التسامح واحترام رأي المعارضة ، فمبدأ التسامح واحترام الرأي لم يكن مجرد نظرية أو خلق مثالي ، بل كان سياسة ونظاماً اجتماعياً، طبق في عصر النبوة مع المنافقين وهذا هو موقف الإمام علي من الخوارج الذي يعد بحق تأصيلاً لحقوق المعارضة ولحقوق الإنسان وكرامته وبالتعددية في الرأي ، لا بالاستبداد والتسلط[٢] .

إعترض الخوارج على الإمام علي ، وهو في المنبر يخطب في الناس ، فرد عليهم قائلا: (ألا إن لكم عندي ثلاث خلال ما كنتم معنا لن نمنعكم مساجد الله ، ولا نمنعكم شيئاً ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تقاتلونا) [٣] .

المطلب الثالث : مظاهر المعارضة في الفكر الغربي وفي الفكر الإسلامي

أولاً: مظاهر المعارضة في الفكر الغربي:

في الديمقراطية المباشرة يمارس الشعب السلطة بدون وساطة سواء أكانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية وتعتبر هذه الصورة هي التطبيق العملي لمقالة "روسو" : أن هناك حقوقاً لا تقبل الإنابة أو التفويض ومنها السيادة فلا يمكن النزول عنها أو التصرف فيها[٤] .

---

(١) نفس المرجع ، ص ص٨١ – ٨٢.

(٢) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد**، مرجع سابق، ص٥٥.

(٣) حسن الصفار، **التعددية والحرية في الإسلام**، ط١، دار المنهل، بيروت، ١٩٩٠، ص١٩٠.

(٤) توفيق ، **المعارضة**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن يعتبر هذا النوع من أرقى الأنظمة الديمقراطية ، التي تعبر عن سيادة الشعب من الناحية النظرية ، إلا أنه من الناحية الواقعية يشكل بعض الصعوبات المادية والفنية من حيث العدد والمكان. فقد أصبح الأخذ بهذه الصورة صعب التحقيق في واقعنا المعاصر، وأخذت النظم السياسية الغربية بالصورة شبه المباشرة القائمة على التعاون بين الشعب وممثليه.

ويتفق معظم الفقه على أن مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة (ثلاث) [١].

(١) الاستفتاء الشعبي، (٢) الاقتراح الشعبي، (٣) الاعتراض الشعبي.

وصور أخرى مختلف عليها في الديمقراطية شبه المباشرة وهي:

(١) حق الناخبين في إقالة الهيئة البرلمانية "الحل الشعبي".

(٢) حق الناخبين في إقالة نائبهم.

(٣) عزل رئيس الجمهورية.

كما تعد الصور المختلف عليها من مميزات النظام الديمقراطي حيث تسهم إلى حد كبير في خضوع السلطة للقانون ، ولتوضيح تلك المظاهر السالفة الذكر نقول بنفس الترتيب:

(١) الإستفتاء الشعبي:

وقد يكون تشريعاً أو سياسياً، والإستفتاء التشريعي يفترض اللجوء إلى الشعب لأخذ موافقته على مشروع تشريع من التشريعات..، أما الإستفتاء السياسي فيفترض اللجوء إلى الشعب لأخذ رأيه في مسألة سياسية معينة: كمعاهدة دولية أو تعديل في تشكيل أو إختصاصات.

والإستفتاء الشعبي يعد وسيلة من وسائل التنمية السياسية ، ويؤدي إلى ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم العامة.

(٢) الإقتراح الشعبي:

وبمقتضاه يكون من حق عدد معين من المواطنين إقتراح مشروع قانون على البرلمان ولا يصير هذا الإقتراح قانوناً إلا بموافقة البرلمان ، أو أغلبية الشعب في (إستفتاء عام) وذلك حسب ما يقرره الدستور.

وهذا النوع من ممارسة المعارضة السياسية تمكن الشعب من استخدام وسائل ضغط ذات تأثير فعال ، كما قد يسمح لبعض فئات الشعب أو لبعض الأحزاب القوية أن تفرض قوانين

---

(١) نفس المرجع ، ص٤٤-٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبرامج قد تؤثر على سير النظام السياسي القائم لما لتلك من القوة والتأثير السياسي في أوساط الجماهير[١].

(٣) الإعتراض الشعبي:

وصورته أن يكون لمجموعة من المواطنين ، بشروط معينة حق الإعتراض على مشروع قانون أقره البرلمان ، وذلك خلال مدة معينة من وقت إقرار البرلمان للقانون ويترتب على ذلك إعادة النظر في القانون من جانب البرلمان أو عرض القانون في إستفتاء عام[٢]. فإذا لم يحظى بالموافقة سقط القانون ، فإن لم يتم الإعتراض يكون القانون ساري المفعول ولا يجوز الإعتراض عليه بعد ذلك[٣].

وفي هذا المظهر يتم إشراك الشعب لممارسة السلطة التشريعية حفاظاً على حقوق المواطنين وحرياتهم.

(٤) حق الناخبين في إقالة الهيئة البرلمانية "الحل الشعبي":

وهو موافقة الشعب على عزل المجلس النيابي ويتم حسب شروط معينة.

ومقتضى هذا المظهر أن بعض الوسائل تعطي الحق لعدد من الناخبين بتقديم طلب اقتراح حل البرلمان القائم ثم يعرض هذا الإقتراح على الإستفتاء الشعبي فإذا ما نال الإجماع أو الأغلبية المطلوبة سقطت الشرعية الدستورية للبرلمان ، ويتم الدعوة إلى انتخابات جديدة، وهذا الإجراء يزيل دكتاتورية البرلمان فضلاً عن ممارسة الرقابة الشعبية حفاظاً على الحقوق والحريات العامة[٤].

(٥) حق الناخبين في إقالة نائبهم:

وتفترض هذه الصورة خروج نائب على مقتضى حدود النيابة مما يعطي لمجموعة من الناخبين تشترط بعض الدساتير ألا تقل عن خمس الناخبين الحق في طلب إقالته. إلا أن الدستور عادة ما يعطي للنائب في مثل هذه الحالة حق إعادة ترشيح نفسه في الانتخابات الجديدة فإذا نجح تحمل الناخبون الذين طلبوا إقالته المصاريف التي تكبدها لإعادة انتخابه[٥].

---

(١) منير البياتي ، **النظام السياسي الإسلامي**، ط٢ ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٤، ص ٣١٤.

(٢) توفيق ، **المعارضة** ، مرجع سابق ، ص٤٥.

(٣) البياتي ، **النظام السياسي الإسلامي** ، مرجع سابق ، ص٣١٥.

(٤) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد**، مرجع سابق، ص٢٧.

(٥) توفيق، **المعارضة** ، مرجع سابق ، ص٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦) عزل رئيس الجمهورية:

وفيها يجوز لعدد معين من المواطنين حق عزل رئيس الجمهورية قبل مدته – وينظم الدستور عادة كيفية ذلك والإجراءات التي تتبع ومن الدساتير التي نصت على هذا الحق دستور "فيمر" الألماني عام ١٩١٩م ، وكذا الاتحاد السوفيتي في دستور عام ١٩٣٦م[١].

وما نص عليه دستور النمسا سنة١٩٢٠م ، والقاضي بجواز عزل رئيس الجمهورية باستفتاء شعبي بناءً على طلب الجمعية الاتحادية وبقرار من المجلس الوطني[٢].

ثانياً: مظاهر المعارضة في الفكر الإسلامي:

(١) الشورى: ويمكن تعريف الشورى كما جاء في اللغة وتعريفها في الإصطلاح السياسي.

الشورى في اللغة: هي مشتقة من الفعل (شور) أي أن الشورى والمشاورة مصادر للفعل (شاور) فأصل المشاورة هي الإستخراج والإظهار[٣].

أما الشورى في الإصطلاح السياسي: هي إستطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها من ذوي الخبرة والتخصص للإسترشاد في صنع القرار السياسي والإداري الذي يهم الأمة[٤].

وقد جاءت الأدلة القرآنية تبين أهمية الشورى فقال الله تعالى: (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) [٥].

فالشورى كما تبين الآية الكريمة أنها صفة لازمة للمسلم وفضيلة إنسانية ، إستجابة لأمر الله تعالى ، وقد قورنت بالصلاة والزكاة لأهميتها، فالشورى تهدي إلى الرشاد ، وأن الإستبداد بالرأي يهدي إلى العمى والضلال.

وفي آية أخرى يقول الله عز وجل: (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فضاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين)[٦].

---

(١) نفس المرجع ، ص٤٦.

(٢) إسماعيل الغزالي ، **القانون الدستوري والنظم السياسية** ، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢م ، ص٢٠٤.

(٣) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد**، مرجع سابق، ص٨٨.

(٤) نفس المرجع ، ص٨٨.

(٥) سورة الشورى ، آية رقم ١٧.

(٦) سورة آل عمران ، أية ١٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه الآية أمر الله رسوله أن يستشير المسلمين في قوله تعالى: (وشاورهم في الأمر) وإن هذا الأمر بالمشاورة ليس للحاجة إلى آرائهم وإنما ليعلمهم ما في المشورة من الفضل ويرسي قواعد للحكام للإقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولهذا يعتبر مبدأ الشورى أساس نظام الحكم في الإسلام .

وهناك أيضاً أدلة من السنة النبوية على الشورى:

* عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال (لم يكن أحدا أكثر مشورة لأصحابه من النبي صلى الله عليه وسلم)[١].

* وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال (قلت يا رسول الله الأمر ينزل بنا بعدك لم ينزل فيه قرآن ، ولم يسمع منك شيء – قال أجمعوا له العابدين من أمتي واجعلوه بينكم شورى ولا تقضوا فيه برأي واحد).

فالفكر الإسلامي لم يبين كيفية ممارسة الشورى ولم يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمة من بعده بكيفية معينة ، وهذا من مميزات هذا الدين ومرونته لم يلزم الأمة بأسلوب معين ، بل ترك للأمة وأولياء الأمور أن يختاروا الطريقة المناسبة لهم حسب ظروف الزمان والمكان المهم أن تتحقق الشورى في حياة الناس وأن تؤدي دورها في تحقيق إنسانية الإنسان ودوره في منع الظلم والاستبداد ولتحقيق الإستقرار السياسي.

(٢) النصيحة[٢]: النصيحة في اللغة: بمعنى خلص وصدق .

والتوبة النصوح: أي التوبة الصادقة .

ونصح له: أي لما فيه صلاحه .

ونصح له الود: أي نصح له المشورة .

وللإستدلال من القرآن الكريم يقول تعالى (فتولى عنهم وقال يا قومي لقد أبلغتكم رسالات ربي ونصحت لكم فكيف آسى على قوم كافرين)[٣].

---

(١) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد** ، مرجع سابق ، ص٩٣ .

(٢) نفس المرجع ، ص١٠٠ .

(٣) سورة الأعراف ، آية رقم ٩٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاء النصح كذلك على لسان نوح عليه السلام في قوله تعالى: (قال يا قوم ليس بي ضلالة ولكني رسول من رب العالمين أبلغكم رسالات ربي وأنصح لكم وأعلم من الله ما لا تعلمون)[١].

فمن خلال الآيات السابقة ، يتضح أمامنا أن النصح ليس كلمة تقال على سبيل التراضي بل هو قول وعمل بنية خالصة لله تعالى كما في النصح من فوائد عديدة لخير الأمة ، فالنصح قول وعمل وممارسة.

ومن الأدلة على مشروعية النصيحة في السنة النبوية نذكر منها:

عن أبي رقية ابن أوس الداري رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الدين النصيحة) قلنا لمن يا رسول الله قال: (لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم)[٢].

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: (بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم)[٣] متفق عليه.

إن القرآن الكريم والسنة المطهرة قد تناولا الحرية ، وحق التعبير عن الرأي وحق المعارضة عند الإقتضاء ، وحق المشاركة في الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بصور متعددة ومتنوعة ومنها مبدأ المناصحة التي تعد من أهم مظاهر المعارضة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي.

(٣) مقاومة الحاكم الظالم والخروج عليه[٤]: إن معنى الظلم عند أهل اللغة: هو وضع الشيء في غير محله أو موضعه والتصرف في حق الغير ومجاوزة حدود الشريعة[٥].

ومن الأدلة المستمدة من القرآن الكريم على مشروعية مقاومة الظلم والخروج على الحاكم:

قال الله تعالى (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم)[٦].

---

(١) سورة الأعراف ، آية رقم ٦١ .

(٢) رواه مسلم والترمذي والنسائي ، الإمام النووي ، **رياض الصالحين** ، مرجع سابق ، ص٧٦ .

(٣) نفس المرجع ، ص٧٦ .

(٤) وفي الفكر الغربي وجدت بعض النصوص التشريعية التي تضمنت النص على إباحة المعارضة ومقاومة الطغيان إذا ظلمت الحكومة ومن ذلك "العهد الأعظم " الانجليزي الذي نص على حق استخدام القوة ضد الملك إذا خرج على هذا العهد.

(٥) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد** ، مرجع سابق ، ص١٠٥ .

(٦) سورة الشورى ، آية رقم ٢٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال تعالى (ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون) [١] .

كما جاءت السنة النبوية الشريفة بوسائل تدل على شرعية المقاومة والحث على مقاومة الظلم بصورة واضحة.

فالحديث الذي رواه النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم (مثل القائم في حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذي في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أننا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذي من فوقنا فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً) [٢].

وجاء في الحديث الذي رواه أبي بكر: يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يده أوشك الله أن يعمهم بعقاب منه) [٣].

فمن خلال الأدلة السابقة يظهر لنا أن المجتمع الذي يظهر فيه التسلط والإستبداد الرسمي في شخصية الظالم المستبد الذي لا يعي للحق مقالاً ولا للخلق والدين مقاماً فهو بنهجه السياسي الظالم يسفك الدماء ويطحن أهل الفكر والحق والفضيلة والصلاح ، ويذل الكرامة الإنسانية في الأمة. فكل هذه المفاسد في النظام الاجتماعي العام توجب المقاومة والخروج على رئيس الدولة[٤].

ولكن بعد نهاية الخلافة الراشدة وظهور الملك العضوض ظهر إتجاه يدعو إلى الصبر على أئمة الجور والتزام الطاعة لهم في غير معصية وإن جلدوا الأبشار وأخذوا الأموال ، وذلك لكي يحافظوا على الاستقرار السياسي في الدولة الإسلامية ، وقد استدل هذا الإتجاه بنصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية ونذكر من هذه النصوص:

يقول الله عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم)[٥].

كما جاءت أحاديث تؤيد هذا الإتجاه ، وقوله صلى الله عليه وسلم: (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم ، قالوا: قلنا يا رسول الله: أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، ألا من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من

---

(١) سورة الشعراء ، أية رقم١٥ .

(٢) الإمام النووي ، **رياض الصالحين**، مرجع سابق ، ص٢١٠ .

(٣) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد** ، مرجع سابق ، ص١٠٧ .

(٤) نفس المرجع ، ص١٠٨ .

(٥) سورة النساء ، آية رقم ٥٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معصية الله ، ولا ينزعن يدا من طاعة). وقوله صلى الله عليه وسلم: يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي ، ولا يستنون بسنتي ، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك ، وأخذ مالك فأسمع وأطع)[١].

كما يقول ابن تيمية: (وقل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم ما تولد من الخير، كالذين خرجوا على يزيد في المدينة ، وكابن الأشعث الذي خرج على عبد الملك (بن مروان) في العراق ، وكابن المهلب الذي خرج على أبيه بخراسان وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة...وغاية هؤلاء إما أن يغلبوا وإما يغلبوا ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة). والتاريخ الإسلامي قد شهد معارضة سياسية ليس في صورة أحزاب سياسية كما هي عليه في العصر الحديث ولكن في صورة فرق إسلامية كالخوارج والمعتزلة والشيعة والمرجئة ونحوهم وكانت لهذه الفرق برامج وأفكار ومناهج يسعون لتحقيقها. سئل الدكتور يوسف القرضاوي: هل عرف الإسلام أي شكل من الأشكال الحزبية ذات الطابع السياسي؟ فأجاب: (نعم...كان هناك الخوارج، وكانت لهم رؤية سياسية مخالفة ، وقد اتسع لهم المجتمع الإسلامي ، ولكن عيبهم الوحيد أنهم أرادوا أن يفرضوا هذه الرؤية بالسلاح ، والمجتمع الإسلامي لم يرفض الخوارج ولا فكرهم ، ولكن عليهم أن يعبروا عن هذا الرأي بالقلم واللسان لا بالسيف والسنان[٢].

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي

لقد حضي موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين منذ بداية الفكر السياسي في اليونان القديمة ، واستمر هذا الاهتمام حتى العصر الحديث ، حيث بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، مرحلة الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهومي الاستقرار وعدم الاستقرار ووضع مؤشرات لقياس الظاهرة ، ومحاولة الربط بينهما وبين بعض الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية

(١) جبر، التعددية السياسية وتداول السلطة في السياسة الشرعية ، مرجع سابق ، ص ص٩٣-٩٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص ص ٩٤-١٠٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخرى ، كالتكامل والشرعية والقيادة ، وأداء النظام ، وقدرة المؤسسات السياسية ومدى استجابة النظام للمطالب المقدمة إليه [١] .

لذا ستتناول الدراسة هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الأول: الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي.
- المطلب الثاني: الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الإسلامي.
- المطلب الثالث: الاستقرار السياسي (المظاهر والعوامل المؤثرة).

المطلب الأول: الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي

على الرغم من شيوع ظاهرة الاستقرار في الفكر السياسي ، وأهميتها في مجال التطبيق العملي. إلا أنه لا يوجد اتفاق بين أساتذة السياسية ومفكريها على تعريف موحد للاستقرار، لذا سنتناول في هذا المطلب تعريف مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي إضافة إلى التعريفات السابقة ، وكذا سيتم تناول مؤشرات الاستقرار السياسي.

- **الاستقرار السياسي:**

- المدرسة السلوكية تعرف الاستقرار السياسي بأنه (ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون ، والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية ، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجرارات مؤسسية ، وليس نتيجة لأعمال العنف) [٢] .

بينما تنطلق المدرسة النظمية من منهج التحليل النظمي ووفقاً لآراء أنصار هذه المدرسة فإن الاستقرار السياسي يكون مساويا ومرادفاً لحفظ النظام والإبقاء عليه ، كما تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام" [٣] .

وقد استعمل بارسونز مفهوم الاستقرار كخاصة معرفة للبنية الاجتماعية مرادفة لمفهوم التوازن ، الذي يمكن في حالات أخرى أن يكون ثابتاً أو متغيراً ، ويقول: "يكون النظام مستقراً أو (بشكل نسبي) متوازناً عندما تكون العلاقة بين تركيبه وبين العمليات التي تجري فيه وفي محيطه، من النوع الذي يصون تلك الخصائص والعلاقات ، والتي تدعى من أجل الأغراض

---

(١) جلال معوض ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد (١) ، الكويت ، ١٩٨٣م ، ص١٤٠.

(٢) رنا حسني ، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية "الأردن وماليزيا: دراسة مقارنة**، مرجع سابق،ص٢.

(٣) رنا حسني، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية "الأردن وماليزيا: دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي نبتغيها ، خصائص وعلاقات بنيوية ، أي لا تتغير نسبياً ، وفي الأنظمة الديناميكية بصورة عامة ، يكون هذا الصون معتمداً بصورة مستمرة على العمليات المتغيرة التي (تحيد) أما المصادر الداخلية أو الخارجية للتغير، تلك التي إذا ما تمادت لدرجة كافية فإنها تغير التركيب نفسه"[١] .

غير أن بارسونز في تعريفه السابق خلط بين الاستقرار والتوازن وكأن المفهومين متجانسين أو متشابهين ، وحرم كل من المفهومين خصوصيته في الدلالة والتعبير، وهو تصور لا يمكن قبوله في ضوء الشواهد التي تشير إلى إمكانية حصول الاستقرار دون التوازن وبالتالي فإن الاستقرار ليس شرطاً للتوازن ، ولكن يمكن أن يكون التوازن من جانبه مجموعة عمليات تؤدي إلى الاستقرار ، وإن ما يحدد ذلك هو خصوصية المجتمعات.

- **عدم الاستقرار السياسي:**

ولا بد من تناول شق الظاهرة الاستقرارية الثاني ، وهو عدم الاستقرار السياسي ، حيث تعتبر من أهم وأكثر المشاكل خطورة التي تواجهها دول العالم الثالث لما في لذلك من آثار خطيرة على أوضاعها المختلفة ، فعدم الاستقرار السياسي يؤثر بشكل سلبي على الوحدة الوطنية، وعلى التجانس الاجتماعي ، ويؤثر في مسار عملية التنمية.

فيعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه "عدم استخدام العنف لأغراض سياسية ، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع ، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية"[٢].

كما يعني مفهوم عدم الاستقرار السياسي بأنه "الحالة التي يصبح النزاع في الأنظمة الاجتماعية وخلالها غير قابل للتنظيم بشكل ملائم ، ويؤدي إلى تغير سريع وشديد نسبياً في بناء النظام"[٣].

- **مؤشرات الاستقرار السياسي:**

إن مؤشرات الاستقرار السياسي تعني خلو الدولة من ظاهرة الصراع السياسي واستخدام العنف السياسي بشقيه الرسمي والشعبي المتمثل في[٤]:

---

(١) علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي ، **الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٦من ص٧.

(٢) نفس المرجع ، ص٧.

(٣) الخوالدة ، **الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل** ، مرجع سابق ، ص١٢.

(٤) حسين توفيق إبراهيم ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية" ، بيروت، ١٩٩٢ ، ص٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: العنف الرسمي ويقاس من خلال الممارسات التالية:

أ- الاعتقالات.

ب-الأحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة.

ج- الأحكام بالإعدامات وأوامر الإعدامات ذات الأبعاد السياسية.

د- استخدام قوات الأمن لفض المظاهرات والشغب.

ه- استخدام وحدات الجيش.

و- إعلان حالة الطوارئ.

ز- انتهاك قواعد وأحكام الدستور والقانون.

ثانياً: العنف الشعبي: ويقاس من خلال الأعمال والممارسات التالية:

أ- المظاهرات.

ب-أحداث الشغب.

ج- التمردات.

د- الاضطرابات.

ه- الاغتيالات السياسية ومحاولات الاغتيال.

و- الانقلابات ومحاولة الانقلابات.

ز- حرب العصابات.

إن ما سبق يعد من المؤشرات الهامة لقياس الاستقرار السياسي إلا أن الملاحظ عليها هي الأتي:

(١) إهمالها لمؤشرات أخرى ذات صلة بالصراع السياسي كالعصيان المدني والاعتصامات من الجانب الشعبي ، والتجريد من الجنسية ومصادرة الرأي كإغلاق الصحف.

(٢) إهمالها للصراعات السياسية ذات الأبعاد السلوكية الأخرى كالأزمات الوزارية والاستقالات الفردية والجماعية ومقاطعة الانتخابات ، كما أنها لم تتطرق إلى مؤشرات ذات أبعاد تنموية والتي تتمثل في ارتفاع التعليم والوعي الثقافي وارتفاع نسبة الدخل وتحقيق قدر كبير من البنى التحتية التي في الغالب تكون سبباً في السخط الشعبي ومقاومة السلطة عند الحرمان منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الاستقرار السياسي في الفكر الإسلامي

مر تاريخ المسلمين بمرحلة تطبيق نموذجي ، وهي العصر النبوي والخلافة الراشدة حيث شهدت البشرية عهداً مثالياً من العدالة والمساواة إلى حد غياب الفارق بين الحاكم والمحكوم إزاء القانون ومستوى العيش. فلم يوجد كيان متسلط مستقل أو شبه مستقل عن الأمة من خلال احتكاره وسائل العنف والتوجيه ومصادر الثروة والتشريع من أجل الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، إلا عندما قام معاوية بن أبي سفيان بتحويلها من نظام الخلافة إلى نظام الملك الوراثي وتخلوا عن (البيعة) التي تعتبر في الفكر الإسلامي مصدر الشرعية السياسية.

وقول النبي صلى الله عليه وسلم"إن هذا الأمر نبوة ورحمة ، ثم يكون رحمة وخلافة ، ثم يكون ملكاً عضوضاً ، ثم يكون عتوا وجبروتا وفساداً في الأمة.."[١].

فالمنهاج الطبيعي لأي دولة هو تدبر شئونها الداخلية والخارجية ، مما يكفل لأفرادها وجماعاتها الأمن والاستقرار لتحقيق مصالحهم ، وتمهد السبيل لرقيهم ، وتنظيم علاقاتهم ببعضهم من جهة وبغيرهم من جهة أخرى.

والإسلام تكفل بهذا المنهاج عن طريق أصوله ومبادئه التي تصلح أن تكون أساساً لنظام عادل قادر على تحقيق مصالح الأفراد في كل زمان ومكان.

لهذا فقد أرسى الإسلام دعائماً ثابتة لنظام الحكم الإسلامي واستقراره ، أهمها الحرية والعدالة والمساواة (وكذلك الشورى التي سبق وأن تناولناها عند حديثنا عن مظاهر المعارضة السياسية في الفكر الإسلامي) لذا سنكتفي في هذا المطلب بالحديث عن المبادئ الثلاثة السالفة الذكر فقط.

أولاً: الحرية:

الحرية في الإسلام هي المقوم الأساسي في تكوين الإنسان ، وهي مع العقل والإرادة أساس الاستخلاف. ولأن الحرية هي الأصل والطبيعة اللائقة بالإنسان ، فقد جاء النص متنوعاً في صيغ كثيرة معظمها سلبي، يتمثل في منع الإكراه لتدمير أهم خصوصيات التكوين الثقافي والاجتماعي والديني وذلك حفاظاً للأصل الذي هو الحرية، يقول تعالى (لا إكراه في الدين)[٢]،

---

(١) إحسان عبد المنعم عبد الهادي سماره ، **النظام السياسي في الإسلام "نظام الخلافة الراشدة** ، ط١، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، عمان، ٢٠٠٠ ، ص١٤١.

(٢) سورة البقرة ، آية ، ١٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقول تعالى (أفانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) [١]، ويقول عز وجل (لست عليهم بمسيطر)[٢].

وتعتبر حرية العقيدة وما تقتضيه من حرية الفكر والتعبير أساس الحريات والحقوق في الإسلام بسبب ما يحتله الاعتقاد من تأثير ينتشر في سائر أرجاء السلوك الفردي والجماعي. وإذا كان إعلان حقوق الإنسان قد نص على أن البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. فإن في الفكر الإسلامي عبارة متطابقة عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولكن بصيغة أقوى "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً". قالها منتصراً لأحد رعايا الدولة المسلمة من أقباط مصر مشهراً بقائد من أعظم قادة الفتح الإسلامي هو عمرو بن العاص الذي اعتدى ابنه على ابن القبطي[٣].

فمكنه الخليفة من حق القصاص ، مؤكداً على حق المساواة في الكرامة وما يترتب على ذلك من عدل أمام القضاء للحفاظ على المجتمع الإسلامي من الانقسام مما يؤدي إلى الأضرار بالاستقرار السياسي.

فالحريات التي سعت ومازالت تسعى إليها كثير من الشعوب جاء بها الإسلام وكفلها للفرد ليزيد من تكريمه والحفاظ على كافة الجوانب التي تهمه وتحيط به ، مما حدا بالبعض إلى تقسيمها إلى حريات شخصية ، وحريات معنوية وسيتم تناولها كالأتي:

أولاً: الحريات الشخصية:

فعند الرجوع إلى الفقه الدستوري الحديث ، فإننا نجد أن ما يطلق على الحريات الشخصية يشمل نواح ثلاث: حرية التنقل (الغدو والرواح)، حق الأمن، وحرمة المسكن ، أما فقهاء الشريعة الإسلامية فلم يتفقوا على معنى واحد في هذا الشأن[٤].

وجرياً مع ما أخذ به الفقه الدستوري ، فإننا سنتكلم في الحريات الشخصية عن ثلاث حريات هي: حرية التنقل، وحق الأمن، وحرمة المسكن[٥].

---

(١) سورة يونس ، آية ، ٩٩.

(٢) سورة الغاشية ، آية ، ٢٢.

(٣) راشد الغنوشي ، حقوق الإنسان في الإسلام ، **شؤون العصر**، العدد الأول ، صيف ١٩٩٧ ، ص٧.

(٤) نعمان الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨م ، ص ١٥٤.

(٥) نفس المرجع ، ص ١٥٤ – ١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- حرية التنقل: لقد كفل الإسلام حرية التنقل للفرد في حدود ما يقتضيه الصالح العام لذلك فقد منع عمر بن الخطاب رضي الله عنه كبار الصحابة وأهل الرأي مغادرة المدينة إلا لولاية أو لقيادة جيش، وذلك لما يقتضيه الصالح العام في إمكانية الرجوع إليهم فيما يعرض عليه من مسائل ليساعدوه في إدارة شئون الدولة.

٢- حق الأمن: وهذا الحق هام بالنسبة لعمل الفرد واستقراره. وليس المقصود هنا بحق الأمن هو منع اعتداء الفرد على الفرد فحسب ، وإنما منع السلطة من الاعتداء عليه كذلك.

فمثلاً قاعدة "لا جريمة ولا عقوبة بغير نص" قاعدة مقررة في الإسلام قبل تقريرها في فقه القانون الجنائي والعقابي في العصر الحديث. حيث أن الفقه الشرعي متفق على أن العقوبات في الشريعة الإسلامية لا تثبت بالرأي والقياس ، وإنما بالنص فقط.

وإذا كان الإسلام قد حرص على استتباب الأمن الداخلي، فقد حرص أيضاً على صفاء الجو الدولي واستتباب الأمن الخارجي قال تعالى "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم".

٣- حرمة المسكن: حرص الإسلام على احترام المسكن وكفالتها. قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون ، فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ، وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم ، والله بما تعملون عليم)[١].

ثانياً: الحريات المعنوية:

الحريات المعنوية، أو كما تسمى أحياناً بحريات الفكر المتعددة ، فهي تشمل حرية العقيدة والديانة ، وحرية الاجتماع والرأي وتأليف الجمعيات، وحرية الصحافة وحرية التعليم والتعلم وأخيراً حرية التقاضي [٢].

وفي هذه الدراسة لن نتناول كل هذه الحريات ، وإنما سنقتصر على أهمها وهي حرية العقيدة وحرية الرأي.

(١) حرية العقيدة والعبادات:

إن أهم ما يميز الشريعة الإسلامية من بين الشرائع السماوية ، هي أنها نادت بحرية العقيدة ، بحيث تركت لكل إنسان الحرية الكاملة في اعتناق ما يشاء من العقائد السماوية وإقامة

---

(١) سورة النور ، الآيتين رقم ٢٧، ٢٨.

(٢) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، مرجع سابق ، ص١٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شعائرها والمدافعة عنها في حدود النظام والقانون. وفي هذا يقول سبحانه وتعالى (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين).

فالإسلام لا يرى صحة العقيدة إلا إذا جاءت وليدة تفكير حر وثمرة إقناع تام، لأنها كما يقول الإمام محمد عبده ، "أصل الدين وجوهره ، وهي عبارة عن إذعان النفس ، ويستحيل أن يكون الإذعان بالالتزام والإكراه، وإنما يكون بالبيان والبرهان".

وفي هذا يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتابه لأهل بيت المقدس عقب فتحه لها "هذا ما أعطى عمر أمير المؤمنين أهل البلاد من الأمان ، أعطاهم أماناً لأنفسهم ولكنائسهم وصلبانهم، ولا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها، ولا من خيرها ولا من صلبهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم" (١).

إلا أن حرية الإنسان وفق التصور الإسلامي تعتبر ثمرة من ثمار عبوديته لله المصدر الأول للكون والحياة.

فقد ربط الإسلام سعي الإنسان لامتلاك الحرية بعقيدة التوحيد وبالدعوة إلى عبادة الله والعبودية له، بما يعني نفي كل أشكال العبوديات الأخرى..،إذ لابد للمجتمع الإسلامي أن يجسد في آن واحد: عبودية الله وحرية الإنسان" (٢).

(٢) حرية الرأي:

كفل الإسلام إبداء الرأي ، بل إننا لنجده يدعو إليه ويوجبه أحياناً. قال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) (٣).

وقال عليه الصلاة والسلام "من رأي منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان" (٤).

والإسلام أعطى للإنسان حرية الفكر والكلام ولكن ضمن حدود أن لا يؤذي نفسه أو الآخرين، فهو لم يدعو إلى إبداء الرأي والتعبير بدون ضوابط ومسؤوليات ، وإنما أوجد له الحدود ورتب عليه الالتزامات. كل ذلك حتى لا تسود الفوضى وتقع الشحناء ويعم البلاء ويتهدد

---

(١) نفس المرجع ، ص ص ١٥٦ – ١٥٧.

(٢) **حرية التعبير في الإسلام** ، ar.wikipedia.org – ٦/ ١٠/ ٢٠٠٨م.

(٣) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٤) نفس المرجع ، ص١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استقرار المجتمع الإسلامي ، وهذا لا يتلاءم مع فلسفة الحكم الإسلامي، ولا يتلاءم مع المصلحة العامة. "فالحرية ينبغي أن تكون منضوية تحت لواء الصالح العام" [١] .

قال تعالى (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن) [٢].

والدعوة بالحكمة معناها الموضوعية والعلم. فلا ينبغي أن يتحدث شخص عن جهل بموضوع أو تعصب لفكرة ضالة، قال تعالى (ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير) [٣].

ثانياً: العدالة:

لقد تميز النظام الاجتماعي الإسلامي بوضع فريد في مقدار حرصه على سيادة العدالة على الحكام والمحكومين على السواء ، فلقد تضمن القرآن الكريم آيات كثيرة تأمر بالعدل وتدعو إلى القسط ، وتنهى عن الظلم ، بل جعل إقامة القسط في الناس ودفع الظلم عنهم غاية أساسية لإرسال الأنبياء والرسل إلى البشرية ، قال تعالى: (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) [٤] .

فالشريعة الإسلامية مبناها وأساسها العدل ، ولهذا فقد شمل القرآن الكريم من الآيات ما زاد الكثير عن الآيات التي تعرضت لمبدأ الشورى الذي يعد كما يرى علماء الفقه الإسلامي المبدأ الأول الذي يقوم عليه نظام الحكم في الإسلام.

قال تعالى (ولا يجرمنكم شنأن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى)[٥] ، وقال (وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى) [٦] ، وقال (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى)[٧] وقال عز وجل (إن الله يأمركم بأن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)[٨].

---

(١) **حرية التعبير في الإسلام** ، ar.wikipedia.org– ٦/ ١٠/ ٢٠٠٨م.

(٢) سورة النحل ، آية رقم ١٢٥.

(٣) سورة الحج ، آية ٨.

(٤) منير حميد البياتي ، **النظم الإسلامية** ، ط١، دار البشر للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٤، ص١٣٨.

(٥) سورة المائدة ، آية ٨.

(٦) سورة الأنعام ، آية ٢٥١.

(٧) سورة النحل ، آية ٩٠.

(٨) سورة النساء ، آية ٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكل هذه الآيات وغيرها تحض على العدالة. ليست عدالة القضاء فحسب ، بل عدالة الحكم، وعدالة الحكم فيما يعرفها علماء الفقه الإسلامي هي: الأحكام والتصرفات التي تعنى بإسعاد الأمة ، وتعمل على تحقيق مصالحها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها العامة غير متأثرة بالأهواء والشهوات[١] .

والقضاء من أعظم الفرائض التي اهتم بها علماء المسلمين ، ونوهوا بجليل خطره ووضعوا لمن يتولاه الشروط الدقيقة الخاصة ، وحددوا اختصاصات القاضي ، وعنوا بإجراءات التقاضي وواجبات القاضي ، ونظموا كل مل يتعلق بالنظم القضائية[٢] .

والغرض من القضاء: إقامة العدل ، ورفع الخصومات ، وتنفيذ أحكام الشريعة ، والأخذ على أيدي أهل الفساد ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، ليستتب الأمن وتصان مصالح المجتمع ويتفرغ الناس لما يصلحهم ديناً ودنيا[٣] .

يقول ابن خلدون: (وأما القضاء ، فهو من الوظائف الداخلة تحت الخلافة ، لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي ، وقطعاً للتنازع[٤] .

وعلى أي حال ، فإن الفكر السياسي الإسلامي ينظر إلى مبدأ العدالة على أنه جوهر نظام القيم السياسية وهي حقيقة كلية تمثل النظام السياسي الإسلامي ، وتسيطر على سلوك الحاكم والمحكوم ، مسلماً أكان الثاني أو غير مسلم ، معاهداً أو عدواً ، يقول الرسول عليه الصلاة والسلام "من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة"[٥] .

ثالثاً: المساواة:

يعتبر مبدأ المساواة من أسمى المبادئ الدستورية في الفكر السياسي الإسلامي ، بل أصل هام من أصول العلاقات الإنسانية بصفة عامة ، فالناس جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات لا فرق بين أبيض وأسود ، ولا غني ولا فقير ، ولا حاكم ولا محكوم . قال رسول صلى الله عليه وسلم "كلكم لآدم وآدم من تراب ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ليس لعربي فضل على

---

(١) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق ، ص١٥٩.

(٢) عثمان جمعة ، "وظيفة الدولة في الشريعة الإسلامية"، **مجلة البحوث الإسلامية**، العدد ٣٨، ١٤١٤ه، ص٢٣٠.

(٣) نفس المرجع ، ص٢٣٠.

(٤) نفس المرجع ، ص٢٣٠.

(٥) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق ، ص١٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعجمي ولا لأعجمي على عربي ، ولا أحمر على أبيض ، ولا أبيض على أحمر إلا بالتقوى" وقال "الناس سواسية كأسنان المشط.." [١].

ويقول سبحانه وتعالى "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم"[٢] .

فالكتاب والسنة ليس فيهما محاباة لطبقة على طبقة ولا جنس على جنس ولا لون على لون فالأجير والأمير والأسود والأبيض والرئيس والمرؤوس ، والغني والفقير ، والقوي والضعيف كلهم أمام قانون الشريعة الإسلامية سواء ، فقد هدم الإسلام كل هذه الصفات كسبب للامتيازات وأقام التفاضل بين الناس على التقوى ونافع الأعمال.

"وتقرير الإسلام لمبدأ المساواة جاء مطلقاً. فهو يشمل المساواة أمام القانون والقضاء المساواة في الحقوق والواجبات.." [٣].

ولكن المساواة بين الأفراد لا تعني المساواة المطلقة المجردة . فهي لا تعني وحدة المعاملة بقدر ما تعني تنظيماً للفرص . ولهذا إذا كان هناك أمور تخرج عن معنى وحدة المعاملة ، فليس معناه إخلالا بمبدأ المساواة[٤] ، ويقول تعالى: (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون) [٥] .

وإن كانت هناك أنواع كثيرة للمساواة إلا أننا في هذه الدراسة سنتحدث عن أهم أنواع المساواة وأعظمها أثراً وصلة بالعدل وهي المساواة أمام القانون ، والمساواة أمام القضاء.

(أ) المساواة أمام القانون:

وقد جاءت تشريعات الكتاب والسنة في حقوق الناس وحرياتهم وكذلك في العقوبات والبيوع وغيرها عامة ، تمثل أحكاماً شرعية تنطبق على الجميع ، لا يستثنى منها أحد بسبب مركز وإن كان أمير المؤمنين نفسه وليس في القرآن الكريم والسنة تشريع خاص بهؤلاء يتميزون به عن غيرهم ، ولقد أكد النبي الكريم مبدأ المساواة أمام القانون عندما رفض بشدة شفاعة بعض الصحابة لإمرأة من بني مخزوم سرقت ، إعفائها من العقاب بسبب علو منزلتها

---

(١) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق ، ص١٦١.

(٢) سورة الحجرات ، آية رقم ٣١.

(٣) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، المرجع السابق ، ص١٦١.

(٤) نفس المرجع ، ص١٦٢.

(٥) سورة السجدة ، آية رقم ١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في القوم ، واعتبر التمييز أمام القانون مهلكة للأمم . فقال عليه الصلاة والسلام "إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" (١).

(ب) المساواة أمام القضاء:

لقد جعل الإسلام المواطنين جميعاً أمام القضاء الإسلامي سواء ، من ناحية خضوعهم لولاية القضاء ، وإجراءات التقاضي ، وأصول المرافعة ، وقواعد الإثبات، وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم ، لا ميزة في ذلك لأحد حتى وأن كان رئيس الدولة الإسلامية نفسه عليه أن يحضر إلى ساحة القضاء التي يقاضي فيها أي مواطن عادي سواء أكان مدعياً أو مدعى عليه.

والتاريخ الإسلامي زاخر بالأمثلة الفريدة في المساواة أمام القضاء نذكر منها هذه الحادثة بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وأحد النصارى.

"سقطت درع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – فوجدها عند رجل نصراني فاختصما إلى القاضي شريح ، قال علي: الدرع درعي ولم أبع ولم أهب ، فسأل القاضي النصراني في ما يقول أمير المؤمنين ، فقال: ما الدرع إلا درعي وما أمير المؤمنين عندي بكاذب ، فالتفت القاضي إلى علي يسأله: يا أمير المؤمنين هل لك بينة؟ فضحك علي وقال أصاب شريح ما لي بينة ، وقضى شريح للنصراني بالدرع لأنه صاحب اليد عليها ، ولم تقم بينة بخلاف ذلك ، فأخذها هذا الرجل ومضى ، ولم يمشي خطوات حتى عاد يقول أما أني أشهد أن هذه أحكام أنبياء ، أمير المؤمنين يدنيني إلى قاضيه فيقضي لي عليه! أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، الدرع درعك يا أمير المؤمنين ، اتبعت الجيش وأنت منطلق إلى صفين فخرجت من بعيرك الأورق ، فقال الإمام علي: أما إذا أسلمت فهي لك"(٢) .

وبقيام الحكم في الإسلام على تلك المبادئ الأساسية تتضح معالم هذا الدين العالمي وأهداف الدولة الإسلامية وواجبات الحاكم من خلالها وعلى ضوئها ووسائل ضمان تنفيذها.

فالنظرة السامية المكرمة التي ينظرها الخالق لعباده ، كانت أساس منحه كافة الحقوق الإنسانية كاملة . ليست الثورة والانقلابات بل التكريم والسلام ويحيطه بروح الطمأنينة

---

(١) **المساواة أمام القانون** ، www.arabvolunteering.org ٦/ ١٠/ ٢٠٠٨م.

(٢) **المساواة أمام القانون**، www.arabvolounteering.org ٦/ ١٠/ ٢٠٠٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستقرار. قال عليه الصلاة والسلام مخاطبا الكعبة: "ما أطيب ريحك ، وما أعظمك وأعظم حرمتك ، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمتك ، ماله ودمه"[١].

المطلب الثالث: الاستقرار السياسي (المظاهر والعوامل المؤثرة)

أولاً: مظاهر الاستقرار السياسي:

تشير مظاهر الاستقرار السياسي إلى تلك الحالة التي يوصف بها النظام بأنه مستقر أو غير مستقر ، أي أنها المحصلة المجتمعية لعملية الاستقرار ومخرجاته معبراً عنها في صورة أو أكثر من التعايش بين النظام السياسي والمجتمع ، وخلوه من الصراعات السياسية والعنف بشقيه الرسمي والشعبي واحتكام الجميع للقواعد القانونية المجمع عليه[٢] .

ومظاهر الاستقرار السياسي في رأي الدراسة لا تعبر عن مظاهر تمتع النظم بالبقاء في السلطة وخلوها من الصراع السياسي ، الذي قد لا يعبر عن استقرار حقيقي لوجود صراع كامن بفعل القبضة الحديدية للنظام والإفراط في استخدام القوة ، بقدر ما تعبر عن مظاهر استقرار النظام في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في المظاهر الآتية:

(أ) مظاهر ذات أبعاد سياسية:

وهي تلك المظاهر المعبرة عن مدى استقرار النظام في تطوراته السياسية المتكاملة أو ما يسميه البعض بالمستويات السياسية من نخب حاكمة ومؤسسات سياسية وسلوك سياسي[٣] وعلى النحو الآتي:

(١) الاستقرار السياسي على مستوى النخب الحاكمة متمثلاً في غياب التغيرات السريعة للنخب الحاكمة وتبدل شاغلي الوظائف العليا[٤] وبروز التغيير المنظم والمنضبط بالقواعد الدستورية والقانونية ، كما يشمل مظاهر الاستقرار على مستوى النخب أن يكون بقاؤها في السلطة باختيار شعبي عبر الانتخابات ورضا الجماهير ، وإلا أصبح وجودها على القمع والاستبداد.

(٢) استقرار المؤسسات السياسية والدستورية كانت تنفيذية أو تشريعية أو أحزاباً ومنظمات جماهيرية ، ولا يقصد باستقرار المؤسسات بقاؤها لمدة طويلة في السلطة ، وإنما بما

---

(١) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، مرجع سابق ، ص١٥٤.

(٢) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٤)**، مرجع سابق ، ص٥١.

(٣) نفس المرجع ، ص٥٢.

(٤) حسين توفيق ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، مرجع سابق ، ص٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمتع به من استقرار تشريعي وتغيرات ثابتة وفقاً للقواعد الدستورية والقانونية ، ومدى محافظتها على المؤسسات الدستورية[١].

(٣) استقرار السلوك السياسي في احترامه للدستور والقانون ، وعدم ممارسته للسلوك السياسي المنحرف عن الطبيعة السياسية ، بمضمونها الأخلاقي، كالجنوح لانتزاع المطالب والحقوق من الآخرين بالقوة والإكراه ، وإجباره على التنازل عنها ، أو الاعتراف بها بوسائط يتكبد خسائر من جراء استعمالها ، سواء أكان عنفاً مادياً أو معنوياً[٢].

وأن تكون شرعية السلوك السياسي نابعة من البعد العام ومعبر عن الإرادة العامة ومتوافقة مع روح القانون ومبادئه لا من الغرائز والأهواء كما يجب أن تكون متفقة مع القيم المكونة لهوية المجتمع[٣].

(ب) مظاهر الاستقرار السياسي ذات الأبعاد الاجتماعية:

وتأتي في مقدمة مظاهر الاستقرار السياسي ذات الأبعاد الاجتماعية ، مدى ما يتمتع به النظام من وحدة وطنية قائمة على العلاقة التفاعلية المتبادلة بين المكونات المجتمعية المختلفة بشكل متساوي ، دون أن تلغي بالضرورة التكوينات الفرعية من قبلية وعشائرية ومذهبية وسلالية ، إذ القصد من ذلك هو في ما يمنحه النظام من نظرة متساوية للناس في علاقاتهم السياسية وتطلعاتهم السلطوية المتمثلة في:

(١) التعايش السلمي بين الفئات والشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع ، وقبولها بالآخر وتقبلها له كواقع سياسي ضمن النسيج المجتمعي العام ، ويفترض لتحقيق الاستقرار السياسي ما يلي:

* الاعتماد على الإجماع حول الأهداف.

* القبول بمبدأ عدم المساواة في التقاليد والأعراف والعادات.

* محافظة النظام على قيم المجتمع.

* انتشار وتوسع مؤسسات المجتمع المدني ومدى حريتها واستقلالها من جهة وتكاملها مع السلطات الرسمية من جهة ثانية ، فلا يعني قيام مؤسسات المجتمع المدني أن تكون في حالة تصادمية مع

---

(١) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٤)**، مرجع سابق ، ص٥٢.

(٢) عبد الإله بلفزيز ، العنف السياسي في الوطن العربي، **المستقبل العربي** ، العدد ٢٠٧، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، مايو ١٩٩٦م ، ص٨٥.

(٣) جان مارك كواكو، **الشرعية السياسية – مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسئولية السياسية**، ترجمة (خليل إبراهيم الطيار) ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ص ٤٣ – ٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطات وإلا أصبحت عاملاً من عوامل عدم الاستقرار، خاصة عندما تكون مؤسسات المجتمع المدني وبالتحديد أحزاب المعارضة في حالة تكافؤ مع السلطة في درجة القوة الاضطرارية[١].

ولذلك يرى الباحث أن توزيع المواطنين بولاءاتهم على عدد كبير من منظمات المجتمع المدني يرتبط كل منها بجانب معين من الوجود الاجتماعي يقلل من احتمالات الصراع الاجتماعي الموسع لأن التنافس ينصب على مطالب جزئية لا تتطلب تغيير البنيان الاجتماعي بأسره.

(٢) اتساع قاعدة المشاركة السياسية ودخول كافة الفئات والشرائح الاجتماعية ضمن العملية السياسية ، وتمثيلها السياسي المتوازن في المؤسسات العامة أو المؤسسات السياسية ، وبما يتوافق وحجمها ووجودها في المجتمع ، ومدى تفاعلها مع القرارات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات العامة برضا وقناعة[٢].

(ج) مظاهر الاستقرار السياسي ذات الأبعاد الاقتصادية:

وتتمثل فيما ينجزه النظام من تطور وتنمية مجتمعية بصورة تكاملية وكلية لكل فئات وقطاعات المجتمع ، بكفاءة عالية وتوزيع عادل يؤدي إلى:

(١) عدالة توزيع الثروة والموارد والخدمات والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يجنب حدوث فجوة بين الموارد والاستخدامات التي غالباً ما تمثل معضلة اقتصادية وسياسية تؤدي إلى التنازع حولها[٣] .

(٢) ارتفاع معدل الدخل الفردي وانخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخول على مستوى الأفراد وعلى مستوى الطبقات والفئات ، لأن إشباع الحاجات والرغبات يؤدي إلى الرضا وهو ما يفسر ميل الأنظمة الغنية إلى الاستقرار السياسي برغم حرمانها السياسي[٤] .

(٣) المساواة في المشاركة الاقتصادية ، وإتاحة الفرص للمشاركة في المجال الاقتصادي، كالمساواة القانونية في مجال الاستثمار والحصول على السلع والخدمات ، وكذا المساواة في الغرامات والرسوم وجباية الضرائب ، كما يدخل في ذلك المساواة في التعليم والثقافة وتلقي مصادر التثقيف[٥] .

---

(١) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص ص٥٤-٥٥.

(2) John p .plemenatz, consent, freedome and political obligation,(London: oxford University Press),1968,P.85.

(٣) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق، ص٥٦.

(٤) نفس المرجع ، ص٥٦.

(٥) حسين توفيق إبراهيم ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، مرجع سابق ، ص٢٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي

ظاهرة الاستقرار السياسي ترتبط بعدد من العوامل والمتغيرات المجتمعية ذات التأثيرات السلبية والإيجابية المختلفة التي تختلف باختلاف مصادرها ومنشأها، فمنها ما يتعلق بالإختلالات البنيوية للنظام ، ومنها ما يتعلق بالبيئة التي يعمل فيها ومن خلالها النظام ، كما أن منها ما هو ذو طبيعة خارجية من خارج النظام.

ولذلك ستتناول الدراسة العوامل ذات الأبعاد الثلاثة التي ذكرناها سلفاً:

(أ) العوامل المتعلقة بالنظام السياسي:

وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين، قسم متعلق بالعوامل السلوكية والنفسية لشخوص الفاعلين السياسيين القائمين على صناعة القرار السياسي ، والقسم الآخر متعلق بطبيعة النظام السياسي كمنظومة إدارية وسياسية وشخصية اعتبارية مسئولة عن التصرفات القانونية ، بما يمتلكه النظام من أدوات سلطوية وأدوات قمعية تمكنه من فرض هيبة الدولة بالترغيب والترهيب.

*** العوامل النفسية والسلوكية[١]:**

ومرد ذلك إلى ما يتمتع به أشخاص النظام السياسي من صحة نفسية تجعله يسلك السلوك المفيد له وللمجتمع وبقدرته على إحداث التوافق والتكيف مع المستجدات والمتغيرات بشكل إيجابي وبفاعلية عالية كما يندرج ضمن العوامل النفسية مدى إحداث التوازن بين الدوافع الشخصية والمتطلبات المجتمعية.

لقد اهتم الباحثون في دراسة أثر العوامل النفسية والسلوكية على الاستقرار السياسي للمجتمعات ، لما للآثار النفسية والسلوكية من نتائج إيجابية أو سلبية على المجتمع ، فالسلوك الإنساني كما يراه البعض قد يميل إلى:

١. الأنانية وحب التسلط.
٢. حب الزعامة.
٣. العدوانية.

وهذه السلوكيات وإن كان كانت مجبولة بالفطرة الإنسانية ، إلا أن البيئة الاجتماعية والثقافية المجتمعية السائدة ، هي مما يساعد على بروزها ونشرها.

---

(١) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** مرجع سابق ، ص ص٦٠-٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذه العوامل ليست بعيدة عن واقع الممارسات السياسية قديماً وحديثاً ومن ذلك تحول النظام السياسي الإسلامي من خلافة راشدة إلى نظام وراثي ، الذي كان نتيجة للنزعة الأنانية والبيئة السياسية القابلة لمثل هذا السلوك.

نقل السيوطي عن الحسن البصري وهو من التابعين أنه قال: (قد افسد أمر هذه الأمة اثنان: عمرو بن العاص يوم أشار على معاوية برفع المصاحف والمغيرة بن شعبة حين أشار على معاوية بالبيعة (لإبنه) يزيد ، ولولا ذلك لكانت شورى إلى يوم القيامة).

*** العوامل البنيوية للنظام السياسي:**

ويأتي في مقدمة ذلك مدى حيوية وفاعلية النظام السياسي وقدرته الإدارية والإنتاجية في إحداث التنمية السياسية ، المبينة على كسب تأييد ورضا المحكومين أو ما يسميه البعض الفاعلية السياسية التي يستحيل تحقيقها بدون استقرار سياسي ، شريطة أن تؤدي إلى فاعلية إنمائية ترسخ جذور السلطة السياسية وتشترك القوى السياسية الفاعلة بالمجتمع ، وفق أسس موضوعية وعلمية سليمة ، وعلاقة تعاونية خالية من الصراعات[١].

هذه الفاعلية هي ما يطلق عليه (هنتجتون) بمصطلح التحديث السياسي المتمثلة في البناء المؤسسي (building institution) ومدى تحقق المستوى المؤسسي في إكساب النظام القدرة على الأداء والاستمرار المستقر الذي يمكن قياسه من خلال أربعة معايير هي:

(١) التكيف مع الظروف البيئية والمتغيرات السياسية والمجتمعية التي تعد إحدى علامات النظام المستقر التي يمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- العمر الزمني فكلما طال عمر النظام كان لديه القدرة على التكيف.
- عدد مرات التغيير في القيادات العليا إذ توضح التقلبات السياسية في تشكيل الوزارة حالة من عدم الاستقرار السياسي وانعدام المشروعية القانونية[٢].
- التغييرات في العملية الوظيفية بما تحدثه من متغيرات في وظائف النظام ومهامه الأساسية وبيئته الاجتماعية ، وآلية إحداث هذا التغيير ومدى التحديات التي واجهته العملية التغييرية؟ وكيف تمت مواجهتها.

---

(١) عبد المعطي عساف ، أزمة الفعالية السياسية العربية ، **المستقبل العربي** ، العدد (٣٦) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢م ، ص٢١.

(٢) نفس المرجع ، ص٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) التعقيد: ويقصد به مدى تمدد النظام واتساعه وتناسق وحداته المكونة لـه وتكامل أدائها وتمتعها بدرجة عالية من الاستقرار الإداري وسلامة الأداء[١].

(٣) الاستقلالية: وهي تعني القدرة الذاتية على الأداء وعدم فقدان الإدارة في التصرف.

(٤) التماسك: والذي يعني رسوخ النظام وثباته وعدم تصدع بنائه الداخلي أمام التقلبات المختلفة والتي يمكن أن تقاس بالمؤشرات الآتية:

- ظروف التغير القيادي ومدى وحدة النظام أثناء التغيير وعدم وجود أجنحة أو تقسيمات.
- مدى الولاء والطاعة للنظام ورضاء المحكومين به ودفاعهم عنه.
- الخلافات داخل النظام وطبيعتها وطريقة حسمها ، وأشخاصها وأهدافها الخفية والمعلنة.

إن أهمية البناء المؤسسي السليم تنبع من أهمية ما يترتب على هذا البناء من قدرة تعبوية وتحريكية لعوامل النهوض والاستقرار، وتوظيف الطاقات والإمكانات المجتمعية بكفاءة عالية وقدرة توزيعية متوازية ، تحفظ للكيان المجتمعي ديمومته وفاعليته.

(ب) العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

احتلت مفاهيم العدالة الاجتماعية ، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي ، والضمان الاجتماعي ، ومنظومة القيم السلوكية ، والعادات والتقاليد ، اهتمامات الباحثين في عوامل الصراع السياسي واستقرار الأنظمة ، وسوف تتناول هذه الدراسة العوامل ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية بشكل مستقل كما يلي:

(أ) العوامل الاجتماعية:

ويأتي على رأس هذه العوامل الاجتماعية التنوع الاجتماعي والتعدد الفئوي في المجتمع والبيئة الاجتماعية السائدة ، من عادات وتقاليد وموروثات دينية وقيمية والتي تكمن تأثيراتها في:

١- التركيبة السكانية للمجتمع من أثنية ودينية وجهوية وغيرها ومدى تجانسها أو إنقسامها ، إذ غالباً ما ينظر إلى المجتمعات ذات التركيبة السكانية بالمجتمعات المضطربة سياسياً ، بل أن هنتنجتون لا يرى الصراعات السياسية والحروب الأهلية ناتجة عن العوامل الاقتصادية ، بقدر ما هي نتاج الثقافات المختلفة وتعدد الأعراف والديانات ، حتى وإن ساعدتها الظروف التاريخية

---

(١) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص ص٦٣-٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على التماسك والبقاء لفترة من الزمان ، فإن نهايتها التفتت كما حدث للإتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ، أو التوتر الشديد كما هو حاصل في السودان وأوكرانيا ، كما يرى بأن الدول التي لديها صلة قربى تتعاون اقتصادياً وسياسياً[١] .

إلا أن تلك الدول لم يكن عامل الانقسام المجتمعي فيها السبب الرئيسي ، وإنما للعوامل الأخرى كالأيدلوجية السياسية في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ، والعامل الخارجي والتخلف الاجتماعي والاقتصادي في جنوب السودان.

إن مشكلة التعدد الأثنى والديني والمذهبي وغيرها في المجتمعات نابع من العوامل المغذية لواقع التعدد ، لا من التعدد ذاته ، والتي يأتي في مقدمة ذلك:

- التهميش والإقصاء السياسي وعجز احتواء القوى الاجتماعية وإدماجها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، وغلبة التصور الأوحد والصواب المطلق، لطرف أو تيار أحادي في السلطة[٢].
- غياب المشروع الوطني الجامع الذي يقوم على أساس الانتماء الوطني الجمعي في الاشتراك العمومي لجميع فئات المجتمع[٣].
- افتقار الشرعية وأزمة الهوية وتبعية النظام للخارج والتفريط في الحقوق وغياب مبدأ الحوار الوطني[٤].

٢- تركيبة النظام السياسي ذو الطبيعة العصبوية ، كانت عرقية أو دينية أو غيرها والتي قد تكون في تركيبة السلطة السياسية ، كما تكون في الأحزاب والمنظمات السياسية التي تسعى لاستثمارها في الصراع السياسي[٥] .

٣- الثقافة السائدة والموروث الثقافي والتعليمي: المتمثل فيما يحمله المجتمع من ثقافة تسامحيه أو رافضة ، تعاونية أو صراعية ، أو بما هو سائد من قيم أخلاقية في التعامل السياسي والاجتماعي ، فالذي يحكم التصرف السياسي في المحصلة الأخيرة هي المبادئ والقيم الأخلاقية والسلوكية ، التي تؤمن بها السلطة والمجتمع ، والتي تأتي في سياق التراكم الثقافي للبيئة

---

(1) Samuel.Huntington, **The clash of civilizations and Remaking of World order**, (New York: Simon, Schuster Rockefeller center),1996,P.47.

(٢) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص٦٦.

(٣) نفس المرجع ، ص٦٦.

(٤) ياسر أبو حسن ، **ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي للفترة من ١٩٨٨ – ١٩٩٨م** ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، ١٩٩٩م ، ص٤٨).

(٥) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية**، مرجع سابق ، ص٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمعية ، بل إن هناك من يرجع عملية السلوك السياسي إلى عامل البيئة المكانية ذات الأبعاد الجغرافية من تضاريس ومناخ في تفسير السلوك السياسي والمجتمعي ، وسلوك الحرب والسلم وحتى الإنتماء الديني والمذهبي[١] .

ب) العوامل الاقتصادية:

علاقة الاقتصاد بالسياسة علاقة ترابط وتلازم لا فكاك لأحدهما عن الآخر فإذا كانت النظرية الاشتراكية قد فسرت النظام السياسي من منظور اقتصادي بحت بصراع الطبقة البرجوازية وطبقة العمال، فإن التمايز بين الأنظمة السياسية اقتصادياً أكثر منه سياسيا ، هذا التلازم هو الذي دفع بالفكر السياسي ، إلى ربط التحديث السياسي بالتحديث الاقتصادي، كخيار لحياة سياسية مستقرة وآمنة، مستدلين على ذلك بما تتمتع به الدول الغربية من استقرار سياسي وحرية سياسية ، التي جعلتهم يربطون بين الحرية الاقتصادية (حرية السوق) والحرية السياسية[٢].

ومن ثم أصبح شرط التحديث السياسية مرهوناً بالتحديث الاقتصادي . من هذا المنطلق يرى (هنتنجتون) بأن الاستقرار السياسي لا يتحقق في الدول النامية إلا بإحلال التحديث السياسي في عملية تفاعلية بين المدن والريف ومشاركة عامة الريف في صناعة القرار السياسي وفي تفاعلاته السياسية في الصراع بين التحديث والتقليد[٣] .

إن أهمية العوامل الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي ، لا تنبع من مدى ما يتحقق من تطور ونماء اقتصادي فقط بل وفي ما قد يوجده ضعف النمو الاقتصادي من تنمية سياسية كتعويض للحرمان الاقتصادي ، فكثير من بلدان العالم الثالث ذات الموارد الاقتصادية الشحيحة تفسح المجال أمام الحرية السياسية ، وتعمل على إيجاد هامش كبير للمشاركة السياسية في الوقت الذي يغيب هذا الهامش في الدول ذات الموارد الاقتصادية[٤]. وتفسير ذلك أن المجموعة الأولى تسعى بالسماح لحرية التعبير خوفاً من الغضب الشعبي ، ولتجديد شرعية النظام وتولد انطباع لدى الشعب بأنهم متميزون عن غيرهم ، الذين وإن حصلوا على الرفاهية الاقتصادية إلا أن حريتهم مسلوبة وناقصة. كما تسعى المجموعة الثانية بما لديها من موارد

---

(١) محمد جابر الأنصاري ، وآخرون ، **النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٧م ، ص٣٤.

(٢) برهان غليون ، وآخرون ، **حول الخيار الديمقراطي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٤، ص١٢٤.

(٣) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسية في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص٦٧.

(٤) نفس المرجع ، ص٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصادية إلى الإنفاق على إقامة البنى التحتية والمرافق الخدمية، بحيث تكون في متناول الجميع بصورة مجانية أو بصورة رمزية ، تستند عليها في شرعيتها السياسية ، فتباهي بها مواطنيها بما يتمتعون به من رفاهية وعيش رغد لا مثيل له لدى تلك الدول الفقيرة ، التي تتغنى بالديمقراطية وهي خاوية البطن.

إن تلازم المسار السياسي والاقتصادي مرهون بما يتحقق من تنمية شاملة تأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية:

١- عدالة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع المشاريع والخدمات والبنى التحتية والحد من التفاوت الطبقي، بتقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء(١).

٢- التحرر من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من التزامات مالية ومديونية تعرض أمن البلاد واستقراره للخطر، وخاصة تدخلات المؤسسات الاقتصادية الدولية، والتي غالباً ما تؤدي إلى اضطرابات سياسية واختلال في التوازن الاقتصادي والاجتماعي(٢) .

٣- تحقيق المساواة الاقتصادية وإتاحة الفرص أمام الجميع ومساواتهم قانونياً . فقد أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي إن وجود بناء اقتصادي سليم ومتوازن مع البناء الاجتماعي والسياسي هو الضمان الأكيد لثبات النظام وتطوره، بما يحدثه التطور الاقتصادي من تنمية للوعي ورفع لمستوى التعليم والتطور وإشباع الحاجات الأساسية من السلع والخدمات، التي لا شك ستحدث نضجاً شعبياً داعماً للاستقرار والتنمية، شريطة أن يواكب ذلك تنمية سياسية فاعلة وحقيقية(٣) .

ج) العوامل الخارجية:

يقصد بالعوامل الخارجية العوامل المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية المتعلقة بالبيئة الخارجية المحيطة بالنظام السياسي، وأهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي هي(٤):

- الدول الكبرى: يتجسد دور بعض الدول الكبرى في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي للدول الأخرى من خلال التدخلات المباشرة وغير المباشرة ..، أما التدخلات الأشد خطورة على

---

(١) نفس المرجع ، ص٦٩.

(٢) إبراهيم سعد الدين عبد الله ، التنمية المستقلة والتغيرات الدولية المعاصرة ، **المستقبل العربي** ، العدد (١٥٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢م، ص١٧.

(٣) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق، ص٧٠.

(٤) رنا حسين، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق ، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار السياسي ، فتتجسد في التدخل المباشر من خلال الحروب والنزاعات الدولية والتي غالباً ما تتدخل فيها الدول الكبرى لإقصاء نظام قائم أو إسقاط حكومة معارضة لمصالحها ، كما حدث في غوانتيما من إسقاط الحكومة.

كما أن الدول الكبرى هي من يحدد ويرسم مستقبل الدول الأخرى ، وشكل النظام الذي يجب أن تتبعه بل ومن يتولون النظام السياسي ، وهو ما ولد اغتراب سياسي داخلي ، كان له تأثيره في نكبة الدول واضطراب أوضاعها السياسية ، وزاد الأمر قتامه سيطرة القوى الكبرى على هيئة الأمم المتحدة ولجانها ومجالسها التابعة لها ، وعلى رأس ذلك مجلس الأمن ، الذي أوكل إليه حفظ الأمن والسلم الدوليين ، فأفقد الشرعية الدولية عدالتها وأفرغ المنظمة من محتواها، بخضوع هذا المجلس لسيطرة الدولة الكبرى ، وهو ما دفع أحد الكتاب بالقول: أن مجلس الأمن لم يعد أكثر من شركة تمتلك الولايات المتحدة أكبر أسهمها[١] .

إلى جانب تأثير الدول العظمى في السياسة الدولية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول توجد جوانب أخرى منها:

١) الشركات متعددة الجنسية:

يظهر دور الشركات متعددة الجنسيات كعامل من عوامل الاستقرار السياسي ، وثيق الصلة بدور الدول الكبرى في هذا المجال، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى كون تهديد مصالح هذه الشركات قد يمثل سبباً وذريعة للدول الكبرى للتدخل في دولة ما في سبيل حماية مصالح الشركات التابعة لها كما في حالة التأقيم والمصادرة التي قد تشمل هذه الشركات في تلك الدولة[٢].

٢) تدخلات صندوق النقد والبنك الدوليين في الشئون الداخلية وفرض سياسات اقتصادية لا تأخذ بالأبعاد الاجتماعية والتنموية لتلك البلدان، فضلاً عن عدم ملاءمتها للظروف الاقتصادية، لتعمل على إيجاد فجوة اقتصادية كبيرة في المجتمع بدلاً من رفع إنتاجيته وتقليص الفروقات الاقتصادية.

٣) فرض العقوبات الاقتصادية عن طريق الحصار التجاري والاقتصادي ضد الدول التي تصنف بالغير مرغوب فيها.

---

(١) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية**، مرجع سابق ، ص٧٠.

(٢) رنا حسني ، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) تأثيرات العولمة على السلوك الاقتصادي: بغرض التبعية الاقتصادية وتشجيع الخط الاستهلاكي الترفي ، وانعكاسات ذلك على اقتصاد البلدان في تبديد ثرواتها لحساب الدول الكبرى ، وحدوث الاختلالات الاقتصادية في المجتمع ، كما أن تأثير العولمة ثقافياً واجتماعياً قد أوجدت نتوءات اجتماعية وقيمية كبيرة ، إذا أحدثت تفسخاً قيمياً وساهمت في مسخ الهوية والتأثير الثقافي والإعلامي ، الذي خدم القوى الخارجية ، على حساب تفتيت الأمة وتوزيع ولاءاتها[١].

(١) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية**، مرجع سابق ، ص٧١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

النظام السياسي والاستقرار السياسي في اليمن

يؤكد التاريخ اليمني القديم للباحثين والمهتمين بشئون اليمن ،أن اليمن ظل طيلة مراحل تاريخية يشكل وحدة اقتصادية وجغرافية وثقافية واحدة ، وهذه الحقيقة لا تنفي بالطبع أن اليمن كما هو الوضع في كثير من البلدان قد عرف خلال مراحل متقطعة من تاريخه . وجود دولتين أو عدة دول تسيطر على السلطة السياسية في بعض المناطق إلا أن التجزئة كانت تشكل على الدوام وضعاً ثانويا مؤقتاً وظل النضال من أجل إقامة الدولة اليمنية الواحدة القوية هي القاعدة الأساسية طيلة مراحل التاريخ(١).

لقد اتسم النضال المتواصل ضد الإمامة والإستعمار اللذين كرسا وجود نظامين سياسيين في ساحة الوطن اليمني بالتحرر من قبضتهما على طريق وحدة الوطن . فقد كانت الرؤية الوحدوية مقياس الوطنية لدى كل التنظيمات والأحزاب السياسية . كغيرها من البلاد العربية شهدت اليمن مولد الظاهرة الحزبية منذ منتصف الثلاثينيات ، والتي ارتبطت في بداياتها بالحركة الوطنية اليمنية كمعارضة لنظام الحكم الإمامي في شمال اليمن ، واتخذت لها أساليب تقليدية تتناسب مع طبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم حينذاك باستخدام أساليب القمع والتهديد فتحولت من حركة النقد إلى حركة رفض النظام(٢).

وبتزايد القمع والاضطهاد لجأت حركة المعارضة إلى العمل السري فتكونت الأحزاب السرية والعديد من الجمعيات الأدبية والثقافية التي كانت تمارس عملاً سياسياً.

وقد بدأ المستنيرون في القاهرة بتأسيس حركة الأحرار بقيادة النعمان والزبيري ومطيع دماج الذين نزحوا إلى عدن وشكلوا حزب الأحرار في عام ١٩٤٤م ، ونتيجة للتواصل بين الإمام والحكومة البريطانية تم تجميد عمل حزب الأحرار فتم تشكيل الجمعية اليمنية الكبرى تحت غطاء اجتماعي وانخرط في صفوفها المناضلون من كل أنحاء اليمن للدفاع عن قضايا الوطن(٣).

---

(١) محمود غالب البكاري ، **الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن**، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٦م ، ص ص١٥٨ –١٥٩ .

(٢) بلقيس أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن** ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٣.

(٣) **صحيفة الميثاق** ، صنعاء ، ع ١٤٢١، ١٣/١٠/٢٠٠٨م ، ص٧ ، العامود الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يكن الوضع يختلف كثيراً في جنوب اليمن إلا من حيث تطور مدينه عدن كميناء تجاري يخدم الإمبراطورية البريطانية وبما كانت تتميز به من هامش في الحرية ساعد على نشأة معظم الأحزاب . لذا كانت مدينة عدن الأرضية الصلبة التي تكونت عليها التنظيمات السياسية التي قادت حركة التحرر الوطني ضد حكم الإمامة في الشمال وحكم الإستعمار في الجنوب وهو الأمر الذي جسد وحدة العمل الوطني ووحدة القضية الوطنية [١] .

وهذا يدلل إلى ما ذهب إليه الرئيس علي عبد الله صالح في خطابه بمناسبة العيد الخامس والأربعين لثورة ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨م على واحدية الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر .

وبقيام الثورتين اليمنية ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م في الشمال ، ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م في الجنوب اتجهت الدولة الوطنية إلى إعلان أهدافها التي تضمنت بناء دولة حديثة ، وإلغاء التمييز بين الطبقات ، وإقامة حكم محلي ديمقراطي ، وإتاحة الحريات العامة لكل أفراد المجتمع [٢].

إلا أن النصوص القانونية والدستورية قيدت كثيراً من الحريات وحظرت العمل الحزبي بشكل صريح وأصبح أهم ملمح لتعامل الدولة (النخب الحاكمة في كلا شطري اليمن) مع التنظيمات الحزبية هو الازدواجية بين الخطاب السياسي الرسمي وبين الممارسة العملية ، بين الإدعاء بإقامة دولة النظام والقانون ، والممارسة التي ترتبط بالعلاقات الشخصية والقبلية [٣].

ولم تكتف النظم الحاكمة بحظر ممارسة أعمال الأحزاب بل أنها لجأت إلى تصفية كثير من رموزها وتشويه تاريخها ، ومن جانب آخر ذهبت النخب الحاكمة إلى الحوار السري – غير المعلن النتائج والأهداف –مع الأحزاب المعارضة مما يعني ذلك اعترافاً رسمياً من الدولة بتلك الأحزاب واعترافاً بحجمها وفاعليتها في المجتمع وهدف النخب من ذلك هو رفع تآكل شرعيتها وخلق نوع من الاستقرار السياسي ومحاولة بناء مؤسسي لجهاز الدولة[٤].

بقيام الوحدة اليمنية في أيار / مايو١٩٩٠م اختلطت الأوراق وتبدلت موازين التحالفات السياسية في الساحة اليمنية وأفرزت الديمقراطية عدداً من الأحزاب والتنظيمات السياسية فاق الأربعين حزباً والعديد من المطبوعات والصحف الحزبية والأهلية ، إضافة إلى ميلاد مؤسسات

---

(١) بلقيس أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن** ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٦.

(٢) عقبات ، **القضايا القومية لدى الأحزاب السياسية اليمنية (دراسة تحليلية مقارنة لبرامج العمل السياسية)** ، مرجع سابق ، ص٢٦.

(٣) بلقيس أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، مرجع سابق ، ص٧٠.

(٤) نفس المرجع ، ص٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع المدني المعنية بالديمقراطية ،كما انفتحت الساحة اليمنية على مصارعها لإستقبال الضخ الإعلامي المتنوع الذي يحمل بذور ومضامين الديمقراطية الوافدة إليه عبر الفضائيات المفتوحة المرئية والمسموعة . وبعد أن كان المواطن في شطري اليمن قبل الوحدة أسير الرأي الواحد الشمولي الموجه والمفروض علية باسم "الشرعية الثورية والحزبية التقليدية" وجد نفسه فجأة يشاهد ويستمع إلى مصطلحات جديدة مثل الحرية والديمقراطية والتعددية والمساواة والشفافية والتغيير ومنظومة الحقوق والواجبات القانونية والدستورية وبالتالي تعامل معها المواطنون عامة بدرجة من الإهتمام البالغ[١] .

لقد طرقت "موجة الديمقراطية الثالثة" أخيراً أبواب الوطن العربي ومن بينها اليمن بقوة محدثة زلزالاً من الصعب إخفاء آثاره الإيجابية في الوطن و المواطنين[٢] .

وشكلت تطور لمكونات النظام السياسي عامة ، والمعارضة خاصة ، فبدأت المعارضة السياسية تمارس عملها السياسي بحرية ، رغم الصعوبات التي واجهتها سواء من قبل السلطة أومن قبل الواقع الاجتماعي القبلي فكما يقول أغلب الباحثين اليمنيين بأن التعددية السياسية والحزبية في اليمن مختلطة ، تجمع بين التقليدية والحداثة ، حيث يعانق الحزب مع القبيلة ، أو بمعنى أدق يبرز مفهوم (الحزب القبيلة فيتم (قبيلة الحزب)و(تحزيب القبيلة)) ، وهذا لا يعني أن المعارضة السياسية في اليمن ليست لديها أخطاء ، فغالبية أحزاب المعارضة في اليمن لا تقوم بأداء وظائفها المتعارف عليها في النظم السياسية الأخرى ، حيث يقوم كثير من هذه الأحزاب باختزال جميع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المتغير السياسي ، وتحديداً في المشاركة السياسية.وهذا التوجه السلبي من أحزاب المعارضة لا يؤسس لبناء استقرار سياسي متكامل الجوانب.

من هذا المنطلق يسعى هذا الفصل من خلال مبحثين هما :

- المبحث الأول: النظام السياسي والعوامل المؤثرة تجاه الاستقرار السياسي .
- المبحث الثاني : مراحل تطور المعارضة اليمنية .

---

(١) العبدلي ، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن** ، مرجع سابق ، ص١٠٤.

(٢) نفس المرجع ، ص١٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : النظام السياسي والعوامل المؤثرة تجاه الاستقرار السياسي

التعريف التقليدي للنظام السياسي هو نظام الحكم بمعنى المؤسسات الحكومية الثلاث:

تنفيذية وتشريعية وقضائية ، والتي تقوم بمهمة الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية وضمان الترابط الداخلي [١] . وهذا التعريف يربط النظام السياسي بالدولة.

إلا أن التطور الذي عرفه علم السياسة مع تطور وتعقد الحياة السياسية وتجاوزها لحدود الدولة ، دفع بعلماء السياسة إلى تعريف علم السياسة كعلم السلطة ، وعليه ، أصبح النظام السياسي يعرف كمفهوم تحليلي أكثر مما هو نظام مؤسساتي مضبوط كما توحي كلمة نظام وضمن هذه الرؤية عرفت (موسوعة العلوم السياسية) النظام السياسي أنه (مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم ، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع (دايفيد أستون) [٢] ، أو التي تتضمن الإستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي (غابرييل الموند) [٣] .

كما يرى موريس ديفرجيه النظام السياسي بأنه (مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة) [٤] . كما أن النظام السياسي يتطلب مرجعية قانونية (دستور) ينظم هذه العلاقة بين الهيئات بعضها البعض وتقدم الحلول المناسبة لمعالجة المشكلات التي تهدد الاستقرار السياسي للنظام.

إستند النظام السياسي للجمهورية اليمنية إلى دستور دولة الوحدة ، الذي تم إقراره من السلطتين التشريعيتين في الشطرين ، وتم الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م والتي تزامنت مع التحول الديمقراطي ، مما أحدث هذا تحولاً نوعياً لمسار الحياة السياسية اليمنية التي اتسمت بعدم الإستقرار السياسي من ١٩٦٢– ١٩٩٠م في شطري اليمن بسبب اعتماد آلية العنف والعنف المضاد وسيلة للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها .

---

(١) إبراهيم أبراش ، "التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد ١٢، بيروت، خريف ٢٠٠٦م، ص ١١٥.

(٢) نفس المرجع ، ص ١١٥ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١١٥ .

(٤) ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** ، ط١ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٣٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** أهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها الدولة اليمنية نذكر منها:**

١- دولة ديمقراطية [١]:-

يتميز الدستور اليمني باحتوائه نصوصاً تبين التالي:

أن الشعب مالك السلطة ومصدرها ، التداول السلمي للسلطة ، الحريات الشخصية مصانة حية الرأي والتعبير ، حرية المشاركة السياسية ، حق التنظيم ، حق الترشيح والإنتخاب . وكل هذه المبادئ هي التي تناضل الشعوب من أجل الحصول عليها والدولة التي تتبناها تعتبر دولة ديمقراطية ، على أن يتم تفعيلها من الواقع النظري إلى الواقع العملي .

٢. دولة تعددية [٢]:-

يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً ، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين (مادة ٥) .

(٣) أسس اقتصادية [٣]:-

مادة (٧) يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع وبما يعزز الإستقلال الوطني .

(٤) الأسس الاجتماعية والثقافية:

- تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك (مادة ٢٤).

- يقوم المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة وفقاً للقانون (مادة ٢٥).

إن نظم الحكم الديمقراطي نجحت نسبياً في إدارة أوجه الاختلاف في الرأي وتعارض المصالح سلمياً ، في الغالب الأعم من دون إسقاط أو إقصاء تيار أو قوة أو أقلية لأخرى ، كما نجحت في تحقيق مشاركة سياسية فعالة للكثرة من المواطنين في عملية تحديد الخيارات وإتخاذ

---

(١) وزارة الشؤون القانونية ، **نظام الحكم في اليمن**، WWW.yradio.gov.ye ، ٢٠٠٩/١/٢٤م.

(٢) وزارة الشؤون القانونية، **التشريعات والقوانين**، WWW.yradio. gov.ye ، ٢٠٠٩/١/٢٤م.

(٣) وزارة الشئون القانونية، **التشريعات والقوانين**، WWW.yradio.gov.ye ، ٢٠٠٩/١/٢٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات العامة ، وأدت إلى تداول السلطة سلمياً وتجديد النخب الحاكمة ، الأمر الـذي حفـظ حقوق المواطن وصان كرامته ، كما سمح بنمو الإمكانات وإطلاق الطاقات الوطنية وحقق قدرا ملحوظاً نسبياً من الأمن والتنمية بفضل الاستقرار والتراكم المادي والمعرفي الذي سمح به السلم الاجتماعي والاعتراف بالآخر [١] .

على الرغم من ارتباط إعلان التوجه نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، ومرور ثمانية عشر عاماً على قيامها ، لا يزال الواقع اليمني المعـاش يومئ إلى تدني قدرات النظام السياسي اليمني وعجزه عن القيام بكثير من وظائفه سواء كانت إستخراجية أو توزيعية وتنظيمية أم استجابية ، كما أن مخرجات هذا النظام ما تزال عاجزة عن توفير حد أدنى من شروط الحياة الكريمة لكثير من اليمنيين .

فالإختلالات الهيكلية المرتبطة بإدارة وبنية النظام السياسي وما ترتب عليها من ارتفـاع معدلات التمييز بين المواطنين لأسباب غير قانونية ، وشعور عدد كبير منهم بـالجور والظلـم وغياب العدالة والمساواة ، أفضت مع مرور الوقت إلى تآكل سلطة الدولة وتراجع وجودها على اعتبار أن الدولة قبل أن تسود في الإقليم تبنى في النفوس والضمائر [٢] .

وقد تضافرت العديد من العوامل في التأثير السلبي على مكانة وهيبة الدولة لدى غالبيـة المواطنين ، وأبرز تلك العوامل يتمثل في الآتي: [٣]

١. غياب المشروع السياسي العادل للنظام ، وتواضع ما يحمله من أهـداف (الحفـاظ علـى السلطة والبقاء فيها أطول فترة ممكنة) ، وما ترتب عليه من ضعف الدافعية لحشد قدرات المواطنين واستيعابها في مؤسسات الدولة والمجتمع لبناء وحماية ذلك المشروع .

٢. فساد القدوة، فاغلب القيادات في مؤسسات الدولة تنتهك القانون والنظام في حياتهـا العامـة والخاصة بصورة غير مبررة وتفتح بسلوكها ذلك المجال واسعاً لبقية المواطنين للإسهام في تجاوز النظام واختراق القانون .

---

(١) علي خليفة الكواري ، "نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية "، **المستقبل العربي** ، العدد ٣٣٨ ، بيـروت ، ٢٠٠٧/٤ ، ص ٤٧ .

(٢) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٥** ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٦.

(٣) نفس المرجع ، ص ص ٤٦-٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. ضعف مرجعية الدستور والقانون وتواضع تأثير السياسات في إدارة الدولة والمجتمع وضعف العمل المؤسسي واستبداله بالاجتهادات الشخصية في تسيير مصالح الدولة ومرافقها.

٤. تسيد الفساد المالي والإداري بكل صوره وأشكاله وضعف الحس الوطني العام والإرتجالية في توزيع موارد الدولة ، وإدارتها لاعتبارات غير موضوعية (سياسية ، اجتماعية جغرافيه) . (وما تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في منتصف عام ٢٠٠٧م من قبل الحكومة اليمنية إلا اعتراف رسمي بوجود الفساد في كل مفاصل الدولة ، والذي يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمناخ الاستثماري في اليمن) .

٥. تحميل المواطنين أعباء فساد الحكم وتدهور الأوضاع المعيشية لغالبية المواطنين ، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والحرمان .

٦. تذبذب الاستقرار السياسي وانزلاق البلاد في دوامة من الأزمات المفتعلة وغير المبررة .

٧. انكماش وظائف الدولة في الجوانب الأمنية والاقتصادية ، وتدني مستوى خدماتها في المجالات التعليمية والصحية والثقافية.

إلى جانب هذه العوامل هناك تقارير لمؤسسات دولية معنية بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، فتقرير البنك الدولي حول مؤشرات الحكم في اليمن خلال السنوات (١٩٩٦- ٢٠٠٤م)على سبيل المثال ، كشف بالأرقام عن تراجع الاستقرار السياسي في اليمن الذي كان متوسطه في عام ١٩٩٦م يبلغ (٢٦,٨%) ووصل في عام ٢٠٠٤م (٢٠،٧%) ، كما أن سيادة القانون بحسب تقرير البنك الدولي كانت في ١٩٩٦م (١٣،٣%) فيما بلغت في عام ٢٠٠٤م (١٢،١%)،وفي جانب فعالية الحكومة أكد البنك الدولي تراجع فعالية أداء الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الثمانية الماضية التي كانت فعاليتها في ١٩٩٦م بلغت (١٩،٩%) لتصل في عام ٢٠٠٤م إلى ١٣،٨%) [١].

والنظام السياسي في اليمن يتسم بأنه من الناحية الدستورية يجمع بين خصائص النظام الرئاسي والنظام البرلماني ، فلا هو نظام رئاسي يتحمل فيه الرئيس كامل المسئولية ويحاسب عليها ، ولا هو نظام برلماني بصلاحيات واضحة ومحددة تمكن الحكومة من أداء مسئولياتها وتحاسب أمام البرلمان على أعمالها ، إضافة إلى أن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لا

(١) نفس المرجع ، ص ٤٧- ٤٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زالت متداخلة ولا يوجد فصل حقيقي فيما بينها ، والبرلمان ما زال دوره الرقابي ثانويا وضعيفا، والقضاء لم يتحول بعد إلى سلطة حقيقية ومستقلة ، وكل مؤسسات الدولة لا تمتلك سلطات حقيقية وإنما تمارس صلاحيات محدودة تجعلها تبدو خاضعة لرئيس الدولة الذي بإمكانه حلها أو إلغائها متى ما أراد مستندا في ذلك على صلاحياته المكتسبة من واقع الممارسة العملية ومن النصوص الدستورية(١).

وخصائص النظام السياسي اليمني هذه والتي تتسم بالضعف المؤسسي وشخصانية السلطة ، بالإضافة إلى أنه نظام يقوم على أساس سلطة بدون مسئولية ، فهذه الخصائص للنظام السياسي وكذلك العوامل المرتبطة بإدارة وبنية النظام التي تم ذكرها سالفا تشكل في مجملها تهديدا حقيقيا للاستقرار الاجتماعي والسياسي في اليمن ، وتقود البلاد إلى مستقبل مجهول إذا ظل النظام القائم بنفس السياسات التي يدير بها البلد ، فمن الأجدى بهذا النظام أن تكون لديه الإرادة والقدرة لتبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية الرئيسية بصورة عاجلة لإيقاف التدهور الحاصل في جميع الجوانب.

فهناك قضايا داخلية شديدة الخطورة على الاستقرار السياسي ولا يتعامل معها النظام بجدية وموضوعية ، مثلما يحاول أن يتعامل مع القضايا العربية والإسلامية وطرحه لمبادرات بين فترة وأخرى لحل الخلافات العربية –العربية ، ومن هذه القضايا الداخلية "حرب صعده " والتي استمرت أربع سنوات إلى أن توقفت بأواخر ٢٠٠٨م إثر إعلان الرئيس علي عبدالله صالح ومن طرف واحد لوقف كل العمليات العسكرية في صعده ، وجاء هذا القرار من الرئيس بعد أن توسعت الحرب بين الحوثيين والسلطة لتشمل(منطقة حرف سفيان) محافظة عمران ومنطقة (بني حشيش) محافظة صنعاء والقريبة من أمانة العاصمة ، وهذا يقودنا إلى أن هذا النظام يعاني من أزمة تغلغل وخاصة في محافظة صعده التي أضحت أرضية خصبة للتمرد على النظام الذي عجز عن استئصال جذور الأزمة أو حتى محاصرتها رغم الحروب الخمسة التي حدثت . والقضية الأخرى "القضية الجنوبية" أو بما تسمى بالحراك الجنوبي التي يراها الباحث أشد خطورة من السابقة لأنها تشكل تهديدا على الاستقرار السياسي وعلى الوحدة الوطنية وبمعنى آخر قد يشكل هذا الحراك أزمة تكامل وطني إذا تم تجاهل المطالب الحقوقية والسياسية التي ينادي بها قادة هذا الحراك .

---

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٦**، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠٠٦ ، ص٣١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف تتطرق الدراسة إلى هاتين القضيتين وقضايا أخرى لها صلة بالاستقرار السياسي في اليمن بشكل مفصل في الفصل الثالث .

ولأن النظام السياسي لا يوجد في فراغ ، وإنما في بيئة يتأثر بها ويؤثر فيها ، فهو يتفاعل واقعيا مع عوامل مجتمعية ، اقتصادية واجتماعية وطبيعية وثقافية . وهو يتفاعل أيضا مع البيئة الخارجية إقليمية وعالمية . وهذه العوامل لها تأثير على النظام السياسي تجاه الاستقرار السياسي وطبقا لهذا سيتم تناول هذا المبحث (النظام السياسي تجاه الاستقرار السياسي في اليمن) من العام ١٩٩٠ وهو عام قيام الوحدة اليمنية وحتى عام ٢٠٠٣ والذي يمثل بداية فترة الدراسة ، وذلك من خلال مطلبين هما: المطلب الأول(العوامل الداخلية) ، والمطلب الثاني (العوامل الخارجية).

المطلب الأول :العوامل الداخلية والاستقرار السياسي في اليمن

وتتكون هذه المطالب من العوامل الأمنية (ذات الأبعاد السياسية) والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية .

أولاً: العوامل الأمنية:

ويقصد بالعوامل الأمنية هنا تلك الأعمال التي تخل بالأمن والسكينة العامة للمجتمع وتقوض من عملية التنمية ، ويكون تأثيرها على المجتمع والدولة كبيراً كانت من أفراد أو سلطات أو دول ، دون أن يتطرق البحث للمسائل الأمنية المتعلقة بالجرائم المجتمعية على الملكية الخاصة والشخصية أو تلك الاختلالات الأمنية ذات التأثير الاجتماعي ، لأن ما يقصده البحث من العوامل الأمنية هي تلك العوامل الأمنية التي تحمل دلالات وأبعاداً سياسية أو يترتب عليها أبعاد سياسية ومن الأمثلة على ذلك:

(أ). حوادث التفجيرات والإغتيالات السياسية التي سادت الفترة الإنتقالية وما صاحبها من إتهامات متبادلة بين القوى السياسية في السلطة والمعارضة[١]. ورغم عدم معرفة الجاني ، فقد تبادل المؤتمر والاشتراكي كيل الإتهامات لبعضهما البعض ، وانكمشت العلاقة بين الحزبين إلى أدنى مستوى بسبب التدهور الأمني ، وكانت أكثر مظاهر العنف السياسي توجهت صوب قيادة الحزب الإشتراكي. وعبر الحزب الإشتراكي عن تخوفه من الاغتيالات ، مما دفع بالأمين العام

(١) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية**، مرجع سابق ، ص١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(علي سالم البيض) إلى الإعتكاف في عدن وحضرموت مرتين متتاليتين ، بلغت مدتها ستة أشهر في العام ١٩٩٢م ، ولم يتسن حينها الإجتماع الكامل لأعضاء مجلس الرئاسة[١].

(ب). صراع السلطة مع ما يسمى بالمجموعات الإرهابية ، والتي لم يقتصر تأثيرها على المستوى الداخلي ، الذي امتد تأثيرها إلى علاقة اليمن بالخارج كتلك التي وقعت على المدمرة الأمريكية (كول) بالقرب من سواحل عدن وتداعيات الحادثة على العلاقة اليمنية الأمريكية وحادثة الناقلة الفرنسية (ليمبورغ) في أكتوبر ٢٠٠٢م ، واختطاف الأجانب من قبل مجموعة أبو حسن المحضار أو ما سمى بجيش عدن أبين والتي تم فيها قتل من تم اختطافهم ولم تستسلم المجموعة إلا بعد حملة عسكرية كبيرة من الدولة استخدمت فيها جميع الأسلحة[٢].

(ج). تأثير تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وما يسمى الحرب على الإرهاب وتأثيرها على اليمن ، التي فرضت على السلطة الدخول في معمة الحرب بالوكالة على المجموعة المنتمية إلى تنظيم القاعدة ، كان أعنفها ما عرف بمعركة حطاب بأبين ، كما كان لحادثة ضرب مجموعة الحارثي بطائرة أمريكية بدون طيار والذي كان مطلوباً من قبل أمريكا بتهمة الإنتماء إلى القاعدة ، إنعكاساته الداخلية بما مثلته من إنتهاك للسيادة اليمنية وتجاوز سلطات الدولة وخرق للقانون[٣].

(د). لقد كان من نتائج ما بقي يعرف بمكافحة الإرهاب أن ارتفعت نسبة الجرائم المخلة بالأمن العام والاستقرار، وللتدليل نورد ما تم تسجيله من الحوادث الأمنية ذات الطابع السياسي لعام ٢٠٠٢م في الجدول التالي:

نوع الجريمة	الانفجار العمد والشروع فيه	إطلاق نار	حيازة سلاح ومتفجرات	مقاومة سلطات	إجمالي الحالات
عدد الحالات	٢٤٦	١٤٣٢	١١٦	١٤٧	١٩٥٩

المصدر: .السمدة، التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية، ١٩٩٠-٢٠٠٤ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان ، السودان ، ٢٠٠٤ ، ص١٥٨.

(١) أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢٥١.

(٢) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية**، مرجع سابق ، ص١٥٧.

(٣) **الشرق الأوسط** ، ع (٨٧٤٦) ، لندن ، ٢٠٠٢/١١/٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ه) العنف المصاحب لكل عملية انتخابية وما يحدث فيها من إزهاق للأرواح فضلاً عن استمرار الاغتيالات السياسية والأحداث الأمنية المجيرة سياسياً ، فكان اغتيال جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي في المؤتمر العام الثالث للتجمع اليمني للإصلاح في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣م ، وقتل ٣ أطباء أمريكيين في مستشفى جبلة في اليوم التالي.

(و) النزاعات والحروب القبلية التي تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية وتجير في أحيان كثيرة حزبياً ، التي بلغت حتى نهاية عام ٢٠٠٣م أكثر من ٤٥٠ حالة[١] .

(ز) الاختطافات كانت موجهة ضد أجانب من السواح الغربيين والدبلوماسيين أو من المسئولين اليمنيين وأبنائهم أو حتى خصوم آخرين، وسواء كانت مطالب الخاطفين عامة من الدولة بتنفيذ مشاريع، أو خاصة في بعض الأحيان من أقارب المخطوفين أو من لهم صلة بهم بدفع فدية مقابل إطلاق سراحهم . لقد بلغت الجرائم من هذا النوع حتى عام ٢٠٠٣م ما يزيد على ٨٠٠ حالة[٢] . وهذه الظاهرة (الاختطافات) تمثل نسبة مرتفعة قل أن يوجد لها في البلدان الأخرى مثيلاً.

هذه بعض الأمثلة من الناحية الأمنية المقلقة للنظام السياسي اليمني والتي تخيم بظلالها على الوضع السياسي سلطة ومعارضة.

ثانياً: العوامل الاجتماعية:

ويأتي في مقدمة العوامل الاجتماعية البناء القبلي وتأثيراته ، ثم التقسيمات الطبقية والفئوية كما يأتي من ضمن العوامل الاجتماعية الجهل والأمية والتخلف المجتمعي.

(أ). البناء القبلي:

إن القبيلة لم تكن دخيلة على المجتمع اليمني ، بل هي عنصر رئيس فاعل ومؤثر في جوهر وصلب التكوين الاجتماعي والثقافي. وتعتبر بمثابة جماعات ضغط ممتدة ، تؤدي دوراً أساسياً ومؤثراً في المعادلة السياسية اليمنية وفي النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع[٣] .

تلعب القبيلة دوراً مؤثراً في السياسة اليمنية ، فقد كانت ولازالت المعادلة الصعبة على الساحة السياسية اليمنية ، لما لها من بناء مؤسسي راسخ ومتجذر في الكيان اليمني مجتمعاً ودولة ، ولم تكن

---

(١) **كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢م** ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، ص ٣٠ – ٣٨.

(٢) نفس المرجع ، ص٣١٩.

(٣) العبدلي ، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن**، مرجع سابق ، ص٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القبيلة في يوم من الأيام بمنأى عن الصراعات السياسية وتفاعلاتها ، فقد لعبت أدواراً سياسية وعسكرية مهمة في عهدي الإمامة والاستعمار ، كما كانت مرتكز ثورتي سبتمبر وأكتوبر.

إن ما يميز القبيلة في اليمن قيامها بسد الفراغ الذي خلفه غياب الدولة خلال أغلب الفترات التاريخية ، وذلك من خلال وضع نظم وقواعد تحدد الجوانب التي يجب أن تحكم علاقات المجتمع وتنظم حركته ، كما تؤدي القبيلة لأفرادها بعض وظائف المجتمع المدني الأمر الذي جعلها شبيهة بمنظمات المجتمع المدني ، ولاسيما في ظل غياب الديمقراطية(١).

غير أن هناك بعض المثقفين اليمنيين اللذين يرفضون اعتبار القبيلة من مؤسسات المجتمع المدني. وتستند مبررات الرفض لديهم أن "المجتمع المدني نقيض للمجتمع العشائري القبلي الذي يقوم على العصبية في حين يعمل المجتمع المدني على تنمية روح المواطنة المتساوية داخل المجتمع بحيث يشعر جميع الأفراد مع اختلاف تقاليدهم وعاداتهم وانتماءاتهم العصبوية بوحدة الشعور والانتماء العام إلى وطن واحد ومجتمع واحد ودولة واحدة تعبر عن أهدافهم وتحقق مصالحهم المشتركة ، إن المؤسسات التقليدية كالقبيلة تشكل عائقاً ليس أمام قيام نظام ديمقراطي فحسب ، بل وترفض قيام دولة المؤسسات والقانون(٢).

غير أن موقف القبيلة من مؤسسات المجتمع المدني خصوصاً بعد الوحدة اليمنية وإعلان التعددية السياسية والحزبية تمثل بكونها من الداعمين لهذه المؤسسات والدليل على ذلك وجود كثير من مشايخ القبائل على رأس بعض الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية ، ولازالت القبيلة أكثر فاعلية وتأثيراً في الحياة السياسية من الأحزاب . حيث يتسابق غالبية الأحزاب إلى كسب ود القبائل (شيوخاً وأفراد) إلى صفها ومحاولة استقطابهم ومنحهم عضوية هذه الأحزاب(٣).

كانت القبيلة هي محور التفاعلات الوحدوية والحزبية وشهدت الساحة اليمنية استقطاباً محموماً على القبائل ، وتم استخدامها أوراق ضغط من قبل طرفي السلطة (المؤتمر والاشتراكي) . فيما بين عامي ١٩٩٠م و ١٩٩٤م ضد بعضهم البعض ، في تحريك الكوامن القبلية واجترار علاقة الماضي الصراعية بين الحزبية والقبلية ، وخصوماتهما السياسية(٤). فأججت البواعث القبلية من جديد وبخاصة في المناطق التي كانت قد ضعفت فيها الولاءات

---

(١) نفس المرجع ، ص١٢٠.

(٢) نفس المرجع ، ص١٢١.

(٣) الطويل ، "هل الديمقراطية عامل للتغلب على التنوع الاجتماعي أم مثير له"، **شؤون العصر**، العدد٩ ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء، ٢٠٠٥م ، ص١٢٩.

(٤) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص١٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القبلية في ظل حكومة الحزب الاشتراكي في الجنوب ، فأحيي البعد القبلي من جديد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب اليمني ، وشهدت محافظة المهرة التي تقع في أقصى الجنوب الشرقي للبلاد (محاددة لسلطنة عمان) أول مؤتمر قبلي لقبائلها خلال الفترة من ٧ إلى ١٢ أكتوبر ١٩٩١م.

أما المناطق الشمالية فكان من أبرز تلك المؤتمرات ، مؤتمر التلاحم الوطني وسبأ ومؤتمر قبائل بكيل[١] . ولم يقف تأثير القبيلة على عقد المؤتمرات والمطالبة بعدالة توزيع الثروة والسلطة وحسب ، بل وأسهمت في الحسم العسكري ضد الحركة الانفصالية صيف ١٩٩٤م ، وذلك بالقتال إلى جانب القوات المسلحة ، ومد المقاتلين بالتموينات الغذائية والعلاجية.

إن امتلاك القبيلة لأسلحتها وقيمها الحربية مكنها من مشاركة الدولة في امتلاك آليات القسر والإكراه ، الأمر الذي جعل حق استخدام القوة في اليمن مشاعاً بين الحاكم السياسي والقبيلة معاً ، ولذا فإن تسليح القبيلة كان ومازال من أهم روافد وديمومة وفاعلية دورها السياسي[٢]. إن استمرار ظاهرة التسيب في حيازة وتملك السلاح بكل أنواعه حتى الثقيل منه لدى القبائل قد أضر كثيراً بهيبة الدولة ، وعوق كثيراً مسيرة التنمية وخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار فهو عامل رئيسي في إذكاء واستمرار الحروب والثارات القبلية.

وفي جانب الممارسة السياسية والحزبية كان لموقف القبائل الرافض للحزبية قدرة وفاعلية كبيرة في تجريم الدستور الدائم للحزبية في الشطر الشمالي عام ١٩٧٠م ، والذي لم ينبع عن مخاوف ذوبان الكيان القبلي ، بقدر ما كان استجابة للثقافة السائدة آنذاك ، ونظرتها للحزبية[٣] وهو ما يعكس انخراط مشايخ القبائل في الكيانات الحزبية بعد الوحدة وتزعم قيادات بعض الأحزاب وهو ما قاد إلى مزج القوى القبلية بالقوى السياسية ليشكلا معاً حالة توازنية مع قوة السلطة إلا أنها في الجانب الآخر قد أفرزت ازدواجية بالولاء وغاب معها قياس فاعلية الحزب وتأثيره الجماهيري إذ غالباً ما يكون التصويت بدافع الولاء القبلي لا الولاء الحزبي.

وأخيراً إذا كان ما ينظر إلى القبيلة في اليمن بأنها مؤسسة مدنية مستوعبة لمقتضيات العصر وأنها لا ترفض قيم التحديث بالمجتمع خاصة وأنها داخلة ضمن نسيج السلطة السياسية

---

(١) العبدلي ، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن** ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٧ – ١١٠.

(٢) نفس المرجع، ص١١٢.

(٣) محمد محسن الظاهري،**القبيلة والتعددية السياسية في اليمن (١٩٩٠-١٩٩٧)**،رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٣،ص٢٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجزء من كيانها وهياكلها التشريعية والتنفيذية والقضائية. التي جعلتها من أهم مؤسسات المجتمع المدني الوسيط بين المجتمع والدولة[١] ، فإن إدماجها حزبياً قد أوجد حالة من العنف السياسي الذي أدى إلى سفك الدماء لبعض الحالات الانتخابية[٢].

وإن كانت الدراسة لا تميل إلى تحميل القبيلة مسئولية ذلك ، بقدر ما تحمل الخروقات القانونية من قبل السلطة والأحزاب بولاءاتها الحزبية لا القبلية ، وهي معضلة ليس في اليمن وحسب بل وفي كثير من بلدان العالم وعلى وجه الخصوص البلدان المتخلفة ، إذ كثيراً ما يرافق العمليات الانتخابية أعمال عنف بدوافع أيديولوجية حزبية. ومع التسليم بأن تأثير القبيلة في السياسة العامة سيستمر قوياً وذلك من خلال قدرتها على تجنيد النخب السياسية، والمشاركة السياسية الفاعلة التي أثبتت القبيلة في جميع الإنتخابات التي شهدتها اليمن أنها المعادلة الصعبة وكذلك على مشاركتها في صنع القرار السياسي والتأثير في مجرى الأحداث والتطورات الداخلية.

(ب). الثنائي المذهبي السلالي:

يعد المجتمع اليمني من أكثر المجتمعات العربية تجانساً ، حيث لا توجد في اليمن أقليات عرقية أو دينية أو لغوية يمكن أن تنشئ تنوعاً يقلل من تماسك المجتمع[٣] باستثناء قلة قليلة من اليهود يسكنون مناطق متفرقة ومعزولة في أطراف الشمال لا يتجاوز تعدادهم بضع ألاف[٤] وبنسبة ٠,٠١% من إجمالي تعداد سكان اليمن ، إلا أن المجتمع اليمني يعيش ويتعايش فيه تعدد مذهبي (شافعية ، زيديه ، إسماعيلية) وتعدد سلالي (قحطاني ، عدناني) أفرز تنوعاً قيمياً وسلوكياً وترتبت عليها آثار اجتماعية وسياسية [٥] ، تمثلت في:

(١). فرز مناطقي حيث تركز المذهب الزيدي في المناطق الشمالية ذات الطبيعة الجبلية والصحراوية الجافة دفع سكانها إلى احتراف الجندية والقتال ، بينما تركز المذهب الشافعي في

---

(١) سميع،**المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد**،مرجع سابق،ص١٧٣.

(٢) الظاهري، **القبلية والتعددية السياسية في اليمن**، مرجع سابق، ص٢١٥.

(٣) الظاهري ، **المجتمع والدولة في اليمن** ، مرجع سابق ، ص١٤٩.

(٤) كاملیا أبو جبل ، **يهود اليمن: دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين** ، دار التميز للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٩م ، ص٢٨.

(٥) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص١٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية الخصبة فكان ميولهم الزراعية إضافة إلى احترافهم التجارة لوقوع مناطقهم على منافذ بحرية[١].

ولم يقتصر تأثير الفرز المناطقي للمذهبية على السلوك الاجتماعي فحسب . بل تعداها إلى التوظيف السياسي في صراع التيارات الحزبية واستخدمت كذريعة لمحاولة فصل الجنوب عن الشمال ، بدعوى أن الشمال يمثل الزيود والجنوب يمثل الشوافع[٢] فكان أن وظفت المذهبية في خدمة الجهوية ، ليشكلا معاً ثنائياً ضاغطاً في الصراع السياسي.

وفي الجانب الآخر فقد تنامت طائفة البهرة (الإسماعيلية) بتنامي نفوذها التجاري فهي وإن كانت محدودة مكاناً وعدداً ، إلا أن نفوذها التجاري قد حتم عليها خوض المجال السياسي لحماية رأسمالها من جهة ومد نفوذها من جهة ثانية يدفعها بذلك حلم الدولة الإسماعيلية[٣].

(٢) فرز طبقي للمجتمع من خلال الثنائية (القحطانية والعدنانية) حيث شكلا تنافساً للظفر بالسلطة السياسية التي ظلت حكراً على فئة (السادة) المنتمية إلى السلالة العدنانية التي ينحدر منها نسب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وأصبغوها بالصبغة الدينية والمذهبية وبأحقيتهم للسلطة دون غيرهم وهو ما قاد إلى ردة فعل مناهضة لهم من مشايخ القبائل وأعيانها المنحدرين من أصل قحطاني لشعورهم بأنهم أحق في السلطة منهم لسببين[٤]:

السبب الأول: لكونهم من غير سكان اليمن الأصليين وبخاصة سلالة الأئمة.

السبب الثاني: مبعثه التمايز الطبقي الذي ألبسته الإمامة حلة من القداسة.

ولم يكن الفرز الطبقي منحصراً في الفئتين السابقتين فقد أسهمت السلطات المتعاقبة في فرز طبقي للمجتمع تمثل في:

- الطبقة العليا: وتضم طبقة القضاة والمشايخ في المحافظات الشمالية والأمراء والسلاطين في المحافظات الجنوبية.
- الطبقة الوسطى: وتضم في مكوناتها طبقة التجار والمثقفين والقيادات العسكرية والأمنية.

---

(١) نفس المرجع ، ص١٥٢.

(٢) علي عبد القوي الغفاري ، " **الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل**"، **المؤتمر الشعبي العام (كتاب الثوابت)**، صنعاء، ١٩٩٧م ، ص١٠٤.

(٣) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص١٥٢.

(٤) الظاهري ، **القبيلة والتعددية السياسية في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٢٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الطبقة الدنيا: وتضم في فئاتها العمال والفلاحين وصغار الحرفيين والصيادين.
- الطبقة المهمشة: من فئة العبيد والأخدام وأصحاب المهن الدنيا كالحجامة والحياكة..الخ.

لقد كان من نتائج الفرز السابقة للازدواجية الثنائية أن يترتب عليها قيام تيارات سياسية ذات أبعاد مذهبية وأخرى ذات أبعاد سلالية[١] مارست أدواراً سياسية فاعلة أثناء صراع قطبي السلطة من عام ١٩٩٠م حتى صيف ١٩٩٤م ، ومن الملفت للنظر أن هذه الأحزاب سواء كانت تمثل المذهبية (كحزب الحق) أو تمثل السلالية (كحزب اتحاد القوى الشعبية) فهي لا تتبنى في برامجها وأهدافها المعلنة ذلك ، وإنما من طبيعة تكوينها وطرحها السياسي ، يمكن القول هنا أنها تمارس التقية السياسية. وهي في الوقت الحالي منضوية تحت ما يسمى بتكتل اللقاء المشترك المعارض الذي يضم في عضويته إلى جانب هذه التيارات حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني وحزب البعث الاشتراكي والحزب الوحدوي الناصري .

(ج). الموروث الثقافي:

ويأتي على رأس ذلك الجهل والأمية إذ لازالت الأمية تشكل نسبة ٤٧% من إجمالي السكان للفئة العمرية من عشر سنوات فأكثر[٢] تشكل الإناث نسبة ٦٧,٥% ويزداد الأمر سوءاً إذا ما عرف أن نسبة فئة الشباب من سنة ١٥ – ٦٤ يشكلون ٥٨,٦% من نسبة السكان و ٣٨,٥ للفئة العمرية التي تقل عن عمر ١٤ سنة[٣] وهو ما يعني طغيان عنصر الشباب التواق للتغيير، الذي يتسم في الغالب بالرفض للأوضاع القائمة ، خاصة في ظل غياب التوظيف السليم لطاقة الشباب كما أن وجود فجوات ثقافية وتعليمية وصحية يعطي مؤشراً سلبياً لديمغرافية السكان[٤] .

ومن جانب آخر فإن مشكلة الأمية والجهل وما يضاف إليهما من العادات والتقاليد الموروثة يشكل عامل إعاقة للتنمية السياسية ، ويزيد الوضع تعقيداً عندما يتم توظيف المرأة سياسياً من قبل الأحزاب كانت في السلطة أو في المعارضة، مستغلة جهل المرأة وأميتها، ويأتي في مقدمة ذلك إستغفالها وتزوير إرادتها في الإنتخابات، كما أن تعبئتها الخاطئة أثناء العملية الإنتخابية قد أحدثت شرخاً في المجتمع بالتعصب المقيت والغير واعي للإنتماءات الفئوية.

---

(١) الظاهري ، **القبيلة والتعددية السياسية في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٢٤٣.

(٢) **كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢م** ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ – ٣٨.

(٣) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية**، مرجع سابق ، ص١٥٤.

(4) M.Wener , **Political Demography – Rapid Population Growth**, (Baltimor:py Roll and Somsco), 1977, PP571-572.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللإنصاف فإن قانون الإنتخابات اليمنية قد أوجد ضمانات تصب في صالح المشاركة السياسية الواعية للأميين ، بإستخدام الرموز الإنتخابية والتأشير عليها دون استعانة الأمي بالآخرين لتدوين رأيه ، ذكراً كان أو أنثى ولم يقف عند هذا الحد بل سعى إلى تشجيع المرأة في المشاركة السياسية مرشحة وناخبة فأوجد لها القانون لجاناً متخصصة لتسجيل وقيد أسمها وكذا عملية الترشيح بشكل منفصل عن اللجان الرجالية مراعاة لخصوصية المجتمع اليمني وقيمه الإسلامية. نتج عن ذلك أن حدث "تطوراً ملموساً في إنتخابات ٢٠٠٣م في مشاركتها في عملية القيد والتسجيل حيث وصلت نسبة مشاركتها إلى أكثر من ٤٣% من إجمالي المسجلين في جداول الناخبين أي بنحو ٣,٤١٥,٦٤٠ ناخبة من أصل ٨ مليون ناخب يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات البرلمانية"[١].

والأمر الإيجابي الآخر في قضية المرأة التي تطرح كإشكالية سياسية في العالم العربي والإسلامي ، هو ما تحقق من تقدم في نظرة الحركة الإسلامية (ممثلة بالتجمع اليمني للإصلاح) للمرأة بتبوئها مراكز قيادية في الحزب وترشيحها وفوزها في عضوية مجلس شورى التنظيم (اللجنة المركزية) ، إلا أن هذه الإيجابية قد قابلها تراجع في تمثيل المرأة في البرلمان. كان لعامل العادات والتقاليد وطبيعة المنافسة الإنتخابية دورها في إحجام الأحزاب عن ترشيحها للنساء ، سلطة ومعارضة أسفرت في إنتخابات عام ٢٠٠٣م بفوز مرشحة واحدة فقط. أثار جدلاً طويلاً حول صحة نتيجته[٢] بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم الذي تنتمي إليه المرشحة.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية:

تمر اليمن اليوم ، مثلها مثل العديد من أقل البلدان نمواً ، بأزمات اقتصادية حادة ومتلاحقة ، مرد جزء منها إلى عوامل خارجية لا سيطرة لصناع القرار عليها ، والأخرى محصلة طبيعية لاختلالات داخلية ، أبرزها شح رأس المال البشري وتخلفه ، ومحدودية الموارد الاقتصادية والموارد المالية وسوء إداراتها ، وتخلف البنية الاقتصادية ، وسوء الإدارة العامة وانتشار الفساد والرشوة في الجهاز الإداري للدولة[٣].

---

(١) رجاء علي مقبل وآخرون، **مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، التحول الديمقراطي في اليمن: التحدي ...والاستجابة**، مرجع سابق، ص١٦٤.

(٢) نفس المرجع، ص١٦٥.

(٣) محمد عبد الواحد المتيمي، **الإصلاحات الاقتصادية في ملف العلاقات الدولية، اليمن والعالم**، مرجع سابق، ص٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن وفرة الموارد الطبيعية تخلق حالة من الرخاء الاقتصادي يمكن أن تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي[١] أما ندرة الموارد ، فغالباً ما تقترن بضعف المقدرة الاقتصادية للدولة وفي هذه الحالة لا تستطيع الحكومة إشباع مطالب الجماهير الأمر الذي قد يفرض حالة من عدم الاستقرار السياسي[٢].

تتمثل العوامل الاقتصادية ومؤثراتها في التضخم الاقتصادي والتدهور في القيمة الشرائية للعملة وارتفاع الأسعار ، كما يأتي من ضمن العوامل الاقتصادية البطالة ، والتفاوت الطبقي إضافة إلى عدم عدالة توزيع الموارد والخدمات.

وفي اليمن كان للتضخم الاقتصادي ، الذي بدأ في منتصف الثمانينات في كلا الشطرين (سابقاً) ، والذي كان محصلة طبيعية لعدد من العوامل الداخلية والخارجية ، من بينها انخفاض عائدات المغتربين في الشمال ، وأحداث يناير في الجنوب ، والذي استمر مع قيام الوحدة بفعل الدمج وسيل الموظفين الناتج عن أخذ عدن بالنظام الاشتراكي[٣] ، وسياسة التقاسم بين طرفي السلطة الموقعين لإتفاقية الوحدة ، وتنافسهما في الإستقطاب السياسي وتوزيع الهبات والإسترضاءات على القوى السياسية والاجتماعية[٤].

فقد تلازمت الفترة التي أعقبت تحقيق الوحدة اليمنية مع صدمات عنيفة تركت ندوباً عميقة في الميدان الاقتصادي مثلما فعلت في الميدان السياسي . فتوحيد نظامين متباينين سياسياً واقتصادياً ، وانهيار الاتحاد السوفيتي ، وحرب الخليج الثانية ، والحرب الأهلية في صيف ١٩٩٤م ، قد حملت الاقتصاد اليمني أعباء اقتصادية إضافية فوق الأعباء التي كان يرزح تحت ثقلها من قبل[٥].

لقد كان الاقتصاد اليمني يعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية وأهمها تحويلات المغتربين في الخارج ، والمساعدات والهبات والقروض الإقليمية والدولية ، وتوقف معظم هذه المصادر فجأة إبان حرب الخليج[٦] ، ويعود السبب في ذلك إلى موقف اليمن من

---

(١) كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧م ، ص١٣٠.

(٢) نفس المرجع ، ص١٣٠.

(٣) رياض الريس ، **رياح الجنوب اليمني ودوره في الجزيرة العربية، ١٩٩٠ – ١٩٩٧م**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ، ١٩٩٨م ، ص٨٦.

(٤).السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية**،مرجع سابق ، ص١٥٦.

(٥) الميتمي ، الإصلاحات الاقتصادية في ملف العلاقات الدولية ، **اليمن والعالم** ، مرجع سابق ، ص ص٤٤–٤٥.

(٦) نفس المرجع ، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرب الخليج الثانية الرافض للتواجد الأجنبي في المنطقة واستخدام القوة على العراق ، تحمل اليمن تبعات موقفه حيث طرد ما يقرب من مليون ونصف مغترب من السعودية ممن كانوا يرفدون الاقتصاد الوطني بتحويلاتهم من العملات الأجنبية ، وبفرض عقوبة اقتصادية غير معلنة من الولايات المتحدة وبعض حلفائها الغربيين ، كما أن الحرب الأهلية كبدت اليمن خسائر مادية وبشرية ، وعملت على تدمير البنية التحتية، فضلاً عما تسببت به الأزمة التي كلفت البلاد ما يقارب من ١١ – ١٣ مليار دولار حسب التقديرات الرسمية من تدهور اقتصادي ، كان من نتائجها أن فقد الاقتصاد مقوماته وظهور النتوءات والأورام الاقتصادية التالية:

(أ). ارتفاع نسبة التضخم الذي وصل مع نهاية ٢٠٠٢م حسب الإحصاءات الرسمية إلى معدل ٦,٦٩%[١]. بينما كان في العام ١٩٩٦م معدل التضخم ٣,٦%.

(ب). ارتفاع نسبة البطالة إلى ١١,٥%[٢] قابلها تدني في مستوى الدخول وانخفاض في القوة الشرائية للريال اليمني في مقابل العملات الأخرى[٣] بينما كان في العام ١٩٩٦م يتأرجح "عند مستوى ١٢٠ – ١٣٠ ريالاً"[٤].

(ج). تدخل المؤسسات الدولية ممثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين لإصلاح الوضع الاقتصادي ، إضافة إلى المائدة المستديرة ونادي باريس ، أوصلت الحكومة إلى تبني ما عرف بالإصلاحات السعرية ، التي قامت على تحرير الدعم عن بعض السلع الأساسية ، وتعويم صرف العملة ، وزيادة الضرائب والجمارك ورسوم الخدمات ، الأمر الذي قاد إلى رفض هذه الإجراءات من قبل أحزاب المعارضة التي توحدت رؤاها في هذه المسألة برلمانيين وشعبيين[٥].

وقد كان لبرنامج إعادة الهيكلة ، كما هو الحال دائماً ، تأثير سلبي على المستوى المعيشي للسكان ، وبخاصة نتيجة للارتفاع الكبير في الأسعار الذي خفض القوة الشرائية للدخول تخفيضاً كبيراً[٦].

---

(١) **كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٢**، مرجع سابق ، ص٤٠٨.

(٢) نفس المرجع ، ص٣١.

(٣) استقر سعر صرف الدولار في مقابل الريال حتى العام الحالي ٢٠٠٩م إلى ٢٠٠ريال للدولار الواحد.

(٤) الميتمي ، الإصلاحات الاقتصادية في ملف العلاقات الدولية، ندوة**(اليمن والعالم)**،مرجع سابق ، ص٥٠.

(٥) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص١٥٦.

(٦) بلوندين ديستريمو ، **اليمن والعولمة وإزالة الفقر، ترجمة (علي محمد زيد)، ندوة (اليمن والعالم)**، مرجع سابق، ص٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي تقرير للأسكوا قدر نسبة الفقراء في اليمن خلال عام ١٩٩٩م ب ٤٧% ، وتعد أعلى نسبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[١].

(د). زيادة الفجوة بين الطبقة الدنيا والطبقة العليا وتلاشي الطبقة الوسطى الأمر الذي خلق تفاوتاً طبقياً مخيفاً عمل على خلخلة منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية[٢].

المطلب الثاني : العوامل الخارجية

ويقصد بالعوامل الخارجية التي يكون مصدرها وأبعادها في التأثير على الاستقرار السياسي وعلى القرار السياسي للدولة لدى الخارج ، سواء كان الباعث لهذا التأثير بواعث متعلقة بالدولة وكيانها كالموقع والحدود ، أو سياسية يرجع إلى السلطات الحاكمة ونهجها الذي قد يكون مبعث قلق إقليمي ودولي ، وسواء كان الهدف من ذلك الحفاظ على المصالح ، أو الهيمنة والتوسع ، وفي الحالة اليمنية يرى الباحث بأن أهم العوامل المؤثرة على السياسة اليمنية واستقرارها تكمن في الثلاثة العوامل الآتية: الموقع ، الجوار الجغرافي ، السياسية الدولية.

أولاً: الموقع:

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية ، وتمتد من حدود سلطنة عمان شرقاً ، إلى البحر الأحمر غرباً ، ومن خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي جنوباً إلى حدود المملكة العربية السعودية شمالاً[٣] وتتمتع بعدد من الجزر في البحر الأحمر والمحيط الهندي ، من أهمها جزيرة سقطرى التي تزيد مساحتها عن ٣٠٠ألف كيلومتر ، وجزيرة كمران المحاذية لميناء الحديدة ، وميون القابعة في مضيق باب المندب . وتكمن أهمية الموقع ، بما تملكه اليمن من موقع متميز يتحكم في الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب ، جعلها محل أطماع الدول الكبرى ، وقد زاد من أهمية الموقع وتأثيره في السياسة اليمنية ، قربها من منطقة الخليج العربي الغني بالموارد النفطية[٤] ، كما تكمن الأهمية الأكبر في تأثير الموقع على السياسة الدولية اقتصادياً وعسكرياً بالتحكم العربي في البحر الأحمر عبر منفذي باب المندب في اليمن، وقناة السويس في مصر، وعلى الرغم أن اليمن لا يشرف إشرافاً كاملاً على المضيق

---

(١) نفس المرجع ، ص٦٧.

(٢) محمد سفيان عبده قحطان ، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، دراسة تطبيقية على اليمن ١٩٨٢م – ١٩٩٤م،** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٧م ، ص٢٧.

(٣) خديجة الهيصمي ، **الجغرافيا كمحدد للسياسية الخارجية اليمنية دراسة تطبيقية عن سياسية اليمن في منطقة البحر الأحمر**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٧م ، ص٩٧.

(٤) نفس المرجع ، ص٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما يجعل الجهود مشتركة بين الدول المطلة عليه ، إلا أن صراع المصالح في القرن الأفريقي والتغلغل الصهيوني في إريتريا ، قد ضاعف من مسئولية اليمن تجاه هذا المضيق . كما يدخل ضمن تأثير الموقع وتمثل تحدياً للنظام السياسي واستقراره العوامل الآتية:

(أ). مساحة اليمن وامتداد حدوده وشواطئه التي تزيد طولها عن ٢٠٠٠ كيلو متر حدود بحرية فقط ، وهو ما يمثل عبئاً عسكرياً واقتصادياً في حماية الشواطئ ، جعل اليمن يستنجد بالدول المانحة كإيطاليا وبولندا لتوفير سفن حربية لحراسة تلك الشواطئ في ظل تعرض سفن غريبة لهجمات إرهابية[١] فإذا كان ينظر إلى طول السواحل والشواطئ اليمنية على أنها تمثل عبئاً عسكرياً ، فليس من المنطقي أن نعتبرها عبئاً اقتصادياً ، خصوصاً وأنها تمثل مصادر دخل حيوية يساعد الاقتصاد اليمني على النهوض ، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بوجود إرادة سياسية تهدف إلى تنمية الموارد الطبيعية من خلال الآتي:

(١) الإهتمام بالثروة السمكية.

(٢) تعزيز فرص الإستثمار في القطاع السياحي.

(٣) تنمية ميناء عدن.

(٤) سرعة استكمال تأهيل المنطقة الحرة في عدن.

كما أن تسلل المهربين بين اليمن والسعودية (براً) قد شكل أزمة سياسية بين البلدين بإقدام السعودية خلال شهر فبراير ٢٠٠٤م بعمل جدار عازل على الحدود بين البلدين ، حلت بالتفاهم الثنائي إثر زيارة قام بها الرئيس علي عبد الله صالح إلى الرياض في ١٧ فبراير ٢٠٠٤م[٢].

(ب). السكان والذي يوازي بما يقدر سكان دول الخليج مجتمعة ، وهو ما أعطى اليمن قوة بشرية ، تكمن تأثيرات السكان في قلة الموارد المتاحة من جانب اقتصادي ، وفي الخبرة القتالية للمجتمع اليمني وزناً عددياً ودوراً حربياً في محيطه الجغرافي[٣].

(ج). اختلاف النهج السياسي لليمن عن الدول العربية المحيطة به ، بما انتهجته اليمن من نظام جمهوري ديمقراطي خلافاً لتلك الدول ذات الطابع الوراثي الذي شكل لها عامل إزعاج ، بما يمثله نجاح اليمن في إنتهاج النظام الجمهوري من نذير لزوال أنظمتها الوراثية ، جعلها تسعى إلى محاربة اليمن منذ قيام الثورة وحتى الوحدة ، التي زاد معها حنق وغضب الجوار بإعلان

---

(١) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص١٦٠.

(٢) نفس المرجع ، ص١٦٠.

(٣) الريس ، **رياح الجنوب اليمني ودوره في الجزيرة العربية** ، مرجع سابق ، ص١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعددية الحزبية والحرية السياسية نهجاً سياسياً لدولة الوحدة[١] ، رغم أن اليمن قد أرسل عدة رسائل تطمينية ، من أن النهج السياسي الجديد لليمن ذو خصوصية يمنية لا يتعدى الحدود ولا يسعى إلى تصديره.

ثانياً: الجوار العربي الإقليمي:

لاشك في أن موقع اليمن وحدوده مع الدول العربية (السعودية وعمان) براً والقرن الأفريقي (الصومال وجيبوتي وإريتريا) بحراً ، بما تحتويه هذه الدولة من تناقضات ، قد عكس بظلاله على اليمن سياسة وأمناً واستقراراً ، فالسعودية وعمان ذات الموارد النفطية الكبيرة والنظام الملكي الوراثي قد خلق نوعاً من عدم التجانس السياسي ، كما أن موقع اليمن إلى جوار القرن الأفريقي ذو النمو الأقل من اليمن والملتهب بالصراعات السياسية ، قد حتم على اليمن الإضطلاع بدور سياسي فاعل ورئيسي إزاء الأحداث هناك ، بغية الحد من تأثيراتها على اليمن وأمنه واستقراره ، ويمكن تناولها كالأتي:

(أ). المملكة العربية السعودية:

وهي من أكثر الدول التي مارست أدواراً أساسية في التأثير على اليمن واستقراره ولازالت تمارس دوراً محورياً في سياسة اليمن الداخلية والخارجية ، بما يمثله اليمن من عمق إستراتيجي لها ، والمتتبع للعلاقة اليمنية السعودية ، سيجد أنها قد شهدت كثيراً من التقلبات المفضية إلى الصراع أو التعاون.

إلا أن الشيء المؤكد أن قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر بنظامهما الجمهوري قد مثلتا إقلاقا للنظام الوراثي السعودي ، ولذلك ألقت السعودية بثقلها السياسي والعسكري في دعم ومساندة النظام الملكي وشكل مساندتها عامل إحباط للثورة اليمنية ، حيث بقى نجاح الثورة وفشلها مرهوناً بيد طرفي الصراع الإقليمي آنذاك مصر والسعودية ولذلك فقد كانت إتفاقية الخرطوم بين السعودية ومصر عام ١٩٦٧م بادرة الحل الأولى لمعضلة الصراع اليمني[٢] ، كما مثل رحيل القوات المصرية من اليمن فرصة مواتيه للسعودية في احتضان نظام صنعاء لعدد من الاعتبارات أهمها:

---

(١) نفس المرجع ، ص٣١٨.

(٢) الهيصمي، **الجغرافيا كمحدد للسياسية الخارجية اليمنية....**، مرجع سابق ، ص٢٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١). ضعف نظام صنعاء بسبب الحرب الأهلية التي انهكته وقابلية النظام للتعايش مع السعودية والتأثير عليه، ليبقى طوع إرادتها خاصة وأن صنعاء كانت قد أبدت استعدادها للتعاون ووسطت عدداً من الدول العربية[١].

(٢). المفاضلة بين نظام صنعاء المحافظ ونظام عدن الماركسي بعد استلام الجبهة القومية للسلطة هناك ، كما أن احتضان صنعاء سيسهل مهمة توسيع الخلاف بين الشطرين لمصلحة السعودية ، بانشغالهما بصراعاتهما ببعضهما البعض.

(٣). الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها يدفعون بالسعودية لإيقاف المد الشيوعي في عدن ، ومحاصرة النفوذ السوفيتي في المنطقة لحماية مصالحهم المشتركة.

ولذلك فقد بادرت السعودية باحتضان نظام صنعاء ، وأصبح نظاماً خاضعاً لإرادتها ومنفذ لرغباتها، وكانت أي محاولة للخروج عن الطاعة تمثل انتحاراً سياسياً، دفع اليمن ثمنها (أربعة) رؤساء لقوا حتفهم و (أربعة) حالات عزل وانقلاب على رؤساء ، حالة منها خلفت دماء وأشلاء[٢] ، كان السبب الرئيسي فيها العلاقة مع الرياض ، وكما دفع اليمن دماء وأشلاء ورؤساء فقد دفع كذلك تخلفاً تنموياً وعدم استقرار سياسي دلل على ذلك التغيرات الوزارية التي بلغت (٢٧) تشكيلاً وزارياً و (٤٠) تعديلاً فيها خلال أقل من (٢٨) عاما في الشطر الشمالي فقط، كان لسياسة الإسترضاء الخارجي الدور الكبير في عدم الاستقرار السياسي، خاصة في النصف الأخير من عقد الستينات والنصف الأول من السبعينات، الذي بلغ ذروته عام ١٩٦٥م (٦) حكومات وفي عامي ١٩٧٠م و ١٩٧١م (٥) حالات ما بين تشكيل حكومة وتعديل فيها[٣] كان كلها بفعل التدخلات السعودية وصراع الشطرين وبعض التدخلات الإقليمية الدولية ومع أن الرئيس علي عبد الله صالح قد استطاع ومنذ مجيئه للحكم للعب سياسة متوازنة على المستوى الإقليمي والدولي ، كما استطاع أن يضيء الضوء الأخضر للعلاقات اليمنية الغربية والأمريكية

---

(١) محسن العيني ، **خمسون عاماً في الرمال المتحركة: قصتي مع بناء الدولة اليمنية** ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، ص٨٣.

(٢) الأربعة الرؤساء الذين تم تصفيتهم في الشطرين هم ، إبراهيم الحمدي، أحمد حسين الغشمي، سالم ربيع علي، عبد الفتاح إسماعيل، الذي قتل في أحداث يناير ١٩٨٦م، وكان قبلها قد أقصى إلى موسكو، والأربعة الذين تم إقصائهم هم قحطان الشعبي ،عبد الله السلال، عبد الرحمن الأرياني، علي ناصر محمد الذي أقصى بحرب أهلية خلفت ما يربو على عشرة ألف قتيل.

(٣) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية**، مرجع سابق، ص١٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منها على وجه الخصوص ، مطفئاً بذلك كل الإشارات الحمراء التي وضعتها الرياض في طريق علاقة صنعاء مع الغرب دون أن يرفع أي إشارة حمراء أخرى في وجه المنظومة الاشتراكية[١].

وإن كانت الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٠م قد شهدت تحولاً في تاريخ العلاقات بين الدولتين حيث بدأت العلاقات تدخل في طور جديد قوامه الود والتفاهم والتقارب ، وبخاصة بعد اعتراف السعودية بالنظام الجمهوري عام ١٩٧٠م ، وتفاعل السياسة السعودية مع الأحداث الخارجية وخروجها عن التحفظ المألوف الذي كانت تتسم به في الماضي..، وبدأت هذه المرحلة تشهد فترة نمو وازدهار في العلاقات ، تدفقت خلالها المساعدات السعودية بمختلف أنواعها على اليمن لتساهم في تدعيم اليمن اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً[٢]. إلا أنها لم تخلو من بعض التوترات التي من أهمها ما يلي:

(١). حادثة التجسس السعودي وتجنيدها وزير الخارجية عبد الله الأصنج للعمل لصالحها. الذي جاء اكتشافه قبل شهر من مقتل وزير الداخلية ورئيس جهاز الإستخبارات في اليمن محمد خميس في ظروف غامضة[٣].

(٢). شهد عام ١٩٨٧م محاولة انقلابية على الرئيس علي عبد الله صالح قيل أنها مدعومة من السعودية ، كما شهد نفس العام مناوشات عسكرية على الحدود ، كان عامل الإستكشافات النفطية المحرك الرئيسي فيها[٤].

وبقيام الوحدة شهدت العلاقات بين البلدين تقلبات كثيرة من المد والجزر السياسي التي يمكن تلخيصها وإجمالها في الأتي:

(١). قيام الوحدة اليمنية الذي ولد الإحساس بالخطر لدى الرياض من الدولة الموحدة.

(٢). الإكتشافات النفطية في اليمن وتوجيه السعودية إنذارات إلى الشركات العاملة بالتوقف عن التنقيب في بعض المناطق بدعوى أنها مناطق متنازع عليها[٥].

(٣). قرب انتهاء سريان اتفاقية الطائف عام ١٩٩٤م[١] ، التي مضى عليها ٦٠ عاماً.

---

(١) الريس ، **رياح الجنوب اليمني ودوره في الجزيرة العربية**، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٢) خديجة أحمد الهيصمي ، العلاقات اليمنية السعودية ١٩٩٠–٢٠٠٠م، ندوة **(اليمن والعالم)**، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٣) قحطان ، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي: دراسة تطبيقية على اليمن**، مرجع سابق، ص١٠.

(٤) نفس المرجع ، ص١٣٦.

(٥) الهيصمي ، العلاقات اليمنية السعودية ، ندوة **(اليمن والعالم)**، مرجع سابق ، ص١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤). انعكاس أزمة الخليج الثانية على العلاقات اليمنية السعودية ، فقد تأثرت نظراً للموقف الذي اتخذه اليمن ولم يجد قبولاً ، والذي فسر على أنه مؤيد للعراق في احتلالها الكويت ، بينما كان موقف اليمن الحقيقي أنها ترفض الحل بالقوة العسكرية وترى أن الحلول السلمية لم تستنفذ بعد غير أن دول الخليج ردت على موقف اليمن هذا بإجراءات ذات طابع عقابي منها:

* إلغاء كافة الإمتيازات التي كانت تمنح للمغتربين في السعودية[٢] وطرد أكثر من مليون مغترب يمني.

* وقف كافة المساعدات الخليجية لليمن ، وكذلك القروض المباشرة وغير المباشرة.

* تحجيم الدعم الغربي وخصوصاً الأمريكي.

* تشجيع ودعم حركة الإنفصال وتبني مواقف مؤيدة للإنفصال في جامعة الدول العربية ومجلس الأمن ، كما سعت إلى عقد اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في أبها القريبة من الحدود اليمنية وانتزعت من الاجتماع قراراً يدين الحرب وفرض الوحدة بالقوة وهو موقف لا يسفرعن تدخل في الشئون الداخلية وحسب ، بل يدعو للسخرية أن يصدر من دولة فرضت وجودها وبسط نفوذها على الأرض بالقوة[٣].

* في يناير ١٩٩٤م أعلنت اليمن أن السعودية تقوم بنشر قوات برية وبحرية وجوية على الحدود بهدف خلق أمر واقع جديد، وطلبت اليمن من سوريا التدخل بعد أن نجحت سابقاً بنزع فتيل أزمة حدودية ذهب ضحيتها ٥٠ قتيلاً من الطرفين[٤]، أسفرت الوساطة السورية إلى توقيع البلدين في مكة بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٩٥م مذكرة تفاهم أكدت على الأخذ بتطبيق كلي لمعاهدة الطائف[٥]. ونتج عن مذكرة التفاهم فيما بعد التوصل إلى إنهاء الملف المعقد لمسألة الحدود اليمنية – السعودية. بعقد معاهدة جده في ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠م التي فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين قوامها الأمن والاستقرار والإنفراج الذي ينشده كل من الشعبين[٦]. كما ستشكل معاهدة جدة عاملاً رئيسياً لتثبيت أسس الأمن والاستقرار في المنطقة، ومنهية بذلك صراعاً دام لأكثر من ٦٦ سنة.

---

(١) نفس المرجع ، ص١٧٧.

(٢) نفس المرجع ، ص١٧٧.

(٣) الريس ، **رياح الجنوب اليمني ودوره في الجزيرة العربية** ، مرجع سابق ، ص٢٤٦.

(٤) الهيصمي ، العلاقات اليمنية السعودية، ندوة **(اليمن والعالم)** ، مرجع سابق ، ص١٨١.

(٥) لمزيد من المعلومات حول **مذكرة التفاهم وبنودها**، أنظر نفس المرجع ، ص١٨١.

(٦) الهيصمي ، العلاقات اليمنية السعودية ، ندوة**(اليمن والعالم)** ، ص ص١٧٥-١٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أشار سفير اليمن لدى المملكة العربية السعودية إلى "أن العلاقات اليمنية السعودية شهدت قفزات كبيرة خلال السنوات الماضية وأن توقيع اتفاقية جده للحدود بين البلدين عام ٢٠٠٠م فتح الآفاق واسعة أمام تطور العلاقات بين البلدين الشقيقين ونقلتها إلى الشراكة الحقيقية[١]".

(ب). عمان:

كانت العلاقة في الماضي بعمان علاقة عادية مع صنعاء وعلاقة صراع وتوتر مع نظام عدن بسبب الخلاف على جزر كوريا موري وإقليم ظفار الذي كان خاضعاً للسيادة اليمنية ، وتم تسليمه لسلطنة عمان من قبل المحتل البريطاني الأمر الذي دفع الجبهة القومية لمساندة ودعم ما عرف بجبهة ظفار[٢] ومع نيل إستقلال الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وتبني الجبهة للخط الماركسي. أخذ الصراع بعداً أيدلوجياً تعدى حدود الدولتين ، بفرض طوق اشتراكي من جهة عدن بالتقارب مع الصومال وأثيوبيا يقابله تحالف إيراني غربي مع عمان أثناء حكم الشاه[٣] وبذلك أخذت العلاقة طابع الأحلاف العسكرية ، ومع مجيء الوحدة تحسنت العلاقة بين الدولتين خاصة بعد أن أرسل اليمن تطمينات بحل مسألة الحدود بالحوار الأخوي الودي ، الذي تلقته عمان بإيجابية وتم تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين لحل مسألة الحدود بالحوار الثنائي ، وتم إنجاز ما كلفت به في عام ١٩٩٢م منهية بذلك أول إتفاقية يمنية متعلقة بالحدود ، ومع تفجر الأزمة السياسية في اليمن صيف ١٩٩٤م وقفت عمان في البداية موقف الحياد ، بل وسعت إلى رأب الصدع واحتضنت قمة يمنية بين فرقاء العمل السياسي الرئيس ونائبه في مدينة صلالة بتاريخ ٣ / ٤ / ١٩٩٤م[٤] ، إلا أنها وبتفجر الوضع العسكري وجدت نفسها في المعسكر المؤيد والداعم القوي للإنفصال مدفوعة بالإلتزامات الأدبية تجاه سياسة مجلس التعاون الخليجي ودوله المؤيدة، وعلى رأسها السعودية والكويت ، التي كانت مواقفها مبنية على العداء لشخصية الرئيس وموقفه من أزمة الخليج ، الذي زاد من توتيرها نائب الرئيس (السابق) علي سالم البيض بإقناع دول الخليج بأن موقف اليمن كان بقرار إنفرادي من الرئيس ، ولذلك فقد كان موقف عمان وبرغم علاقتها الجيدة مع صنعاء قبل الوحدة ، في الصف المساند للإنفصال وفتحت

---

(١) **الثورة** ، ع(١٦٠٧٣) ، صنعاء ، ٢٠٠٨\١١\١٣ ، ص٥.

(٢) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في اليمن**، مرجع سابق ، ص١٦٧.

(٣) نفس المرجع ، ص١٦٧.

(٤) عبد العزيز الكميم ، **الوحدة اليمنية،دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات**، والآفاق للطباعة والنشر، صنعاء ، ١٩٩٦م ، ص٢٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطاراتها لطيران القوى الإنفصالية لشن هجماتها على القوات الشرعية[١]. ومع ما شاب هذه العلاقة أثناء الأزمة إلا أنها سرعان ما عادت إلى طبيعتها السابقة وتبودلت الزيارات بين الجانبين، كما واصلت اللجان المشتركة أعمالها ، وشهد البلدان تعاوناً ثنائياً في مجال الإستثمار والتنمية جعل الرئيس علي عبد الله صالح يصف العلاقة بأنها مزدهرة[٢].

(ج). تأثير القرن الأفريقي:

ارتبطت علاقة اليمن بالقرن الأفريقي بهجرة عدد من أبناء اليمن إلى دول القرن واستيطانهم هناك ، وبرغم أن الجالية اليمنية هناك قد تأثرت بكثير من الأحداث الجارية في تلك الدول، التي أدت إلى عودتها إلى الوطن، كما حدث عام ١٩٧٥م في أثيوبيا بفعل التأميم والسياسة الاشتراكية التي تضرر منها الكثير من المغتربين اليمنيين ، وفقدوا أموالهم وممتلكاتهم بعد هجرة دامت لمئات السنين[٣]. مما تسبب هؤلاء إثر عودتهم إلى اليمن في خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية غير متوقعة.

كما أدت الصراعات في الصومال إلى نزوح عدد كبير من اللاجئين إلى اليمن..، حملت اليمن الكثير من الأعباء السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى الأعباء الصحية في ظل تفشي الأمراض المعدية في أوساط النازحين ومنها الايدز[٤] ، ولا يزال النازحون الصوماليون يفدون على اليمن حتى اليوم. بالإضافة إلى ظاهرة القرصنة البحرية الصومالية التي زاد نشاطها في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨م وقامت بخطف العديد من الناقلات العملاقة و أهمها الناقلة السعودية والأوكرانية ، وهذه الظاهرة لا تمثل أضراراً اقتصادية وأمنية على اليمن وحدها بل على المجتمع الدولي كله لتهديدها أهم الممرات العالمية في خليج عدن والمحيط الهندي ، ويرى الرئيس علي عبد الله صالح أن أسباب هذه الظاهرة وتفاقمها هو تفكك الدولة الصومالية وحالة الإنفلات الموجودة ، يقول "لن تنتهي هذه القرصنة ما لم تعمل الأسرة الدولية على إعادة بناء الدولة الصومالية ، إعادة هيكلة مؤسساتها وإلا سيستمر الصومال بؤرة ومشكلة ومهما كثفت القوى الدولية وجودها في البحر لن تستطيع أن تنهي هذه القرصنة"[٥].

---

(١) الغفاري، **الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل**، مرجع سابق ، ص٢٧٦.

(٢) الريس ، **رياح الجنوب اليمني و دوره في الجزيرة العربية**، مرجع سابق ، ص١٠٧.

(٣) السمدة ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية**، مرجع سابق ، ص١٦٨.

(٤) الريس ، **رياح الجنوب المني ودوره في الجزيرة العربية** ، مرجع سابق ، ص١٠٩.

(٥) مقابلة مع الرئيس علي عبد الله صالح ، لقناة روسيا اليوم، **الرأي العام** ، ع (١٠٥٤)، صنعاء ، ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٨م، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ما يربط اليمن بالقرن الأفريقي من جوار إقليمي وإشراف مشترك على مضيق بـــاب المندب قد حتما على صانع القرار في اليمن أن يجعل من أولويـــات اهتمامـــه منطقـــة القـــرن الأفريقي ، ولما لها من تأثير على أمن واستقرار اليمن ولذلك فقد حرص الـــيمن علـــى دعـــم ومساندة الشعب الأريتيري لنيل حريته واستقلاله وسيادته على أرضه ، لما يمثله هذا الشعب من بعد عربي وإسلامي وبما تمليه المسئولية السياسية لليمن تجاه المنطقة وفي مقدمة ذلـــك جعـــل منطقة البحر الأحمر منطقة عربية مقفولة[١] إلا أن اتجاه السياسة الأريتيرية في الإتجاه المضاد وتنصل قيادتها السياسية من انتمائها العربي والإسلامي ، وقيامها بعقد أحلاف غربية ومع الكيان الصهيوني ، قد أوجد هاجساً أمنياً لدى اليمن ودول المنطقة ، زاد من تفاقمها إقدام اريتريا على احتلال جزيرة حنيش الكبرى في ١٥ / ١٢ / ١٩٩٥م التي صدر بها حكم المحكمين الـــدوليين في يوم ٩ / ١٠ / ١٩٩٨م بعودتها للسيادة اليمنية بعد مضي سنتين وعشرة أشهر من النـــزاع عليها أجهدت اليمن مادياً ومعنوياً[٢].

إن السياسية العدوانية التي تنتهجها إريتريا تجاه جيرانها ومنها السودان وجيبوتي وأثيوبيا أثبتت هذه السياسة أنها تنفذ رغبات وإدارات بعض القوى الإقليمية والدولية ، أو كمـــا يـــسمى حرب بالوكالة عبر الدولة الأريتيرية ، هذه النزعة العدوانية والسياسة المتقلبـــة تجـــاه جيرانـــه أوجدت حالة من عدم الثقة بالنظام الأريتيري ، مما حدا بهذه الـــدول إلـــى تطويـــق الـــسياسة الأريتيرية بتشكيل ما يسمى تجمع دول صنعاء.

ثالثاً: الدول الكبرى وتأثيرها على الاستقرار السياسي:

مثل استقطاب المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية قبل الوحدة أهم عامل من عوامل عـــدم الاستقرار السياسي في اليمن ، وكان عائقاً من عوائق عدم تحقيق الوحدة بين شـــطري الـــيمن آنذاك ، ومع أن انهيار المنظومة الاشتراكية وحلفها العسكري (وارسو) مثل عاملاً إيجابياً لليمن عجل في تحقيق الوحدة[٣] ، إلا أن تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي الجديـــد بعقيدته السياسية (العولمة) وفكرته (صراع الحضارات) وأدواته (الديمقراطية ، حقوق الإنـــسان تحرير التجارة ، الإرهاب) وجعلها مقياساً لمدى امتثال هذه الدولة لمبادئ النظام الدولي الجديـــد قد مثل أهم تحد لأنظمة العالم الثالث ، خاصة فيما يراه صموئيل هنتنجتون بمدى استجابة القادة

---

(١) السمدة، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية**، مرجع سابق، ص١٦٩.

(٢) نفس المرجع ، ص١٦٩.

(٣) عبد القادر باجمال ، **لقاء مع صحيفة ٢٦ سبتمبر**، ع ١٢١، صنعاء ، ١٣ / ١٠ / ١٩٩٤م. ص٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسيين والمفكرين لمفهومي (التحديث والتغريب) للمجتمعات غير الغربية والذي من المؤكد سيتأثرون بواحد أو أكثر من الأساليب الثلاث التالية: [١]:

(أ). رفض التحديث والتغريب معاً.

(ب). تبنيها معاً.

(ج). رفض الثاني وتبني الأول.

واليمن كجزء من منظومة العالم الثالث ، تأثرت بهذا التيار الوافد ، من خلال الواقع السياسي التي أفرزته مرحلة ما بعد الوحدة بين طرفي الحكم ممثلاً بالمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ، فقدم الاشتراكيون أنفسهم إلى الأمريكان " كقوة تحديث ، وتيار علماني في البلاد قادر على تحقيق التكييف مع العولمة والليبرالية الديمقراطية والتحديث، وبناء المجتمع المدني ، وكان المؤتمر الشعبي العام لا يقل حماساً في تقديم نفسه بنفس المواصفات من خلال بعض رموزه الليبراليين الذين يعد الدكتور عبد الكريم الأرياني أبرزهم ويتمتع بعلاقات سابقة متميزة مع الأمريكان" [٢] ، غير أن الأرياني يصف علاقة اليمن بأمريكا قبل عام ٢٠٠٠م كانت تتحكمها أربع عقد هي[٣] علاقة اليمن مع العراق ، علاقة اليمن مع إيران والسودان وقضايا الإرهاب ، ومفاوضات السلام والتطبيع والعلاقة مع إسرائيل.

ودون الدخول في تفاصيل هذه العلاقات الأربع ، بدأت السياسة اليمنية الرسمية من ٩٨م تشهد ظهور بوادر تصفية هذه العقد ، والأهم أن ملف السلام والتطبيع والعلاقة مع إسرائيل أخذ طريق العمل العلني وبأسلوب ترك خلفه كل طرق التبرير التي كانت الحكومة اليمنية تستخدمها في بياناتها ومواقفها العلنية قبل هذه الفترة ، نتيجة للعديد من الضغوط الخارجية على النظام السياسي في اليمن ، فاضطرت اليمن مرغمة إلى مجاملة الغرب سياسياً في حضور بعض المنتديات الاقتصادية والسياسية التي كانت إسرائيل طرفاً فيها "المؤتمر الاقتصادي الثاني الذي انعقد في العاصمة الأردنية عمان ١٩٩٥م ، والمؤتمر الاقتصادي الثالث في الدوحة عام ١٩٩٧م[٤]" ومؤتمر شرم الشيخ للسلام ومكافحة الإرهاب عام ١٩٩٦م.

---

(1) Samuel p.Huntington, **The Clash of Civilization and Remaking of World Order** , (New Yourk Simon & Schuster Rockefeller Center , 1996) , P . 120.

(٢) حمود منصر، العلاقات اليمنية الأمريكية ١٩٩٠– ٢٠٠٠م، **ندوة (اليمن والعالم)**، مرجع سابق، ص٢٢٦.

(٣) محمد يحيى الصبري ، اليمن وعملية السلام في الشرق الأوسط ، ندوة **(اليمن والعالم)**، مرجع سابق ، ص٢٧١.

(٤) نفس المرجع ، ص ص ٢٧٦ – ٢٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن كانت صنعاء قد بررت مشاركتها في المنتديات الاقتصادية مجاملة للدول العربية المستضيفة لهذه المنتديات بما تربطها من علاقات أخوية متينة وكرد جميل لهاتين الدولتين المؤيدتين للوحدة في حرب الانفصال ١٩٩٤م ، وأياً كانت المبررات فقد مثلت انقساما داخلياً حيال مشاركة اليمن في تلك التجمعات ، واعتبرها البعض بداية لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني المحتل لأرض فلسطين. غير أن موقف اليمن الصريح والمعلن في دعم المقاومة الفلسطينية أسقطت جميع أوراق التطبيع.

كما أن هيمنة الدول الكبرى على المؤسسات الاقتصادية العالمية وأهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وارتباط أغلب الدول النامية بهذه المؤسسات ومن ضمن هذه الدول اليمن التي تبنت الإصلاحات الاقتصادية وبتشجيع أمريكي التي تعتبر نجاح هذه الإصلاحات ضماناً لتحقيق الاستقرار الداخلي السياسي والاجتماعي في اليمن.

وقد شكلت برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة التي تبنتها الحكومة اليمنية بالتنسيق والتعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي منذ عام ٩٥م وباشرت تطبيقها وفق مصفوفات مختلفة وعبر مراحل زمنية لم تتوقف تمثل المدخل الموضوعي لدفع الحكومة اليمنية لإتخاذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق حالة التكيف المطلوبة للدخول في نطاق العولمة بما يتلاءم مع الفلسفة الأمريكية..، ورغم الإشادة الأمريكية والإرتياح المستمر لتطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية لم يتم إسنادها بتعزيز برامج الدعم والمساعدة المالية المباشرة[١].

إن تنفيذ اليمن لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية أو بما عرف "برنامج التكييف والإصلاح الهيكلي ، هو في جوهره لا يخرج عن الوصفة المعتادة للبنك الدولي القائمة على تعويم العملة ورفع الدعم عن السلع والخدمات والمشتقات النفطية ، وتقليل النفقات الحكومية وإعادة بناء الجهاز الإداري للدول[٢] . الأمر الذي أدى إلى زيادة رفع الأسعار ورفع الدعم عن المواد المدعومة ، وما رافقها من اضطرابات ومظاهرات جماهيرية ، إضافة إلى أن هذه الإصلاحات لا زالت تمثل محور خلاف واسع بين السلطة والمعارضة في اليمن.

---

(١) جمود منصر، العلاقات اليمنية الأمريكية، **اليمن والعالم**، مرجع سابق ، ص ص ٢٤١ – ٢٤٢.

(٢) الطويل ، **العلاقة بين النظام السياسي والأخوان المسلمين في اليمن**، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : مراحل تطور المعارضة اليمنية

يقال أن الحكومة لا تعرف مسئوليتها إلا بوجود أحزاب سياسية ، وتحاول الأحـزاب أن تكون هي الصوت الحقيقي والوحيد للتاريخ وهي التي تضع البرامج السياسية وهي التي تقـوم بالمطالبة بتنفيذها ، وتطور الأحزاب السياسية عدل كثيراً في هيكلية الأنظمة السياسية وأثر على طبيعتها القانونية والسياسية فالأنظمة التي تعرف تعدد الأحزاب تختلف فيها الحياة السياسية عن تلك التي تعمل بنظام الحزب الواحد[١].

وطبقاً لاختلاف مراحل وتطور المعارضة اليمنية فإن الدراسة سوف تقوم بتقسيمها إلـى ثلاثة مطالب كالأتي:

المطلب الأول: المعارضة السياسية في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠.

المطلب الثاني: المعارضة السياسية في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٣.

المطلب الثالث: المعارضة السياسية في اليمن ٢٠٠٣-٢٠٠٨.

المطلب الأول: المعارضة السياسية في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠.

نتيجة لإستمرار الوضع التشطيري بين جنوب اليمن وشماله، خلال هذه الفتـرة الطويلـة حتى قيام الوحدة عام١٩٩٠م ، التي مرت فيها المعارضة بمنعطفات تاريخية مختلفة فـي كـلا الشطرين وإن كانت قد طبعت خلال هذه الفترة بطابع العمل السري واتجاه النظامين في الشمال والجنوب إلى أحادية الحزب الواحد وتحريم الأحزاب والتنظيمـات الـسياسية، لـذا سـنتناول المعارضة السياسية في شمال اليمن وجنوبه كلاً على حده.

أولا: المعارضة السياسية في شمال اليمن من عام ١٩٦٢-١٩٩٠م:.

شارك بقيام ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م تنظيم الضباط الأحرار ، والذي تـشكل فـي عـام ١٩٥٤م بشكل منظمة سرية منبثقة من الجيش اتخذت شكلها النهائي وهـو (تنظـيم الـضباط الأحرار) في نهاية عام ١٩٦١م ، وقد نص بيان مجلس قيادة الثورة على "تنظيم جماهير الشعب

---

(١) سعود الشاوش ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٤** ، رسالة دكتوراه(غيـر منـشورة) ، جامعـة أسيوط ، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والإدارية العامة ، ٢٠٠٨ ، ص٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تنظيم شعبي موحد يشارك في عملية البناء الثوري ، ويمكنها من مراقبة أجهزة الدولة مراقبة تامة يمنعها من الانحراف عن أهداف الثورة[١].

وتمثلت أهداف ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م في الأتي:

١-التحرر من الاستبداد والإستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق بين الطبقات .

٢-بناء جيش وطني قوي لحماية وحراسة البلاد وحماية الثورة ومكتسباتها.

٣-رفع مستوى الشعب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً .

٤-العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة .

٥-بناء مجتمع ديمقراطي عادل يستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف .

٦-احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، والتمسك بمبادئ الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم .

ونظراً لعدم استتباب الأوضاع في الأيام الأولى للثورة واستمرار المعارك بين المعسكرين الجمهوري والملكي فقد لجأ طرفا النزاع إلى من يساندهما ويؤازرهما ، فبعد يومين من قيام الثورة أي في٢٨سبتمبر ١٩٦٢م وصلت إلى اليمن طلائع القوات المصرية لدعم ومساندة النظام الجمهوري وحماية الثورة الوليدة من أي تدخلات خارجية[٢]. ووفقاً لهذه المعطيات فإن النظام السياسي عمد إلى إشراك الأحزاب والقوى السياسية التي تتوافق توجهاتها معه ، وظل يبدي مخاوفه من التعددية السياسية التي رأى أنها لا تتماشى مع متطلبات وظروف تلك المرحلة فتم إصدار القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣م الذي يحظر قيام أحزاب سياسية في البلاد وخول هذا القانون رئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ وذلك بعد تصاعد التهديدات والتدخلات الأجنبية والحملات الإعلامية المضللة ضد اليمن ونظامه الجمهوري[٣].

وبالرغم من تحريم نشاط كل الأحزاب والمنظمات السياسية في مايو عام ١٩٦٣م ، إلا أنه تكون حزب الله بزعامة محمد محمود الزبيري، نتيجة للإنقسام المتزايد في صفوف

---

(١) عدنان ياسين المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩** ، مرجع سابق ،ص٨.

(٢) عقبات ، **القضايا القومية لدى الأحزاب السياسية اليمنية (دراسة مقارنة لبرامج العمل السياسية)** ، مرجع سابق ،ص٢٧.

(٣) نفس المرجع ، ص٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمهوريين كحزب معارضة كان من أهدافه محاولة حل القضية اليمنية بالطرق السلمية..، وكانت هذه المعارضة تنادي بالجمهورية العادلة، والحكم الجماعي، والشورى والاعتماد على المشيخات[١].

بدأ الاتجاه نحو إيجاد تنظيمات سياسية رسمية سواء كان إسمها اتحاداً سياسياً أو مكتباً سياسياً عام ١٩٦٤م وهي عبارة عن تنظيمات بديلة للأحزاب السياسية ، فقد تكون أول تنظيم رسمي في يناير ١٩٦٤م ، ورأسه المشير (عبد الله السلال)[٢].

وتكون هذا التنظيم كنتيجة للضغط المتزايد من قبل حزب الله بزعامة (الزبيري) وأنصاره من مشايخ القبائل والإخوان المسلمين والمطالبين بإعادة تنظيم الأجهزة العليا للدولة ، وتقليص سلطة الرئيس كما طالبوا بقيام جمهورية إسلامية. وبوساطة مصرية "تم التوصل إلى إتفاق بتشكيل لجنة لوضع ميثاق وطني الذي نص على تكوين منظمة شعبية وجبهة وطنية لمختلف القوى المعارضة[٣] ، وقد عرف بالاتحاد الشعبي الثوري". أما في عهد الرئيس الأرياني (ففي تاريخ) (١٩٧٣/٢/٢٦م) شكل الاتحاد اليمني[٤].

استمر نشاطه حتى عام ١٩٧٤م ، وتم حله بعد حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤م بقرار من القيادة الجديدة (الرئيس إبراهيم الحمدي) الذي عمد إلى تبني صيغة اللجنة العليا للتصحيح في ٥ أكتوبر ١٩٧٥م[٥]. ليعود نفوذ الحركة الناصرية من جديد بعد أن شهدت انحسارا خلال فترة القاضي عبد الرحمن الأرياني ١٩٦٧- ١٩٧٤م.

*** الحركة الناصرية:**

ارتبط نشاط التنظيم الوحدوي الناصري في الفترة من ١٩٦٢ – ١٩٦٧م بالوضع الداخلي الذي هيمنت عليه القوات المصرية المساندة لثورة الجمهورية العربية اليمنية آنذاك وبالواقع الإقليمي العربي، أما التنظيم الوحدوي الناصري فقد أسس في عام ١٩٦٥م ولم تكن عناصر هذا الحزب تنظيماً سياسياً واضح المعالم ، إنما تحرك الحزب بواسطة شخصية مقتنعة بمبادئ

---

(١) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص٩.

(٢) بلقيس أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، مرجع سابق ، ص٧١.

(٣) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية**، مرجع سابق، ص١٠.

(٤) محمد محسن الظاهري ، **المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية** ، ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ص٢٧٢.

(٥) بلقيس أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنظيم (حرية ، إشتراكية ، وحدة) وتمثلت في تيار مؤثر لحكومة الرئيس عبد الله السلال[١]. إلا أن تنامي الناصرية وتأثيرها قد برز بعد تولي الرئيس الحمدي رئاسة الجمهورية بعد الإريـــاني في ١٣ يونيو ١٩٧٤م ، كما يذكرون في مبادئهم أنهم تمكنوا من استقطاب الرئيس الحمدي حتى أصبح من أهم قياداتهم الحزبية وأنهم الإطار الفعلي الذي استند إليه الحمدي في محاولة إنـــشاء مؤسسات الدولة الحديثة[٢].

وعندما حاولت الحركة التصحيحية في ظل الجمهورية الثالثة برئاسة إبراهيم الحمدي عام ١٩٧٤م تصحيح الأوضاع ، وإبعاد فئة المشايخ المستفيدة من فرض وصايتها وقيمها وأعرافها القبلية على المجتمع وإيجاد كيان موحد للدولة اليمنية تحترم فيه القوانين ، ويتقدم فيـــه الـــولاء للوطن والدولة على كافة الولاءات التحتية والخارجية ، كان اغتيال الرئيس الحمدي ثمناً لتحديه القوى التقليدية القبلية المحلية والإقليمية.

كانت محاولة الرئيس الحمدي تتماشى وتتطابق مع نظرية ابن خلدون "إذا استقرت الدولة وتمهدت فقد تستغني عن العصبية"[٣] .

وقد شكل اغتيال الرئيس الحمدي ضربة سياسية موجعة للحركة الناصرية واتهمت الحركة الناصرية الرئيس الغشمي أنه وراء الإغتيال وفي هذه الفترة من عهد حكومة الغشمي شـــردت الحركة وتقلص نشاطها.

وبعد مقتل الغشمي في ٢٤ يونيو ٧٨م تقلدت قيادات ناصـــرية مناصـــب حيويـــة فـــي السلطة[٤]. ثم خطط هذا التنظيم للقيام بانقلاب على الرئيس (علي عبد الله صالح) في ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م بقيادة (عيسى القدسي ومحسن فلاح قائد الشرطة العـــسكرية) إلا أن الإنقـــلاب فـــشل وقبض على كثير من القيادات الناصرية العسكرية والمدنية[٥].

وقد أدى فشل الانقلاب وإعدام بعض القيادات الناصرية إلى إنقسامهم وتشتيتهم ، و بعدها انقسمت الحركة الناصرية إلى ثلاثة أحزاب رئيسية هي: التنظيم الوحدوي الناصري والحـــزب الناصري الديمقراطي وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري.

---

(١) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد**، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٢) نفس المرجع ، ص١٣٣.

(٣) سمير العبدلي ، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن** (دراسة ميدانية) ، **سلسلة إطروحات الـــدكتوراه** (٦٢) ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية العربية، بيروت ،٢٠٠٧م

(٤) إلهام محمد مانع ، **الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن: ١٩٤٨ – ١٩٩٣م** ، مرجع سابق ، ص٢٠٤.

(٥) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد** ، مرجع سابق ، ص١٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **حزب البعث العربي الإشتراكي**

وقد عاش هذا التنظيم عزلة كاملة عن الحياة السياسية ابتداء من عام ٦٢ – ٦٧م نتيجة للعداء السابق بين البعث والناصرية ، لأن الناصرية كانت الموجهة للنظام الجمهوري خلال فترة حكم الرئيس عبد الله السلال[١].

وقد انقسم إلى جناحين ، جناح يتبع العراق ، والآخر يتبع سوريا ، ولم يكن للبعثيين أي دور ملموس في عهد الرئيس الحمدي ، ويعود ذلك إلى انقسامهم وتمكين التيار الناصري ، رغم أن أول رئيس في الحكومة في أيام الحمدي قد أسندت إلى محسن العيني أحد قيادات البعث آنذاك[٢] . واستمر البعثيون منقسمين حتى قيام الوحدة عام ١٩٩٠م.

- **المؤتمر الشعبي العام**

لقد شهد العمل السياسي في شمال الوطن نوعاً من التجريم حيث كانت الحزبية محرمة ومجرمة لدرجة أن الأنظمة السياسية المتوالية والمستمدة ثقافتها السياسية من ثقافة المجتمع المغالية في التقليدية كانت ترفع شعار "إن الحزبية تبدأ بالعمالة وتنتهي بالخيانة"[٣]، وكانت السياسية المتبعة والمقصودة إلى تهميش وإقصاء العديد من القوى السياسية التي كانت تتطلع للمشاركة السياسية وصنع القرار السياسي قد خلقت نوعاً من عدم الاستقرار السياسي بسبب الصراعات على السلطة نتيجة الفراغ السياسي الذي واجه كل قيادة سياسية في ظل حظر الحزبية ، كما قامت حربين بين الشطر الشمالي والجنوبي سابقاً في عام ٧٠ و ٧٩م.

وكانت قد تكونت في فبراير ١٩٧٦م الجبهة الوطنية الديمقراطية في الشطر الشمالي التي تبنت المفاهيم الماركسية ودعت إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتبنت أسلوب الكفاح المسلح لإسقاط النظام في صنعاء وتلقت دعماً ورعاية من نظام الحكم في الجنوب في إطار صراعه مع النظام في الشمال ، وبدأت الجبهة عملياتها العسكرية في ١٩٧٩م ضد النظام الحاكم في صنعاء[٤].

لهذه الأسباب لجأ النظام السياسي (عقب تولي الرئيس علي عبد الله صالح رئاسة الدولة والتي تسلمها عام ١٩٧٨م) ، إلى طرح تنظيم سياسي شعبي يضم كل القوى الوطنية بأشخاصهم

---

(١) نفس المرجع ، ص١٣٥.

(٢) عبد الولي الشميري ، **ألف ساعة حرب**، ط٣، مكتبة اليسر ، صنعاء ، ١٩٩٥م، ص٧٢.

(٣) العبدلي، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن**، مرجع سابق ، ص١٢٤.

(٤) عقبات ، **القضايا القومية لدى الأحزاب السياسية اليمنية (دراسة تحليلية مقارنة لبرامج العمل السياسية، ١٩٩٠ – ٢٠٠٣م)** ، مرجع سابق ، ص٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإضفاء شرعية شعبية للنظام الحاكم وكذلك استيعاب الصراعات السياسية في إطـــار مؤســـسي معترف به ، وقد عرف هذا التنظيم ب "المؤتمر الشعبي العام".

وقد ضم المؤتمر أغلب الواجهات والتيارات السياسية والعلماء والمشايخ والتجار والمثقفين والمستقلين والضباط والكثير من الشخصيات الحكومية وقد أسفر المؤتمر عن إصدار مجموعـــة من القرارات والتوصيات من أهمها ، إقرار الميثاق الوطني في صيغته النهائية واعتماده منهجاً فكرياً للعمل الوطني في شتى المجالات ، وانتخاب الرئيس علي عبد الله صـــالح أمينـــاً عامـــاً للمؤتمر ، وإقرار استمرارية المؤتمر الشعبي العام ليكون أسلوباً للعمل السياسي ، على أن يعاد تكوينه كل أربع سنوات(١).

وقد كان حشد كل الفعاليات السياسية والاجتماعية في هذا الإطار يهدف أساساً إلى إيجـــاد الاستقرار السياسي في شمال اليمن وإعطاء نوع من الحرية والمشاركة الـــسياسية لكـــل قـــوى المجتمع . وقد اتخذت السلطة في صنعاء أسلوباً جديداً في التعامل مع الحركـــات الاجتماعيـــة اتسم بالميل إلى الاحتواء بدلاً من القمع فأتاحت السلطة للحركة القومية (البعث – الناصـــريون) فرصة العمل السياسي من خلال تكوينات المؤتمر الشعبي العام(٢) ، ولكنه لم يسمح لتلك القـــوى بالعلنية لأن الحزبية محظورة وفقاً لدستور الدولـــة ولأن فـــي الحزبيـــة إضـــرار بالمـــصلحة الوطنية(٣).

ولقد أحدث قيام المؤتمر الشعبي العام تحولاً إيجابياً في نمط الحياة السياسية حيث أفـــسح المجال أمام تعددية المنابر داخله من ناحية وتنظيم سياسي في الشمال نظير التنظـــيم الـــسياسي للحزب الإشتراكي في الجنوب(٤).

واستمر المؤتمر الشعبي العام برئاسة/ علي عبد الله صالح كتنظيم رسمي يحكـــم شـــمال اليمن (سابقاً) حتى تم توحيد اليمن بشطريه عام ١٩٩٠م.

ثانيا: المعارضة السياسية في جنوب اليمن من عام ١٩٦٧ – ١٩٩٠م

ظهرت الأحزاب السياسية المعارضة في جنوب اليمن منذ تسلم الجبهـــة القوميـــة مهـــام السلطة في عام ١٩٦٧م ، وما تلا ذلك من عمليات إقصاء شخصيات متعددة اعتبرت من رموز

---

(١) بلقيس أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٧٣.

(٢) نفس المرجع ، ص٧٣.

(3) Charles, Dumbar, The Unification of Yemen Process, **Politics and Prospects: The Middle East Journals**, Vol.46, No.3, 1992. PP. 457 – 475.

(٤) البكاري ، **الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن** ، مرجع سابق ، ص١٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام القديم[١] ، وكل المنظمات المعارضة اتخذت من خارج اليمن مقراً لها لاستحالة التواجد في الداخل ، وقد شكلت القوى والمنظمات المعارضة جبهة واحدة ضمتهم في إطار تنظيم واحد سمي بالتجمع القومي لجنوب اليمن في ٢٦ إبريل ١٩٧٠م ، اتخذ من القاهرة مقراً وقد ضم في إطاره ، الجبهة الوطنية المتحدة ، وحزب رابطة أبناء الجنوب ، وجبهة الوحدة اليمنية والتنظيم الشعبي للقوى الثورية ، وعدداً من الشخصيات المستقلة وبعض أعضاء الجبهة القومية الذين نزحوا إلى شمال اليمن[٢].

وفي مواجهة هذه المعارضة تم توحيد فصائل اليسار الثلاث وهي:

الجبهة القومية ، الاتحاد الشعبي الديمقراطي ، حزب الطليعة الشعبية[٣] ، وقد كونت هذه الفصائل الثلاث قيام الحزب الإشتراكي.

ولد الحزب في أكتوبر ١٩٧٨ كحزب طليعي تأثر بالفكر الإشتراكي العلمي على امتداد الساحة العربية والدولية[٤] ، يعتبر الحزب بصفته إطاراً لكل الإشتراكيين العلميين اليمنيين بانخراط العناصر الماركسية غير المنظمة فيه ، فهو أول تنظيم سياسي عربي يجمع ويوحد ويصهر عدة تنظيمات إشتراكية علمية، وهو أول حزب إشتراكي علمي حاكم في الوطن العربي كله[٥] ، وكان الحزب الإشتراكي اليمني يتولى السلطة منفرداً في الشطر الجنوبي من اليمن.

حيث نصت المادة الثانية من دستور ما عرف رسمياً ب"جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" سابقاً على أن "الحزب الإشتراكي اليمني المسلح بنظرية الإشتراكية العلمية هو القائد والموجه للمجتمع والدولة.." [٦] .

وفي أكتوبر ١٩٨٠م عقد الحزب مؤتمراً استثنائياً حيث تولى قيادته (علي ناصر محمد) بعد أن أطاح بعبد الفتاح إسماعيل (الذي تزعم الحزب الإشتراكي عام ١٩٧٨م عند تأسيس الحزب في مؤتمره الأول) سلمياً في إبريل من نفس العام ونفاه إلى موسكو، وفي أكتوبر

---

(١) نفس المرجع ، ص١٧٩.

(٢) فؤاد الصلاحي ، **دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني في اليمن: دراسة في تجربة التعددية السياسية**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة عين شمس ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع) ، القاهرة ، ١٩٩٧م، ص١١٨.

(٣) البكاري ، **الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن**، مرجع سابق ، ص ص ١٧٩ – ١٨٠.

(٤) مهدي جرادات ، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي** ، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان ، ٢٠٠٦م ، ص٣٢٨.

(٥) نفس المرجع، ص ٣٢٨.

(٦) الظاهري ، **المجتمع والدولة في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٨٥م عقد مؤتمره العام الثالث ونجح فيه جناح علي عنتر في استصدار قرار بعودة عبد الفتاح إسماعيل مرة أخرى إلى الحزب بعد خمس سنوات من المنفى في موسكو ، والذي ارتبطت عودته بانقسامات حادة داخل الحزب انتهت بالمواجهة الدموية العنيفة في ١٣ يناير ١٩٨٦م وراح ضحيتها العديد من قياداته وآلاف المواطنين ولجوء علي ناصر محمد وأنصاره إلى صنعاء[١].

بعد هذه الأحداث ، تسلم الصف الثاني في الحزب الإشتراكي للسلطة ، بعد القضاء على معظم قيادات الصف الأول في الحزب الإشتراكي في أعقاب أحداث يناير ، وبدأت عملية المراجعة في الحزب خارجياً فيما يتعلق بالعلاقة مع الشمال والدول المجاورة ، وتزامن ذلك مع التغير العالمي وتحول الاتحاد السوفيتي نحو البيروستريكا ، كما بدأت قيادات الحزب الإشتراكي تعيد حساباتها من خلال عملية المراجعة داخلياً ، والتوجه نحو الإصلاح السياسي والإعلان عن التعددية السياسية . وفي إطار علاقتها مع اليمن الشمالي بدأت الخطوات الوحدوية التي نتج عنها إتفاق ١٩٨٨م ، وما تلاه من إتفاقات كان آخرها إتفاق عدن التاريخي في عام ١٩٨٩م ، ثم إعلان الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م[٢].

ومن كل ما تقدم يتبين بأن الشطرين ظلا حريصين على إبقاء شكل من أشكال النظام السياسي القائم على الحزب الواحد كما في الجنوب ، أو التنظيم السياسي في الشمال ، وذلك لتحفظهما من فكرة التعددية السياسية الغربية وإن اختلفت دوافع كل منهما ، فقد سعى كل من الحزب الإشتراكي على استيعاب كافة القوى السياسية المتقاربة معه في التوجهات وبالذات التوجه اليساري. كما أن المؤتمر الشعبي العام قد ضم مختلف القوى السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وهو ما يعني أن النظاميين قد تبنيا عملياً وحدة الإطار التنظيمي للعمل السياسي كبديل للديمقراطية القائمة على التعددية السياسية[٣].

ونخلص في النهاية إلى أن ظاهرة التعدد السياسي والفكري والاجتماعي في مكونات التنظيمات التي قادت الحركة الوطنية ، وإن كانت في طورها الأول، تعطي مؤشرات ذات دلالة على أن هذا التعدد يعبر عن مقدمات أولية لتعدد سياسي ، يوفر الحد الأدنى من المقومات التي ينتقل عبرها المجتمع إلى مرحلة التعدد الحزبي. وبالتالي يمكن القول أن تلك التنظيمات إذا ما توفر لها المناخ الملائم فإنه يمكن أن يعول عليها كأساس لإقامة تعدد حزبي يرتكز عليه النظام

---

(١) أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، مرجع سابق ، ص٧٤.

(٢) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص٢٥.

(٣) نفس المرجع ، ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي لشطري اليمن ، بعد قيام الثورة، إلا أن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية قد تظافرت للحيلولة دون تحقيق ذلك[١] .

المطلب الثاني: المعارضة السياسية في اليمن من ١٩٩٠ – ١٩٩٧م

إن الأحداث الداخلية العنيفة التي مرت بها اليمن ، وفي شطره الجنوبي تحديداً ، وما نتج عن ذلك من تصدعات خطيرة في البنى السياسية والاجتماعية وبروز حالة من التأزم والاحتقان السياسي والاجتماعي ، وكذلك ما حدث من تحول كبير على مستوى النظام الدولي وتأثير هذا بصورة مباشرة على النظام السياسي في الجنوب ، حين سقط الظهير الذي كان يحتمي به من قبل (أي الاتحاد السوفيتي)، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية بذلك الانهيار السوفيتي وانفراط عقد الكتلة الشرقية منذ نهاية الثمانينات.. كل ذلك وفر ظروفاً استثنائية ومناخات ملائمة تنبهت إليها القيادة السياسية في الشطرين (وبالذات الرئيس علي عبد الله صالح الذي تمتع بقدر كبير من الصبر والتصميم والمرونة والذكاء) ، وعمدت بالتالي إلى الإفادة منها واستغلالها لإنجاز الهدف السياسي التاريخي الكبير، وهو إعادة توحيد الشعب اليمني ، وذلك ما حدث بالفعل في ٢٢مايو عام ١٩٩٠م[٢].

وقد إقترن لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ربطها بالتحول الديمقراطي وصاحب هذا التحول الإعلان عن التعددية الحزبية ، وحق القوى السياسية في تشكيل أحزاب سياسية علنية ، وامتلاك الصحف والإصدارات الإعلامية ، والمنافسة في الانتخابات العامة ، وهو ما مثل نمطاً جديداً للحياة السياسية لم يكن معاشاً في شطري اليمن في مرحلة ما قبل الوحدة .

إن البعض يعتبر أن التحول (Transition)يعني وجود مرحلة وسط بين نظامين ، حيث يعني ولوج مرحلة التحول المرور بعملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولاً إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وذلك عبر آليات ديمقراطية[٣].

ولا شك أن الوصول إلى صورة الحكم الديمقراطي أو تدعيم الديمقراطية (consolidation of Democracy) تحتاج وقتاً طويلاً لأنها تشمل إجراء تغيرات عميقة في بنية النظام السياسي (تعديلات دستورية ، مأسسة النظام ، انتخابات نزيهة ، تثبيت قيم الديمقراطية)[٤].

---

(١) بلقيس أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، مرجع سابق ، ص٧٧.

(٢) **التقرير الإستراتيجي اليمني** ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٤م ، ص ص١١٨-١١٩.

(3) Guillermo O'Donnell and Philippe C.Schmitter, **Transitions From Authoritarian Rule; Tentative Conclusions about Uncertain Democracies** (Baltimore, MA; London; johns Hopkins University Press,2005),PP.5-7.

(٤) ثناء فؤاد عبدالله ، الإصلاح السياسي: خبرات عربية (مصر :دراسة حالة)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد١٢ –خريف ٢٠٠٦م ، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعندما بدأت الخطوات الوحدوية في الفترة من ١٩٨٨-١٩٨٩ تم تبادل المشاريع المقترحة حول شكل الوحدة اليمنية وطريقة إنجازها. ففي سبتمبر ١٩٨٩م عرض الشطر الشمالي مشروعه للوحدة الذي يقوم في مجمله على الوحدة الاندماجية بوجود "شخصية دولية واحدة أمام المجتمع الدولي ، بمعنى ذوبان الشخصية الدولية للشطرين في شخصية واحدة ". في حين تضمن مشروع الشطر الجنوبي والذي يقوم في مجمله على "الوحدة الفيدرالية "بأن"يحتفظ الشطران بهويتهما السياسية الخارجية والداخلية "[١]

وبالرغم من التقدم في مناقشة القضايا الأخرى المتعلقة بإجراءات إقامة الوحدة إلا أن موضوع التنظيم السياسي ظل بعيداً نظراً لحساسيته ، ولم تشكل لجنة التنظيم السياسي إلا في عام ١٩٨٩م. وفي هذه الفترة كانت مياه كثيرة قد جرت من تحت الجسر وحدثت متغيرات داخل الشطرين وأخرى إقليمية ودولية غيرت موقف النظامين السياسيين من التعددية الحزبية[٢].

وأوضحت نتائج اجتماعات اللجنة المكلفة ببحث موضوع التنظيم السياسي لدولة الوحدة مدى التغيير الجذري في التوجه الرسمي القائم فقد توصلت في ١٩٨٩/١١/٣م إلى تقديم مقترح بأربعة بدائل لتنظيم الحياة السياسية هي [٣] :

(١) دمج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في كيان واحد.

(٢) استمرار الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام كتنظيمين مستقلين مع حق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية في ممارسة النشاط السياسي .

(٣) أن يعمد الحزب والمؤتمر إلى حل نفسيهما وتترك الحرية لقيام التنظيمات السياسية.

(٤) تأليف جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر والحزب والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر في إطار تنظيم سياسي مع إحتفاظ كل هذه القوى باستقلالها ضمناً.

بعد طرح هذه البدائل واصلت لجنة التنظيم السياسي الموحد أعمالها في مدينة عدن بتاريخ ٨-١٠يناير١٩٩٠م ، وأقرت المقترح أو البديل رقم ٢والذي ينص على:"إحتفاظ الحزب الإشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات

---

(١) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩م** ، مرجع سابق ، ص٢٩.

(٢) ناصر محمد على الطويل ، **العلاقة بين النظام السياسي والإخوان المسلمين في اليمن :دراسة في المحددات الداخلية والخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أسيوط ،مصر ، ٢٠٠٨ ، ص١٧٩.

(٣) نفس المرجع ، ص ص١٧٩-١٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطهم السياسي"[١]. على أن يتم تنفيذه بعد قيام الوحدة ، إلا أن بعض القوى السياسية سارعت في الإعلان عن نفسها ، وعقد بعض فعاليتها ، وذالك حتى لا تتيح للسلطتين في الشطرين فرصة للتراجع عن خيار الحريات العامة وفي مقدمتها الحق في تشكيل الأحزاب السياسية [٢].

وبعد إعلان قيام الوحدة تتابع إعلان تشكيل العشرات من الأحزاب والتنظيمات السياسية واتسمت تلك الفترة بتضخم الظاهرة الحزبية والإعلامية حيث وصل عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية المعلنة إلى ٤٦ حزبا وعدد كبير من الإصدارات الإعلامية اليومية والإسبوعية والشهرية[٣]. والعديد من هذه الأحزاب لا تستند إلى شعبية ولا تمثل مصالح اجتماعية ، ولذا اختفى بعضها بفعل الفرز الانتخابي ، وكان اثنان وعشرون حزباً سياسياً قد أتيحت لها فرصة المشاركة والتنافس في انتخابات ١٩٩٣م دون شروط مسبقة ، وصل منها ثمانية فقط إلى مجلس النواب [٤].

وقد سبق الفرز الإنتخابي للحد من ظاهرة التضخم الحزبي ، إصدار القانون الشهير لرقم٦٦ لسنة ١٩٩١م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية والذي يعتبر المرجعية الأساسية للممارسة الحزبية في اليمن ، وهو في تقديري العامل الرئيسي الذي أدى إلى تقليص عدد كبير من الأحزاب التي لا تنطبق عليها الشروط حسب القانون السابق والتي سنذكر من تلك الشروط ما يلي :

أولاً :عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه ووسائله مع[٥]:

- الدين الإسلامي الحنيف .
- سيادة واستقلال الوطن ووحدته أرضاً وشعباً.
- النظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ودستور الجمهورية .
- الوحدة الوطنية للمجتمع اليمني .
- الحريات والحقوق والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان .
- الانتماء القومي والعربي والإسلامي للمجتمع اليمني .

---

(١) الشاوش ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٤**، مرجع سابق ، ص٨٦.

(٢) الطويل ، **العلاقة بين النظام السياسي والإخوان المسلمين في اليمن**، مرجع سابق ، ص١٨١.

(٣) نفس المرجع ، ص١٨١ .

(٤) ناصر محمد الطويل ، "دراسة في تأثير التعددية السياسية والحزبية على التنوع القبلي في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٤م"، **شئون العصر**، العدد٩١ ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٩.

(٥) الشاوش ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: عدم تطابق برنامج الحزب أوالتنظيم السياسي مع برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى. وأن يكون له نظام داخلي وبرنامج عمل سياسي مقرين من أعضائه عند التقديم بطلب التأسيس.

ثالثاً: عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي أو مذهبي أو التمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو الأصل أو اللون [١].

رابعاً: أن لا يقوم الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي أو على أساس تكفير الأحزاب أو التنظيمات السياسية الأخرى أو المجتمع وأفراده أو الإدعاء بالتفرد بتمثيل الدين أو الوطنية أو القومية أو الثورة.

خامساً: يحظر على الحزب أوالتنظيم السياسي الأتي:

- إقامة تشكيلات عسكرية أو شبة عسكرية أو المساعدة في إقامتها .
- إستخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد به أو التحريض علية .
- أن تتضمن برامجه أو نشراته أو مطبوعاته ما يحرضه على العنف أو إقامة تشكيلات عسكرية أوشيه عسكرية علنية أو سرية .
- أن لا يكون الحزب أوالتنظيم السياسي تابعاً لأي حزب أو تنظيم سياسي أو دولة أجنبية ويحق لأي حزب أو تنظيم سياسي إقامة علاقات ثنائية متكافئة مع أي حزب أو تنظيم سياسي غير يمني وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية العليا ونصوص الدستور والقوانين النافذة .

كما أنه يحق لأي حزب أو تنظيم سياسي أن يتقدم بطلب تأسيسه إلى رئيس اللجنة ، ويشترط في ذلك (أن يكون عدد أعضاء الحزب أو التنظيم السياسي عند التأسيس لا يقل عن (٢٥٥٠)ألفين وخمسمائة(وخمسون) عضو شريطة أن يكونوا من أغلب محافظات الجمهورية بما في ذلك أمانة العاصمة[٢].

وقد ذهب أحد الباحثين إلى إجمال سمات الأحزاب السياسية في المراحل الأولى من دولة الوحدة ، بحداثة التجربة ، هشاشة التنظيم ، الارتباط بالانتماءات التقليدية ، الإنقسامات الحزبية.

---

(١) الشاوش ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٩١.

(٢) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأن الفترة من عام ١٩٩٠ – ٢٠٠٣م مليئة بالأحداث والتفاعلات السياسية التي شهدتها الجمهورية اليمنية لذا سيتم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات كما يلي:

(أ) الفترة الإنتقالية ١٩٩٠ – ١٩٩٣م:

خلال هذه الفترة والتي تعد من أزهى فترات النشاط الحزبي في اليمن ، ظهر الكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية بلغ عددها أكثر من أربعين ، وتمثل كافة أطراف العمل السياسي والأيدلوجي فمنها ذي التوجهات الإسلامية ومنها الإشتراكية ومنها القومية ، ومن هذه الأحزاب ما هو امتداد لأحزاب سابقة لقيام دولة الوحدة ومنها ما هو ظهور علني لها بعد أن كانت تعمل في السابق في الخفاء ومنها ما يظهر لأول مرة[١].

وكانت الأحزاب الرئيسية في هذه الفترة الحزبان الحاكمان المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي ، وهذه الفترة سميت بالفترة الإنتقالية التي استمرت حتى الانتخابات النيابية الأولى لدولة الوحدة والتي جرت في ٢٧ إبريل ١٩٩٣م.

بموجب إتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الإنتقالية التي حددت بسنتين وستة أشهر من تاريخ نفاذ الإتفاق ، فقد تقاسم السلطة في دولة الوحدة بين الحزبين الرئيسين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي[٢] ، حسب ما بينه جدول رقم (١):

جدول رقم (١)

تقاسم السلطة بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني ١٩٩٠ – ١٩٩٣م

	المؤتمر الشعبي العام	**الحزب الاشتراكي اليمني**
مجلس الرئاسة (٥ أعضاء)	**الرئيس + ٢**	**نائب الرئيس + ١**
مجلس الوزراء (٣٩ حقيبة وزارية)	٢٠ منها: – نائبان لرئيس الوزراء – وزير الخارجية	١٩ منها: – رئيس الوزراء – نائبان لرئيس الوزراء – وزارة الدولة للشئون الخارجية

المصدر: عدنان المقطري، قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٣٦.

(١) الشاوش ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن**، مرجع سابق ، ص٩٦.

(٢) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ما يتعلق بالسلطة التشريعية (مجلس النواب) فإنها تكونت من دمج السلطتين التشريعيتين في الشطرين (مجلس الشورى) في الشمال ، (ومجلس الشعب) في الجنوب وأضيف إلى قوام المجلس الجديد (٣١) عضوا يمثلون كافة الاتجاهات السياسية والشخصيات الاجتماعية والوطنية. ليصل إجمالي أعضاء مجلس النواب إلى (٣٠١) مقعد واستمر التوافق على هذا العدد حتى الوقت الراهن.

يلاحظ بأن بقية الأحزاب السياسية ظلت في المعارضة باستثناء تمثيلها في مجلس النواب ب ٣١ عضواً ، بالإضافة إلى إشراكها في اللجنة العليا للانتخابات التي تم تشكيلها بناء على القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٩١م[١]. وكان التجمع اليمني للإصلاح أكبر الأحزاب المعارضة خلال الفترة الإنتقالية ، وتصدرت معارضته في الاستفتاء على الدستور.

كانت قضية دستور دولة الوحدة هي أول قضية سياسية هامة يشارك فيها الإصلاح وكان الإصلاح يرى أن مشروع دولة الوحدة لم ينص على سيادة الشريعة الإسلامية ومرجعية الكتاب والسنة لكافة القوانين بل نص على أن الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع ، إضافة إلى عدم وضوح الهوية الاقتصادية لدولة الوحدة فيه ، ووجود مواد تمس حريات الناس وحرمات دمائهم وأعراضهم وأموالهم وشن الإصلاح حملة واسعة ضد الدستور عن طريق علمائه وخطبائه مستخدماً في ذلك الخطب في المساجد وأشرطة الكاسيت، ووسائله الإعلامية وعلى رأسها صحيفة الصحوة ، وترأس هذه الحملة الشيخ عبد المجيد الزنداني أبرز زعماء الإصلاح[٢]. وقام التجمع اليمني للإصلاح بتنظيم مسيرة سلمية وقد سميت بـ(المسيرة المليونية)، وتعتبر هي الأولى من نوعها في تاريخ اليمن المعاصر، وكانت تطالب بتعديل الدستور وعند وصول المسيرة إلى مجلس الرئاسة استقبل على عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة وفداً من المشاركين في المسيرة. وأكد لهم (أن الشريعة الغراء بتعاليمها السمحاء هي أساس ومصدر كل التشريعات في ظل الجمهورية اليمنية.. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يصدر أي تشريع بالتجاوز أو التناقض أو المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله وإن أي تشريع يخالف أحكام الشريعة الإسلامية يعتبر تشريعاً باطلا من أساسه[٣].

والجدير بالذكر أن هذه المسيرة استطاعت وإن لم تحقق هدفها الرئيسي. أن تحصل على استجابة من رئيس مجلس الرئاسة كما جاء من خلال تصريحه السابق ، وظهور الإصلاح

---

(١) نفس المرجع ، ص٣٦.

(٢) سعود الشاوش ، **المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن ١٩٩٠ – ٢٠٠١م** ، مرجع سابق ، ص١٦٤.

(٣) نفس المرجع ، ص١٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كحزب معارض قوي بإمكانه أن يكون ورقة ضغط سياسي على السلطة ، كما ظهر بأنه حزب ذات قدرة تنظيمية فعالة حيث أستطاع أن يجمع من قواعده وأنصاره وممن تحالف معه من الأحزاب الأخرى قرابة المليون شخص وهو حزب حديث النشأة حيث تم الإعلان رسمياً عن ميلاده في ١٩٩٠/٩/١٣م ، والمسيرة نظمت في ١١ مايو ١٩٩١م ، كما استفاد من هذه المسيرة بأن أغلب المواطنين في عموم محافظات الجمهورية قد عرفوا به ، وهذه كانت بمثابة دعاية مسبقة للإنتخابات النيابية الأولى التي تمت عام ١٩٩٣م ، والتي انتزع منها التجمع اليمني للإصلاح الموقع الثاني ، فيما الحزب الإشتراكي الشريك للمؤتمر الشعبي العام في تحقيق الوحدة والحزب التاريخي حصل على الموقع الثالث.

وما يميز الممارسة السياسية لأحزاب المعارضة في اليمن أنها – في موضوع الاستفتاء تحديداً – تحكمت في قرارها المعارض للدستور، بعيداً عن تأثير الحزبين الحاكمين من جهة وأثرت على توجيه الرأي العام وتشكيله ، أكثر من تأثير أحزاب السلطة ذاتها عليه ، ولم يتجاوز دور السلطة الدفاع ورد الفعل ، ولا يعود سبب ذلك إلى عمق الديمقراطية أو مصداقية التوجه بل إلى تعدد مراكز القوى ، ورغبة الجميع في ترسيخ الوحدة ، وتثبيت الاستقرار السياسي[١]. وقد بلغ عدد الأحزاب المعارضة للدستور خمسة عشر حزباً وتنظيماً سياسياً[٢].

وفي الجهة المقابلة كانت هناك عدد من الأحزاب المعارضة ذات الاتجاه القومي واليساري تقف مع الدستور إلى جانب الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني).

وأمام العدد الكبير للأحزاب السياسية في الساحة اليمنية ، فقد نشأت تحالفات بين الأحزاب ومع حزبي السلطة حسب ما تفرضه الحسابات والتوازنات لكل حزب وحسب ما تقتضيه التفاعلات السياسية بين الأحزاب. ويلاحظ أنه في هذه الفترة لم تتبلور أبنية مؤسسية لتحالفات الأحزاب في المعارضة[٣].

---

(١) أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٢٥٨.

(٢) كحزب رابطة أبناء اليمن، وحزب الحق، والتجمع الوطني اليمني،وحزب جبهة التحرير، وحزب العمل الإسلامي، واتحاد القوى الشعبية، والحزب الديمقراطي الناصري، واتحاد القوى الثورية الإسلامية، والحزب الجمهوري، وحزب المنبر، وتنظيم النهضة اليمني، وحزب الشورى اليمني، وجبهة قوى الوحدة، المنبر الحر، واتحاد القوى الثورية، نفس المرجع ، ص٢٥٨.

(٣) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية** ، مرجع سابق ، ص٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب). الإنتخابات التشريعية الأولى والحرب الأهلية ١٩٩٣ – ١٩٩٤م:

جرت أول عملية إنتخابية تعددية عام ٩٣م على أرضية تحالف إنتخابي بين المؤتمر الشعبي العام والإصلاح أسفرت عن فوز ثلاثة أحزاب سياسية بمعظم مقاعد البرلمان وهي على الترتيب:المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الإشتراكي. [١]

أوضحت الترتيبات لإنتخابات عام ١٩٩٣م التشريعية ونتائجها أن هناك تحالف قوى بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والصفوة الاجتماعية التقليدية ممثلة بشيوخ القبائل ، وأن هذا التحالف الذي يمكن وصفه بأنه تحالف محافظ أكثر قدرة وتأثيراً من القوى السياسية التحديثية ، لذلك فقد رفض قادة الحزب الإشتراكي توزيع السلطة على أساس نتائج إنتخابات إبريل ١٩٩٣م ، ودخلوا في صراع سياسي مع المؤتمر الشعبي العام ، وتم حل هذا الصراع مؤقتاً بالإتفاق على اقتسام السلطة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح. الأمر الذي ترتب عليه تشكيل سلطة سياسية تتسم بعدم التجانس والإنقسام [٢] .

ولمعرفة الخارطة الحزبية التي أفرزتها إنتخابات عام ١٩٩٣م ، فكما أسلفنا فقد بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ٤٦ حزباً وتنظيماً سياسياً.

أما عدد الأحزاب التي قدمت برامج إنتخابية فقد بلغ عددها ١٤ حزباً ، بما فيها الحزبان الحاكمان آنذاك[٣] ، من ضمن ٢٢ حزبا تقدمت بمرشحين لهذه الانتخابات.ولم يفز بمقاعد مجلس النواب سوى ثمانية أحزاب [٤] ، وذلك على النحو المبين في جدول (٢).

---

(١) أحمد عبد الله الصوفي ، وآخرون ، **التحول الديمقراطي في اليمن: التحدي...والاستجابة (دراسة تحليلية مقارنة للانتخابات البرلمانية ٩٣ – ٩٧ – ٢٠٠٣م)** ، المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية ، ٢٠٠٣م ، ص١١٤.

(٢) نفس المرجع ، ص ص ١١٥ – ١١٦.

(٣)الظاهري ، **المجتمع والدولة في اليمن**، مرجع سابق ، ص٤٠١.

(٤) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية**، مرجع سابق ، ص٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢)

يوضح أصوات الناخبين والمقاعد التي حصل عليها كل حزب في إنتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٣م

م	اسم الحزب	المرشحين	عدد الأصوات	النسبة	الفائزون	النسبة
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٧٥	٦٤٠٥٢٣	%٢٨,٦٩	١٢٢	%٤٠,٥٣
٢	المرشحون المستقلون	١٩٤٥	٦٠٦٢٠١	%٢٧,١٥	٤٨	%١٥,٥٩
٣	الحزب الإشتراكي اليمني	٢١٠	٤١٣٩٨٤	%١٨,٥٤	٥٦	%١٨,٦٠
٤	التجمع اليمني للإصلاح	١٨٩	٣٨٢٥٤٥	%١٧,١٣	٦٣	%٢٠,٩٣
٥	حزب البعث العربي الإشتراكي	١٥٦	٨٠٣٦٢	%٣,٦٠	٧	%٢,٣٣
٦	التنظيم الوحدوي الناصري	٨٩	٥٢٣٠٣	%٢,٣٤	١	%٠,٣٣
٧	حزب الحق	٦٣	١٨٦٥٩	%٠,٨٤	٢	%٠,٦٦
٨	الرابطة (رأي)	٨٧	١٦١٥٥	%٠,٧٢	٠	%٠,٠٠
٩	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	٢٥	٦١٩١	%٠,٢٨	١	%٠,٢٣
١٠	الحزب الديمقراطي الناصري	١٧	٤٥٧٦	%٠,٢٠	١	%٠,٢٣
١١	الجبهة الوطنية الديمقراطية	٢٠	٣٧٩٣	%٠,١١	٠	
١٢	اتحاد القوى الشعبية	٢٣	٢٦٦٢	%٠,١٢	٠	
١٣	التجمع الوحدوي اليمني	١٠	١٨٥٥	%٠,٠٨	٠	
١٤	حزب جبهة التحرير	٢٣	١٧٠٦	%٠,٠٨	٠	
١٥	التنظيم الديمقراطي السبتمبري	٨	٥٣٢	%٠,٠٢	٠	
١٦	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	٦	١٤٨	%٠,٠١	٠	
١٧	الحزب القومي الاجتماعي	٦	١٢٤	%٠,٠١	٠	
١٨	الحزب الديمقراطي الثوري	٢	٧٨	%٠,٠٠	٠	
١٩	الحركة الديمقراطية (داجي)	١	٧١	%٠,٠٠	٠	
٢٠	منظمة حزب البعث	١	٣٤	%٠,٠٠	٠	
٢١	رابطة أبناء اليمن (القيادة الشرعية)	٣	٣٠	%٠,٠٠	٠	
٢٢	التلاحم الوطني	١	١٦	%٠,٠٠	٠	
٢٣	الجبهة الديمقراطية	١	١٥	%٠,٠٠	٠	
	الإجمالي	٣١٦١	٢٢٣٣٥٦٣	%١٠٠	٣٠١	%١٠٠

(*) المصدر: محمود البكاري، الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن، ط١، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٦١ – ٢٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن حصر أهم الدلالات التي أسفرت عن الإنتخابات النيابية لعام ١٩٩٣م:

(١) إذا كانت هذه الإنتخابات قد رافقتها بعض الأخطاء والمآخذ إلا أن تلك الأخطاء تبدو طبيعية نظراً لحداثة التجربة ، ومع ذلك يمكن القول أن هذه الإنتخابات أدت إلى تشكيل خارطة سياسية جديدة.

(٢) فإلى جانب الأحزاب السياسية الفاعلة والتي تمثلت بالمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الإشتراكي اليمني ، والتي شكلت الائتلاف الحاكم آنذاك حصلت أحزاب أخرى على مقاعد قليلة في البرلمان وهي حزب الحق ، حزب البعث العربي الإشتراكي، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، الحزب الناصري الديمقراطي ، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري إضافة إلى عدد من المستقلين [١].

(٣) أكدت الإنتخابات النيابية على وجود أحزاب غير فاعلة وهي تلك التي لم يصل أي مرشح من مرشحيها إلى مجلس النواب مثل أحزاب (رابطة أبناء اليمن، اتحاد القوى الشعبية التجمع الوحدوي اليمني..الخ).

(٤) رغم ضعف مشاركة المرأة اليمنية في الإنتخابات ، إلا أن خوض خمسين امرأة ونزولهن المعركة الإنتخابية ، وفوز مرشحتين بعضوية مجلس النواب ، يعد أمراً إيجابياً مقارنة بتجارب بعض دول الجوار الجغرافي، خاصة إذا علمنا أن المرأة اليمنية قد شاركت في الإنتخابات النيابية كناخبة ومرشحة في آن واحد[٢].

نظراً لعدم قدرة أي من الأحزاب الحصول على الأغلبية المطلقة من مقاعد مجلس النواب لتشكيل الحكومة ، فقد تم تشكيل ائتلاف ثلاثي مكون من (المؤتمر الشعبي العام ، والحزب الإشتراكي ، التجمع اليمني للإصلاح). وتم توزيع السلطة على تلك الأحزاب الثلاثة على النحو الموضح في الجدول التالي:

---

(١) البكاري ، **الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٢٦٢.

(٢) الظاهري ، **المجتمع والدولة في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٤٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣)

توزيع السلطة بين أحزاب الحكم في الائتلاف الثلاثي ١٩٩٣ – ١٩٩٤م

هيئات السلطة	المجموع	المؤتمر الشعبي العام	الحزب الإشتراكي اليمني	التجمع اليمني للإصلاح
مجلس الرئاسة	٥	٢ الرئيس	٢ نائب الرئيس	١
الحكومة	٣١ حقيبة	١٥ من ضمنها نائبان لرئيس الوزراء وزارة الخارجية	٩ حقائب منها: رئيس الوزراء نائب واحد لرئيس الوزراء	٦
مجلس النواب	٣٠١ مقعد	١٢٢	٥٦	٦٣ من ضمنهم رئيس المجلس

(*) المصدر: المقطري، قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية، مرجع سابق، ص٣٨.

لقد شكلت الإنتخابات البرلمانية في إبريل ١٩٩٣م تغييراً في معادلة السلطة ، إذ مثلت صعود حزب التجمع اليمني للإصلاح في تشكيل الحكومة الائتلافية ، وهو ما يعني انضمام حزب رئيسي وتحوله من المعارضة إلى السلطة[١].لذا كان لابد أن تتحدد ملامح النظام السياسي وتستقيم المعادلة السياسية بوجود حكومة ومعارضة، خصوصاً بعد خروج أكبر الأحزاب المعارضة والمؤثرة من صف المعارضة وائتلافه مع حزبي الحكم في تشكيل الحكومة ، مما نتج عن هذا عدم وجود معارضة فعالة لمواجهة هذا الائتلاف الحكومي. إلا أنه في مقابل هذا الائتلاف تم الإعلان عن التكتل الوطني للمعارضة في ١٢ أغسطس ١٩٩٣م أعلنت الأحزاب: الحق ، التجمع الوحدوي اليمني ، اتحاد القوى الشعبية ، حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) تشكيل التكتل الوطني للمعارضة[٢].

وشهد عام ١٩٩٣م تصاعداً في الخلاف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي انتقل إلى مؤسسات الدولة وسلطاتها ، بما فيها مؤسسة الجيش التي حدثت تحركات واستحداثات في صفوف قواتها أشارت إلى إمكانية تحول الخلاف بين الطرفين إلى صدام مسلح بين قوات الجيش[٣].

---

(١) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية**، مرجع سابق ، ص٣٨.

(٢) بلقيس أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٢٨٠.

(٣) عثمان تراث ، "**الجمهورية اليمنية في ١٠ سنوات: أيام وأحداث**"، الناشر (مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية)، **اليمن والعالم**، ط١، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٤٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت بوادر هذه الأزمة قد بدأت في الظهور بين الطرفين المذكورين بعد فترة قصيرة من تحقيق الوحدة ، لعدة أسباب ، أهمها: تبني الحزب الإشتراكي مواقف عدها المؤتمر الشعبي العام مواقف معارضة للسياسات الاقتصادية والأمنية لم يرضها (المؤتمر) الذي كان يرى أنه لا يحق للحزب الإشتراكي باعتباره مشاركاً في السلطة مناصفة الظهور بمظهر المعارض. هذا إضافة إلى تعرض عدد من قيادات وكوادر الحزب الإشتراكي إلى إعتداءات واغتيالات ومحاولة اغتيال اتهم الحزب السلطات المختصة بعدم إتخاذ الإجراءات المطلوبة للقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة[١]. كما أن بعض المحللين يعزون أسباب هذه الأزمة إلى عدم قناعة الحزب الإشتراكي اليمني بنتائج إنتخابات ١٩٩٣م. والتي أسفرت عن حصوله على مقاعد لا تليق بحجمه ودوره التاريخي وخطابه السياسي والإعلامي، في الوقت الذي صعد فيه التيار الإسلامي ممثلاً بالتجمع اليمني للإصلاح إلى المرتبة الثانية بعد المؤتمر الشعبي العام وهو التيار النقيض والمناهض للتيار الماركسي في اليمن[٢].

ومهما يكن الأمر فإن هذه الأزمة قد كشفت عن أحزاب سياسية استشعرت مسؤوليتها الوطنية، وسارعت إلى تعبئة الجماهير والضغط على الحزبين الحاكمين – المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني – بحل الأزمة السياسية بالاحتكام للحوار الديمقراطي[٣] ، فتشكلت من الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية لجنة مشتركة لمعالجة الأزمة باسم (لجنة حوار القوى السياسية). وتوصلت هذه اللجنة إلى وثيقة إتفاق بين مختلف فصائل العمل السياسي والتي عرفت باسم (وثيقة العهد والإتفاق) ، وتم الإتفاق على توقيع هذه الإتفاقية في المملكة الأردنية الهاشمية تحت رعاية الملك الأردني الحسين بن طلال.

والحقيقة أن إمكانية حل هذه الأزمة بالحوار الديمقراطي كانت تبدو ضعيفة في الواقع نظراً لأن الرهان الحقيقي الذي كان قائم منذ البداية بين الطرفين يقوم على الحسم العسكري ولأن لغة الحوار نقيض لغة العنف فإن نتائج هذا الرهان أدت إلى إلحاق الهزيمة العسكرية بالحزب الإشتراكي اليمني وإخراجه من حلبة السلطة[٤]. وأصبح الائتلاف الحكومي مكوناً من حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح.

---

(١) نفس المرجع ، ص٢٥٧.

(٢) البكاري ، **الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن**، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٣) نفس المرجع ، ص٢٦٤.

(٤) نفس المرجع ، ص٢٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج) حكومة الائتلاف الثنائي ١٩٩٤ – ١٩٩٧م:

على الرغم من أن حدوث أزمة الانفصال ، ونشوب حرب صيف ١٩٩٤م قد أضعف من طبيعة العلاقة بين الوحدة والنهج السلمي أو الديمقراطي ، لأن الصراع حسم عسكرياً ، إلا أنه أثمر في ترسيخ دولة الوحدة التي كانت مهددة بالتشطير والانفصال(١).

ويمكن القول أن تحقق وحدة اليمن ورسوخها ، يرجع إلى عدة أسباب منها:

١- وجود هوية يمنية عامة ومشتركة ، حيث يجمع اليمنيون بشتى انتماءاتهم القبلية والسياسية والمذهبية على هوية حضارية مشتركة هي "الهوية اليمنية" في إطار هوية أوسع وأعم هي الهوية العربية الإسلامية(٢).

٢- وحدوية القبائل والأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية ووعيها بوجود أمة يمنية واحدة.

٣- كاريزمية الوحدة اليمنية ، وسمو مكانتها في نفوس الشعب اليمني.

٤- رسوخ الوعي لدى اليمنيين باستثنائية تجزئة وطنهم اليمني الواحد ، وإدراكهم بأن تشطيره كان حالة طارئة ومبالغاً فيها ، ومن ثم فالوحدة لديهم هي القاعدة أما الانفصال هو الاستثناء(٣).

بانتهاء الحرب وانتصار تيار الوحدة بقيادة المؤتمر والإصلاح عادت مؤسسات الإصلاح مجدداً إلى مناقشة الموقف المناسب تجاه المتغيرات الكبيرة التي أحدثتها نتائج حرب تثبيت الوحدة ، وهل من الأفضل للإصلاح والوطن البقاء في الائتلاف مع المؤتمر في حكومة واحدة أم العودة إلى المعارضة..، ولأن الإصلاح والمؤتمر كانوا شركاء في الحفاظ على الوحدة ، فمن الأولى أن تستمر هذه الشراكة لمواجهة تحديات ما بعد الحرب ، مع أن التحديات كانت في تلك الفترة كثيرة وخطيرة في كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإقليمية والدولة وهي كفيلة بأن تغري أي حزب بالابتعاد عن السلطة في هذه المرحلة الحرجة لتحقيق مزيد من الكسب السياسي والشعبي(٤).

---

(١) محمد محسن الظاهري ، التطور الديمقراطي في اليمن: الواقع الراهن وآفاق المستقبل ، **شئون العصر**، العدد ٢٠، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، فصلية (يوليو – سبتمبر)، ٢٠٠٥م ، ص١٤٠.

(٢) نفس المرجع ، ص١٤١.

(٣) نفس المرجع ، ص١٤١.

(٤) الطويل ، **العلاقة بين النظام السياسي والأخوان المسلمين في اليمن** ، مرجع سابق ، ص١٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بخروج الحزب الاشتراكي من السلطة بعد محاولته الانفصالية ، تم تشكيل الحكومة الجديدة من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح واللذان تقاسما مقاعد الحكومة وإن كانت حصة الأسد قد ذهبت للمؤتمر الشعبي العام ، وذهبت رئاسة الحكومة والوزارات السيادية للمؤتمر كما كان منصب رئاسة الجمهورية من نصيبه أيضاً بعد أن تم إلغاء مجلس الرئاسة وتولى الإصلاح بعضاً من مقاعد الوزارات الخدمية إضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء[١].

وكان من نتائج خروج الحزب الاشتراكي من السلطة اختلال التوازن السياسي الذي كان سائداً قبل حرب صيف ١٩٩٤م ، كما أن الحزب الاشتراكي فقد قوته التي كان يمتلكها في مواجهة المؤتمر ، وهذا الأخير أستطاع أن يجري تعديلات دستورية لتقوية مركزه السياسي والاجتماعي بما يواكب المرحلة الجديدة.

عقب انتهاء أزمة الانفصال في اليمن. تم بتاريخ١٩٩٤/٩/٢٩م تعديل دستور دولة الوحدة، حيث بلغ عدد المواد التي شملها التعديل ٥٢ مادة ، كما تم إضافة٢٩مادة جديدة [٢].

ونذكر هنا أهم التعديلات التي أدخلت على وأضيفت إلى الدستور[٣]:

١- استبدال رئيس الجمهورية بالرئاسة الجماعية ، حيث ينتخب الرئيس مباشرة من الشعب عبر انتخابات تنافسية. كما يقوم رئيس الجمهورية بتعيين نائب له.

٢- مقابل ذلك أن يتم تعديل المواد التي طالبت بتعديلها أحزاب المعارضة والتي ارتبطت بمقاطعتها على استفتاء دستور دولة الوحدة عام ١٩٩١م ، وكان على رأس أحزاب المعارضة المقاطعة حزب التجمع اليمني للإصلاح ، ومن المواد التي تم تعديلها حسب رغبة أحزاب المعارضة:

أ- التأكيد على أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريعات.

ب-النص صراحة على قيام النظام السياسي اليمني على أساس التعددية السياسية والحزبية ، والمستندة إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة.

ج- التركيز على حرية النشاط الاقتصادي ، بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع ، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية الإسلامية ، وإقرار التنافس المشروع بين القطاع العام والخاص والمختلط.

---

(١) الشاوش ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن ١٩٩٠ – ٢٠٠٤م** ، مرجع سابق ، ص٩٨.

(٢) الظاهري ، **المجتمع والدولة في اليمن**، مرجع سابق ، ص٤٠٥.

(٣) نفس المرجع ، ص ص ٤٠٥-٤٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان من الصعوبة إجراء التعديلات الدستورية بسبب الخلافات التي كانت قائمة بين المؤتمر والحزب الاشتراكي ، وقد تم إقرار تلك التعديلات من قبل ٢٥٣ عضواً ، أي بالإجماع حيث تغيب معظم نواب الحزب الاشتراكي ، لقد عبرت تلك التعديلات عن طبيعة التوازنات السياسية في المرحلة الجديدة بعد الحرب ، فجاءت بعض البنود لصالح التجمع اليمني للإصلاح وأخرى لصالح حزب المؤتمر ، فقد جاء البند الخاص بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر جميع التشريعات لصالح التجمع اليمني للإصلاح ، أما بند توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية فهو لصالح المؤتمر(١).

ومن نافلة القول.إذا كانت الفترة من عام ١٩٩٠م إلى ١٩٩٤م قد شهدت حراكاً سياسيا واجتماعيا واسع النطاق ، تمثل في المشاركة السياسية الواسعة لقوى المعارضة السياسية وأوجدت أحزاباً سياسية ذات بنى تنظيمية قوية استطاعت أن تؤثر في الخارطة السياسية وحاولت دعم الاستقرار السياسي.

فإن فترة ما بعد الحرب قد أوجدت معارضة ممزقة تعيش حالة من الانقسام والتشرذم داخلها ولم تستطع توفير صيغ للتعاون والتنسيق فيما بينها لتطوير وتفعيل أدائها(٢).

وقد تعددت التسميات التي أطلقت على أحزاب المعارضة في تلك الفترة ، معارضة مع السلطة ومعارضة مستأنسة ، ومعارضة ضد السلطة ، ومعارضة مع وثيقة العهد والاتفاق ومعارضة ضدها ، ومنها معارضة جنوبية- أي قياداتها وكوادرها من المحافظات الجنوبية والشرقية- ومعارضة شمالية أي قياداتها وكوادرها من المحافظات الشمالية- ومعارضة في الداخل ومعارضة في الخارج ، ومنها معارضة قانونية وأخرى غير قانونية أي الأحزاب التي لم يرخص لها من قبل لجنة شؤون الأحزاب(٣).

وترتب على ما سبق أن تم تشكيل مجلسين للمعارضة في الداخل ، والتي تركت أثرها على الخارطة الحزبية:

- أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وهو تكتل مناهض للسلطة تشكل عقب حرب ١٩٩٤م وضم في إطاره الأحزاب التالية :

---

(١) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية**، مرجع سابق ، ص٤٣.

(٢) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الواحد**، مرجع سابق ، ص١٥١.

(٣) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية**، مرجع سابق ، ص٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحزب الاشتراكي اليمني ، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، حزب البعث العربي الاشتراكي (القومي) ، اتحاد القوى الشعبية ، حزب الحق[١] ، التجمع الوحدوي اليمني ، حزب الأحرار الدستوري ، حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) .

* أحزاب المجلس الوطني للمعارضة(أ.د.م) وهو تكتل معتدل يساير السلطة تشكل عقب حرب ١٩٩٤م ومناوئ لأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وضم في عضويته الأحزاب التالية[٢].

الحزب الناصري الديمقراطي ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، الجبهة الوطنية الديمقراطية ، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري ، الرابطة اليمنية ، التنظيم السبتمبري الديمقراطي ، الحزب القومي الاجتماعي. وقد كان له أسلوبه الخاص في المعارضة خاصة أنة قد تم تشكيلة بدافع من السلطة من أجل الانقسام الحزبي وإيجاد انشقاق داخل قوى المعارضة[٣].

وقد شهد مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة امتحانا صعباً عام ١٩٩٧م نتيجة مواقف الأحزاب المتباينة حول الانتخابات النيابية الثانية في إبريل عام ١٩٩٧م ، مما أدى إلى انقسامات داخل هذا المجلس ، فقد قاطع الحزب الاشتراكي واتحاد القوى الشعبية والرابطة اليمنية (رأي) والتجمع الوحدوي اليمني الانتخابات النيابية . بينما شارك في الانتخابات التنظيم الوحدوي الناصري وحزب الحق وحزب البعث العربي الاشتراكي (القومي) ، "وسميت بالأحزاب المنشقة"[٤].

التي رأت أن المقاطعة تعني الانتحار السياسي. في حين أن فكرة المقاطعة انطلقت من أن المشاركة في الانتخابات تعني حاجة النظام لإضفاء شرعية على نتائج الحرب ١٩٩٤م وبالتالي فإن المقاطعة ستعزل النظام وستدفعه للمصالحة والاستجابة لكل المطالب وبضغط دولي وأهمها تحقيق المصالحة الوطنية والعفو عن قائمة ال١٦ من قادة الحزب الاشتراكي الذي صدرت بحقهم أحكام قضائية[٥].

وفي هذا الإطار، فقد كان الحزب الاشتراكي هو المحرك الرئيسي ل"مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة"، الذي سعى إلى ممارسة الضغوط على الحكومة لتوفير مجموعة من

---

(١) البكاري ، **الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢٦٧ .

(٢) نفس المرجع، ص٢٦٧-٢٦٨.

(٣) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد**، مرجع سابق ، ص١٥٣.

(٤) نفس المرجع ، ص١٥٤.

(٥) البكاري، **الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الانتخابات ، كما أن حزب الإصلاح اتجه للحوار مع الاشتراكي بشكل ثنائي ، وكذلك في إطار مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة ، وذلك لممارسة الضغوط على المؤتمر ، أما المؤتمر فقد اتجه بدوره للحوار مع الاشتراكي منفرداً..، وقد جاء حوار المؤتمر مع الاشتراكي بمبادرة من الرئيس علي عبدا لله صالح ، الذي التقى علي صالح عباد(مقبل) الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني في ٥ نوفمبر ١٩٩٧ ، واقترح عليه باسم الائتلاف الحكومي رغبته في الاجتماع بأعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي للتشاور معهم بشأن مشاركة الحزب في الانتخابات[١]. ومن ضمن ما جاء في المبادرة:

التنسيق في الانتخابات القائمة وذلك بتحديد دوائر تنسيق للحزب الاشتراكي يقوم المؤتمر والإصلاح بدعم مرشحي الحزب الاشتراكي للفوز فيها تتراوح مابين ٣٠:٢٥ دائرة انتخابية وتعيين ممثل عن مجلس التنسيق الأعلى في اللجنة العليا للانتخابات ، وإعادة مقرات الحزب التي تم مصادرتها في جميع المحافظات ، وتسليم الأمن السياسي ملفات ووثائق وعقارات واستثمارات الحزب ، وعودة الموجودين في الخارج إلى أعمالهم وصرف مستحقاتهم المالية وغيرها عند عودتهم ، باستثناء القادة ال١٦ الذين صدرت في حقهم أحكام قضائية.

وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات على طريق إعادة بعض ممتلكات ومقار الاشتراكي ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مشاركة الاشتراكي في الانتخابات[٢].

كما أن نمط العلاقة الثنائية التي سادت بين الحزبين المؤتلفين– المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح خلال الفترة ١٩٩٤–١٩٩٧م اتسمت بالبرجماتية. حيث ظهرت الأزمة بينهما حول إجراءات المرحلة الثانية من الإصلاحات الإقتصادية وقرار مشروع موازنة ١٩٩٦م معتبراً أن كل ما تقوم به الحكومة من إصلاحات اقتصادية لن تؤدي إلا لمزيد من إفقار وتجويع الشعب.

وتدهورت العلاقات بينهما بسبب الاتهامات التي وجهها حزب التجمع للإصلاح لحزب المؤتمر الشعبي العام بارتكاب خروقات انتخابية أثناء مرحلة تسجيل وقيد الناخبين الجدد التي انتهت في ٣١ أغسطس ١٩٩٦م ، بل إن أزمة الميزانية تجددت بين الائتلاف الحكومي بشأن تضمين مشروع الموازنة لعام ١٩٩٧م دمج ميزانية المعاهد العلمية– التي يسيطر عليها حزب الإصلاح– مع ميزانية التربية والتعليم وذلك لتوحيد التعليم في اليمن[٣].

---

(١) أبو اصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص٢٦٢.

(٢) نفس المرجع ، ص٢٦٣.

(٣) المقطري ، **قضايا السياسية الخارجية لدى الأحزاب السياسية اليمنية**، مرجع سابق ، ص٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أخذ التنافس بين المؤتمر والإصلاح طريقاً مختلفاً عما كان عليه في الانتخابات النيابة السابقة لعام ١٩٩٣م ، فالحزب الاشتراكي أعلن مقاطعته للانتخابات مع ثلاثة أحزاب صـــغيرة وفي المقابل أعلن المؤتمر الشعبي العام على ضرورة الحصول على اغلبيه مريحة.

شهدت اليمن بتاريخ١٩٩٧/٤/٢٧م إجراء ثاني انتخابات نيابية ، منذ قيام دولـــة الوحـــدة اليمنية وإعلان التعددية السياسية والحزبية ، وقد شارك في هذه الانتخابات ١٢حزباً وهي [١]:

١- المؤتمر الشعبي العام.	٢- حزب الحق.
٣- التجمع اليمني للإصلاح.	٤- حزب البعث الاشتراكي (القومي).
٥- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.	٦- حزب الرابطة اليمنية.
٧- حزب البعث العربي الاشتراكي.	٨- حزب جبهة التحرير.
٩- الحزب الناصري الديمقراطي.	١٠-الحزب القومي الاجتماعي.
١١-تنظيم التصحيح الشعبي الناصري.	١٢-الجبهة الوطنية الديمقراطية.

أما الأحزاب التي فازت في الانتخابات ونسبة تمثيل كل حزب في مجلس النواب الجديد، فتشمل في الجدول التالي:

جدول(٤)

الأحزاب التي فازت في انتخابات عام ١٩٩٧م ونسبتها

الحزب	عدد الفائزون في مجلس النواب	النسبة%
المؤتمر الشعبي العام	١٨٧	%٦٢
التجمع اليمني للإصلاح	٥٣	%١٧
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٣	%١
حزب البعث العربي الاشتراكي	٢	%١
المستقلون	٥٤	%١٨
دوائر مؤجلة	٢	%١
الإجمالي	٣٠١	%١٠٠

المصدر: البشاري، العليمي، البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية (الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧: دراسة مقارنة) ،ط١ ،كتاب الثوابت،رقم (١٢)،١٩٩٨،ص ج.

(١) الظاهري ، **المجتمع والدولة في اليمن**، مرجع سابق، ص٤٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن مقارنة الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣م،١٩٩٧م بما يلي:

١- انخفاض عدد الأحزاب التي شاركت في انتخابات ١٩٩٧ حيث لم يشارك سوى ١٢ حزباً، بينما شارك في انتخابات عام ١٩٩٣ ٢٢ حزباً .

٢- مقاطعة الحزب الاشتراكي اليمني لانتخابات ١٩٩٧، بالإضافة إلى ثلاثة أحزاب صغيرة.

٣- أسفرت انتخابات ١٩٩٣م عن فوز ثمانية أحزاب سياسية قي حين أسفرت انتخابات ١٩٩٧م عن فوز أربعة أحزاب في البرلمان ، وقد حصل المؤتمر الشعبي العام في هذه الانتخابات على (٢٢٦) مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها (٣٠١) مقعد، منها (١٨٧) مقعد ، فاز فيها مرشحوه في الانتخابات و(٣٩) مقعد من المستقلين الذين أعلنوا انضمامهم إليه، فيما حصل التجمع اليمني للإصلاح على (٦٣) مقعد منها (٥٣) مقعد فاز فيها في الانتخابات و(١٠) من مقاعد المستقلين الذين أعلنوا انضمامهم إليه ، وأنتقل إلى صفوف المعارضة عقب الانتخابات الأخيرة ١٩٩٧م.

٤- يلاحظ تدني عدد الفائزات من النساء في كلا الدورتين. حيث فازت في انتخابات ١٩٩٣ امرأتان من مرشحي الحزب الاشتراكي اليمني ، وكذلك امرأتان في انتخابات ١٩٩٧م من مرشحي المؤتمر الشعبي العام.

٥- بالإضافة إلى ما أسفرت عنه الانتخابات التشريعية الثانية لعام ١٩٩٧م عن تحقيق المؤتمر الشعبي العام (للأغلبية المريحة) ، قد حل محل الحزب الاشتراكي في معظم دوائر ما كان يسمى بالشطر الجنوبي.

وقد استطاع تحقيق هذا النجاح من خلال إعادة إنتاج العلاقات والبنى القبلية والتقليدية في المحافظات الجنوبية والشرقية ، والتي كانت قد ضعفت بشكل كبير أثناء حكم الحزب الاشتراكي اليمني. وفي مقابل فتور العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح في فترة ما بين الدورتين الأولى والثانية من الانتخابات البرلمانية ، فإن علاقة المؤتمر بشيوخ القبائل قد تعززت خلال تلك الفترة[١].

(١) الصوفي، وآخرون، **التحول الديمقراطي في اليمن (التحدي .....والاستجابة)**، مرجع سابق، ص١١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد شكل التحول الديمقراطي والأجواء المفعمة بالحرية والحيوية والتعددية السياسية بالنسبة إلى الشعب اليمني الذي لم يتعود عليها سابقاً والمدفوع بطموح قواه السياسية والاجتماعية التحديثية تحدياً وعامل تسريع بالنسبة إلى مشايخ ورموز القبائل ، تمثل في سرعة الانضمام إلى الموكب الديمقراطي واحتوائه من خلال المشاركة السياسية ، وكذا بالإعلان عن ميلاد وقيادة عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى لا تترك الساحة السياسية طواعية من جانبها للقوى التحديثية. ولأن القبيلة كان لها حضورها القوي والفاعل من خلال مشاركتها السياسية في الانتخابات النيابية ٩٣ ، ٩٧م ، استطاعت بذلك أن تمتلك نفوذاً قوياً سواء على الأحزاب أو على أجهزة الإدارة والتشريع ، وتمثل هذا النفوذ من خلال حجم عدد أعضاء مشايخ القبائل وأبنائهم الذين تولوا مقاعد في مجلس النواب ، والذي يعتبر أهم مجلس تشريعي في البلاد ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٥)

شيوخ القبائل المتحزبين والمستقلين الفائزين بعضوية مجلس النواب (دورتي ١٩٩٣، ١٩٩٧م)

الحزب أو التنظيم السياسي	المؤتمر الشعبي العام		التجمع اليمني للإصلاح		المستقلون		حزب البعث العربي الاشتراكي (قطر اليمن)		تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	
	شيوخ القبائل	آخرون	شيوخ القبائل	آخرون	شيوخ القبائل	آخرون	شيوخ القبائل	آخرون	شيوخ القبائل	آخرون
انتخابات السلطة التشريعية	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
١٩٩٣	٥٠	٧٣	١٣	٤٩	١٢	٣٥	٣	٤	١	–
١٩٩٧	٦٤	١٢٣	٢١	٣٢	١٧	٣٧	–	٢	–	–

المصدر: محمد الظاهري ، المجتمع والدولة في اليمن ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٣٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦)

يوضح المقاعد النيابية التي حصل عليها المستقلون والأحزاب والتنظيمات السياسية في انتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٧م

م	اسم الحزب	المرشحون	عدد الأصوات	النسبة	الفائزون	النسبة
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٣٣	١,١٧٥,٣٤٣	%٤٣,٢	١٨٧	%٦٢,٥
٢	المرشحون المستقلون	١٣٩٩	٨٠٥,٦٣٦	%٢٩,٥	٥٤	%١٨,١
٣	التجمع اليمني للإصلاح	١٨٨	٦٣٧,٧٣٨	%٢٣,٥	٥٣	%١٧,٧
٤	التنظيم الوحدوي الناصري	٨٠	٥٥,٤٣٨	٢,٠١	٣	%٠,٠١
٥	حزب البعث العربي الاشتراكي	٢٥	٢٠,٤٠٩	%٠,٧	٢	%٠,٠٦
٦	حزب البعث القومي الاشتراكي	٤٦	٩,٤٣٩	%٠,٣	٠	
٧	الحزب الديمقراطي الناصري	٣٠	٩,٦٠١	%٠,٣	٠	
٨	حزب الحق	٢٦	٥,٥٨٧	%٠,٢	٠	
٩	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	١٥	٢,٧٥٥	%٠,١	٠	
١٠	الجبهة الوطنية الديمقراطية	٤١	٢١٩٥	%٠,٠٨	٠	
١١	حزب جبهة التحرير	١٢	١٤٣١	%٠,٠٥	٠	
١٢	رابطة أبناء اليمن (القيادة الشرعية)	١٥	٩٣٤	%٠,٠٣	٠	
١٣	الحزب القومي الاجتماعي	١٤	٦٦٥	%٠,٠٣	٠	
	الإجمالي	٢١٢٤	٢,٧٢٦,٩٦١	%١٠٠	٢٩٩	%١٠٠

المصدر: البكاري، الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن، ط١، المكتب الجامعي الحديث ، ص٢٧٢.

المطلب الثالث: المعارضة السياسية والأغلبية المريحة ١٩٩٧ – ٢٠٠٨م

لقد عكست الانتخابات النيابية الثانية في دولة الوحدة عام ١٩٩٧م رغبة صادقة (من قبل القيادة السياسية ممثلة في شخص رئيس الجمهورية) في توسيع المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي والذي اتخذ التعددية السياسية كوسيلة لإدارة الصراع السياسي والقبلي فقد تم تنفيذ الانتخابات في الموعد المحدد مما يعني أن الممارسة الديمقراطية تسير في الإتجاه الصحيح فقد شارك اثنا عشر حزباً سياسياً وفاز فيها أربعة أحزاب سياسية فقط ، أما بقية الأحزاب السياسية التي دخلت الإنتخابات عام ١٩٩٧م فإن نتائجها تدل على ضعف تواجدها في الساحة وضعف بنيتها التنظيمية وقد حصلت على أصوات قليلة مقارنة بالإنتخابات الأولى عام ١٩٩٣م كما جاءت انتخابات ١٩٩٧م لترسيخ الوحدة اليمنية وإلى الأبد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن اختلال توازن القوى لصالح المؤتمر الشعبي العام بعد حرب عام ١٩٩٤م بالإضافة إلى مقاطعة الحزب الاشتراكي للإنتخابات والأداء الضعيف لبقية قوى المعارضة كل ذلك قد أفضى إلى سيطرت حزب المؤتمر الشعبي العام على مقاليد الأمور وحكم الحزب الواحد فتغيرت الخارطة السياسية لصالحه بحصوله على الأغلبية المطلقة مما يعني تفرده بالسلطة..، لأن نتائج الإنتخابات قد نتج عنها الركود والجمود في العمل السياسي والنشاط الحزبي وأصيبت قوى المعارضة بما يسمى (بالسكتة السياسية) وأظهرت خيبة أمل في استمرار الهامش الديمقراطي بالفوز المبالغ فيه للمؤتمر الشعبي العام والذي أفقد التجربة الديمقراطية ميزتها عن بقية دول العالم الثالث[١].

غير أن المعارضة اليمنية تميزت بعد انتخابات ١٩٩٧م بتواجد حزبين كبيرين لأول مرة معاً – بين صفوف المعارضة ، كانا إلى عهد قريب من أحزاب السلطة ، وهما الحزب الإشتراكي اليمني ، والتجمع اليمني للإصلاح.

انسحب حزب الإصلاح الإسلامي إلى موقع المعارضة بعد تجربة قصيرة في السلطة مع شريكه الأكبر فيها المؤتمر الشعبي العام والتي أنهاها عملياً فوز المؤتمر الشعبي بالأغلبية المطلقة في إنتخابات ١٩٩٧م ، بعد أن اتسعت قبلها رقعة الخلاف بين حزبي السلطة منذ توقيعهما في أكتوبر ١٩٩٤م على وثيقة الائتلاف بينهما ، فقد اتخذ مجلس شورى الإصلاح (اللجنة المركزية) قراراً سريعاً بالخروج من السلطة بعد إنتخابات ١٩٩٧م ، فلقي ذلك القرار ترحيباً واسعاً بين أنصاره ، وفي صفوف المعارضة التي كانت متلهفة لخروجه إلى المعارضة قبل الإنتخابات.

وقد انتظرت المعارضة منه البدء في معارضة قوية ، ولكن الإصلاح صرح بأنه اختار مربعاً جديداً وصفه بمربع (عدم المشاركة) ، وهو موقف وسط بين المعارضة والمشاركة ، وأوضح بأن لديه مفهوماً جديداً للمعارضة يختلف عن المفهوم المعروف أو المتداول ، فالمعارضة – حسب رؤية الإصلاح – لا تعني الرفض المطلق لكل ما تأتي به السلطة أو محاولة إسقاط الحكومة أو الصدام معها وإنما تعني التكامل والتعاضد معها ، والمناصحة ولفت النظر ، والمساعدة في تقويم الإعوجاج وتقديم البديل الأفضل ، وتشجيع الحكومة على أي عمل إيجابي يخدم البلد[٢].

وسوق الإصلاح تبريراته لذلك ، بأن المعارضة العلنية جديدة على الحياة السياسية في اليمن ، والتداول السلمي للسلطة ما يزال مجرد شعار. لكن أحزاب المعارضة غير مقتنعة

---

(١) سميع ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد**، مرجع سابق ، ص١٥٩ – ١٦٠.

(٢) بلقيس أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٢-٢٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمفهوم المعارضة الذي طرحه التجمع اليمني للإصلاح ، وترى بأن هناك أسباباً أدت إلى بقاء الإصلاح بعيداً عن المعارضة معها ، منها[١]:

(١).أن خروج الإصلاح من السلطة ما هو إلا خروج مؤقت لا يلبث بعدها الإصلاح أن يعود إليها ، وبالتالي فإن رغبة الإصلاح بالعودة إلى السلطة أضعفت أداءه في المعارضة.

(٢). وجود اتفاق (صفقة مقايضة) بين المؤتمر والإصلاح، يلتزم فيها المؤتمر بإنتخاب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح رئيساً للبرلمان ، وتأجيل دمج المعاهد الدينية في إطار التعليم العام ، وعدم إبعاد عناصر الإصلاح من السلك الوظيفي في الحكومة ، ومن جانبه يلتزم الإصلاح بالمعارضة الهادئة التي لا تثير المشاكل على المؤتمر.

على الرغم من الإختلاف القائم بين أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة والمؤتمر الشعبي العام إلا أن هذه الأحزاب ترى أن وجود المؤتمر الشعبي العام في السلطة أهون من تسلم الإصلاح للسلطة. وهذا ما جعل الإصلاح لا يثق في أحزاب مجلس التنسيق ويعلن صراحة أنه غير مستعد لممارسة أي معارضة خارج الأطر الدستورية والقانونية وذلك يعني اقترابه في كثير من القضايا مع السلطة[٢].

وبالمقابل من ذلك فقد أعلن التجمع اليمني للإصلاح استعداده للحوار مع كافة القوى السياسية بلا إستثناء بما في ذلك الحزب الإشتراكي الخصم التاريخي للإصلاح ، وقد أشاد الحزب الإشتراكي بهذا التطور في فكر الإصلاح وقبوله بالآخر في إطار مؤسسات المجتمع المدني.

فيما كانت العلاقة بين مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة والمجلس الوطني للمعارضة تتسم بالتوتر والإنقسام ومحاولة إلغاء الآخر، حيث كل تكتل يدعي أنه الممثل الحقيقي للمعارضة السياسية.

ففي الوقت نفسه الذي يرى مجلس التنسيق لأحزاب المعارضة أن الأحزاب المنضوية في إطار المجلس الوطني للمعارضة هي أحزاب مفرخة عنه ومن صنع السلطة لإضعاف دور التنظيمات الأم والقيام بدور المعارضة الشكلية للسلطة ، ترى أحزاب المجلس الوطني للمعارضة أنها تمارس دورها في المعارضة من منطلق الشعور بالمسئولية الوطنية والحرص على تثبيت النهج الديمقراطي ومسايرة الواقع وعدم المبالغة أو القفز على ما لديها من طاقات

---

(١) نفس المرجع ، ص٣٨٣.

(٢) البكاري ، **الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإمكانات[١].وبالتالي فإن علاقة التنافر القائمة بين أطراف المعارضة جعلت المعارضة ممزقة وتعيش حالة من الارتياب تجاه بعضها البعض والإرتباك تجاه السلطة حيث لم تتمكن المعارضة من تشكيل تكتل قوي يمثل بديلاً للسلطة. ويظهر ذلك من خلال موقفها من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م.

(وهي أول إنتخابات رئاسية مباشرة في اليمن) ، حيث أعلنت أحزاب المجلس الوطني للمعارضة والتجمع اليمني للإصلاح وقوفها إلى جانب مرشح الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام في حين ذهبت أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة إلى إستجداء الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم لتزكية مرشحها للإنتخابات الرئاسية علي صالح عباد أمين عام الحزب الاشتراكي[٢] .

ولم يحظ مرشح المعارضة بتزكية مجلس النواب لخوض الإنتخابات الرئاسية حيث لم يحصل إلا على ٢,٥% من أصوات أعضاء المجلس (٧ أصوات من إجمالي عدد الأعضاء البالغ ٣٠١) [٣].في حين أنه يعتبر مرشحاً طبقاً للدستور لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية نسبة ١٠% من عدد أعضاء مجلس النواب وقد تم تعديل هذه النسبة عام ٢٠٠١م[٤].

وأدى عدم حصول مرشح المعارضة على تزكية مجلس النواب إلى إستياء بالغ من أحزاب مجلس التنسيق التي رأت أن ذلك يفقد الإنتخابات مبررات إجرائها ، وأصدر المجلس بياناً بتاريخ ١٩٩٩/٨/٧م، أكد فيه على أن "لا وجود لأي مبرر لإقامة الإنتخابات ويعتبر استمرار الإنفاق عليها ضرباً من العبث والإهدار للمال وسخرية من عقلية المواطن اليمني واستهانة بحقوقه الدستورية"، ودعا المجلس جماهير الناخبين إلى عدم المشاركة في هذه الانتخابات[٥].

---

(١) نفس المرجع ، ص٢٧٧.

(٢) نفس المرجع ، ص٢٧٧.

(٣) الشاوش ، **المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢٠٧.

(٤) جرى تعديل على الدستور تم في فبراير ٢٠٠١م وأهم تعديل حصل على المواد (١٠٦ – ١٠٧) أن مرشح رئيس الجمهورية يحصل على تزكية ٥% من مجموع عدد الأعضاء من مجلسي النواب والشورى، للمزيد من المعلومات حول الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، أنظر الشاوش ، **المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢٠٥.

(٥) نفس المرجع ، ص٢٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الحقيقة أن أحزاب مجلس التنسيق للمعارضة وعلى رأسها الحزب الإشتراكي هي التي وضعت نفسها في هذا الموقف الضعيف، أو بتعبير آخر وضعت نفسها في عنق الزجاجة بسبب مقاطعتها للإنتخابات ١٩٩٧م ، ما أدى إلى خلو مجلس النواب من ممثليها ما صعب من إمكانات حصول مرشحها على النصاب القانوني المحدد.

وانحصرت المنافسة بين مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة علي عبد الله صالح والمرشح المستقل نجيب قحطان الشعبي الذي ينتمي في الأساس إلى حزب المؤتمر الشعبي العام وفاز في هذه الإنتخابات لمنصب رئيس الجمهورية/ علي عبد الله صالح حيث حصل على نسبة ٩٦,٢٠% من أصوات الناخبين ، فيما حصل نجيب قحطان الشعبي على نسبة ٣,٨٠%[١].

أظهرت الإنتخابات الرئاسية الأولى ١٩٩٩م مدى سلبية قرار مقاطعة أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة للإنتخابات النيابية لعام ١٩٩٧م وعلى ذلك قرر مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة المشاركة في إنتخابات السلطة المحلية والإستفتاء على التعديلات الدستورية والتي تمت في شباط / فبراير ٢٠٠١م.

في ٢٠٠٠/٢/٩م تم "إصدار قانون السلطة المحلية بعد إقراره من مجلس النواب في ٢٦ يناير ٢٠٠٠م ، بعد جدل واسع حول هذا القانون استمر منذ ١٩٩٠م ، وأعلنت أحزاب المعارضة رفضها للقانون الصادر لعدة أسباب ، أهمها أنه لا ينص على إنتخاب محافظي المحافظات ومديري المديريات"[٢].

كما تباينت مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية حول قضية التعديلات الدستورية. فإذا كانت أحزاب المجلس الوطني للمعارضة قد وافقت وأيدت هذه التعديلات فإن موافقة التجمع اليمني للإصلاح جاءت بعد أن أدخل على مشروع التعديلات الدستورية جملة من الملاحظات من خلال كتلته البرلمانية في المجلس[٣] ، في الوقت الذي صوتت فيه نسبه كبيرة من أعضاء الحزب ضد تلك التعديلات[٤] ، أما أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة قد رفضت إجراء هذه التعديلات جملة وتفصيلاً معتبرة أن هذه التعديلات تهدف إلى تعزيز سلطة الأغلبية المريحة

---

(١) البكاري ، **الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن**، مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٢) **اليمن والعالم** ، مرجع سابق ، ص٤٨٩.

(٣) البكاري ، **الواقع السوسيولوجي للتعددية الأساسية في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢٨٠.

(٤) أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإطالة أمد حكمها في البلد إلى ما شاء الله وبما يجهض مبدأ التداول السلمي للسلطة والذي يمثل عصب النظام الديمقراطي الحق[١].

وقد جاءت نتائج الإستفتاء على الدستور كما يلي[٢]:

١- نعم للتعديلات الدستورية ٧٢,٩١%. (عدد الأصوات ٢,٠١٨,٥٢٧).

٢- لا للتعديلات الدستورية ٢١,٢٧%. (عدد الأصوات ٥٨٨,٧٨٠).

٣- أصوات باطلة ٥,٨٣%. (عدد الأصوات الباطلة ١٦١,٢٨٠)

وبلغ إجمالي المسجلين للإدلاء بأصواتهم ٥,٦٢١,٨١٠ من إجمالي عدد السكان البالغ ١٨,٧٤٧,٦٨٤، وإجمالي الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٢,٧٦٨,٥٨٧[٣].

أما ما يتعلق بنتائج إنتخابات المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات يمكن توضيحها من خلال الجدولين رقم (٧) و (٨) كما يلي:

جدول رقم (٧)

الأحزاب الفائزة في الإنتخابات المحلية على مستوى المحافظات

م	اسم الحزب	عدد الفائزين
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٧٧
٢	التجمع اليمني للإصلاح	٧٨
٣	الحزب الاشتراكي اليمني	١٦
٤	المستقلون	٣٠

المصدر:البكاري، الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن، ط١ ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٦، ص٢٨٢.

(١) البكاري ، **الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢٨١.

(٢) نفس المرجع ، ص٢٨١.

(٣) الشاوش ، **المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن**، مرجع سابق ، ص٢١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨)

الأحزاب الفائزة في الإنتخابات المحلية على مستوى المديريات

م	اسم الحزب	عدد الفائزين
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٧٧١
٢	التجمع اليمني للإصلاح	١٤٣٣
٣	الحزب الاشتراكي اليمني	٢١٨
٤	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٢٨
٥	حزب البعث العربي الاشتراكي	٧
٦	الجبهة الوطنية	٣
٧	اتحاد القوى الشعبية	٢
٨	حزب الحق	١
٩	حزب التحرير الشعبي	١
١٠	المستقلون	٧٤٩

المصدر: البكاري، الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن، مرجع سابق، ص ص ٢٨١ – ٢٨٢.

ومن خلال نتائج الإنتخابات المحلية على مستوى المحافظات والمديريات التي بيناها فيما سبق يمكن طرح بعض الإستنتاجات منها:

١. استطاع المؤتمر الشعبي العام أن يحصد أغلب المقاعد سواء على مستوى المحافظات أو المديريات وأن يحافظ على الأغلبية المريحة التي نجح بها في الإنتخابات النيابية لعام ٩٧م كررها في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠١م.

٢. رغم أن التجمع اليمني للإصلاح يلي المؤتمر من حيث الحجم والنتيجة حيث حصد ما يقارب ثلث هذه المقاعد ، إلا أنه لم يخف استياءه وتذمره من هذه النتيجة من خلال تصريحات عدد من قادته.

٣. يلاحظ أن جميع أحزاب المعارضة باستثناء الإصلاح والاشتراكي والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري لا زالت تكرر نفس النتائج التي كانت قد حصلت عليها في الإنتخابات النيابية لعامي ٩٣، ٩٧م ، رغم أن فرص الفوز في الإنتخابات المحلية وخصوصاً على مستوى المديريات متاح للأحزاب الصغيرة ، ونضرب مثالاً بحزب الحق الذي استطاع أن يفوز بمقعدين في الإنتخابات النيابية لعام٩٣م ، بينما في الإنتخابات المحلية حصل على مقعد (مديرية) فما الذي حصل لقاعدته الإنتخابية؟ أين ذهبت؟ وهذا يدلل على ضعف تعبئته الجماهيرية وضعف قدرته التنظيمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. على الرغم من ضعف الموارد المالية للسلطة المحلية بتحكم المركز فيها إلا أن الإنتخابات المحلية تعتبر خطوة أولى نحو الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

٥. اعتبرت الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠١م الأكثر دموية ، وبالرغم من أهمية الديمقراطية والتعددية السياسية للشعب اليمني بكل فئاته كونها تعزز من ممارساته الديمقراطية ، إلا أن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية بما تمثله من قيم التسامح والتداول السلمي للسلطة وقبول الرأي الآخر، وفي ظل أجواء توافر السلاح في أيدي المواطنين ، وضعف مؤسسات الدولة الأمنية وعجزها عن تنفيذ مسؤولياتها خصوصاً في معظم المديريات والمراكز التابعة لها (الأرياف) ، فتواجد اللجنة الأمنية المتواضع في كل مركز وبدون مساعدة المشايخ إلى جانبها لا تستطيع أن تسيطر على مجريات سير العملية الإنتخابية ، لما يمثله الريف اليمني من التناقضات الشديدة والمعقدة من العلاقات بين القبائل التي تتسم بالصراع القبلي – القبلي الذي يظهر إلى السطح بشكل قوي عند كل استحقاق انتخابي.

٦. باستثناء المجلس الوطني للمعارضة الذي يعتبر معارضة مستأنسة مع السلطة. فقد تبنت أحزاب المعارضة الأخرى (مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة والتجمع اليمني للإصلاح) موقف موحد تجاه رفضها (بلا) للإستفتاء على التعديلات الدستورية المتزامنة مع الإنتخابات المحلية لعام ٢٠٠١م. ومثلت هذه الفترة إنتهاء التحالف الإستراتيجي بين الإصلاح والمؤتمر.

تحالف أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م:

إذا كان عدد الأحزاب يلعب الدور الرئيسي والهام في تحديد دور وطبيعة المعارضة فإن لبعض التحالفات الحزبية واتساع قواعدها أثراً في ذلك ، وإن لم يرق إلى نفس التأثير العددي في هذا المجال ، فالدور الذي تؤديه المعارضة من خلال حزب صغير مثلاً ، ذي قاعدة صغيرة وضيقة ، ليس بنفس الدور الذي يؤديه حزب ذو قاعدة عريضة تضم مصالح واتجاهات متعددة[١]. فالمعارضة التي يقودها الحزب الصغير –إن صحت التسمية– تتصف غالباً بالصلابة والجمود وعدم الاتزان ، نظراً للطبقة الواحدة التي تمثله ، ذلك بعكس الحزب الكبير ذي القاعدة الواسعة التي ، تضم المصالح المتعددة التي تخفف من تهوره وجمود مواقفه تجاه الحزب الحاكم.

---

(١) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، مرجع سابق ، ص٤٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي اليمن شكل تكتل أحزاب المعارضة تحت مسمى (اللقاء المشترك) وهو يعتبر تحالف جديد على الساحة اليمنية يضم في إطاره أحزاب لها علاقات تصادمية وصراعية فكرياً وأيدلوجيا كما يبدو ذلك جلياً من استقراء التاريخ اليمني لما كانت عليه هذه الأحزاب قبل الوحدة وبعدها ، وهذه الأحزاب تتكون من ثلاثة تيارات قومية – إسلامية – اشتراكية – وقد تميزت فترة انتهاء الائتلافات الحكومية والتي تمثلت بخروج الإصلاح من السلطة بعد إنتخابات ٩٧م بداية للحوار بين أحزاب المعارضة الذي نتج عنه التقارب في طرح القضايا التي تهم أحزاب المعارضة ، كما كان للحوار ايجابية في تبديد المخاوف بين الحزب الاشتراكي والإصلاح وتعزيز الثقة بالآخر،ومن ايجابية الحوار أيضاً تم الوصول إلى تكتل يمثل أحزاب المعارضة والتنسيق فيما بينها في الإنتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م للوقوف أمام الحزب الحاكم.

وفي ٦ فبراير ٢٠٠٣م وقعت أحزاب اللقاء المشترك على إتفاق مبادئ للتنسيق الإنتخابي في الإنتخابات النيابية التي تقرر إجرائها في ٢٠٠٣/٤/٢٧م ، تضمن اتفاق المبادئ سبعة بنود حددت ضوابط التنسيق بينها حيال الإنتخابات البرلمانية القادمة ، ومع أن التنسيق بينهما لم يكن بالشكل المطلوب ، فقد أدى التنافس بين بعض مرشحي تلك الأحزاب إلى تسهيل فوز مرشحي الحزب الحاكم ، إلا أنها استفادت من تلك التجربة ، وازداد التلاحم بين الأحزاب المنضوية تحت إطاره ، وصارت تتبنى موقفاً واحداً تجاه معظم القضايا الداخلية والخارجية ، بما جعل الحياة السياسية في اليمن تقوم على قطبين أحدهما الحزب والأخر تكتل اللقاء المشترك[١].

والحق أن تجربة اللقاء المشترك كما يشير إلى ذلك الدكتور/ عمرو حمزاوي فريدة ومتميزة "فهناك خلافات كبيرة بين الاشتراكي والإصلاح في الرؤية للمجتمع ، والنظرة للحريات، ولدور الدين وعلاقة الدين والدولة ، ولكنهم ركزوا ، على أولوية السياسي ، لأنهم يواجهون النخبة المهيمنة ، بمعنى أن تجربة اللقاء المشترك" تخطت بمنطق شديد البراجماتية حاجز الأيدلوجية بين الإسلامي والاشتراكي ، وذلك لإستغلال الفرص المتاحة[٢].

وبالرغم مما يثار حول أحزاب اللقاء المشترك من عدم الاستمرار في الحياة السياسية ، إذ سرعان ما تتفكك هذه الأحزاب لما تمثله من تباينات أيدلوجية، إضافة إلى أنها تسبب قلقاً للحزب الحاكم الذي يسعى لإفشال هذا التكتل وتفكيكه سواء بالترهيب أو بالترغيب.

---

(١) الطويل، **العلاقة بين النظام السياسي والأخوان المسلمين في اليمن**، مرجع سابق، ص٢٠٥.

(٢) نفس المرجع، ص٢٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصوصاً بعد أدائه القوي في الإنتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٦م ، وجملة من القضايا الأخرى التي من أهمها (القضية الجنوبية) ، والتي يحاول اللقاء المشترك توظيفها لصالحه والضغط على السلطة للحصول على تسويات سياسية تعزز مكانة أحزاب اللقاء المشترك السياسية والاجتماعية.

وحيث وأن أحزاب اللقاء المشترك هي دراسة حالة للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م فسيتم تناول أهم المشاركة السياسية لها ، ومواقفها تجاه القضايا اليمنية في الفصل الثالث بشكل مفصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

أحزاب اللقاء المشترك والاستقرار السياسي في اليمن

يعد اللقاء المشترك أهم ظاهرة سياسية في اليمن خلال السنوات الماضية ، وهو عبارة عن تحالف سياسي بين بعض الأحزاب السياسية المعارضة بمختلف توجهاتها ويهدف حسب بعض قياداته إلى تخليص النظام الراهن من الأخطاء والإعوجاج والوقوف أمام تغول الحزب الحاكم والتخفيف من هيمنته على الحياة السياسية والتعاون من أجل إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد [١] .

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها اللقاء المشترك منذ تشكيله قبيل الانتخابات النيابية الثالثة في ٢٠٠٣م وحتى الوقت الراهن ، إلا أنه أسهم في خلق تجربة جديدة ووعي سياسي متنامي وظهور معارضة ذات قوة وفاعلية في الساحة اليمنية التي كانت تعاني قبل ذلك من عدم وجود معارضة حقيقية ، كما اكتسبت هذه التجربة أبعاداً إقليمية وحظيت باهتمام الأحزاب السياسية اليسارية والقومية والإسلامية في العديد من الدول العربية كتجربة تعد الأولى من نوعها .

ومن أجل سبر أغوار هذا الفصل الذي يحتوي على أحزاب اللقاء المشترك (كدراسة حالة) .

ترى الدراسة أن يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: أحزاب اللقاء المشترك (الجذور التاريخية والمشاركة السياسية).

المبحث الثاني : أحزاب اللقاء المشترك والقضايا اليمنية .

المبحث الأول: أحزاب اللقاء المشترك (الجذور التاريخية والمشاركة السياسية)

وتتناول الدراسة هذا المبحث من خلال مطلبين:

المطلب الأول : أحزاب اللقاء المشترك (النشأة والدوافع والأهداف) .

المطلب الثاني: المشاركة السياسية لأحزاب اللقاء المشترك.

---

(١) **التقرير الإستراتيجي اليمن ٢٠٠٦** ، المشرف ورئيس التحرير (محمد أحمد أفندي) ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠٠٦م، ص ٣٣-٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول:أحزاب اللقاء المشترك (النشأة والدوافع والأهداف)

أولاً : نشأة أحزاب اللقاء المشترك :

بتحليل التاريخ السياسي الحديث لليمن تحليلاً سوسيولوجياً يمكن الاستخلاص أن أحد أهم أسباب العنف السياسي تتمثل في تكون السلطة من عدد من الأجنحة غير المتجانسة ، ومختلفة التوجهات السياسية أو الأيدلوجية ، فقد شهد التاريخ السياسي الحديث تكرار قيام تحالفات سياسية تكتيكية بين عدد من القوى السياسية ، وبعد انجاز الهدف الذي تشكل من أجله التحالف يبدأ الصراع بين أطراف التحالف وكثيراً ما كان ينتهي هذا الصراع بقيام حرب أهلية أو صراع عسكري ، إن تكرار ذلك يسمح لنا بتسميتها بدورات العنف السياسي .

فقد حدث تحالف تكتيكي في أواخر الستينات بين البعث والإخوان المسلمين والكتلة المشيخية من أجل معارضة حكم المشير عبد الله السلال وبعد إسقاطه بانقلاب نوفمبر ١٩٦٧م بدأ الصراع بين هذه الأطراف وأطراف أخرى أيضاً انتهى بقيام حرب أهلية سميت بأحداث أغسطس ، وحدث مثل هذا في الجنوب عندما تشكلت الجبهة القومية من عدد من التيارات بهدف تحقيق الاستقلال وبعد الاستقلال بدأ الصراع بين أجنحة الجبهة القومية أسفر عن حركة يونيو التصحيحية ١٩٦٩م [١].

وبعد قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م قام تحالف تكتيكي بين المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح بهدف إضعاف التأثير السياسي والقوة الانتخابية للحزب الاشتراكي اليمني وقد تحققت أهداف هذا التحالف واقعياً ، ومع ذلك فإن بقاء قدر من التأثير السياسي للحزب الاشتراكي بعد انتخابات ١٩٩٣م أسهم في الحفاظ على هذا التحالف والذي تحول إلى تحالف عسكري خلال صيف عام ١٩٩٤م (حرب الانفصال) وبعد الحرب وخروج الحزب (الاشتراكي) من حلبة التنافس السياسي بدأ الطرف الأقوى في التحالف في إضعاف الطرف الأضعف (التجمع اليمني للإصلاح)[٢] .

أدرك التجمع اليمني للإصلاح بعد حرب صيف عام ١٩٩٤م أنه دخل في لعبة تصفيات سياسية لا تخدم تطوير الديمقراطية وتعزز هذا الاعتقاد لديه بعد نتائج

---

(١)الصوفي ، وآخرون ، **التحول الديمقراطي في اليمن**، مرجع سابق، ، ص ١١٦.

(٢) نفس المرجع ، ص ١١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتخابات ١٩٩٧م ، وبشكل مواز تولد لدى أطراف سياسية أخرى قومية ويسارية ودينية وعي بأن إمكانية تجديد السلطة أو حتى إعادة تشكيل توازناتها في هذه المرحلة من تاريخ المجتمع اليمني غير ممكن .

وبالتالي اتجهت هذه القوى والأحزاب إلى تشكيل تحالف انتخابي سمي بتحالف اللقاء المشترك ويختلف عن التحالفات السابقة في أنه تحالف لمؤسسات مجتمع مدني وليس تحالف لأطراف وتكتلات في السلطة ، لذلك فإن هذا التحالف قد يساهم في تجديد الوعي السياسي [١] .

يمكن القول بداية أن نشوء تكتل اللقاء المشترك هو أحد نتائج اختلال التوازن بين القوى السياسية بعد ضرب مقومات القوة التي كان يمتلكها الحزب الاشتراكي واتجاه نظام الرئيس علي عبد الله للهيمنة على الحياة السياسية ، فقد لمست الأحزاب السياسية سريعاً الآثار السلبية لغياب التوازن على الانتخابات والحريات العامة وما تطلق عليه أحزاب المعارضة بالهامش الديمقراطي بشكل عام [٢] .

تولدت قناعة لدى الإصلاح بأنه سيدفع ثمن اختلال التوازن بعد إقصاء الحزب الاشتراكي من السلطة وخروجه إلى المعارضة ، وتزايدت هذه القناعة عند علمه بأن المؤتمر يخطط للحصول على الأغلبية المريحة وإبعاده نهائياً كشريك في الحكومة من خلال نتائج الانتخابات للعام ١٩٩٧ ، فبادر التجمع اليمني للإصلاح في أوائل أغسطس ١٩٩٦م بطلب الحوار مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ، وهو تكتل يضم الحزب الاشتراكي اليمني ، وحزب البعث القومي ، والتنظيم الوحدوي الناصري ، وحزب الحق وإتحاد القوى الشعبية ، وتم في اللقاء الأول بين الإصلاح والمجلس تحديد قضايا الحوار (رغم أن التجمع اليمني للإصلاح في هذه الفترة في ائتلاف حكومي مع المؤتمر) ، وجرى الإنفاق على عدد من النقاط وهي : [٣]

١) أن الهدف من الحوار هو تنمية وترسيخ النهج الديمقراطي الشوروي وحمايته والدفاع عنه.

---

(١)الصوفي، وآخرون، **التحول الديمقراطي في اليمن**، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) الطويل، **العلاقة بين النظام السياسي والإخوان المسلمين في اليمن**، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٠١- ٢٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) أن تنحصر مواضيع الحوار في حرية ونزاهة الانتخابات وتوفير الضمانات اللازمة لها .

٣) أطراف الحوار هي أحزاب مجلس التنسيق والتجمع اليمني للإصلاح مع احتفاظ كل حزب بالحق في أن يجري حواراً ثنائياً مع حزب آخر.

٤) أن يتم إعداد برنامج تنفيذي بالضمانات السياسية والقانونية لنزاهة الانتخابات.

٥) أن يتم إعلان ما يجري الاتفاق عليه من خلال مؤتمر صحفي، وأن يصدر بلاغ عن كل لقاء بين الأطراف المتحاورة .

وأسفرت اللقاءات المتواصلة بين أحزاب اللقاء المشترك عن صدور البرنامج التنفيذي للضمانات السياسية والقانونية لانتخابات حرة ونزيهة في ١٩٩٦/٨/٢٧م، ورسالة أحزاب اللقاء المشترك إلى رئيس الجمهورية حول الضمانات القانونية والسياسية لإجراء الانتخابات[١] حيث طالبت الوثيقتان بضرورة إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات لعدم قانونيتها وضعف كفاءتها ، وتصحيح الخروقات وعمليات التزوير التي ارتكبت خلال مرحلة القيد والتسجيل التي جرت خلال الفترة من ١/٧/- ٣١ أغسطس ١٩٩٦ ، ومشاركة الأحزاب في اللجان الانتخابية المشرفة على الانتخابات [٢] .

وقد تواصلت فعاليات ومواقف أحزاب اللقاء المشترك إلى يناير ١٩٩٧م وكان لها أثراً في تحريك الحياة السياسية بشكل غير مسبوق ، غير أنه توقف بسبب تباين مواقف الأحزاب من المشاركة في الانتخابات النيابية المقرر إجراءها في ١٩٩٧/٤/٢٧م حيث اتجه الحزب الاشتراكي واتحاد القوى الشعبية إلى المقاطعة ، فيما شارك الناصريون والبعث القومي وحزب الحق ، أما حزب التجمع اليمني للإصلاح فقد كان التوجه العام داخل مؤسساته يميل إلى المقاطعة ، وتحت تهديد الرئيس بإعلان حالة الطوارئ وإلغاء الهامش الديمقراطي وتحميل الإصلاح مسؤولية ذلك ، اضطر إلى المشاركة فيها [٣] وهكذا تعثرت الخطوات الأولى لتشكيل تكتل اللقاء

---

(١)الطويل، **العلاقة بين النظام السياسي والإخوان المسلمين في اليمن**، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

(٢) أبو أصبع، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، مرجع سابق، ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) الطويل ، **العلاقة بين النظام السياسي والأخوان المسلمين في اليمن**، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشترك ، بل وأدى التباين في المواقف إلى تجميد المجلس الأعلى لأحزاب المعارضة ، ومع ذلك فقد كان للعمل المشترك بين الإصلاح وبقية أحزاب مجلس التنسيق دور في كسر الحاجز النفسي بين الإصلاح وبين التيار القومي والحزب الاشتراكي ، وساهم في استكشاف نقاط أتفاق ينطلق منها أي حوار ولقاء في المستقبل [١] .

وقد مثل عام ٢٠٠١عام تحول في العلاقات بين القوى السياسية ، وكان سبب هذا التحول هو التغيير الذي طرأ على علاقة الإصلاح بالنظام السياسي فقد سارع الإصلاح على لسان أمينة العام إلى إعلان وفاة التحالف الإستراتيجي الذي كان يربطه بالمؤتمر الشعبي العام إذا أنه عملياً لم يعد موجود خاصة بعد إزاحة عدد كبير من أعضاء الإصلاح من وظائفهم ، وإلغاء المعاهد العلمية والتشهير بأن الإصلاح كان يستغلها لأهداف تنظيمية ، وبسبب التعديلات الدستورية إلى تستهدف بطريقة غير مباشرة إضعاف الإصلاح من خلال إضعاف السلطة التشريعية وتركيز السلطة بشكل مطلق بيد الرئيس [٢] .

ويعتبر قانون توحيد التعليم وإلغاء المعاهد الدينية التي كانت مستقلة مالياً وإدارياً عن قطاع التعليم العام يديرها الإصلاح ، إضافة إلى المكاسب الحزبية التي حققها الإصلاح من خلال إشرافه على هذا المعاهد بتوسيع قاعدته التنظيمية بشكل كبير حيث وصلت في العام ١٩٩٦(١٢٠٠) معهداً ، هي نقطة الخلاف المركزية التي أنهت التحالف الاستراتيجي بين المؤتمر والإصلاح ، كما أن قرار إلغاء المعاهد الدينية هو الذي حول الإصلاح إلى صفوف المعارضة بشكل كلي ، فلم يعد هناك ما يساوم من أجله السلطة ، كما تخلى عن سياسة المعارضة الهادئة حيث كانت تصفه المعارضة بأن له رجل في السلطة ورجل في المعارضة .

وفي ذات الوقت وجه دعوة واضحة لأحزاب المعارضة للدخول في تحالف مع الإصلاح يجمع شتات المعارضة ، ويسهم في تجذير العملية الديمقراطية في المجتمع اليمني على أن يقوم التحالف المستقبلي على الأسس الجديدة التالية : توسيع مساحة الحرية ، وتعزيز العملية الشورية والديمقراطية وتجذ يرها في المجتمع ، وتفعيل الالتزام الجاد بالدستور والقوانين النابعة منه والالتزام الجاد بها ورفض استمرار

---

(١) محمد حسين الفرح ، **معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن ١٩٦٢ – ١٩٩٩**، مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية سبأ، ط١، صنعاء، ٢٠٠٢م، ص ١٣٥.

(٢) الطويل ، **العلاقة بين النظام السياسي والأخوان المسلمين في اليمن**، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجاوزها والاستخفاف بها ، وتصحيح سجلات قيد الناخبين بالعمل على إيجاد سجل انتخابي جديد ، والبحث عن صيغة تحفظ للمؤسسة العسكرية والأمنية حياديتها في العملية الانتخابية .. أما الاستمرار بالكيفية الحالية ففيه إجحاف بحق القوى السياسية ما عدا الحزب الحاكم الذي يتعامل مع هذه المؤسسة وكأنها قطاع خاص به ، ومواجهة الفساد المالي والإداري المستشري في كل أجهزة الحكومة ، وحيادية الإعلام الرسمي ومقاومة التطبيع مع اليهود بكل صوره وأشكاله [١] .

ومن ذلك التاريخ اتجه حزب الإصلاح لبناء تكتل أحزاب المعارضة وتطويره كما أولته الأحزاب الأخرى إهتماماً كبيراً ، وأخذ تحالف أحزاب المعارضة "اللقاء المشترك" يتبلور شيئاً فشيئاً حيث "نمت علاقة التجمع اليمني للإصلاح بالقوى السياسية الأخرى ، بنفس السرعة التي تدهورت فيها علاقته بالحزب الحاكم [٢]" وقد تمكن اللقاء المشترك من خلال التنسيق بين الأحزاب المتحالفة من إحراز بعض المكاسب السياسية ومن ذلك [٣] :

(١) الوقوف ككتلة أثناء مناقشة قانون الانتخابات مما دفع بالحكومة إلى النزول إلى رأي اللقاء المشترك في عدد من النقاط .

(٢) التنسيق في انتخابات اتحاد الطلبة مما مكن اللقاء المشترك من الفوز فيها .

(٣) توقيع وثيقة تاريخية مع الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) تتعهد الأحزاب فيها بضمان إستقلالية المجتمع المدني المهني ورفض تجيير أي مؤسسة منها لخدمة أي طرف غير الشريحة التي أنشئت النقابة أو الجمعية أو المنظمة أو الإتحاد لخدمتها .

ولم يخل طريق سير هذا التكتل من تحديات ، بعضها يعود إلى إصرار السلطة السياسية على تفكيكه باستخدام وسائل الترغيب والترهيب ، ونشر الشائعات والتشكيك في دوافع أطرافه وخاصة الإصلاح ، والبعض منها يعود إلى التاريخ المثقل بالصراع والاختلاف الفكري بين طرفيه الأساسيين ، الإسلاميون والاشتراكيون وتمثلت أكبر التحديات التي واجهت مسيرة اللقاء المشترك في ملابسات اغتيال الأستاذ

---

(١) الطويل ، **العلاقة بين النظام السياسي والأخوان المسلمين في اليمن**، مرجع سابق ، ص ٢٠٣-٢٠٤ .

(2) 2007/02/15 , http: // alsahwa- Yemen.net/ view-news.

(٣) مرجع سابق ، www.algazeera.net/net/in-depth/yameni-elections ,2003,2008/3/8 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي وأحد مهندسي اللقاء المشترك في المؤتمر العام الثالث للتجمع اليمني للإصلاح، (والذي أنعقد يوم ٢٨ / ديسمبر ٢٠٠٢م) وسارع الإعلام الرسمي إلى التأكيد بأن القاتل عضو في الإصلاح ، وهو محاولة تحميل الإصلاح المسئولية المباشرة عن حادث الاغتيال ، وضرب العلاقة بين الإصلاح والاشتراكي وإثارة الفتنة بين أنصارهم ، وقد استطاعت أحزاب اللقاء المشترك خاصة قطبية الأساسيين الاشتراكي والإصلاحي أن تتجاوز أزمة اغتيال جار الله عمر بإبعاد شبهة تورط حزب الإصلاح في تلك العملية وبالبقاء صفاً واحداً[١].

وفي ٦ فبراير ٢٠٠٣ وقعت أحزاب اللقاء المشترك على اتفاق مبادئ للتنسيق الانتخابي في الانتخابات النيابية التي تقرر إجراءها في ٢٠٠٣/٤/٢٧م ، تضمن اتفاق المبادئ سبعة بنود حددت ضوابط للتنسيق بينها حيال الانتخابات البرلمانية القادمة [٢] وبهذا الاتفاق تبدأ المعارضة الحقيقية لأحزاب اللقاء المشترك أمام الحزب الحاكم وتفرض خارطة حزبية جديدة على الواقع السياسي طرفها الحزب الحاكم والآخر تكتل اللقاء المشترك.

ثانيا : دوافع تحالف أحزاب اللقاء المشترك :

سبق وأن اشرنا فيما سبق أن اختلال التوازن بين القوى السياسية بسبب حرب صيف ١٩٩٤م وضعف الحزب الاشتراكي الذي كان يمثل عامل ارتكاز محوري أدى إلى هيمنة الحزب الحاكم على مجمل مفاصل الحياة السياسية ، خاصة بعد خروج حزب الإصلاح من السلطة بعد نتائج انتخابات ١٩٩٧م والتي حصل فيها المؤتمر على ١٨٧ مقعداً .

وهناك من يرى أن المؤتمر الشعبي العام بعد هذه الانتخابات تغيرت إستراتجيته وعلاقته بأحزاب المعارضة ، وسعيه الحثيث إلى إضعاف أحزاب المعارضة ومحاولة تفريخها وإن لزم الأمر إلى حلها نهائياً . وهناك طرق متعددة يستخدمها المؤتمر لهذا الغرض ، منها [٣] :

---

(١) الطويل ، **العلاقة بين النظام السياسي والأخوان المسلمين في اليمن** ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٠٥ .

(٣) أبو أصبع ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ – ٢٦٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) التحكم في نشأة الأحزاب الجديدة ، باعتبار أن لجنة الأحزاب – وهي اللجنة المكلفة ببحث استيفاء الأحزاب الجديدة شروط مشروعيتها – يهيمن عليها المؤتمر الشعبي ، من خلال قانون الأحزاب الذي يضع شروطاً عامة تحتمل أكثر من تفسير وتأويل.

(٢) ترويج التناقضات بين الأحزاب وداخلها سعياً إلى تفتيتها ، حيث يعمل الحزب من خلال سيطرته على أجهزة الدولة الإعلامية – على استغلال التناقض بين ألأحزاب ودعم الانشقاقات داخلها ، وقد ظهر ذلك واضحاً في تمكن المؤتمر الشعبي العام من التأثير على الناصريين وإشراكهم في انتخابات ١٩٩٧.

(٣) استخدام الأداة التشريعية، حيث استطاع نواب الحزب في مجلس النواب تمرير مشاريع قوانيين تكرس وجود الحزب في السلطة ، مثل التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠١.

(٤) السعي الحثيث للسلطة في تضييق الهامش الديمقراطي ، مما جعل أحزاب المعارضة أمام خيارات صعبة ، فهي إن قامت بالمعارضة الجماهيرية كالمظاهرات والمسيرات السلمية واجهتها السلطة بالحبس والشرطة بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار ، وإن عارضت عبر الصحف والبيانات تصدت لها السلطة بالدعاوي القضائية والإعلام الرسمي والصحف الرسمية والحزبية ولجنة شئون الأحزاب .

(٥) الهجوم العنيف من قبل السلطة على المعارضة باستخدام كل أجهزة ومؤسسات الدولة بما فيها مؤسسة الرئاسة ، وتلويحها بحل بعض أحزاب المعارضة أو محاكمة بعض قياداتها بحجة التحريض على أعمال الشغب أو الخروج على الثوابت الوطنية ، وهذا يثبت أن المعارضة لا تستطيع بناء نفسها إلا بالقدر الذي يسمح به النظام والحزب الحاكم .

وإن كانت كافة هذه الأساليب تعتبر استمراراً لممارسات الحزب الواحد ويستخدم المؤتمر هذه الأساليب في الأوقات المختلفة ، وبدرجات متباينة حسب ما تمليه عليه الظروف ، إلا أنه وفي النهاية لا يجب إلقاء المسؤولية على المؤتمر في كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التناقضات التي تشهدها أحزاب المعارضة ، والتي تعاني هي ذاتها من هشاشة في قواعدها الاجتماعية ، وضعف في تنظيمها ، وانقسام بين صفوفها .

وبنفس الوقت مثلت هذه الأساليب التي يستخدمها المؤتمر الشعبي العام دوافع حقيقية لأحزاب المعارضة لإيجاد صيغ قابلة للحياة أمام سيطرة الحزب الحاكم وتهديده وجودها ، فارتفعت وتيرة الحوار بين الفرقاء من أحزاب المعارضة ، وتعززت الثقة فيما بينهما وأسفرت الحوارات المستمرة إلى تشكيل تكتل اللقاء المشترك لأحزاب المعارضة .

ثالثاً : أهداف اللقاء المشترك

لم تبالغ أحزاب اللقاء المشترك في أهدافها التي رسمتها في بداية الأمر ، وبالتالي اقتصرت على التنسيق بين مكوناته في الانتخابات النيابية المقررة في ٢٧ أبريل ٢٠٠٣ لضمان وصول جميع الأحزاب إلى المجلس النيابي الجديد ، وذلك لعدة أسباب منها:

١) أنه يواجه المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) والذي يمتلك كل مقومات الدولة وتسخيرها لخدمته .

٢) حداثة التكتل وعدم ضمان استمرار هذه التجربة.

٣) تخوف أحزاب اللقاء المشترك من حدة التنافس الأمر الذي قد يفضي إلى حصول حالات عنف انتخابي.

فتم الإنفاق الذي أطلق عليه ((إتفاق المبادئ لأحزاب اللقاء المشترك)) وأشتمل على سبعة بنود تؤكد أهداف اللقاء المشترك لخوضه الانتخابات النيابية المقبلة . والتي نصها ، ما يلي [١] .

أ- أولوية التنسيق بين أحزاب اللقاء المشترك الموقعة على الاتفاق والعمل على ضمان وصولها إلى التمثيل في البرلمان المقبل.

ب- الالتزام بوجوب المحافظة على الوضع الحالي بالنسبة للدوائر الانتخابية للأحزاب الموقعة على الاتفاق في مجلس النواب الحالي ، واعتبارها كحد أدنى مع مراعاة وضع الحزب الاشتراكي اليمني غير الممثل في البرلمان الحالي نتيجة مقاطعته للانتخابات النيابية عام ١٩٩٧م.

---

(١) مرجع سابق ، WWW.algazeera.net/in depth/Yemeni- elections2003 ., 2008/3/8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- العمل الدؤوب على ضمان زيادة عدد مقاعد هذه الأحزاب في البرلمان المقبل.

د- عدم جواز التنافس بين أحزاب (اللقاء المشترك) في الدوائر الانتخابية الواحدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إذا كانت النتيجة ستخدم فوز مرشح حزب آخر من خارج "تكتل اللقاء المشترك" .

هـ- عدم جواز التنسيق مع أي طرف آخر على حساب أي حزب من أحزاب تكتل (اللقاء المشترك) أو دون علمه .

و- لا تعتبر الدائرة الانتخابية – التي يترشح فيها أي من القيادات العليا (لأحزاب اللقاء المشترك) بما لا يخل بمستوى التمثيل الحالي للأحزاب في البرلمان – دائرة تنافسية ، ويجب التنسيق فيها بين كافة أحزاب التكتل لصالح دعم القيادي المرشح شريطة أن يكون لديه فرصة حقيقية للنجاح متوافق عليه .

ز- يتوجب على المتنافسين في الدوائر التي يتنافس فيها أي من أحزاب التكتل الالتزام بمبادئ وأخلاقيات التنافس الديمقراطي الشريف وتجنب كل ما من شأنه الإضرار بتكتل اللقاء المشترك .

وكان الهدف الرئيسي من هذا التحالف بين أحزاب اللقاء المشترك هو تعزيز قوة المعارضة في البرلمان الجديد ، وهذا بدوره يخلق وضعاً جديداً لتفعيل دور السلطة التشريعية وفصلها عن السلطة التنفيذية .

المطلب الثاني: المشاركة السياسية لأحزاب اللقاء المشترك

حتى العصر الحديث كانت المشاركة السياسية مقتصرة في الغالب على أثرياء القوم ووجهائهم من أصحاب المولد النبيل ، أما الأغلبية الساحقة فكانت بمنأى عن المشاركة ، ومنذ مطلع عصر النهضة حتى القرن السابع عشر ، بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية ، وبلغ هذا الاتجاه ذروته أثناء الثورة الصناعية في القرنيين الثامن والتاسع عشر[١].

(١) كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ٣٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعل الفهم الشائع للمشاركة في الأدبيات السياسية هو أنها تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسيات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر [١] .

وهناك من يعرفها بأنها ((هي تلك المجموعة من الممارسات التي يقوم بها المواطنون أو بها يضغطون بغية الاشتراك في صنع وتنفيذ ومراقبة تنفيذ وتقييم القرار السياسي ، اشتراكا فعلياً خالياً من الضغط الذي تمارسه السلطة عليهم)) [٢] .

وتعرف أيضاً ((المشاركة السياسية هي سلوك اجتماعي يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها أفراد المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة))[٣] .

ويعرف الباحث المشاركة السياسية بأنها: تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع ، بغية الاشتراك في صنع وتنفيذ وتقييم القرار السياسي .

وهناك من يحدد ثلاث خصائص رئيسية للمشاركة وهي: [٤]

١- الفعل Action ، ويعني الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة .

٢- التطوع Voluntary، بمعنى أن تقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم بدون أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي .

٣- الاختيار Choice ، ويعني إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقيادة السياسية والإحجام عن تقديمها في حالة تعارض العمل السياسي مع مصالحهم وأهدافهم .

كما توجد للمشاركة السياسية آليات تنقلها من الفكر إلى الممارسة لعل من أهمها أربع تتداخل مع بعضها البعض ، ولا تنفصل أي منها عن الأخرى ، بل إن العلاقة بينها علاقة تأثير وتأثر متبادلين ، وهذه الآليات هي :- [٥]

---

(١) نفس المرجع ، ص ٣٤٠ .

(٢) حسن محمد الظاهر، **بحوث في النظرية السياسية (الديمقراطية – المشاركة السياسية – الالتزام السياسي)** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦م.

(٣) سعد جمعة ، **الشباب والمشاركة السياسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٩ .

(٤) الشاوش ، **المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن** ، مرجع سابق ص ٢٠-٢١ .

(٥) الشاوش، **المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن** ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الانتخابات .

٢- المؤسسات السياسية (الرسمية وغير الرسمية).

٣- الإعلام (المكتوب – المسموح – المقروء).

٤- المظاهرات السلمية والإضرابات والعصيان المدني .

فالمشاركة السياسية هي أحد أهم أركان وفي نفس الوقت أزمات التنمية السياسية ، لذا فهي تحتاج إلى ضمانات وإجراءات تكفل ممارستها ممارسة حقه .

إن المطالب الشعبية العربية ما زالت ترقى في صيغها المعلنة إلى عدم الوقوف عند الإطار النظري للتنمية السياسية المعلنة ، عند غالبية الأنظمة السياسية العربية إن لم يكن جميعها، بل يجب ترجمة أهداف التنمية السياسية من خلال تحقيق مبدأ سيادة القانون ، وإقامة دولة المؤسسات ، ومنع تمركز السلطة واحتكارها ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال ترشيد السلطة لأنها وحدها القادرة على مواجهة الأزمات الحالية [١] .

فالسلطة السياسة هي القادرة على مواجهة أزمة الهوية عن طريق خلق الشعور المشترك ، وتكوينه بين أفراد المجتمع الواحد ، وتوجيه الولاء نحو الدولة ، وليس إلى الوحدات الاجتماعية الفرعية ، كما أن أزمة الاندماج والتكامل يجب أن يفعلها كل نظام داخل الوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وإدماجها في كتلة متجانسة تنسجم بالتالي مع ما يخدم مصلحة المجتمع العربي والرؤية الواحدة ، كما إن أزمة المشاركة السياسية باتت بارزة عند قدرة النظام السياسي ، ورغبته في توزيع السلطة عبر المجتمع ، إلى درجة كافية تستطيع فيها السلطة أن تغرس في الناس ، وعلى امتداد مجالات الحياة ، شعوراً مبرراً بأنهم يملكون سلطة المشاركة في صنع قرارات يمكن أن تؤثر فيهم ، وفي حياة المجتمع المشتركة ..، إن النظام الديمقراطي يقوم على عناصر رئيسية ، بإعطاء الفرد حق بلورة خيارات وطرحها ، وأفضليات خاصة به ثم حق السياسيين والقادة في التنافس لإبراز هذه الافضليات للشعب والحكومة ، وحسم

---

(١) محمد أحمد المقداد ، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة دراسة) ، **المنارة (للبحوث والدراسات)**، المجلد ١٣، العدد ٧، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، أيلول ٢٠٠٧م ص ١١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاف بينها عبر الانتخابات ، وأخيراً حق الجمهور بأن تظهر مطالبه حسب الافضليات التي حظيت بالدعم الأكبر في صناديق الاقتراع في سياسات الحكومة [١] .

وفقا لما سبق سيتم تناول المشاركة السياسية لأحزاب اللقاء المشترك من خلال الانتخابات النيابية الثالثة للعام ٢٠٠٣م والانتخابات الرئاسية والمحلية الثانية من العام ٢٠٠٦م.

أولاً: المشاركة السياسية لأحزاب اللقاء المشترك في انتخابات ٢٠٠٣ البرلمانية في اليمن:

تهدف الديمقراطية في أدق مراميها إلى إخضاع الحكام لإرادة شعوبهم ومصالح دولهم العليا والدنيا ، بحيث يكون ذلك الخضوع منظماً ومؤسساً عبر انتخابات جادة وشفافة وحرة ، وأن تفعيل أولئك لشركاء سياسيين جدد في إدارة شئون الدولة يوصف ذلك العمل بجوهر الديمقراطية [٢] .

إن نظم الحكم الديمقراطي نجحت نسبياً في إدارة أوجه الاختلاف في الرأي وتعارض المصالح سلمياً ، في الغالب الأعم من دون إسقاط أو إقصاء تيار أو قوة أو أقلية لأخرى ، كما نجحت في تحقيق مشاركة سياسية فعالة للكثرة من المواطنين في عملية تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة ، وأدت إلى تداول السلطة سلمياً وتجديد النخب الحاكمة ، الأمر الذي حفظ حقوق المواطن وصان كرامته ، كما سمح بنمو الإمكانات وإطلاق الطاقات الوطنية وحقق قدراً ملحوظاً نسبياً من الأمن والتنمية بفضل الاستقرار والتراكم المادي والمعرفي الذي سمح به السلم الاجتماعي والاعتراف بالآخر [٣] وتفيد دراسات الانتقال إلى الديمقراطية اليوم أن توافق التيارات والقوى التي تنشد التغيير الديمقراطي وتحالفها ، أصبح يمثل عاملاً حاسماً في إمكانية الانتقال من حكم الفرد أو القلة إلى نظم حكم ديمقراطية [٤] .

---

(١) نفس المرجع ، ص ١١٣.

(٢) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٣م**، المشرف ورئيس التحرير (محمد أفندي) ، المركز اليمني للدراسات الإستراتجية ، صنعاء ، ٢٠٠٣، ص ٧٤ .

(٣) علي خليفة الكواري ، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية ، **المستقبل العربي** ، العدد ٣٣٨، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، نيسان (٢٠٠٧/٤م) ، ص ٤٥-٤٦ .

(٤) Liza Anderson, **Transition to democracy**, (New work: Columbia university press, 2003), pp.I-3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تجدر الإشارة إلى القول بأن الأخذ بالتوجهات الديمقراطية في بلد كاليمن يتطلب الاستناد إلى مشاركة كل القوى السياسية والاجتماعية ذات الإرادة الحية في إدارة شئونها ، وإيجاد الصيغ القانونية والسياسية والثقافية التي تنظم هذه المشاركة باعتبارها الأسلوب الأمثل لتطوره وتقدمه ، وبعبارة أخرى أن خلق وضع جيد للتطور الناجح باتجاه مستقبل مشرق لن يتحقق إلا بإطلاق الحريات الديمقراطية وإيجاد صيغة حقيقية للمشاركة الشعبية .

لذا يجب أن لا ينظر للانتخابات على أنها مجرد عملية رسمية وإجراءات تتم بشكل ما ، بل ينبغي أن تكون عملية تشترك فيها جميع الأحزاب والأطراف المتواجدة والمتجددة داخل المجتمع ، وأن تتداخل فيها عوامل النظام السياسي وبيئته وطبيعة النظام الانتخابي وضوابطه ومحدداته ، فضلاً عن أهمية توفير الوعي السياسي للناخبين الذين ترتكز عليهم العملية الانتخابية ، والقواعد الصحيحة لعملية التصويت[١].

وفي اليمن تميز عام ٢٠٠٣م بإجراء انتخابات برلمانية أسهمت في تدعيم التفاؤل بمستقبل التطور الديمقراطي في هذا الجزء من الوطن العربي ، رغم المعوقات الكبيرة والمشكلات المستعصية التي تواجه هذه العملية ، والمتمثلة في المعوقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، ورواسب الثقافة السياسية الشمولية.

وفي هذا الصدد ستناقش هذه الدراسة الأتي : -

(أ) النظام الانتخابي المعمول به في اليمن :

يقوم النظام الانتخابي في اليمن على أساس نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية ويقتضي هذا النظام أن تكون الدائرة الانتخابية ضيقة مكانياً وسكانياً بحث لا تتسع إلا لممثل نيابي واحد فقط عنها ، ويعتبر هذا النوع من النظم الانتخابية من أكثر أنظمة الانتخابات إنتشاراً ونظام الانتخابات الفردية يمكن الناخبين من معرفة المرشحين معرفة شخصية وبالتالي يمكنهم من تكوين حكم مسبق عليهم [٢] ويمتاز بالبساطة والوضوح والقدرة وتكوين أغلبية برلمانية متماسكة وقوية تتمكن من تشكيل حكومة متجانسة تضفي على نظام الحكم ثباتاً واستقراراً .

---

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣م** ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٢) الشاوش ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن نظام الأغلبية تعرض لعدة انتقادات منها أنه يؤدي إلى استبداد البرلمانات وإضعاف المعارضة وظلم الأقليات ، ومن ثم إفساد النظام الانتخابي [١] ، وفي اليمن أصبحت العملية التشريعية حكراً على الحزب القوي (المؤتمر) الذي يعبر نظرياً عن إرادة الأمة وتقرير مصيرها دون حساب لرأي المعارضة اليمنية التي تطالب بتغيير هذا النوع من النظم الانتخابية ، وترغب بنظام الانتخابات بالقائمة النسبية.

يعد نظام التمثيل النسبي من أكثر الأنظمة الانتخابية قرباً واتفاقاً مع الديمقراطية لأنه يسمح بتمثيل كافة شرائح الشعب واتجاهاته وأحزابه ويمكنها من الوصول إلى البرلمانات ، وكسب المقاعد النيابية التي تتناسب في عددها مع الأصوات التي حصلت عليها ، ولذلك فقد قيل بأن نظام التمثيل النسبي هو الأكثر عدالة من غيره من الأنظمة خاصة نظام الأغلبية ، لأنه يضمن لكل حزب عدداً من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخاب [٢] ، ويشجع على المشاركة الواسعة في الانتخابات ، ويقلل من عمليات التزوير ، وكذلك من مشكلة الأصوات المهدورة[٣]. ولكن أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظام التمثيل النسبي هو أنه يؤدي إلى تعدد الأحزاب السياسية وكثرتها ، هذا التعدد المرتبط بنظام التمثيل النسبي يؤدي إلى صعوبة تحقيق أي حزب لأغلبية برلمانية قادرة على تشكيل حكومة ثابتة ومستقرة[٤] .

بسبب اختلاف مصالح الأحزاب ومساوماتها النفعية المستمرة حتى ولو على حساب المصلحة العامة أحياناً . مما يؤدي "إلى عدم استقرار الائتلافات الحكومية وعدم الاستقرار بشكل عام ، كما يؤدي إلى تجزئة الأحزاب ، وتستطيع الأحزاب الصغيرة أن تبتز الأحزاب الكبيرة لتشكيل حكومات ائتلافية .

ومن أجل الاستفادة من مميزات نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي وتقليل عيوب كلا النظامين لجأت العديد من الدول إلى اعتماد النظام الانتخابي الثالث ويسمى

---

(١) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠ .

* باستثناء انتخابات ٩٣ التي تم تشكيل حكومة ائتلاف (ثلاثي) ثم (ائتلاف ثنائي بعد خروج الحزب الاشتراكي بعد حرب صيف ٩٤ ، حصل المؤتمر لدورتين انتخابيتين على الأغلبية المريحة مما أعطاه الحق لتشكيل الحكومة بدون عناء ، وتمرير القوانين بدون أي قيود عليها .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٣١ .

(٣) **الناس**، صنعاء ، ع ٤٣٧ ، ٩-٣ ، ٢٠٠٩ ، ص ٦ .

(٤) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"النظام المختلط" وهو معمول به حاليا في العديد من البلدان والذي يعني انتخاب عدد من المقاعد نصفها مثلا على أساس الدوائر الفردية (الأغلبية) والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبي كما الحال في ألمانيا[١].

وتتولى مسئولية إدارة الانتخابات لجنة مستقلة هي اللجنة العليا للانتخابات وهي (لجنة مستقلة مالياً وإدارياً وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس كافة المهام والاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في قانون الانتخابات باستقلالية وحيادية كاملة وتكون قراراتها علنية ولا يجوز بأي حال من الأحوال لأية جهة كانت التدخل في شئون اللجنة أو اختصاصاتها أو الحد من صلاحياتها [٢].

(ب) الشروط الواجب توافرها في مرشحي مجلس النواب : [٣]

* أن يكون يمنياً.

* أن لا تقل سنه عن خمسة وعشرين عاماً.

* أن يكون مجيداً للقراءة والكتابة .

* أن يكون مستقيم الخلق مؤدياً للفرائض الدينية وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

وفي الحقيقة أن هذه الشروط المذكورة سابقاً لا يوجد حولها خلاف من قبل الأحزاب مقارنة بالخلافات الحادة خصوصاً ما بين المؤتمر والمعارضة (اللقاء المشترك)حول اللجنة العليا للانتخابات الحالية وأسس تشكيلها ، وتصحيح جداول الناخبين من المكررين وصغار السن والوهميين ، وكذلك النظام الانتخابي المعمول به وتحديد الموطن الانتخابي لأفراد القوات المسلحة والأمن إلا أن الباحث يرى أن الشرط الثالث لا يتناسب مع حجم المسؤولية لعضوية مجلس النواب واختصاصاته الهامة مثل سن القوانين والمصادقة على الميزانية وعلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية وهذه الأمور تتطلب قدرا كبيرا من الحس السياسي والثقافي والتعليمي ،ونقترح للمشرع اليمني أن يعدل هذا الشرط ، إلى أن يكون مرشح البرلمان حاصلاً على التعليم الجامعي على الأقل .

---

(١) **الناس** ، مرجع سابق ، ع ٤٣٧ ، ص ٦ .

(٢) الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

(٣) **قانون الانتخابات العامة رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦**، المادة ٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج) عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات وعدد المسجلين والمقترعين :

في السابع والعشرين من أبريل أدلى أكثر من ستة مليون مواطن يمني بأصواتهم لمرشحي (٢٢) حزباً سياسياً و (٤٠٥) مرشحاً مستقلاً تنافسوا للفوز بمقاعد البرلمان (٣٠١) في انتخابات حرة وتنافسية لانتخاب أعضاء البرلمان الثالث [١] .

بلغ عدد المسجلين في جداول الانتخابات ٨,٠٩٧,٥١٤ منهم ٤,٦٨٢,٢٩٤ من الذكور و ٣,٤١٥,٢٢٠ من الإناث وبنسبة مشاركة ٧٦ % [٢] حيث "تؤكد الإحصاءات الصادرة عن اللجنة العليا أن عدد الذين أدلوا بأصواتهم يوم الاقتراع بلغ (٦,١١٠,٧٤٣) ناخب [٣]". وقد مثل مشاركة (الناخبين العالية) إنتصاراً ونجاحاً متميزاً للعملية الانتخابية التي حازت على ثقة الناخبين الذين تجاوزا في عددهم إجمالي عدد المشاركين في انتخابات ٩٣ ، ٩٧م مجتمعين وقد كان لقرار رئيس الجمهورية بجعل يوم ٢٧ إبريل يوم بلا سلاح أثر كبير على تشجيع المزاج الشعبي للمشاركة التي تركت في دلالاتها وتعبيراتها رغبة واضحة من الناخبين في الرهان الديمقراطي مستخدمة بوعي حقها المدني متأثرة بالمناخ التنافسي المحموم ، وكانت عملية الاقتراع واحدة من دروس الحياة السياسية بقراءتها التي ستنعكس على الأوضاع العامة وترسم ملامح البرلمان الثالث [٤] ، كما كان لهذا القرار أثر إيجابي في تدني أعمال العنف الانتخابي مقارنة بالانتخابات السابقة ، كما تضمنت "اتفاقية الضوابط لانتخابات حرة ونزيهة" التي تم الاتفاق عليها بين الأحزاب والتنظيمات السياسية هذا القرار وهو التمسك بعدم جواز حمل السلاح في مقرات المراكز الانتخابية أثناء مراحل العملية الانتخابية .

(د) نتائج الانتخابات

شارك في العملية الانتخابية جميع الأحزاب السياسية كما سبق وأن أشرنا وعددها (٢٢) حزباً باستثناء حزب رابطة أبناء اليمن الذي أعلن مقاطعته قبل فترة قصيرة من مرحلة الترشيح دون أن يتضمن بيانه مبررات واضحة للمقاطعة ، وقد

---

(١) الصوفي ، وآخرون ، **التحول الديمقراطي في اليمن** ... مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٢) الشاوش ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .

(٣) ناصر الطويل ، تقويم مراحل التحفيز للانتخابات النيابية ٢٠٠٣م، **شؤون العصر**، العدد ١٢، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء ، يوليو سبتمبر ٢٠٠٣م، ص ٩٢.

(٤) الصوفي، وآخرون، **التحول الديمقراطي في اليمن**....، مرجع سابق، ص ١٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبق له المقاطعة للانتخابات لعام ٩٧م مع الحزب الاشتراكي ، وبهذا تراجع عدد الأحزاب المشاركة في انتخابات ٢٠٠٣م إلى (٢١) حزباً وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز خمسة أحزاب فقط ووصولها إلى البرلمان . كما يبين الجدول التالي:

جدول (٩)

يوضح النتائج النهائية لانتخابات عام ٢٠٠٣م

م	الحزب	عدد المقاعد	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٢٩	٧٥,٤١	٣,٤٣٩,٤٤٢	%٥٨,١٧
٢	التجمع اليمني للإصلاح	٤٦	١٥,٦١	١,٣٤٦,١٢٨	%٢٢,٧٦
٣	الحزب الاشتراكي اليمني	٧	٢,٢٣	٢٧٧٢٢٣	%٤,٦٨
٤	الوحدوي الناصري	٣	٠,٩٩	١٠٩,٧٢٠	%١,٨٣
٥	البعث العربي الاشتراكي	٢	٠,٦٦	٤٠٣٧٧	%٠,٦٨
٦	المستقلون	١٤	٤,٦٥	٦٠,٤٩٤٩	%١٠,١٩
٧	الحزب السبتمبري	٠	٠	٣٢٠	%٠,٠١
٨	حزب الخضر	٠	٠	٢٠١٨	%٠,٠٣
٩	التجمع الوحدوي	٠	٠	٤٩٥	%٠,٠١

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات من اللجنة العليا للانتخابات .

(هـ) اللقاء المشترك والتنسيق الانتخابي:

شهدت انتخابات ٢٠٠٣م تحالفاً سياسياً وانتخابياً بين كل من حزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والحزب الوحدوي الناصري واتحاد القوى الشعبة وحزب الحق وحزب البعث العربي القومي ، أسفر هذا التحالف عن وصول ٥٦ نائباً إلى مجلس النواب منهم ٤٦ نائباً إصلاحياً ، ٧ نواب اشتراكيين ، و٣ ناصريون ، وقد تميزت هذه الانتخابات بميلاد تحالف اللقاء المشترك (المعارضة)[١] .

ورغم أن العديد من المتهمين بالشأن السياسي في اليمن قد اعتبر هذا التحالف هشاً وضعيفاً ، إلا أن آخرين عدوه خطوة جيدة في تاريخ اليمن السياسي من خلال إسهامه في تعميق التجربة الديمقراطية في اليمن[٢] ، وقد مثل إبرام أحزاب اللقاء المشترك اتفاقية تنسيق انتخابية واحدة من الخطوات السياسية الجديدة التي لم تألفها الساحة اليمنية التي اعتادت خلال التجربتين السابقتين إشكالات من التحالفات الثنائية (

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمن ٢٠٠٣** ، مرجع سابق ، ص ٧٩.

(٢) نفس المرجع ، ص ٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤتمر والإصلاح) (المؤتمر والاشتراكي) (في إطار السلطة) وكان هذا الاتفاق تحديا سياسيا مباشرا في مواجهة المؤتمر الشعبي- الحزب الحاكم – كما أن تحول وتبدل في طبيعة الخارطة السياسية فرض عملياً وحدد بديل للسلطة سعى بكل طاقته لفوز كبير ، وهو أمر انعكس على تصريحات قيادة المؤتمر التي تراجعت كثيراً عن مطلب الفوز بأغلبية كاسحة على سقف يصل إلى ١٧٠-١٨٠ مقعداً في البرلمان [١].

وفيما يتعلق بمرحلة الترشيحات الانتخابية ، فقد اتفق الجميع على أن يمثل الإصلاح اللقاء المشترك في ٩٥ دائرة انتخابية بينما يمثل الاشتراكي في ١٧ [٢] دائرة ١٦ التنظيم ٧ البعث ٢ الحق ٢ الاتحاد [٣] وتركت بقية الدوائر للتنافس بين الجميع وبرغم جدوى هذه الخطوات وأهميتها في بناء هذا التحالف ، إلا أن عدم وجود تنسيق كامل ومطلق في عموم أرجاء البلاد وفي جميع الدوائر الانتخابية ، قد هيا الفرصة أمام الحزب الحاكم لاختراقه ومن ثم انتزاع الفوز بمعظم الدوائر الانتخابية بكل سهولة ويسر .

فعلى سبيل المثال لا الحصر تنافس في الدائرة (٢٢) محافظة عدن كل من مرشح الإصلاح وحصل على ٤٧١٤ صوتاً ، ومرشح الحزب الاشتراكي وحصل على ٤٨٩٢ صوتاً فيما حصلت مرشحة المؤتمر الشعبي العام على ٥١٢٢ صوتاً الأمر اللافت للانتباه أن مجموع أصوات اللقاء المشترك بلغت ٩٦٠٦ أصوات ، وهذا يؤشر على أن التنسيق في هذه الدائرة كان أمراً ضرورياً لإحراز مقعدها في البرلمان[٤] ، إلا أن عدم التنسيق في هذه الدائرة بين الاشتراكي والإصلاح سمح للمرشحة الوحيدة للفوز بعضوية المجلس النيابي وتمثيل المرأة بمقعد وحيد .

(و) مدلولات الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣م :

(١) يلاحظ في جدول النتائج أن المؤتمر الشعبي العام قد حصد من الأصوات ما نسبته ٥٨,١٧% وهي أعلى نسبة تشير على نسبة سعة قاعدته الاجتماعية وطبيعة النمو والتمدد الذي يطرأ على بناءه خلال السنوات العشر الماضية ، وهذه النسبة بلورة

---

(١) الصوفي ، وآخرون ، **التحول الديمقراطي في اليمن**..، مرجع سابق ، ص ١٢٢.

(٢) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣م** ، مرجع سابق ، ص ٧٩.

(٣) الصوفي ، وآخرون ، **التحول الديمقراطي في اليمن** .. ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٤) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣م**، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزن برلماني للمؤتمر الشعبي العام وصل إلى ٢٢٩ مقعداً ، عكس ما كان يتوقع قادته من الفوز ب ١٧٠-١٨٠ مقعداً .

(٢) لا يزال التجمع اليمني للإصلاح هو المنافس الحقيقي للمؤتمر الشعبي العام واحتل المرتبة الثانية بعد المؤتمر الشعبي العام محققاً ما نسبته ١٥,٦١% من مقاعد البرلمان وهي (٤٦) مقعد ، و ٢٢,٧٦% من عدد أصوات الناخبين ، غير أن عدد المقاعد التي حصل عليها التجمع اليمني للإصلاح لا يتطابق مع قاعدته العريضة وهو ما يفسر أن النظام الانتخابي كان له تأثيراً في خلق خارطة سياسية لبرلمان لا يتطابق في تعبيره الاجتماعي مع الخارطة الاجتماعية [١] .

(٣) تراجع وانحسار كافة أحزاب المعارضة القوية منها والضعيفة ، النشطة منها والخاملة ، وخاصة فيما يتعلق بحجم المقاعد إذ تراجع نصيب التجمع اليمني للإصلاح ب ١٦ مقعداً عن انتخابات ١٩٩٣م ، وبـ ٦ مقاعد عن انتخابات ١٩٩٧م ، وتراجع الحزب الاشتراكي اليمني ب ٤٩ مقعداً عن انتخابات ١٩٩٣م ويسري الكلام نفسه على حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تراجع ب ٥ مقاعد عن انتخابات ١٩٩٣م أيضاً [٢] .

(٤) كشفت هذه النتائج عن وصول ثلاثة أحزاب معارضة (لقاء مشترك) إلى البرلمان وهي التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والوحدوي الناصري وتعثر ثلاثة أحزاب للقاء المشترك وهي حزب الحق واتحاد القوى الشعبية وحزب البعث العربي القومي ، في حين كانت تهدف أحزاب اللقاء المشترك إلى وصول جميع أحزاب التكتل إلى قبة البرلمان .

(٥) تطور موقف الرأي العام اليمني والشارع السياسي ، وتنامي وعيه الانتخابي في الدوائر الحضرية وبالذات في العاصمة السياسية (صنعاء) والاقتصادية (عدن) والثقافية (تعز) ، عبر عدم منح ولائه لمرشحي الحزب الحاكم ، وهو ما لم يكن يتوقعه الكثيرون ، إذا اعتبر مرشحو المعارضة الفائزون بتلك الدوائر ، ذلك الحدث انتصارا كبيراً لهم ولأحزابهم . ويعكس في نفس الوقت سخط الناخبين في المدن

---

(١) الصوفي ، وآخرون ، **التحول الديمقراطي في اليمن** .. ، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٣** ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيسية من سياسات وبرامج الحزب الحاكم التي أسفرت عن تدهور مستوى المعيشة للمواطن وزيادة البطالة وارتفاع حالة الفقر في البلاد [١] .

(٦) أوضحت النتائج أن بعض الأحزاب لم تحصل من الأصوات ما يتساوى مع عدد أعضاءها عند التأسيس وهو (٢٥٠٠) عضو وشريطه أن يكونوا من أغلب محافظات الجمهورية، حيث حصل الحزب السبتمبري على (٣٢٠) صوت، وحزب الخضر على(٢٠١٨) صوت، والتجمع الوحدوي حصل على (٤٩٥) صوت.

(٧) عدم قدرة اللجنة العليا للانتخابات على تجنب الضغوط التي واجهتها من قبل قوى متعددة ، مما حدا بها إلى الرضوخ لتلك الضغوطات هو ما شكك في حياديتها وعدم استقلالها ، خاصة من قبل أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) ألتي اتهمتها بأنها صارت أداة التنفيذ لممارسة المخالفات .

(٨) حالة التنافس ببين الأحزاب السياسية أضفت على الانتخابات قدراً من الحيوية وكان لها دور في رفع مستوى المشاركة السياسية للناخبين وارتفاع نسبة مشاركة المرأة مقارنة بانتخابات إبريل ٩٣م وإبريل ٩٧.

(٩) تظهر الانتخابات أن الأحزاب الحية هي التي تستجيب لمتطلبات الحياة الديمقراطية وتتكيف بوعي مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتضع إستراتيجيتها الانتخابية بناءً على المعرفة المراقبة لديناميكية المزاج المتقلب باستمرار وهو ما يجعل النظر إلى التغييرات في برامج وسياسات الأحزاب واحدة من المعضلات والمعوقات التي أعاقت العديد من الأحزاب كونها لم تقدم حلولاً واقعية لمشكلات المجتمع [٢] .

(١٠) زيادة مشاركة الرقابة الدولية وفاعليتها.

(ز) أسباب إخفاق أحزاب اللقاء المشترك في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣م:

هناك العديد من الأسباب التي أدت على إضعاف أحزاب اللقاء المشترك في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ يمكن إجمالها في الآتي :-

---

(١) نفس المرجع ، ص ٧٧ .

(٢) الصوفي وآخرون ، **التحول الديمقراطي في اليمن** .. مرجع سابق ص ١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) اعتراف أحزاب اللقاء المشترك (المعارضة) بأخطائهم وسوء تقديرات بعضهم لقاعدته الانتخابية ومحدودية التنسيق ، أسهم في تقليل فرص نجاح مرشحيه[١] .

٢) أكتشف المراقبون أن الأمور لم تسر كما صنفوها وأن المؤتمر قد حصد من المقاعد أكثر مما كان يتطلع إليه دون أن يجد هو لها تفسير منطقي ، (ويعود هذا) . إلى طريقة الامتصاص الاجتماعي للأبعاد الإقليمية التي فسرت أنها أداة لصالح المعارضة لكنها في الحقيقة دفعت الناخبين إلى اختيار الاستقرار بديلاً للفوضى وغياب الأمن التي أتت مع التغيير الأمريكي للنظام العراقي فالناس تحتمل معايب النظام وتتعايش مع سلبيات الفساد لكنها لا تحتمل التغيرات العاصفة التي تهدد بحدوث أزمات يفقدها الاستقرار ويدخلها في سراديب الفوضى والاضطراب.

٣) الدور البارز الذي لعبه النظام الانتخابي في تأسيس فوز المؤتمر .

٤) أعلن العديد من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني أنهم ضد فكرة التحالف مع الإصلاح ، ويبدو أن سبب هذا الموقف يرجع لعلاقة الحزبين التي أتسمت بالصراع والتوتر في السابق ، وهذا الأمر أعطى المؤتمر مساحة للتحرك لاستقطاب أصوات الحزب الاشتراكي وخاصة في المحافظات الجنوبية .

٥) اعتماد المؤتمر الشعبي العام على الرصيد الوطني الكبير للرئيس علي عبد الله صالح بوصفه رئيساً للمؤتمر إلى جانب اعتماده على سلطة الدولة في المناطق الحضرية والسلطة القبلية في المحافظات الريفية . فقد تحالف المؤتمر الشعبي العام في المدن مع أصحاب رؤوس الأموال ، هؤلاء أيضاً يشكلون فئة اجتماعية جديدة في المسرح التاريخي وبعضهم ينتمون إلى ما يمكن تسميته بالصفوة الاجتماعية الجديدة ، فكثير منهم برجوازية وطنية حديثة وبعضهم يجمع بين الانتماءات إلى شيوخ القبائل والنشاط التجاري[٢].

---

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣م** ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٢) الصوفي ، وآخرون ، **التحول الديمقراطي في اليمن** .. مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

* يقصد بالصفوة التقليدية الجديدة أبناء شيوخ القبائل وأبناء القادة التقليديون الذين حصلوا على تعليم حديث وعملوا في الجهاز الإداري أو في القطاع الخاص ، ويستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة آبائهم وأسرهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٠)

يبين التركيب الاجتماعي لأعضاء مجلس النواب الدورة الثالثة إبريل ٢٠٠٣م .

التركيب الاجتماعي	%
شيوخ القبائل	%٣٠
التجار وأصحاب رؤوس الأموال	%٢٦
العسكريون	%٨
الأكاديميون	%٤
أصحاب المهن الحرة	%٧
الموظفون	%١٢
الصفوة التقليدية الجديدة *	%١٣

المصدر: الصوفي، وآخرون، التحول الديمقراطي في اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٥٠

ونخلص مما تقدم إلى القول أن الخارطة السياسية الجديدة في هذه الانتخابات لم تتغير كثيراً عن الخارطة السياسية التي رسمتها انتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٧م ، مما يجعلنا نتجه إلى قراءة هذه الخارطة من زاوية الشرائح الاجتماعية التي أفرزتها هذه الانتخابات [١] وخاصة شريحة المشايخ (راجع الجدول رقم ٨) ، إذ يلاحظ أن عدد المشايخ الذين صعدوا إلى قبة البرلمان حوالي ١٠٠نائباً بما نسبته ٣٠% من إجمالي نواب المجلس ، وهو ما سيسهم بلا شك في تكتل هذه الفئة لتصبح أكبر جماعة ضغط مؤثرة في البرلمان الجديد كما هي حالها في خارجه [٢] ، وبالتالي ما زالت القبيلة هي العنصر الأقوى في التركيبة الاجتماعية في اليمن .

وفي هذا الجانب يمكن القول إن الديمقراطية في اليمن لم تصبح بعد قيمة اجتماعية وأخلاقية وسياسية يدافع عنها المجتمع كما يدافع عن أي قيمة عقائدية أو أخلاقية ترسخت في وعيه ، وأصبحت جزءاً من تقاليده وعاداته ، وبحكم البطء في تطور الفئات الاجتماعية وتمايز مصالحها ، فإن الديمقراطية في اليمن لم تصبح بعد حاجة ملحة لشريحة اجتماعية عريضة [٣] غير أن الأمر الإيجابي في التجربة الديمقراطية أنها اختزلت عائق الصدام بين الحداثة والتقليد .

---

(١) عبد الجليل الصوفي ، نتائج الانتخابات النيابية ٢٧ إبريل ٢٠٠٣م : مؤشرات ودلالات ن **شؤون العصر** ، العدد ١٢ ، صنعاء ، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٢٠٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٠٣ .

(٣) العبدلي ، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن** ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن اللقاء المشترك ، عموماً ، لم ينجح في تحقيق أهدافه التي رسمتها قيادته وبالذات المتعلقة بالدفع بأكبر عدد ممكن من النواب إلى قبة البرلمان ، لإيجاد توازن في المجلس الجديد ، وربما يعزى ذلك إلى حداثة هذا التحالف من جهة وغياب التنسيق الكامل من جهة أخرى بالإضافة إلى ضعف الإمكانات المادية والمعنوية التي تتطلبها منافسة الحزب الحاكم في إطار اعتماد هذه الانتخابات على تسخير إمكانيات متعددة ضد هذا التحالف [١]. وإنما نجح في تشكيل جبهة داخلية(على مستوى الشارع السياسي) [٢] من خلال حجم التأييد ((الناخبون)) الذي حصلت عليه أحزاب اللقاء المشترك ، إذ بلغ إجمالي الذين صوتوا لمرشحي هذه الأحزاب مجتمعة حوالي ١,٧٣٣,٠٧١ صوتاً ، وهو رقم كبير يمكن استثماره في إعادة التوازن على مستوى البرلمان الجديد ، بالإضافة إلى أنه يمثل دفعة قوية لهذه الأحزاب بالاستمرار بالمطالبة بتغيير قانون الانتخابات حيث يكون الانتخاب بطريقة القائمة النسبية ، ووفقاً لهذه الطريقة سيتعزز وجود المعارضة في البرلمان أكثر مما هي عليه في ظل وجود نظام الدائرة الفردية .

ثانياً: المشاركة السياسية لأحزاب اللقاء المشترك في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م

شهدت اليمن في الـ ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٦م أول عملية انتخابية رئاسية تنافسية حقيقية مترافقة مع إجراء انتخابات محلية كانت أكثر تنافسية خصوصاً وقد انحصر (التنافس الانتخابي) بين طرفين رئيسين هما المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك "التكتل الذي يضم خمسة أحزاب رئيسية هي: التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني ، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، اتحاد القوى الشعبية ، حزب الحق "[٣] وانسحاب حزب البعث القومي في مارس ٢٠٠٦م من اللقاء المشترك بصورة رسمية ، معلناً أثناء الحملة الانتخابية دعمه للرئيس علي عبد الله صالح .

كما أشادت بعثة الاتحاد الأوروبي للرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية بالعملية الديمقراطية التي شهدتها اليمن لانتخاب رئيس الجمهورية والمجالس المحلية . وقال تقرير البعثة الأوروبية أن الانتخابات اليمنية مثلث في العشرين من سبتمبر ٢٠٠٦م مؤشراً هاماً على التزام

---

(١) عبد الجليل الصوفي ، **نتائج الانتخابات النيابية ٢٧ إبريل ٢٠٠٣م : مؤشرات ودلالات** ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢١٤ .

(٣) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٦م** ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطات اليمنية بتعزيز العملية الديمقراطية في البلد حيث أنها الدولة الوحيدة في الجزيرة العربية التي يكفل دستورها الديمقراطية التمثيلية ، واليمن قد خاضت ٦ انتخابات متعددة منذ توحدها في العام ١٩٩٠م[١] كما تضمن تقريرها ، "أن الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية شهدت منافسة حقيقية ومفتوحة ووفرت الفرصة الأولى في المنطقة لانتخاب رئيس الجمهورية"[٢].

وقبل الخوض في خضم هذه الانتخابات الهامة والفريدة من نوعها في اليمن سواء قبل التشطير أو بعد قيام الوحدة اليمنية فإن الدراسة تتطلب معرفة اتجاهات الأحزاب السياسية من هذه الانتخابات ، والتحدث أيضا عن اتفاق المبادئ لانتخابات حرة ونزيهة بين الأحزاب السياسية (سلطة ومعارضة) ولو لم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق لما شاركت أحزاب المعارضة في الانتخابات الرئاسية والمحلية للعام ٢٠٠٦م ، كما كانت تلوح بذلك (أحزاب اللقاء المشترك) ومن ثم سوف تتناول الدراسة مرحلة الترشيح والبرامج الانتخابية لمرشحي الرئاسة ، وأخيرا دلالات الانتخابات الرئاسية والمحلية ونتائجها .

أولاً: اتجاه الأحزاب السياسية تجاه الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م :

ويمكن التعرف على اتجاهات هذه الأحزاب من خلال الممارسات والمواقف والأدوار العملية التي قامت بها سواء قبل أو أثناء العملية الانتخابية كما يلي :

(١) أحزاب اللقاء المشترك :

لقد توجت أحزاب اللقاء المشترك جهودها السياسية المشتركة بإعلان مشروعها للإصلاح السياسي والوطني الشامل في نوفمبر ٢٠٠٥م والذي شخصت فيه الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اليمن وطرحت حلولاً اعتبرتها شاملة لكل القضايا والمشاكل التي يعاني منها المجتمع اليمني ، وفي بداية عام ٢٠٠٦م استكملت بناء هياكلها التنظيمية في إطار اللقاء المشترك والمتمثلة في : المجلس الأعلى للقاء المشترك ، والهيئة التنفيذية للقاء المشترك ، واللجان التنفيذية على مستوى المحافظات والمكاتب الفنية للتنسيق الانتخابي في المحافظات ، وسكرتارية فروع أحزاب اللقاء المشترك بالمحافظات [٣] ، وترى العديد من قياداته أن انضوائها في إطار

---

(١) البعثة الأوروبية للرقابة تشيد بالانتخابات اليمنية ، Htth:/www.yemenews.net. ، 2009/2/5 .

(٢) htth ;/www.yemenews .net ، ٢٠٠٩/2/5 .

(٣) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٦م** ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللقاء المشترك أملته الظروف السياسية وحاجة البلاد إلى الإصلاح والتغيير والمساهمة في تجديد الوعي السياسي ، كما أعلنت أنها قد تجاوزت الخلافات الماضية فيما بينها بحيث استطاعت الاتفاق على مرشح واحد للانتخابات الرئاسية والنزول بمرشح واحد في عدد كبير من دوائر المجالس المحلية، والواقع أن هذه الانتخابات شكلت انتصاراً حقيقياً للديمقراطية باتخاذ أحزاب اللقاء المشترك قراراً استراتيجياً وحيوياً تمثل بجعل الانتخابات الرئاسية مدخلاً لتغيير حياة الشعب فظهر الوجه المشرق لأحزاب المعارضة من خلال : [١]

- توحدها في زمن التفرق والتشرذم على الرغم من خلافاتها الفكرية .
- التزامها بالحوار كحل للخروج من مأزق الاستبداد والتسلط .
- تركها للقضايا الخلافية ونسيان المواقف التاريخية وإحلال فكرة البعد الوطني.
- كسر حاجز الخوف وإعلان المنافسة على منصب رأس الدولة .
- إعلان مرشح مستقل يمثل القوى السياسية غير المنضوية في إطار السلطة.
- تماسك أعضائها في وجه إغراءات السلطة للاستفراد بكل حزب على حدة .

في حين ترى بعض الجهات في السلطة أن اللقاء المشترك ليس إلا ائتلاف معارضة فقط ويصعب أن يستمر بعد وصوله للحكم ، وأن ما يجمعها هو الخصومة السياسية مع الرئيس وقد توقع البعض انهيار هذا التحالف بعد هزيمته في الانتخابات نظراً للتفاوت الكبير في الأيدلوجيات الفكرية المتنافرة والمتضادة لهذه الأحزاب .

(٢) المجلس الوطني للمعارضة :

هذا التكتل يضم مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية تصل من الناحية العددية إلى خمسة عشر حزباً، ولكنها بمجموعها لا تمثل قاعدة جماهيرية ولا تمتلك مقاعد سوى مقعدين لحزب البعث الاشتراكي (وهذا الحزب حالياً منضوياً في إطار اللقاء المشترك بدلاً عن حزب البعث القومي فبعض الأحزاب اليمنية كما يصفها أحد السياسيين اليمنيين تتسم بالترحال السياسي) ، وهي مقربة من الحزب الحاكم أكثر من قربها من أحزاب المعارضة ، وتتبنى مواقفه كلها ، وعند التوقيع على اتفاق المبادئ بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك قام الرئيس صالح بإشراك أحزاب المجلس

---

(١) نفس المرجع ، ص ٣٤-٣٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني للمعارضة في التوقيع عليه ، لكيلا يبدو الأمر وكأنه خاص بطرفين أثنين هما الحزب الحاكم واللقاء المشترك [١] .

وعندما أعلن الرئيس صالح عدم ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية أصدرت هذه الأحزاب بياناً بتاريخ ٢٣ يونيو أكدت تمسكها بترشيحه وطالبته العدول عن قراره وبعد التنسيق مع الحزب الحاكم تقدمت هذه الأحزاب بترشيح (ياسين عبده سعيد) للانتخابات الرئاسية والذي حظي بتزكية أعضاء المؤتمر في مجلس النواب [٢] حيث تنص المادة (١٠٧) فقرة ج من الدستور المعدل لعام ٢٠٠١ (تعرض أسماء المرشحين الذين تتوفر فيهم الشروط في اجتماع مشترك لمجلس النواب والشورى للتزكية ويعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تزكية نسبة خمسة في المائة (٥%) من مجموع عدد الأعضاء الحاضرين للمجلسين وتكون التزكية بالاقتراع السري المباشر) [٣] بينما المجلس الوطني للمعارضة لا يتملك سوى مقعدين في مجلس النواب ، وفي حالة تقدمه بمرشح لرئاسة الجمهورية يتطلب بموجب الدستور حصول مرشحه على تزكية ٥% من مجموع الحاضرين لمجلسي النواب والشورى الأمر الذي يؤكد بأن أعضاء المؤتمر هم الذين عملوا على تزكية مرشح المجلس الوطني للمعارضة ، ليؤسس حملته الانتخابية إلى جانب مرشح المؤتمر للرئاسة ، وبالمقابل تكون حملته الانتخابية ضد المعارضة ، وقبيل يوم الاقتراع دعا المجلس الوطني للمعارضة الناخبين للتصويت للرئيس صالح .

(٣) المؤتمر الشعبي العام :

وهو الحزب الحاكم في البلاد دخل هذه الانتخابات الرئاسية بقيادة معظمها جديدة وعلى رأسها الرئيس صالح ، حيث عقد مؤتمره العام السابع في مدينة عدن في منتصف ديسمبر ٢٠٠٥م وأكد في برنامجه السياسي على إجراء بعض الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية كتوسيع صلاحيات مجلس الشورى ، وتطوير النظام الانتخابي والبناء المؤسسي للجنة العليا للانتخابات ، وتخصيص نسبة ١٥% من مقاعد البرلمان للنساء (بما يسمى بالكوتا)، وإنشاء مجلس مهني للسلطة القضائية ودمج هيئة

---

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٦م** ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٣ .

(٣) عبد الكريم قاسم السياغي ، التعديلات الدستورية في اليمن ٢٠٠١م : محاولة للقياس الكمي ، **شؤون العصر** ، ع٣٠، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٨م ، ص ٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفتيش القضائي بالنيابة العامة ، وتعديل قانون الصحافة والمطبوعات وإلغاء عقوبة حبس الصحفي[١] . وكان هذا المؤتمر عبارة عن استكمال للاستعدادات الداخلية لخوض الانتخابات الرئاسية والمحلية التي أقرت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م.

ثانياً: التوقيع على أتفاق المبادئ:

في شهر يونيو (٢٠٠٦) بدأت أحزاب المعارضة بالتحركات الشعبية ولوحت بمقاطعة الانتخابات بل ومقاطعة النظام السياسي القائم إذا لم تستجيب السلطة لمطالبها وبدأت الأجواء في هذه المرحلة تزداد تأزماً ، وكادت البلاد أن تدخل مأزقاً سياسياً قاسياً ، فالتقت أحزاب المعارضة بالرئيس وطالبته بتوسيع اللجنة العليا للانتخابات لكنه رفض ذلك واقترح عليها المطالبة بإقالتها عبر القضاء ، وفي الأخير تم الاتفاق على تشكيل لجنة تمثل الطرفين لإعداد مشروع ضمانات إجراء انتخابات حرة ونزيهة[٢] وقبل توقيع الاتفاق ٢٠٠٦/٦/١٨م قال الرئيس صالح :" إننا نرعى هذا اللقاء بين الأحزاب والقوى السياسية في الساحة الوطنية بعد حوار جاد دام شهوراً بين المؤتمر الشعبي العام والأخوة في أحزاب اللقاء المشترك حول مشاركة الجميع في الانتخابات القادمة بروح أخوية ووطنية دون توتر من أجل إجراء هذا الاستحقاق الانتخابي للمجالس المحلية والانتخابات الرئاسية المقبلة"[٣] .

ونص الاتفاق على[٤]:

١. إضافة عضوين من اللقاء المشترك إلى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ليصبح عدد أعضائها تسعة بدلاً من سبعة .

٢. تشكيل اللجنة الانتخابية بواقع ٥٤% للمؤتمر و ٤٦% لأحزاب اللقاء المشترك.

٣.حيادية وسائل الإعلام الرسمية وعدم تسخير الوظيفة العامة لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين .

٤. خضوع اللجان الأمنية للجنة العليا للانتخابات ومنعها من التدخل في العملية الانتخابية ويترأس اللجنة الأمنية أحد أعضاء اللجنة العليا للانتخابات .

---

(١) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٦م** ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٩ .

(٣) اليمن .. **اتفاق مبادئ لنزاهة الانتخابات** ، www.islamonline.net ، ٢٠٠٩/٢/٣م .

(٤) نفس المرجع ، www.islamonline.net ، ٢٠٠٩/٢/٣م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. تشكيل لجنة قانونية من الطرفين للتدقيق في جداول الناخبين ، وتزويد أحزاب المعارضة بنسخة إليكترونية من سجلات قيد الناخبين وحق الأحزاب في تشكيل لجان للرقابة على الانتخابات .

٦. بعد الانتخابات يتم إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة .

وبالنظر إلى بنود هذه الاتفاق نجد أنها تضمنت مجموعة من الالتزامات المأخوذة من الدستور والقوانين ، التي تحدد واجبات السلطة بمنع استخدام المال العام والوظيفية العامة والإعلام الرسمي لصالح الحزب الحاكم .

وبدون شك فإن التوقيع على اتفاق المبادئ مثل انتصاراً سياسياً لتكتل اللقاء المشترك خاصة أن الرأي العام في بلادنا والمنظمات المحلية والمنظمات الدولية والمهتمة بالشأن الديمقراطي في اليمن اعتبرت الاتفاق إطاراً للمعايير التي يمكن قياس حرية ونزاهة الانتخابات عليها ، والنظر إليها كأساس للحكم على مدى نجاحها .

ثالثاً: الترشيح للانتخابات الرئاسية :

أعلن مجلس النواب اليمني إغلاق باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات المزمع إجراءها في سبتمبر (٢٠٠٦م) والتي كانت قد بدأت في ٤ من شهر يوليو (من نفس العام) ، وكان أبرز المتقدمين الرئيس علي عبد الله صالح رئيس حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم ، وفيصل بن شملان مرشح تكتل أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) والذي يضم خمسة أحزاب [١] ، وقال عبد الوهاب محمود عبد الحميد نائب رئيس المجلس أن عدد طالبي الترشح لمنصب رئيس الجمهورية وصل إلى (٦٤) مرشحاً منهم (٦١) ذكور و (٣) إناث [٢] .

وهذه الانتخابات تختلف عن الانتخابات الرئاسية السابقة التي أجريت عام ١٩٩٩م والتي شهدت غياب المنافسة الحقيقية للرئيس صالح بسبب عدم وجود مرشح حقيقي وبسبب مقاطعة بعض أحزاب المعارضة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً .

أما في هذا الانتخابات فقد رشحت السلطة ياسين عبده سعيد نعمان أمين عام الحزب الناصري الديمقراطي وأحمد عبد الله المجيدي وهو قيادي في الحزب الاشتراكي بهدف تشتيت أصوات المعارضة وأخذ الحيطة فيما لو قاطعت أحزاب اللقاء

---

(١) www.algadnews.com/show.php?icl=555-43k ، 2009/2/20 .

(٢) نفس المرجع ، www.algadnews.com/show.php ، 2/2/2009 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشترك هذه الانتخابات أو انسحب مرشحها في اللحظات الأخيرة ، أما حزب الإصلاح فقد رشح أحد قيادته وهو فتحي العزب بالتنسيق مع أحزاب اللقاء المشترك تحسباً لأي طارئ يحدث للمرشح فيصل بن شملان[١] ، واستفادة من التمويل الذي سيحصل عليه من اللجنة العليا للانتخابات ، وكان وجود خمسة منافسين على كرسي الرئاسة في هذه الانتخابات يؤكد بداية التحول الديمقراطي وترسيخ حق كل مواطن في الترشح لهذا المنصب .

رابعاً : البرنامج الانتخابي لمرشحي الرئاسة :

إذا كان البرنامج السياسي العام لأي حزب يتضمن إطاره الفكري والفلسفي والإستراتيجية العامة التي يطرحها ويدعو إليها من أجل إدارة الدولة والمجتمع ومواجهة مشكلاتهما في المدى الطويل ، فإن البرنامج الانتخابي للحزب أو المرشح يتضمن توصيفه وتشخيصه للمشكلات الملحة في الدولة ويعكس البرنامج أيضاً تصورهما لمواجهة المشاكل التي تواجهها البلاد خلال فترة زمنية محددة [٢] .

أهم نقاط البرنامج الانتخابي لمرشح الحزب الحاكم علي عبد الله صالح : [٣]

١) الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد وتعزيز دولة المؤسسات .

٢) الحد من البطالة ومكافحة الفقر وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي .

٣) أرضية ملائمة لبناء معرفي وتعليم نوعي جيد .

٤) تغطية صحية أفضل وجودة أرفع للخدمة الصحية.

٥) دعم السلطة القضائية وتطوير أجهزتها.

٦) ترسيخ النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة .

٧) كفالة الحريات العامة والفردية وحماية حقوق الإنسان .

٨) مشاركة أوسع وتمكين للمرأة في كافة الميادين .

---

(١) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٦م** ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٧٦ .

(٣) www.aljazeera.net nr/exeres/eofde697. ، ٢٠٠٩/٢/٢م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩) الحفاظ على قيم المجتمع الدينية وتنمية المقومات الثقافية والوطنية .

١٠) تعزيز القدرة الدفاعية والأمنية للوطن من أجل ترسيخ الآمن والاستقرار .

١١) تعزيز الدور القومي والإقليمي والمكانة الدولية لليمن .

وبالمقابل من ذلك فإن أهم نقاط البرنامج الانتخابي لمرشح اللقاء المشترك لرئاسة الجمهورية فيصل عثمان بن شملان هي العمل على : [١]

١) تطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة .

٢) إصلاح السلطة القضائية وتعزيز دورها وصيانة استقلالها وحل مشكلة الثارات القبلية .

٣) إصلاح وتطوير السلطة المحلية لخدمة المجتمع في الريف والمدينة.

٤) ضمان الحقوق والحريات العامة وإلغاء السجون الخاصة والاعتقالات غير القانونية .

٥) ضمان حيادية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة.

٦) إصلاح الإدارة ومحاربة الفساد والمحسوبية .

٧) إصلاح السياسات الاقتصادية بما يكفل عيشاً كريماً للمجتمع .

٨) إصلاح وتطوير التعليم العالي والفني.

٩) تحسين وتطوير الخدمات الصحية.

١٠) السياسات الاجتماعية ومحاربة الفقر .

ويمكن إبراز بعض الخصائص العامة للبرامج الانتخابية لمرشحي الرئاسة السالفة الذكر كما يلي :

(أ) اشتركت البرامج الانتخابية بخاصية الشمول والرؤية الواسعة لكل القضايا التي تمثل أولوية مجتمعية ، كقضية إصلاح الإدارة والوضع الاقتصادي في برنامج

---

(١) نفس المرجع ، www.aljazeera.com ، ٢٠٠٩/٢/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرشح الحزب الحاكم ، وقضية الإصلاح السياسي في برنامج مرشح اللقاء المشترك[١] .

(ب)تميزت البرامج الانتخابية لمرشح الحزب الحاكم ، ومرشح المعارضة من الناحية النظرية بالطرح الجدي للعديد من القضايا العامة وإثارتها كقضايا انتخابية بهدف كسب ولاءات الناخبين ، ومن أمثلة هذه القضايا : إصلاح مؤسسات الدولة ، مكافحة الفساد ، الفقر ، البطالة ، المركزية المفرطة ، الأمن والاستقرار ، الحقوق والواجبات ، حتى وإن معظم الناخبين اليمنيين لا زالوا يصوتون على أساس الأشخاص وليس على أساس البرامج .

خامساً : نتائج ودلالات الانتخابات الرئاسية والمحلية لعام ٢٠٠٦م :

أولاً : نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية لعام ٢٠٠٦م :

خاض الانتخابات الرئاسية والمحلية خمسة مرشحين للرئاسة ، و١٦١٢ مرشحا للفوز بعضوية المجالس المحلية بالمحافظات البالغ قوامها ٤٣١ مقعدا في حين تنافس ١٨٩٠١ مرشحاً للفوز بـ ٦٨٩٦ مقعداً هي قوام المجالس المحلية بالمديرات [٢] .

ولقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتائج الانتخابات الرئاسية بعد مرور ستة ساعات فقط على إغلاق صناديق الاقتراع معلنة فوز مرشح الحزب الحاكم على عبد الله صالح بنسبة ٧٧,٢% [٣] ، وحصل مرشح اللقاء المشترك فيصل بن شملان على نسبة (٢١,٦ %) [٤] وفي الجدول رقم (٩) يوضح فيه إجمالي الأصوات التي حصل عليها مرشحو الرئاسة في انتخابات ٢٠٠٦م .

---

(١) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٦م** ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٤٧ .

(٣) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٦م** ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

(٤) تم أخذ هذه النسبة من الجدول رقم (٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١١)

يوضح إجمالي الأصوات التي حصل عليها مرشحو الرئاسة في انتخابات ٢٠٠٦م

م	الحزب\ التكتل السياسي	اسم المرشح	إجمالي الأصوات	النسبة %
١	المؤتمر الشعبي العام	علي صالح	٤٤٣٨٩٢٩	٧٧,٢
٢	اللقاء المشترك	فيصل بن شملان	١٢٤٤٢٨٧	٢١,٦
٣	مستقل	فتحي العزب	٢٦٨٨٨	٤٦ ،
٤	المجلس الوطني للمعارضة	ياسين عبده	٢٥٢١٥	٤٣ ،
٥	مستقل	أحمد المجيدي	٩٣٤٣	١٦ ،
	الإجمالي		٥٧٤٤٦٥٧	%١٠٠

المصدر : اللجنة العليا للانتخابات .

أما النتيجة النهائية للانتخابات المحلية فقد أعلنت في التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦م وحصد المؤتمر ما يقارب ٨٥% منها [١] .

ووفقاً لإعلان اللجنة العليا للانتخابات فقد بلغ إجمالي المسجلين في سجلات الناخبين ٩٠٥٥٣٣٥٧ مسجلاً ومسجلة والجدول التالي يوضح محددات الانتخابات لعام ٢٠٠٦م .

جدول (١٢) يوضح محددات الانتخابات ٢٠٠٦م

م	البيان	الإحصاء	ملاحظات
١	إجمالي المسجلين في سجلات الناخبين	٩٠٥٣٣٥٧ مسجلاً ومسجلة	
٢	إجمالي المصوتين	٥٩٣٦٥٢٣ ناخباً وناخبة	
٣	إجمالي الممتنعين	٢٩٢٤٩٧٣ ناخباً وناخبة	
٤	إجمالي الأصوات الصحيحة	٥٧٤٤٦٥٧ ناخباً وناخبة	
٥	إجمالي الأصوات الباطلة	١٩١٨٦١ ناخباً وناخبة	
٦	إجمالي سكان اليمن	٢١٤٢١٦٤٣ نسمة	بحسب تعداد ٢٠٠٤
٧	النسبة المئوية للمقترعين	٦٥ %	

المصدر : اللجنة العليا للانتخابات .

---

(١) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٦م** ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية عن فوز مرشح الحزب الحاكم الرئيس علي عبد الله صالح لولاية جديدة، تستمر سبع سنوات، وهي نتيجة كانت متوقعة من أنصار الرئيس ومنافسيه أيضاً.

فالقوى السياسية التي خاضت الانتخابات (اللقاء المشترك) كانت تعلم مسبقاً بالنتيجة ، لكنها تحفظت على نسبة الفوز المعلنة، وأدركت أن خوض أي انتخابات رئاسية ناجحة في المرات القادمة يتطلب إجراء جملة إصلاحات جوهرية في العملية الانتخابية برمتها وما يتعلق بها من ظروف سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية [١] .

ثانياً دلالات الانتخابات الرئاسية والمحلية

تتحقق التنمية السياسية والديمقراطية عندما توجد خيارات متعددة للناس ، ونجاح أي انتخابات يقاس بمدى ما وفرت من ظروف وشروط تقدم نحو التداول السلمي للسلطة ، وعلي الرغم من أنه قد تم إجراء ثلاث انتخابات نيابية سابقة واستفتاءين اثنين على الدستور وعلى التعديلات الدستورية وانتخابات رئاسية واحدة وانتخابات محلية واحدة قبل هذه الانتخابات لكن المجتمع اليمني ومختلف قواه السياسية والاجتماعية لم تمتلك بعد تقاليد ديمقراطية قوية وراسخة تجعل من الانتخابات وسيلة سلسة للتداول السلمي للسلطة ، ويمكن إجمالي أبرز انعكاسات نتائج هذه الانتخابات وخصائصها بما يلي[٢] :

(١) لقد أبرزت هذه الانتخابات إلى أرض الواقع رؤيتين متناقضتين لمفهوم الديمقراطية في اليمن : الأولى رؤية السلطة التي تريد ديمقراطية ذات وجهين، وجه للداخل لا تؤدي إلى إزاحتها من مواقعها ، ووجه للخارج يجعلها تستفيد من دعم المنظمات والدول المانحة ، والثانية رؤية المعارضة التي تريد ديمقراطية حقيقية وانتخابات شفافة وعادلة تفضي إلى التداول السلمي للسلطة من أول جولة.

(٢) نجحت أحزاب اللقاء المشترك في خوض الانتخابات الرئاسية بمرشح واحد ومستقل من خارج صفوفها ويعود ذلك لسببين هما : الأول : من أجل عدم تذمر أعضاء ومناصرين هذه الأحزاب فيما لو تم اختيار مرشح الرئاسة من أي حزب من أحزاب اللقاء المشترك فكان هذا الاختيار بمثابة تأمين ضياع الكثير من

---

(١) موقع مأرب برس . http://www.marebpress.net . ٢٠٠٩/٢/٣ .

(٢) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٦**، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأصوات ، السبب الثاني : أرادت أحزاب اللقاء المشترك من وراء ذلك إحراج السلطة ممثلة بالحزب الحاكم أمام الشعب من خلال أن منافستها ليس طمعا في السلطة وإنما منافستها لأجل التغيير والإصلاح .

(٣) أفرزت هذه الانتخابات حقيقة هامة تمثل في ترسيخ قناعة لدى اليمنيين بان الصراع على السلطة لا يأتي عبر الانقلابات العسكرية بل بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع ، وهذا الانجاز يحسب للسلطة التي قبلت بالمنافسة القوية للمعارضة كما يحسب للمعارضة التي نافست بجدية .

(٤) بغض النظر عن نتيجة هذه الانتخابات إلا أن الشعب قد حقق مكسبين هامين الأول: الأداء الراقي للناخبين ، والعنف المتدني بين الأطراف المتنافسة ، والرقابة الشعبية الجادة والمشاركة النسائية الكبيرة كناخبة ، والحشود الكبيرة في المهرجانات والمشاركة الفاعلة للإعلام ومختلف مؤسسات المجتمع المدني ، والمكسب الثاني : أنها وجهت رسالة للرئيس بأن فوزه هذه المرة كان بصعوبة كبيرة ، ووجهت رسالة للمعارضة التي خسرت هذه الانتخابات بأن تبحث عن أسباب خسارتها وتطور من أدائها .

(٥) كانت هذه الانتخابات تمثل امتحاناً صعباً ومحاكمة علنية لفترة حكم الرئيس صالح والمؤتمر الشعبي العام ، ولأول مرة يواجه تحدياً حقيقياً ومنافسة جادة من أحزاب المعارضة التي استطاعت أن تجره إلى الاعتراف بالكثير من التعثرات والسلبيات والاختلالات داخل السلطة .. ، ولأول مرة في تاريخ اليمن الحديث يسمع المواطنون ويشاهدون أشخاصاً يمثلون أحزاب المعارضة في أجهزة الإعلام الرسمية وهم ينتقدون الحكومة والحزب الحاكم والرئيس شخصياً وقد أدت هذه المعارضة الحقيقية إلى التخفيف من التقديس والهالة الزائدة لشخص الرئيس لدى عامة الناس التي ما زالت ترفض نقده ومعارضته .

(٦) إن تصويت أكثر من ١٢٤٤٢٨٧ ناخباً من أصل ٥٧٤٤٦٥٧ ناخباً بما نسبته ٢١,٦% ، لصالح مرشح المعارضة في الانتخابات الرئاسية يعد إنجازاً كبيراً لأحزاب اللقاء المشترك ، وهذه النسبة كان لها أثر إيجابي لدى قيادات وأعضاء أحزاب اللقاء المشترك ، حيث أنها أعطت لهم الثقة بأنفسهم ، بالرغم من خسارتهم الكبيرة في الانتخابات المحلية التي كادت نتائجها أن تفقدهم توازنهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧) هناك العديد من الأسباب التي ألقت بظلالها على خسارة أحزاب اللقاء المشترك في الانتخابات الرئاسية والمحلية ، نذكر أهمها : [١] .

- ✓ ظل التنسيق بين أحزاب اللقاء المشترك في الأطر الفوقية وفي مستوى القيادات طوال السنوات الماضية ولم ينزل إلى مستوى القواعد إلا قبيل الحملة الانتخابية.
- ✓ تأخر التوقيع على الاتفاق بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم أدى إلى تأخرها في الاستعداد لخوض هذه الانتخابات ومن ثم تأخر تحركها في أوساط الجماهير لتوعيتها بفكرة اللقاء المشترك وإقناعها بمرشح اللقاء المشترك .
- ✓ عدم اهتمام أحزب اللقاء المشترك بالانتخابات المحلية بالشكل المطلوب وضعف التنسيق بين قياداتها الوسطية وكوادرها .
- ✓ استخدام خطاب قاس في نقد الرئيس والمؤتمر ، وإدانة فترة حكمه كلها وإغفال منجزاته التي تحققت ، مما أدى إلى رد فعل عكسي من قبل الجماهير التي لم تتعود بعد على نقد الحاكم وإزاحته من كرسي الحكم .
- ✓ تجربة اللقاء المشترك نفسها لم تأخذ القبول التام لدى كل قواعد تلك الأحزاب في المحافظات التي لم تستوعب بعد مبدأ التحالف فيما بينها ناهيك عن تردد واضح في تقبل هذه التجربة من قبل بعض الشرائح الاجتماعية ، إضافة إلى بعض المواقف غير المنضبطة لبعض قيادات أحزاب اللقاء المشترك التي أيدت الرئيس بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتي أدت إلى نوع من الخلخلة داخل الصف .
- ✓ إغفال أحزاب المعارضة لدور المستقلين في الانتخابات المحلية ، وعدم وضوح رؤيتها في كيفية التعامل مع النظام القبلي

المبحث الثاني: أحزاب اللقاء المشترك والقضايا اليمنية

تقوم الأحزاب في مختلف النظم السياسية ، بمهام عديدة ، منها التجنيد السياسي ، والتنشئة السياسية ، وتجميع المصالح والتعبير عنها ، إضافة إلى صنع السياسة والمشاركة فيها ، كما تقوم بوظيفة اتصالية بين الحاكم والمحكوم ، وإضفاء الشرعية على النظام السياسي ، وتحقيق

---

(١) نفس المرجع ، ص ٧٠-٧١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكامل القومي . كما تنبع أهمية الأحزاب كذلك من كونها تقوم باستقبال المطالب وتحويلها إلى مخرجات وسياسات عامة ، كما تقوم بالتغذية الإسترجاعية أو المعادة ، والإسهام في استكمال دورة المدخلات والمخرجات [١].

أما طبيعة الوظائف التي تؤديها الأحزاب اليمنية (بحسب التقرير هنا) ، إلى أن غالبية هذه الأحزاب لا تقوم بأداء الوظائف المتعارف عليها في النظم السياسية الأخرى ، حيث تقوم كثير من هذه الأحزاب باختزال جميع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المتغير السياسي ، وتحديداً في المشاركة السياسية [٢] .

وما يدعم صحة هذا القول هو أن أحزاب اللقاء المشترك عندما أعلنت عن تكتلها قبل الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ، كان هدفها سياسي من هذا التكتل بصورة رئيسية ولهذا تم فيما بينها التنسيق الانتخابي لغرض مواجهة الحزب الحاكم لإعادة التوازن إلى الحياة السياسية ، ولأن تجربة اللقاء المشترك كانت في بدايتها ولم يكن أحد يتوقع حتى القائمين على هذا اللقاء بقائه متماسكاً حتى كتابة سطور هذه الرسالة ، فلهذا كان التنسيق في المحور السياسي فقط دون التطرق إلى محاور أخرى ، وتركها حسب الإمكانيات المتاحة لكل حزب .

وفي تقدم ملحوظ لأحزاب اللقاء المشترك قامت بإعداد مشروعها للإصلاح السياسي والوطني الذي قدمته نهاية عام ٢٠٠٥م ، ودخلت فيه الانتخابات الرئاسية والمحلية لعام ٢٠٠٦م " وأوضح المشروع أن اليمن تستحكم بها أزمة شاملة طالت أوضاع البلاد كافة ، وقدم توصيفاً لما أسماه تجليات تلك الأزمة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية"[٣] ، وإن كان المشروع تضمن محاور اقتصادية واجتماعية إلا أنه أعطى أهمية وأولوية للإصلاح السياسي ، حيث يعتبر الإصلاح السياسي مقدمة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولكن بدون الحوار وبناء الثقة بين شركاء العملية السياسية (سلطة ومعارضة) تظل هذه المشاريع في طي النسيان ، وإن كانت تحمل في مضمونها معالجات وحلول للعديد من القضايا المستحكمة في المجتمع اليمني ، وما لم تجد إرادة سياسية من

---

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٤م** ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٩ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٧٩ .

(٣) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥م** ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النخبة الحاكمة والسلطة للاستجابة لها والتفاعل معها بإيجابية ، والابتعاد عن المكابدات السياسية ومحاولة رفض وإقصاء الأخر من المعادلة السياسية ، فضعف المعارضة يؤدي إلى ضعف السلطة والعكس صحيح ، وغياب الحوار وتعزيز الثقة بين الأطراف السياسية يؤدي إلى تفاقم الصراعات وتراجع العملية الديمقراطية وإضعاف مؤسساتها مما يساهم في خلق عدم استقرار سياسي .

يقول الدكتور محمد المقداد عن ثقافة الثقة وثقافة الحوار " لا شك بأن ثقافة الثقة والحوار لها الدور الأساسي في عملية الإصلاح السياسي العربي المنشود ، فتجسير الثقة بين المواطن والنظام السياسي تضمن التضامن والتكامل ، وبثقافة المشاركة في الحوار يكون السبيل نحو التقدم والازدهار في كافة المجالات الاجتماعية ، والسياسية والثقافية، والمدنية،التي تتم بزيادة جرعة الديمقراطية، ورفع خط الحذر والخطر " [١] .

ومن جهته يتحدث الدكتور محمد الظاهري رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء بأن " اليمن تعيش اليوم عدم استقرار سياسي من مؤشراته استمرارالمظاهرات والاعتصامات والأزمات ، كأزمة صعده ، وما يحدث في بعض المحافظات "[٢] .

ونزيد على ذلك فنقول أن وطننا اليمن يعيش أزمة شاملة متعددة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، ومن أبرزم مظاهرها : دورات الحروب المتكررة في محافظة صعده ، والاحتقانات السياسية والاجتماعية المولدة للحراك الشعبي في المحافظات الجنوبية ، الفساد الشامل ، الأزمة الاقتصادية ، إصلاح العملية الانتخابية ولإيضاح موقف أحزاب اللقاء المشترك تجاه القضايا اليمنية سيتم تناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب وعلى النحو التالي :

المطلب الأول: موقف أحزاب اللقاء المشترك من قضايا (حرب صعده، والحراك السياسي والاجتماعي في المحافظات الجنوبية أو بما تسمى بالقضية الجنوبية).

المطلب الثاني: موقف أحزاب اللقاء المشترك من قضية الفساد .

المطلب الثالث: موقف أحزاب اللقاء المشترك تجاه قضية العملية الانتخابية .

---

(١) المقداد ، **أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومركزاته (الأردن : دراسة حالة)** ، مرجع سابق ، ص ١١١.

(٢) لقاء مع محمد الظاهري ، الوحدوي ، **صنعاء** ، ع (٨٠٠) ، ١٠ يونيو ، ٢٠٠٨م ، ص ٨ العامود الأول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: موقف أحزاب اللقاء المشترك من قضايا (حرب صعده ، والقضية الجنوبية):

أولاً: موقف أحزاب اللقاء المشترك من حرب صعده :

قبل التعرف على موقف أحزاب المشترك من حرب صعده علينا التعاطي مع الأسباب التي قادت إلى هذه الحرب بين السلطة والحوثيين أو فيما يعرف بتنظيم الشباب المؤمن.

تنظيم الشباب المؤمن :

أو مجموعة (الحوثي) التي ركزت نشاطاتها في محافظات (صعده) و (حجة) والمناطق المحيطة المعروفة تاريخياً بالمناطق الزيدية ، وهناك اختلاف حول تاريخ تأسيس التنظيم وحول طبيعة نشاطاته وهل هو تنظيم سياسي أو منتدى ثقافي أو مجرد اسم أطلقته وسائل الإعلام على مجموعة من الشباب ذات توجه فكري معين .. وفي أقرب الروايات للدقة أن تأسيس (الشباب المؤمن) بدأ عام ١٩٩١م باسم (منتدى الشباب المسلم) على يد محمد بدر الدين الحوثي [١] ، وسرعان ما تطورت نشاطاته حيث عمل على تنظيم نشاطات تربوية مثل المراكز الصيفية والمخيمات التي حصلت على دعم حكومي من المؤتمر الشعبي العام بتوصيات من بعض القيادات المؤتمرية التي وجدت في تنظيم (الشباب المؤمن) وسيلة لتحقيق أهداف متناقضة منها إضعاف حزب الحق المنضوي في إطار المعارضة التي يقودها الحزب الاشتراكي اليمني ، ومنها إيجاد إطار شيعي قوي قادر على مزاحمة التنظيمات السلفية والإصلاحية[٢]. كما قامت السلطة بدعم الشباب المؤمن أثناء انفصاله عن حزب الحق عام ١٩٩٧ ودعمته أيضا في وجه الأخوان المسلمين (التجمع اليمني للإصلاح) الذي أصبح في المعارضة غداة انتخابات العام نفسه .

وقد تنامت قوة تنظيم (الشباب المؤمن) واتسع نفوذه ، وتمكن من استقطاب مئات الشاب الذين انخرطوا في عملية تثقيف مركزة ذات روح ثورية متأثرة بالأطروحات الإيرانية في قضايا العلاقة مع الولايات المتحدة والصراع مع الكيان الصهيوني .. وعلى مستوى الفكر الشيعي تبنى التنظيم الرؤية الأكثر تطرفاً تجاه الخلافات التاريخية حول (الإمامة) وفي الموقف

---

(١) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤**، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٤٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد أدى ذلك إلى اتهام مجموعة الحوثي بأنها قد تخلت عن اعتناقها للمذهب الزيدي [١] إلى تبني المذهب الأثنى عشري الشائع في إيران والعراق [٢] .

في ١٧ يناير ٢٠٠٢ ، دعا حسين الحوثي، أحد قيادي منتدى "الشباب المؤمن" الفكري ، أتباعه إلى إطلاق" صرخة في وجه المستكبرين" بذلك ، أراد النائب السابق عن حزب الحق الزيدي أن يؤسس لحراك سلمي يكون جامعاً لكل اليمنيين على اختلاف مذاهبهم ومناطقهم وأصولهم الاجتماعية[٣] لكنه أتخذ لهذا الحراك الموجه ضد الهيمنة الأمريكية على العالم العربي والإسلامي شعاراً متطرفاً : " الموت لأمريكا الموت لإسرائيل ، اللعنة على اليهود ، النصر للإسلام " . وبدأ أنصار الحوثي بإطلاق هذا الشعار للمرة الأولى في قاعة مدرسة الإمام الهادي بمران في ٢٠٠٢/١/١٧م ومنها انطلقت إلى المساجد في محافظة صعده وخاصة في جامعها الكبير ، ثم الانتقال إلى مناطق أخرى كان أبرزها الجامع الكبير في العاصمة صنعاء .

هذا الشعار أغضب السلطات اليمنية التي كانت قد انخرطت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ إلى جانب الولايات المتحدة في إطار الحرب العالمية على الإرهاب ، لذا، ونتيجة لضغوطات مورست من قبل السفارة الأمريكية على الحكومة اليمنية، قامت الأخيرة باعتقال عدد مهم من الشباب المرددين للشعار المذكور في الجامع الكبير بالعاصمة صنعاء وفي غيره من الجوامع في عدة مناطق يمنية [٤] كما كان هناك تخوف من تعاطف الرأي العام اليمني مع الشباب المؤمن الذي كان في حالة تعبئة سياسية وإعلامية ضد الولايات المتحدة بسب الحرب على العراق .

بدأت العلاقة تتوتر بين تنظيم الشاب المؤمن وبين الحكومة اليمنية ، فقد بدأت النشاطات التي ينظمها (الشباب المؤمن) تثير قلق السلطة ومخاوفها من أن الأمر قد خرج عن سيطرتها.. ، بالإضافة إلى الدعوة إلى شراء الأسلحة وتكديسها بدأ أنصار

---

(١) الزيدية مذهب من مذاهب الشيعة يختلف عن الاثنى عشرية المتبعة في إيران والعراق ولبنان ، بموجب المذهب الزيدي ، يتم حصر الإمامة في سلالة الحسن والحسين ، في اليمن انشئت الامامة الزيدية في صعده على يد الهادي يحي بن الحسين عام ٨٩٧م واستمرت حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م عند تأسيسه عقب الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ ، أصدر حزب الحق بياناً أعلن فيه ، في خطوة إصلاحية التخلي عن الإمامة ، http://www.islamonline.net/ ، ١٨-٣-٢٠٠٩ .

(٢) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤** ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(٣) مرجع سابق ، http://www.islamonline.net ، ١٨-٣-٢٠٠٩ .

(٤) نفس المرجع ، http://www.islamonline.net ، ١٨-٣-٢٠٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(حسين الحوثي في القيام ببعض الطقوس أثناء إحياء بعض المناسبات كيوم الغدير [١] حيث يتجمع رجال القبائل ، ويتم استعراض كافة أنواع الأسلحة ، وإطلاق الرصاص بكثافة مزعجة ، كما قيل أن بعض المتحمسين أهانوا صوراً لرموز في الدولة وداسوها بالأقدام [٢] ونتيجة إلى "غياب يكاد يكون شبه تام لمؤسسات الدولة في بعض مناطق صعده كمديرية حيدان ، مركز تواجد حسين بدر الدين الحوثي حتى صار الناس لا يعطون زكاتهم للدولة ولا يتحاكمون إليها ولا يعترفون إلا بشرعية واحدة هي شرعية السيد الحوثي" [٣] .

ومع استمرار ترديد (الهتافات) في أعقاب صلاة الجمعة في المساجد ازداد عدد المحتجزين في السجون ، وواجهت السلطة مشكلة في إيقائهم بعد أن رفضوا التعهد بعدم ترديد الهتافات وفضلوا البقاء في السجون حتى تصلهم تعليمات من (حسين الحوثي) . كما أن استمرار الاعتقالات أسبوعياً كان يشكل إحراجا سياسياً إعلامياً مستمراً للسلطة [٤] .

وبرفض حسين الحوثي الدعوات المتكررة لرئيس الجمهورية عبر وسطاء – للحضور لمقابلته للحوار ومحاولة احتواء الأزمة ، وكذلك فعلت الحكومة نفس الأمر لكن دون جدوى ، وامتناع الحوثي عن الحضور إلى صنعاء تحت مبرر غير منطقي وهو خوفه من المجهول ، ولأن السلطة اعتبرت أن الوسائل السلمية المتاحة أمامها انتهت فكل الدعوات والوساطات التي استعانت بها قوبلت بالرفض من جهة الحوثي وأمام كل هذه التراكمات كانت الحرب هي الخيار الوحيد أمام الطرفين .

كانت بداية الأحداث انتشار فجائي لخبر الحشود العسكرية المتوجهة إلى صعده لمواجهة ما أطلق عليه (تمرد مسلح) يقوده (حسين الحوثي) زعيم تنظيم (الشباب المؤمن)، ومحاصرة عدد من المناطق التي يوجد فيها أنصار الحوثي، ثم اندلعت الاشتباكات المسلحة في ٢٠٠٤/٦/٢٠م بعد هجوم تعرضت له نقطة تفتيش عسكرية[٥]

---

(١) بحسب رواية الشيعة، رفع النبي محمد ، أثناء عودته من حجة الوداع ، يد علي بن أبي طالب أمام الحشود في غدير خم، وقال : من كنت مولاه فعلى مولاه ، نفس المرجع ، http://www.islamonline.net/ ١٨-٣-٢٠٠٩م .

(٢) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤م** ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

(٣) http:llwww.newsyemen.net ، ٢٠٠٩/٣/١٧م .

(٤) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤** ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

(٥) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤** ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا المؤشر يعطينا دلالة أن الحوثيين هم من بدأ برفع السلاح في وجه الدولة ، لتبدأ الجولة الأولى من حرب صعده التي " انتهت بالإعلان عن مقتل (حسين الحوثي) بجبل مران في ١٠ سبتمبر من العام نفسه [١]" وبعيداً عن تفاصيل حرب صعده في جولاتها الخمس التي انتهت جولتها الرابعة بوساطة قطرية ، وهذه الوساطة لم تمنع من حدوث جولة خامسة ، ويرجع اندلاع الحرب في الجولة الخامسة إلى سببين هما:[٢]

- مقتل النائب البرلماني المؤتمري صالح دغسان في صعده هذا السبب الأول.
- وعملية تفجير مسجد بن سلمان عقب صلاة الجمعة في نيسان (إبريل) ٢٠٠٨ التي اتهمت السلطة الحوثيين بتدبيرها وراح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى.

وكان لافتاً أن هنالك من يقوم بإعداد الساحة لحرب جديدة ، ربما يكون اتفاق الدوحة (الجولة الرابعة) قد أدى الغرض منه واستلم الجميع تعويضاتهم فصار حبرا على ورق ، وهذا ما حدث فقد شهد شهر أيار (مايو) ٢٠٠٨م بداية اشتعال المواجهات العسكرية بين الطرفين ، ونفذ الحوثيون تهديداتهم هذه المرة بتوسيع دائرة الحرب لأكثر من محافظة ، وتمكنوا من فتح جبهة بني حشيش على مشارف العاصمة صنعاء (والقريبة من مطار صنعاء الدولي) ، وجبهة أخرى في حرف سفيان (عمران) وهو ما دفع الحكومة "للبدء في تشكيل جيش شعبي من ٢٧ ألف مقاتل لمواجهة جماعة الحوثي ، لكن الفكرة لم يكتب لها النجاح ، فقد أعلن الرئيس يوم ١٧ تموز (يوليو ٢٠٠٨) عن انتهاء المعارك إلى الأبد ، متهماً قوى سياسية بأنها تسعى لتسييس القضايا الوطنية[٣] ويرى رشاد العليمي (نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والآمن "أن القرار الذي أصدره الرئيس بوقف العمليات العسكرية كان قراراً حكيماً وشجاعاً وعبر عن روح الحرص والمسئولية التي يتحلى بها فالقرار يستهدف في المقام الأول حقن دماء اليمنيين وإعطاء فرصة لإحلال السلام من أجل أن يتفرغ الجميع للبناء [٤] .

لقد اشتملت النقاط العشر التي تم بموجبها وقف العمليات العسكرية على نفس ما جاء في اتفاقية الدوحة تقريباً ، ومنها النزول من الجبال والمواقع التي مازالوا

---

(١) مرجع سابق http://www.islamonline.net ، ١٨-٣-٢٠٠٩م .

(٢) http://www.news.maktoob.com/forum/news ، ١٨-٣-٢٠٠٩ .

(٣) http://www.news.maktoob.com/forum/news ، ١٨-٣-٢٠٠٩ .

(٤) حوار مع رشاد العليمي رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن ، ٢٦ سبتمبر ، صنعاء ، ع ١٤١٣، ١٨ سبتمبر ، ٢٠٠٥ ، ص ٥ العمود الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(الحوثيون) يتمترسون فيها ، وتسليم بقية الأسلحة والمعدات التي لديهم للدولة ، وإنهاء بعض حالات التقطع في الطرق في بعض مديريات صعده ، وكذا أعمال الخطف والاعتداء على بعض المواطنين ، والخروج من بعض المدارس والمنشآت العامة التي مازالت تتواجد فيها بعض عناصرها [١] وهذه البنود التي سبق ذكرها هي شروط على الحوثيين الإلتزام بها أمام السلطة والعمل بتنفيذها على أرض الواقع ، مقابل وعود مجزية لهم للموافقة على إيقاف الحرب .

وقد نشرت بعض المطبوعات ما قيل أنها مكالمة تلفونية (لم يثبت صحتها) بين الرئيس صالح وعبد الملك الحوثي خلاصتها صفقة بين الرجلين يلتزم الأول بتقديم تعويضات مالية وإعادة أعمار البيوت والمساجد والمدارس الحوثية ، واعتماد رتب عسكرية ووظائف لجماعة الحوثي مقابل موافقتهم على أن تقوم الدولة بإعلان انتهاء العمليات العسكرية وهزيمة الحوثيين المتمردين [٢] ومهما يكن الأمر وسواءً صحت تلك المكالمة أو لم تصح فقد توقفت الحرب وهذا هو المهم ، وربما تكون هناك أسباب أخرى ساعدت على إيقافها منها ، الضغوط الدولية ، ومذكرة محكمة الجنايات الدولية باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير بشأن قضية دارفور إضافة إلى أن بعض التقارير التي أشارت أن خسائر الحرب الخامسة فاقت خسائر الحروب الأربع السابقة في جوانبها المادية والبشرية .

وبحسب بعض المصادر غير الرسمية فإن خسائر حرب صعده الخامسة كانت كالتالي [٣] :-

٢٠ ألف يتيم ، ١٠ ألف معاق ، ٦ ألف شخص بدون عائل ، ١٢٠ ألف متضرر من الحرب بشكل مباشر ، ١٢ ألف قتيل من الجانبين منهم ستة ألف من الجيش والمتطوعين ، ٢ مليار دولار أي ما يساوي أربعمائة مليار ريال (يمني) نفقات الحرب .

---

(١) نفس المرجع ، ص ٥.

(٢) http://www.news.maktoob.com/forum/news ، ١٨-٣-٢٠٠٩ .

(٣) http://www.news.maktoob.com/forum/news ، ١٨-٣-٢٠٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف أحزاب اللقاء المشترك من حرب صعده :

حرصت أحزاب اللقاء المشترك على توحيد مواقفها تجاه أحداث (صعده) وإصدار بيانات خاصة بذلك ، لكن الأداء السياسي والإعلامي لأحزاب اللقاء المشترك وصحفها – وهي تمثل أقوى صحف المعارضة في البلاد –اختلف في التعبير عن المواقف تجاه التفاصيل من حزب إلى آخر ومن صحيفة إلى أخرى .

ونكتفي هنا بالحديث عن موقف أحزاب اللقاء المشترك على المستوى السياسي العام . منذ بداية الحرب . اتفقت أحزاب اللقاء المشترك على إدانة استخدام القوة العسكرية في صعده بصورة مخالفة للدستور والقوانين ، ودعت السلطة إلى تغليب لغة الحوار والتفاهم وكان هذا الموقف متسقاً مع رفض السلطة الالتقاء بأحزاب اللقاء المشترك لاطلاعها على حقيقية الموقف والدوافع التي دفعت السلطة لاتخاذ قرارها بالمواجهة العسكرية ضد تنظيم الشباب المؤمن [١] .

ولا شك أن وجود حزبي الحق واتحاد القوى الشعبية (ذات المرجعية المذهبية الهادوية الزيدية) في إطار اللقاء المشترك قد أسهم في اتخاذ موقف الإدانة للخيار العسكري [٢] . في تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨م أصدر اللقاء المشترك بياناً أعلن فيه أن أية مشكلة داخلية لا يمكن حلها من خلال نهج الحروب ، بل بالحوار ومعالجة جذورها ومسبباتها ، وطالبنا (أي أحزاب المشترك) بحلها في إطار وطني وفي ظل الاحتكام للدستور والقوانين النافذة وبما يضمن عدم تكرارها في جولات أخرى متجددة [٣] وشاركت قيادات اللقاء المشترك في لجان الوساطة الأولى والثانية والرابعة وفي اللجان الرئاسية وأبدينا كل ما من شانه حقن دماء اليمنيين [٤] كان المشترك في خطابه السياسي بداية الحرب يحمل السلطة كل ما يجري في صعده دون التطرق إلى الحوثيين الذين يرفعون السلاح في وجه الدولة ورفض كل ما له علاقة بالدولة وكأن لهم حكم ذاتي على صعده ، ويتضح موقف المشترك هذا من خلال "رفضهم وإدانتهم استخدام القوة والعنف في حل القضايا السياسية والفكرية الداخلية ، ثم إدانتهم توظيف

---

(١) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤** ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٦٢.

(٣) رسالة المشترك لرئيس الجمهورية ، **الثوري**، صنعاء ، ع ٢٠٢٢ ، ٢٠٠٨/٩/٤ ، ص ٤ العمود الأول .

(٤) نفس المرجع ، ص ٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضايا الأمنية ذات الطابع الوطني في الخلافات والمناكفات ، وأخيراً دعوتهم السلطة التشريعية إلى القيام بواجبها الدستوري والتحقيق فيما يجري"[١] .

بينما موقف السلطة من أحزاب اللقاء المشترك أخذ منحى آخر ، لموقفها من حرب صعده ، حيث حمل بعض أطرافها في اللقاء المشترك بالتعاون مع الخارجين عن الدستور والقانون ، ففي رسالة من الرئيس علي عبد الله صالح لأحزاب اللقاء المشترك جاء فيها " إن المعارضة لا ينبغي لها الاصطفاف إلى جانب الخارجين عن الدستور والنظام والقانون ومن يسعون إلى الإضرار بالوحدة الوطنية والتنمية والاستقرار والسلم الاجتماعي .. ، وحيث ظلت وللأسف بعض الأطراف في أحزب اللقاء المشترك ونكاية بالنظام على تواصل مستمر مع العناصر المتمردة وتقديم الدعم السياسي والإعلامي والمادي لها وإيصال المعلومات إليها والتي كان من نتائجها إلحاق الضرر بالمواطنين وأفراد القوات المسلحة والأمن" [٢]

ويبدو أن السلطة ممثلة بالحزب الحاكم لا تتعامل في ظل أزمة خطيرة كحرب صعده بضبط النفس تجاه خصومها السياسيين الذين يوجهون لها النقد أو النصح فترتكب سياسات خاطئة لا ترتقي إلى تقبل الرأي الآخر ودراسته والوقوف على إيجابياته ، بل ترفض كل شيء ، مما يزيد الخصوم تصميماً لانتهاج نفس السياسة معها ، تارة قد يكون لكسب سياسي ، وتارة أخرى لإضعاف شرعية السلطة وإظهار فشلها أمام الجماهير بأنها سلطة لا تستطيع أن تعيش إلا في ظل الأزمات ، فينظر إلى المعارضة أنها البديل الذي سيخرج اليمن من هذه الأزمات .

فيما يعتبر الناطق الرسمي لأحزاب المشترك (الناصري محمد الصبري حينها) أن الحرب ((أنتجتها سياسة السلطة الخاطئة .. كما دعا مجلس النواب لتحمل مسئوليته الدستورية والأخلاقية باعتباره مفوضا من الناس ومسئولا أمام الله والناس بالقيام بدوره في المساءلة والمتابعة وتقصي الحقائق والوقوف على الأسباب التي أدت إلى تجدد هذه الحرب))[٣].

---

(١) حلقة نقاش حول: قضية صعده ، http: /www.marebpress.net ، ٢٢-٣-٢٠٠٩ .

(٢) رسالة المشترك لرئيس الجمهورية ، **الثوري** ، ع ٢٠٢٢ ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٣) **حرب صعده .. جرح نازف** ، http://www.alghodyem.net/index.ph ، ١٧-٢-٢٠٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع تأكيده على أن ثمة ضبابية وتعتيماً حول ما يجري في مناطق صعده من حيث أن ((هذه المجموعة تقاتل من ٤ سنوات ولا ندري على ماذا تقاتل وماذا تريد ، خصوصاً وأنها بالأصل جزء سياسي من السلطة ، فالحوثيون أعضاء في البرلمان عن الحزب الحاكم ومجموعة الشباب المؤمن أيضاً كانوا جزءاً من أدوات هذه السلطة)) [١] .

وفي يناير ٢٠٠٧م ازدادت أحزاب اللقاء المشترك قناعة بخطورة ما يجري في هذه الحرب وبصوابية المواقف والمطالب التي أعلنتها حيث كانت جبهة صعده تدخل مواجهة رابعة أكثر دموية وأكثر خسارة واتساعاً من الحروب السابقة ، وفي مارس ٢٠٠٧م(خاطب اللقاء المشترك الرئيس والرأي العام) بمواقفه ومذكراً بواجباته الوطنية ومحذراً من خطورة الحروب الداخلية وأبدت (أحزاب المشترك) استعدادها الصادق للإسهام بما يحول دون حصول كارثة على الشعب والدولة وعبرت الهيئات المركزية والفرعية لأحزاب المشترك في اجتماع هيئات أحزاب المشترك القيادية في مايو ٢٠٠٧م عن ضرورة وقف الحرب كمطلب وطني عاجل ، وأعلنت مبادرة المشترك لإنهاء الحرب في إطار وطني يعيد الاعتبار للدستور الذي تم خرقه وهيبة الدولة وسمعتها التي تضررت من تجدد الحرب بعد كل إعلان عن نهايتها [٢] .

وفي إطار الحملة التي قام بها المشترك لإيقاف الحرب قام بإعداد آليات لتشكيل هيئة وطنية لوقف الحرب ، توج ذلك باجتماع في ٢٨-٦-٢٠٠٧م يضم ما لا يقل عن ١٢٠ من الشخصيات الوطنية لتشكيل هيئة وطنية لوقف الحرب في صعده ، إلا أن التطور الملحوظ في مواقف المشترك بالجملة تواكب مع تطور الحرب فبدأ اللقاء المشترك في بياناته يدين الخروج على الدولة ويدين معالجة هذا الخروج بالسلاح ، ثم طالب بلجنة وطنية لحل الأزمة [٣] .

ومما يحسب للقاء المشترك رفضه لقضية التدخل الخارجي لحل الأزمة وتحذيره للنظام من مغبة التدويل ولو إقليمياً : لأن إخراج القضية من الحيز الوطني يعطيها بعداً آخر قد يوقع اليمن مستقبلاً في ((دارفور يمنية)) [٤] .

---

(١) http://www.alghodyem.net/index.ph ، ٧-٢-٢٠٠٩ .

(٢) http:ll www.bilakoyood.net ، ، ٢٢-٣-٢٠٠٩ .

(٣) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧** ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ،٢٠٠٧ ، ص٢٠٤ .

(٤) نفس المرجع ، ص٢٠٤ . .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من صوابية رؤية المشترك من تحذيره النظام من التدخل الخارجي، غير أن تحذيره من مغبة التدويل ولو إقليماً ، فيه إشارة إلى الوساطة القطرية التي بدأت مع بداية الحرب الرابعة كوسيط بين الطرفين ، وفي هذا إجحاف بحق دولة قطر التي وقفت مع الوحدة اليمنية إبان حرب صيف ١٩٩٤ بصورة تختلف عن بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي دعمت الانفصاليين بالمال والسلاح كما أنها تحظى بثقة طرفي الصراع ، ولديها الإمكانيات المادية التي ستساهم في إعادة إعمارما خلفته الحرب في صعده ، والكل يعرف أن آثار الحرب في صعده أنتجت كارثة إنسانية ومادية ، لا تستطيع كل أحزاب المعارضة معالجتها بإمكانياتها المحدودة فهي وإن استطاعت أن تضع حلول لإيقاف الحرب ، لكن ليس لديها القدرة على التنفيذ فقد شاركت أحزاب المشترك في أغلب الوساطات المحلية لكن لم تكن قادرة على إيقاف الحرب .

دخلت قطر على خط الوساطة بين الحوثيين والحكومة لإنهاء الحرب في أثناء الجولة الرابعة من المواجهات ، يومها أكدت الحكومة اليمنية بأنها لم تطلب من قطر التوسط بينها وبين المتمردين لكنها ترحب بهذه المبادرة الأخوية ونفت وجود تدويل لقضية صعده ، والحال أن اتصالات أجرتها طهران مع الدوحة طلبت فيها من الأخيرة التدخل لدى الرئيس صالح لإنهاء الحرب ضد الحوثيين في مقابل تعهدها إقناع زعماء التمرد عبر يحي الحوثي المقيم في أوروبا بقبول الوساطة القطرية ، وبالفعل زار أمير قطر صنعاء وبعدها بأسابيع أعلن عن اتفاق بين الحكومة والمتمردين في صعده برعاية قطرية في حزيران (يونيو) (٢٠٠٧) تضمن ما يلي [١] :

- الوقف الفوري لإطلاق النار بين الجانبين .
- مغادرة القائد الميداني للتمرد عبد الملك الحوثي واثنين من أشقائه إضافة إلى عبد الله عيضه الرزامي ، للإقامة في قطر وعدم ممارسة أية نشاطات سياسية أو إعلامية معاديه لليمن .
- التزام الحوثي ومن معه بالنظام الجمهوري والدستور والقوانين النافذة في البلاد وإنهاء حالة التمرد .
- وتنفيذ قرار عفو عام يصدره الرئيس صالح .

---

(١) نفس المرجع ، http://www.daralhayet.com/special/feat. ، ١٨-٣-٢٠٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وإطلاق المعتقلين والكشف عن المفقودين ومعالجة الجرحى وتسليم الجثث الموجودة لذويها .
- إعادة الحياة الطبيعية إلى مناطق الحرب في صعده وبسط نظام الدولة العام وتسليم المتمردين الأسلحة المتوسطة وذخائرها إلى الحكومة اليمنية .
- قيام الحكومة بإعادة ما دمرته الحرب التي اندلعت عام ٢٠٠٤ ومعالجة الآثار المترتبة عليها وإقامة صندوق تساهم فيه دولة قطر لإعمار المناطق المتضررة وتعويض المتضررين ويكون مفتوحاً لمساهمة الدول الشقيقة والصديقة .
- ضرورة احترام حرية الرأي وحق الحوثيين في إنشاء حزب سياسي وفقاً للدستور والقوانين النافذة في البلاد ووقف الحملات الإعلامية وأعمال التحريض بين الطرفين .

بعد ظهور الاتفاق إلى حير الوجود والجهود المبذولة لدولة قطر فيه وحسن نواياها لإيقاف الحرب ، تغير موقف المعارضة المعارض لجميع الوساطات الخارجية (دولية كانت أو إقليمية) وعلى وجه الخصوص الوساطة القطرية حيث عبر عنها المجلس الأعلى للقاء المشترك " يقدر المجلس الأعلى الجهود التي تبذلها اللجنة الرئاسية الوطنية التي قامت بالإشراف على تنفيذ إتفاق ٢٠٠٦/٢/١٨م والمساعي الحميدة القطرية التي شاركت في تلك الجهود وتؤكد على ضرورة البناء على نتائج تلك الجهود والانطلاق منها في تنفيذ أي اتفاق جديد [١] " .

بيد أن الوساطة القطرية لم تحول دون وقوع حرب خامسة وكانت هي الأكثر دموية كما أشرنا إلى ذلك سالفاً استمرت زهاء شهرين ، وقد انتهت بإعلان من طرف واحد من قبل الرئيس علي عبد الله صالح في ١٧/يوليو / ٢٠٠٨م ، وفي تقرير الأمانة العامة للإصلاح المقدم لمجلس شورى الإصلاح اعتبر أن إيقاف الحرب كان بسبب التفاعلات المحلية والإقليمية .

لا شكك أن التفاعلات المحلية والإقليمية قد أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على مسار هذا الإعلان ، في الوقت الذي وجه المشترك رسالته للرئيس حول جملة من القضايا بما فيها حرب صعده وتجديد موقفه منها جاءت أحداث إقليمية تمثلت بالاتهام الموجه من محكمة الجنايات الدولية للرئيس السودان بشأن قضية دارفور

---

(١) **الصحوة** ، صنعاء ، ع (١١١٤) ، ٢١ فبراير ، ٢٠٠٨م ، ص ١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذا إجراءات الأغلبية الحاكمة في باكستان ضد الرئيس مشرف ، إضافة إلى ضغط المنظمات العالمية في مجال الإغاثة وحقوق الإنسان، وإلى الاجتماعات غير المعلنة لعدد من مشايخ القبائل بدار الرئاسة التي كانت تهدف إلى تجييش القبائل لمساندة القوات المسلحة الحكومية [١] .

ورغم الإعلان المفاجئ لوقف الحرب وتعامل السلطة بهذا الأسلوب بمزاجية متجاهلة المجتمع والمؤسسات الدستورية والقوى السياسية التي طالبت أكثر من مرة بوقف الحرب ووضع مثل هذه الأزمة وغيرها من الأزمات الخطيرة التي يمر بها الوطن في إطار الشراكة الوطنية مع القوى السياسية وقوى المجتمع المدني والمؤسسات الدستورية لإيجاد المعالجات الجذرية لأسباب هذه الأزمات . ومع ذلك فقد اتسم موقف اللقاء المشترك بالترحيب بقرار الرئيس لوقف الحرب في صعده "برغم الغموض الذي ظل يلف قرار إيقاف الحرب ، فقد رحبنا به وباركناه انطلاقاً من موقفنا المبدئي والثابت في أن إيقاف نزيف الدم وإزهاق الأنفس مقدم على ما سواه ، وطالبنا ولا زلنا بإعادة السلام والعمران في المناطق المتضررة" [٢].

وبرغم الترحيب من قبل أحزاب اللقاء المشترك بقرار إيقاف الحرب غير أن إحالة الحكومة لمشروع تعديل قانون الانتخابات إلى البرلمان نهاية شهر يوليو ٢٠٠٨م قبل الوصول إلى إتفاق مع قوى المعارضة على هذا المشروع ، معتمدة في ذلك على أغلبيتها البرلمانية قد خلق نوعاً من الاحتقان السياسي بين القوى السياسية ، وصب ذلك في مصلحة القضايا اليمنية المثارة بما فيها قضية حرب صعده حيث اتخذ المشترك مواقف أكثر صلابة من مواقفه السابقة ودعا إلى معالجة آثار حرب صعده ليس في إطار المشترك والحزب الحاكم وإنما في إطار وطني أوسع .

دعت أحزاب المشترك إلى لقاء "وطني تشاوري يضم القوى والشخصيات السياسية والقيادات الاجتماعية ، ومنظمات المجتمع المدني ، وقادة الرأي والعلماء والمثقفين الذين يؤمنون بضرورة إجراء إصلاح سياسي ووطني شامل عبر حوار وطني جاد ، لإنقاذ البلاد وإخراجها من حالة الأزمة وحافة الهاوية.." [٣]

---

(١) **الأهالي** ، صنعاء ، ع ٦٦ ، ٢٠٠٨/١٠/٢٨ ، ص ١٣ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٣ .

(٣) **الشارع** ، صنعاء ، ع ٥٩ ، ٢ أغسطس ، ٢٠٠٨، ص ١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هذه الخطوة من المشترك تحت مبررات ساقتها ومن ضمنها " إيغال السلطة في الفساد ، وغياب الرؤية الوطنية في معالجة الأوضاع في الجنوب وعدم الاعتراف بالقضية الجنوبية كقضية وطنية تمس كافة أبناء اليمن ، والحروب المتكررة في محافظة صعده ، وتفاقم الأزمة الاقتصادية.."، وتم في اللقاء تشكيل لجنة تحضيرية لـ "اللقاء الوطني" أسميت بلجنة التواصل ، وتكونت من ٦ أشخاص يرأسهم الشيخ حميد الأحمر[١].

وفي حلقة نقاشية نظمتها لجنة التشاور الوطني في ٢٠٠٩/٢/٢٢م تحت عنوان (قضية صعده .. كأحد مظاهر الأزمة الوطنية) أكدت أحزاب المشترك في رؤيتها لقضية صعده ، أن الحروب التي خاضتها السلطة في صعده ليست سوى تعبير عن حالة الفشل التي وصلت إليها في التعاطي مع القضايا الداخلية ولحالة الانسداد التي وصلت إليها علاقتها بمواطنيها ومع الدستور والقانون[٢] ، وأن النعرات العنصرية والعرقية والطائفية التي بثتها هذه الحرب وتعريض التماسك الاجتماعي والثقافي للخطر من جراء استمرارها أمر يهدد الوحدة الوطنية ويزيد من تفتيتها [٣] .

وفي تعقيب للدكتور عبد الله الفقيه : أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء ، أكد أن الوحدة الوطنية والجغرافية والقيم والأخلاق والاقتصاد في خطر .. ، محملاً الأحادية التي يدير بها النظام الحاكم السلطة والاقتصاد السياسي السبب المباشر لأزمة صعده وكل الأزمات والكوارث [٤] .

وكان الشيخ حميد الأحمر رئيس مجلس التشاور الوطني رئيس الحلقة النقاشية قد أكد على أن قضية صعده تشكل جزءاً مؤلماً من الأزمة الوطنية التي دعا المشترك كافة أبناء اليمن لتحمل مسئولياتهم تجاهها والعمل الجاد للخروج من مأزقها .. ، وأضاف إلى أن فعاليات لجنة التشاور الوطني ستستمر كل يوم أحد من كل أسبوع وأن الفعالية القادمة ستكون حول القضية الجنوبية[٥].

---

(١) نفس المرجع ، ص١ .

(1) http:\\ www.marebpress. net ٢٢-٣-٢٠٠٩م .

(٣) http://www.marebpress.net ، ٢٢-٣-٢٠٠٩م .

(٤) **الثوري** ، صنعاء ، ع (٢٠٤٢) ، ٢٦-٢-، ٢٠٠٩ ، ص ٥ .

(٥) نفس المرجع ، ص٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : موقف أحزاب اللقاء المشترك تجاه القضية الجنوبية :

في مارس من عام ٢٠٠٧ انطلقت الاحتجاجات الشعبية في المحافظات الجنوبية بقيادة مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين العسكريين والمدنيين ، ومنذ الوهلة الأولى ، كانت مطالب المتقاعدين حقوقية بحته ذات منطلقات إنسانية واقتصادية وكان أهم ما ميز حركة المتقاعدين طابعها السلمي الذي رفض العنف طريقاً للحصول على الحقوق [١] .

لقد أدرك القائمون على إدارة تلك الفعاليات الاحتجاجية أن صراعهم مع السلطة لأجل استعادة كافة حقوقهم الدستورية ، يجب أن تظل في دائرة العمل السلمي الذي يكفله الدستور والقانون [٢] غير أن القانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٣م بشأن تنظيم المظاهرات والمسيرات ينص على التالي ((يجب على كل من أراد تنظيم مظاهرة أو مسيرة تشكيل لجنة تقوم بتقديم بلاغ إلى الجهة المختصة قبل وقت لا يقل عن ثلاثة أيام من تاريخ بدء المظاهرة أو المسيرة)) [٣] وبناء عليه وبحسب هذا القانون فأي حزب أو نقابة أو فعالية مدنية تريد تنظيم مظاهرة أو مسيرة عليها بطلب ترخيص من السلطات المحلية المختصة .

ولهذا نجد أن منظمي الاحتجاجات لم يطالبوا الجهات المختصة لمنحهم تراخيص لمسيراتهم أو مظاهراتهم ، وهذا بحد ذاته يشكل اختراق للقانون من قبل القائمين على الاحتجاجات في بعض المحافظات الجنوبية ، وهذا التصرف أعطى الحق للسلطات لمنعها واعتقال ناشطيها تحت دعوى أنها تهدد "الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي والسكينة العامة[٤]".

وفي حين بقيت السلطة على موقفها الرافض لأي شكل من أشكال التعامل مع المحتجين أو الحوار معهم أو السماع لمعاناتهم ، تحولت المطالب الحقوقية للمتقاعدين إلى مطالب سياسية انفصالية ((ففي الاعتصام الذي نفذه المتقاعدون يوم الثاني من أغسطس ٢٠٠٧ في مدينة عدن وصف (العميد ناصر النوبة) السلطة بالمحتل وطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي الوقوف إلى جانب أبناء

---

(١) عادل أمين ، المتقاعدون يصنعون مستقبل الجنوب ، **الناس** ، صنعاء ، ع ٣٨٢ ، ٤- ٢، ٢٠٠٨، ص١٢، العامود الثاني.

(٢) نفس المرجع، ص١٢ .

(٣) عبدالله قطران ، قانون تنظيم المظاهرات والمسيرات، **الناس** ، صنعاء ، ع ٤٠٩ ، ص٥ ، العامود الأول .

(٤) نفس المرجع ، ص٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجنوب وطالب باستفتاء الجنوب،حول الوحدة وحق تقرير المصير))[١] ومن هذا التاريخ أصبح ما يعرف بالقضية الجنوبية .

فالحراك السياسي والاجتماعي في الجنوب يجسد حالة موضوعية في علاقته بمأزق الوضع العام الذي تعيشه البلاد وما يترتب عليه من إسراف في إرهاق هذا الجزء من الوطن بأعباء وممارسات سلطة تغيب معها وظيفة الدولة [٢].

وأخذ يتجه نحو إنتاج وإعادة قضيته المتمثلة في المطالبة بقيام دولة الشراكة الوطنية على قاعدة اقتسام عادل للثروة وحكم لا مركزي وتكريس حقوق متساوية لكل أبناء الوطن أي الاعتراف بقضية الجنوب كشريك في وحدة سلمية تستلزم تصفية كل آثار حرب ١٩٩٤م وبناء دولة الشراكة الوطنية [٣] . وهذا الطرح هو من قبل بعض الفئات السياسية داخل الحزب الاشتراكي اليمني التي تطلق على نفسها (تيار إصلاح مسار الوحدة) وهدفها هو العودة بالمعادلة السياسية إلى ما كانت عليه الأمور في الفترة الانتقالية وإعادة تقاسم السلطة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر وهي من استغلت قضية المتقاعدين وإعتصاماتهم بتأييد ودعم من المعارضة في الخارج وحولتها من مطالب حقوقية إلى مطالب حقوسياسية .

وهناك من يرى أن إصلاح مسار الوحدة ليس في عودة المعادلة السياسية السابقة على الحرب والانفصال ولا في عودة الامتيازات المادية والسياسية للحزب ورموزه ، ولكن في إصلاح الاختلالات الجذرية في إدارة الدولة وأجهزتها بما يحقق مضموناً ديمقراطياً حقيقياً للدولة يقوم على سيادة القانون ، وبسط الحريات ، وإلغاء الاستحواذ على السلطة والثروة [٤].

جدير بالذكر أن تقرير المرصد لحقوق الإنسان كان قد أرجع الحراك الموجود في المحافظات الجنوبية إلى النتائج المباشرة لحرب صيف ٩٤م التي قال بأنها "أدت

---

(١) عادل أمين ، **المتقاعدون يصنعون مستقبل الجنوب** ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٢) أمين عام الحزب الاشتراكي ، ياسين نعمان ، الانتخابات بين حل الأزمة الوطنية وتسوية أزمة السلطة ، **الثوري** ، صنعاء ، ع (٢٠٣١) ، ٢٠-١١، ٢٠٠٨ ، ص ٦ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٦ .

(٤) ناصر يحيي ، شعب واحد رغم الاتجاهات الجغرافية ، **الناس** ، صنعاء ، ع ٣٦٠ ،٢٠-٨ ،٢٠٠٧ ، ص١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الاستيلاء على الأرض والممتلكات العامة والخاصة وإبعاد عشرات الآلاف من الوظيفة العامة في تلك المحافظات[١]".

واعتبر قضية الأراضي من أهم الأسباب التي خلقت الحراك ، بالإضافة لقضية المبعدين من وظائفهم ويصل عددهم إلى نحو "٢٣٠٠٠ مبعد من مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة منهم ١٣٠٠٠ مبعدين من وظائفهم العسكرية[٢]"، وبحسب معلومات مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين العسكريين قد يفوق عددهم ٦٠٠٠٠ متقاعد.

ووفقا لرؤية العديد من المهتمين بالشأن السياسي في اليمن فالأوضاع السياسية والاقتصادية والقضائية والإدارية شهدت تدهورا أكثر مما كانت عليه قبل الانتخابات الرئاسية التي أجريت في سبتمبر ٢٠٠٦م ، فالتدهور الكبير هذا كان مبررا لممارسة النضال السلمي من مختلف القوى السياسية والاجتماعية ، بوسائل مختلفة ، ويمكن إجمال أبرز أسباب ومظاهر هذا التدهور في التالي[٣]:

١-استمرار تقليص الهامش الديمقراطي ، وانتهاك واسع للحريات العامة وحرية الرأي والتعبير واستمرار محاولات إضعاف الأحزاب السياسية من خلال التفريخ والحل والتجميد والتفتيت والإغراء بالمال والمناصب .

٢- مصادرة الحقوق الإدارية لموظفي الدولة سواء عند التوظيف أو في التعيين والترقية بناء على الانتماء السياسي ، وممارسة سياسة الإقصاء الممنهجة ضد كوادر أحزاب المعارضة المنضوية في إطار اللقاء المشترك .

٣- استمرار حالات الاختلال السياسي المتأصل في النظام والمؤطر دستوريا من خلال الصلاحيات الواسعة جدا الممنوحة لرئيس الجمهورية والموجودة في ثماني عشرة مادة من الدستور والتي تتحدث عن سلطات الرئيس وصلاحياته وتجعل بيده كل مفاصل الدولة المدنية والعسكرية وفي نفس الوقت لا يتحمل أية مسئولية .

---

(١) شاكر أحمد خالد ، خلافات الحراك الجنوبي ..، **الناس** ، صنعاء ، ع ٤٢٩ ،١٢-١ ، ٢٠٠٩ ،ص٣ ، العامود الأول .

(٢) نفس المرجع ، ص٣ .

(٣) **التقرير الاستراتيجي اليمني** ٢٠٠٧ ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، مرجع سابق ، ص٥٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تسييس الوظيفة العامة وحكرها على الموالين والمقربين ، وغياب العدالة في الحقوق والواجبات العامة ، والتصرفات السيئة للموظفين والمسئولين في بعض المحافظات الجنوبية .

٥- استمرار أزمة الثقة بين السلطة والمعارضة وانسداد أفق الحوار فيما بينها .

٦- استمرار العبث بالمال العام ، وتزايد الفساد وتعميمه على مختلف مؤسسات الدولة حتى صار ثقافة عامة وعقيدة سياسية للسلطة وحزبها الحاكم ، وعدم محاكمة كبار الفاسدين الذين ثبت تورطهم في نهب الأراضي والممتلكات .

٧- استمرار التردي الاقتصادي المتمثل في الارتفاع المتزايد لأسعار السلع والخدمات وتزايد نسبة الفقر والبطالة .

٨- ضعف سلطة القانون واستمرار تناقص هيبة الدولة ، وتردي الأوضاع الأمنية وتزايد ظاهرة الثأر والتقطع وعودة التمردات القبلية .

الإيجابيات والسلبيات للحراك السياسي:

أولاً: الإيجابيات:

يعتبر عام ٢٠٠٧ إحدى نقاط التحول المهمة في تاريخ اليمن الحديث نحو الدفع بعجلة التغيير إلى الأفضل ، وقد مثلت الاحتجاجات السلمية أهم النقاط لأنها كانت سبب رئيسي في حدوث العديد من :-

١- إعتصامات ساحة الحرية بصنعاء لبعض مؤسسات المجتمع المدني ونجاحها في تحقيق مطالبها..[١].

٢- ظهور فئات لأول مرة تطالب بحقوقها علنا كعمال النظافة والمعاقين والمقاولين المحليين وسائقي الدراجات النارية ، من خلال استخدام مختلف وسائل الاحتجاجات السلمية كالإعتصامات والمسيرات والإضرابات .

٣- ظهور تكتلات سياسية واجتماعية خارج إطار السلطة والأحزاب السياسية ، كجمعيات المتقاعدين وجمعيات العاطلين ومنظمة مناهضة

(١) نفس المرجع ، ص٦١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوريث ومجلس التضامن الوطني (برئاسة النائب البرلماني الشيخ حسين بن عبدالله الأحمر) واتحاد البرلمانيين السابقين وغيرها .

٤- ملتقى التصالح والتسامح (الجنوبي-الجنوبي) لإغلاق ملفات الماضي كنكبة ١٣يناير٨٦م ، وكان بدعوة من الرئيس السابق علي ناصر محمد بسبب برود العلاقة مع النظام والتي بدأت بالفتور قبيل الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦ .

ثانيا : السلبيات:[١]

١- إعتصامات المتقاعدين العسكريين في المناطق الجنوبية وقمع السلطة لها وتحولها إلى مطالب سياسية وظهور بعض التعبيرات الانفصالية وبروز ما يسمى بالقضية الجنوبية .

٢- تصاعد مشاعر العصبية المناطقية والعداء لكل شخص ينتمي إلى المناطق الشمالية بغض النظر عن انتمائه السياسي وعلاقته بالسلطة وقوى الفساد .

٣- ظهور تمرد مسلح في منطقة المحفد بمحافظة أبين بقيادة العميد المتقاعد سعيد الشحتور والذي طالب بحق تقرير المصير للجنوب .

٤- ظهور تمرد مسلح آخر بمحافظة أبين يقوده نائب مدير الأمن السياسي السابق العميد أحمد الكبدة احتجاجا على تهميش الدولة له واقصائه قسرا من وظيفته وعدم صرف مرتباته لأكثر من خمس سنوات حسب ما يدعيه .

٥- إغلاق الطرقات وإقلاق السكينة العامة وإثارة الفوضى ومواجهة الأمن[٢].

---

(١) نفس المرجع ، ص٦١ ،

(٢) نزيه عبدالله ، اليمن في تجاذب التناقضات ومفاصل الأزمات ، **الشموع** ، صنعاء ، ع ٤٦٨ ، ٢٤-١، ٢٠٠٩ ص١٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف أحزاب المشترك تجاه القضية الجنوبية :-

عندما بدأت الاحتجاجات السلمية التي قام بها المتقاعدون العسكريون في المحافظات الجنوبية ، لم يتضح وقتها موقف أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك منها . فلم تنضم لهذه الاحتجاجات إلا بعد ما يقرب من الشهرين والذي أعطاها بعدا وطنيا وحولها من قضية مطلبيه إلى قضية رأي عام يوجب على السلطة التعامل معها والعمل على حلها ، وقد أدركت أحزاب اللقاء المشترك أن سكوتها عما يدور في المناطق الجنوبية قد يؤدي إلى خطا كبير ويدفع المواطنين في المناطق الجنوبية إلى خيار الانفصال [١] . ولذلك قامت أحزاب اللقاء المشترك بدور كبير في ترشيد الاحتجاجات وتوجيهها نحو المطالبة بالحقوق المشروعة بالطرق السلمية والبعيدة عن دعاوي الانفصال وحق تقرير المصير .

لقد أطلق المشترك اعتصاماته بهدف مواجهة طابع الخصوصية الجنوبية التي اتخذتها الاحتجاجات ، ومثلما اعتبرت هذه الخصوصية انفصالية ، رأت قيادات الاحتجاجات في هذا التفافا على القضية الجنوبية وإسقاطا لها عبر تهميشها وإلحاقها بمشاكل إجرائية ومعيشية تحتاج إلى إصلاحات إدارية في إطار صبغة الدولة القائمة وليس إلى قرار سياسي شامل يعالج قضية سياسية شاملة كالقضية الجنوبية .

وبدأت المواجهة بين الطرفين بعد اتجاه المشترك إلى إقامة إعتصامات موازية في بعض المحافظات الشمالية ضد الفساد وارتفاع الأسعار ، باعتبار هذه مدخل الحل الشامل لمختلف مشاكل البلد ومنها القضية الجنوبية ، ووصلت هذه المواجهة إلى الصدام المباشر ، في أحد إعتصامات المشترك نهاية ٢٠٠٧ ، بعد انتقاله إلى أنشطة منفردة وباسمه في المحافظات الجنوبية والشرقية التي كانت قد أصبحت مسرحا محصورا على سيدين اثنين :القضية الجنوبية وقوات الأمن[٢].

ولعل نشاط المعارضة بهذا الخصوص ساهم في شق الساحة الاحتجاجية من داخلها وتمكين التيار المعتدل من السيطرة على قرار الحركة الجنوبية بعد ضرب التيار المطالب بالانفصال عبر اعتقال بعض رموزه وتحييد البعض الآخر .

---

(١) نفس المرجع ، ص٦٢ .

(٢) . http :\\ www. Akhbaralasr ، ٢٣-٢-٢٠٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤكد المشترك في أكثر من مكان أن القضية الجنوبية والاعتراف بها "يشكل مدخلا لإصلاح أوضاع البلاد كافة"[١] ، على أن يتم حل قضايا الوطن تحت سقف الوحدة والديمقراطية .

وينبغي أن يشارك أبناء الجنوب في الثروة والسلطة ، وأن يتم معالجة المبعدين من الوظائف المدنية والعسكرية معالجة جادة ، وأن يتم إطلاق سراح كل المعتقلين وإيقاف المحاكمات والملاحقات ، ورفع كل المظاهر المسلحة في مداخل بعض المدن والقرى[٢].

وبالمقابل من ذلك تؤكد السلطة أن أحزاب اللقاء المشترك تتبنى هذه القضية بازدواجية شديدة ، فهي تحمل السلطة تداعيات القضية الجنوبية ولا تحمل من رفعوا شعارات الانفصال ، وبحسب كلام الرئيس فهي "تتضامن مع المتقاعدين ومع أن بعض المندسين رفعوا شعارات شطرية انفصالية..وكان لا بد من أن يتخذوا موقفا ضد الشعارات الانفصالية والمسيئة[٣]" .

وتفاديا لأخطار هذا الحراك وسلبياته التي تم إيضاحها آنفا ولمعالجة آثاره بعيدا عن الأساليب الأمنية القمعية ، التي تغذي من ثقافة الحقد والكراهية وتفكك النسيج الاجتماعي ، وتفتح الطريق أمام المشاريع الصغيرة ، التي تهدد الاستقرار السياسي وتعمل على تآكل الوحدة الوطنية .

استجابت الحكومة لمطالب المتقاعدين بعد تحذيرات عديدة محلية ودولية وكانت كالآتي :-

١- تمت إعادة أكثر من ١٥ ألف متقاعد عسكري (باستثناء عشرات الآلاف من جميع محافظات اليمن الذين رفعت الحكومة مرتباتهم وهم قانونا ينطبق عليهم قانون التقاعد) وتصرف الدولة على هذا الوضع خمسين مليار ريال سنويا[٤].

---

(١) حوار مع النائب محسن باصرة ، **النور** ، نون للخدمات الإعلامية والتوزيع ، ع ٢٠٩ ، صنعاء ، ١٠ -٢٠٠٨ ، ص١٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص١٤ .

(٣) حوار مع الرئيس علي عبدالله صالح ، **الوسط** ، صنعاء ، ع ١٦١ ،١٥ أغسطس ،٢٠٠٧ ، ص٢ .

(٤) حوار مع رئيس الوزراء علي محمد مجور ، **الجمهور** ، صنعاء ، ع ٤٤ ، ١٤فبراير ، ٢٠٠٩ ، ص٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الإفراج عن المعتقلين جاء " بناء على قرار العفو العام الصادر بحقهم من قبل الرئيس علي عبدالله صالح[١]".

٣- وبالنسبة لما يحدث من نهب الأراضي فقد شكلت لجنة من قبل رئيس الجمهورية ، يرأسها وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة .

٤- كلف رئيس الجمهورية نائبه عبده ربه منصور بتنفيذ المعالجات في "٣ محافظات شملها تقرير لجنة باصرة وهي عدن ، أبين ،لحج [٢] " من أصل خمس محافظات . وقد تم حل نحو ٩٠% من مشكلات الأراضي[٣]، حسب المصادر الرسمية .

٥- انتخاب محافظي المحافظات من قبل أعضاء المجالس المحلية .

وبالرغم أن هذه الانتخابات كانت من ضمن الحلول الأساسية التي ساعدت على تهدئة الأوضاع في بعض المحافظات الجنوبية ، وإن لم تلبي الطموحات المنشودة إلا أنها مثلت خطوة في طريق توسيع صلاحيات الحكم المحلي كما نسمع من القيادة السياسية.

إن المعالجات السابقة التي قامت بها السلطة كافية لإنهاء ملف القضية الجنوبية حيث والمطالب الحقوقية التي نادى بها قادة هذا الحراك عادت لمعظم أصحابها أضف إلى ذلك –الحد من المركزية الشديدة بانتخاب محافظي المحافظات في الثلث الأول من العام ٢٠٠٨ . إلا أنه ما لم تعمل السلطة على حلول القضايا الأخرى بصورة جذرية كالأراضي المنهوبة وتصفية آثار حرب ٩٤ والتوزيع العادل للثروة والمواطنة المتساوية ، سيكون البلد معرضا لعدم الاستقرار بين فترة وأخرى .

لقد أخذت القضية الجنوبية بعدا سياسيا ، وتأخر السلطة عن عدم الاعتراف بالمطالب الحقوقية في بداية الحراك ساهم في هذا التحول ، فهناك قوى سياسية معارضة (كالمشترك) ، وغيرها من معارضة الخارج تمد هذه القضية بأسباب البقاء ولكل معارضة من وراء هذا الحراك أهداف مختلفة ، إلا أن ما يحسب للمشترك أنه

---

(١) حوار مع نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن رشاد العليمي ، (٢٦ **سبتمبر**) صنعاء ، ع ١٤١٣ ، ص٥ .

(٢) عزت مصطفى ، محاكمة متنفذي الأراضي..، **الناس** ، صنعاء ، ع ٣٢ ،٢٦يناير ، ٢٠٠٨ ، ص٢ .

(٣) حوار مع النائب الإصلاحي علي عشال ، **الشارع** ، صنعاء ، ع ٧١ ، ١ نوفمبر ، ٢٠٠٨ ، ص٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعطى هذه القضية بعدا وطنيا ، كقضية لكل اليمنيين شمالا وجنوبا ، ولم تعد حكرا على الجنوبيون وحدهم .

كانت القضية الجنوبية من ضمن القضايا التي طرحها المشترك على اللجنة العليا للتشاور الوطني التي يرأسها الشيخ حميد الأحمر والتي تنظم لعقد مؤتمر وطني وفي سبيل هذا الأمر كونت أحزاب المشترك "قاعدة بيانات من أكثر من خمسة وعشرين ألف شخصية ستدعوهم لعقد المؤتمر الوطني لكي يقرر الشعب قراراته ويتصرف في أموره[١]. فقد قررت أحزاب المشترك الالتحام والانضمام بالجماهير وقررت نقل الهم الوطني إليهم .

وفيما يخص القضية الجنوبية فإنها تعتبر "في نظر أحزاب المشترك بوابة الإصلاح الوطني الشامل[٢]، وهنا يظهر التناقض في الخطاب السياسي لأحزاب اللقاء المشترك، ففي السابق كانوا يعتبرون الإصلاح السياسي هو المدخل الحقيقي للإصلاح الوطني الشامل ، ثم انتقلت إلى الانتخابات ثم أصبحت القضية الجنوبية هي بوابة الإصلاح الوطني ، وهذه التناقضات في المواقف تؤدي إلى إرباك المتابع والباحث معا وهذه المواقف المتناقضة للمشترك قد تكون ناتجة عن تسرع وبدون دراسة علمية لتحديد القضايا الهامة في البلد هذا من جانب ، ومن جانب آخر قد يكون هدف أحزاب المشترك في تبني مثل هذه القضايا للضغط على السلطة في قضايا أخرى تهمها .

وقد قدم محمد عبد الملك المتوكل عضو المجلس الأعلى للقاء المشترك ورقة باسم أحزاب اللقاء المشترك في حلقة التشاور الوطني عن القضية الجنوبية في ١-٣-٢٠٠٩ أوضح فيها "أن للأزمة في جنوب الوطن جانبان ، جانب حقوقي يتعلق بحقوق مادية ووظيفية لعدد من أبناء الجنوب والمفترض أنها حقوق قانونية لا يجوز التردد أو التأخير في حلها ، أما الجانب الآخر فسياسي وهو ما يتطلب الحوار حوله لامتداد طبيعته وآثاره على الساحة اليمنية كلها والنضال في سبيله مسئولية جميع اليمنيين وما

---

(١) الأحمر : القضية الجنوبية ..، www.foudsharhamaktoobbly.com/ ، ٢٤-٣-٢٠٠٩ .

(٢) نفس المرجع ، www.foudsharhamaktoobbly . com . ٢٤-٣-٢٠٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتوصلون إليه سوف يكون المدخل للإصلاح الشامل[١] " . فهناك خمس إطروحات مختلفة في الجنوب حول السياسي (الشراكة السياسية) وهي كما يلي :-[٢]

١-عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الوحدة ومن ثم التفاوض على شروط الوحدة المطلوبة .

٢- اعتماد النظام الفيدرالي على مستوى الشمال والجنوب .

٣- تقسيم اليمن إلى أربعة أو خمسة أقاليم في ظل قانون حكم محلي .

٤- تخصيص ٢٠% من عائدات الثروة إلى المناطق التي تنتجها ، على أن تغطي المناطق غير المنتجة من الميزانية العامة .

٥- الاكتفاء بوثيقة العهد والاتفاق وتطبيقها .

المطلب الثاني: موقف أحزاب اللقاء المشترك من قضية الفساد

يُعد الفساد من أعظم التحديات التي تواجهها معظم دول العالم وخاصة الدول الأقل نمواً[٣] ، والفساد ظاهرة عالمية ولكن بدرجات متفاوتة ، ولها تجليات تتفاوت من بلد لآخر طبقاً لمستوى التنمية الاقتصادية والاختلاف الثقافي ، وقد تنامى الفساد بشكل متزايد في السنوات الأخيرة خاصة في ثنايا التحرر والعولمة ، حيث استخدام التقنيات الجديدة والدور المتزايد للشركات الدولية في سياق سياسي واقتصادي سريع [٤] .

تشكل منظومة الحكم الجيد للدولة بكافة مكوناتها وأبعادها المؤسسية والتنظيمية والإدارية والتشريعية العامل الأهم في حفز النمو الاقتصادي وضمان استدامته وفي جذب الاستثمارات الخاصة منها والوطنية ، إلى جانب دورها الهام والفاعل في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومساهمتها كذلك في التخفيف من الفقر والحد من البطالة ، كما يتوقف التزام أفراد المجتمع بالمواطنة وإدراكهم لواجباتهم ومسئولياتهم على طبيعة ومستوى أداء مؤسسات الدولة في توفير السلع والخدمات

---

(١) **الوسط** ، صنعاء ، ع ٢٢٩ ، ٤ مارس ، ٢٠٠٩ ، ص١١ .

(٢) نفس المرجع ، ص١١.

(٣) Vinay bhargava and Emil bolongatia; **Challenging corruption in Asia**, case studies and a framework for action, diricion in development, (washington.D.C: the world Bank 2004) P.l .

(٤) الشاوش ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامة والأساسية وفي الوقت نفسه قدرتها على إرساء حكم القانون وبسط مظاهر الأمن والاستقرار في كافة مناطق البلاد [١] .

وفي الجمهورية اليمنية ، شكلت مكونات الحكم الجيد عناصر رئيسية ومفاصل جوهرية منذ ١٩٩٥م نظراً لأهميتها ولدورها الكبير الذي تؤديه في تحقيق غايات وأهداف خطط وبرامج التنمية ، وكذلك تعزيز وصون نتائجها الإيجابية . لكن رغم ذلك اتسمت إصلاحات الحكم الجيد بالبطء الشديد خلال الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) ، وإستراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣– ٢٠٠٥) كما أن الإصلاحات التي تمت لم يكن لها نتائج إيجابية ولم تتمكن من إحداث تغيرات ملموسة ومباشرة في كافة المجالات وبالذات في إحداث التحسن المطلوب في مناخ الاستثمار في اليمن [٢] .

وهذا الأمر أدى بالعديد من الدول والمؤسسات الدولية المانحة لليمن من اتخاذ موقف منها على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية ، " على الرغم من قيام الحكومة اليمنية بإعداد ورقة المفاهيم Concept paper ثم إعداد الخطة القطرية لليمن Country plan ، ثم تسليمها للجهات المعنية في الحكومة الأمريكية خلال شهر اكتو بر ٢٠٠٥ ، إلا أن الحكومة اليمنية فوجئت ، وعلى عكس ما كان متوقعاً بتعليق أهلية اليمن من الحصول على مساعدة الهيئة في إطار برنامج العتبة للسنتين الماليتين ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ ، حيث تم تبرير هذا التعليق بانخفاض مستوى إنجاز اليمن في ثمانية مؤشرات منذ بداية اختيارها ضمن هذا البرنامج في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٤ ، وكذلك فشلها في أربعة مؤشرات أخرى[٣] منها السيطرة على الفساد .

وتشير تقارير منظمة الشفافية العالمية في العام ٢٠٠٦ ، أن اليمن في مؤشر مدركات الفساد احتلت المرتبة ١١٩ من بين ١٦٣ دولة تضمنها . التقرير وللتوضيح نبين أكثر من خلال الجدول التالي :-

---

(١) **التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٦م** ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٣٢ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٣) مؤشر مدركات الفساد للدول العربية في عام ٢٠٠٦م			
الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب على مستوى الدولة العربية	مؤشر الفساد للعام ٢٠٠٦
الإمارات	٣١	١	٦,٢
قطر	٣٣	٢	٦,٠
البحرين	٣٦	٣	٥,٧
عمان	٣٩	٤	٥,٤
الأردن	٤٠	٥	٥,٣
الكويت	٤٧	٦	٤,٨
مصر	٧٢	٩	٣,٣
السعودية	٧٧	١٠	٣,٣
اليمن	١١٩	١٥	٢,٦
السودان	١٥٩	١٦	٢,٠
العراق	١٦١	١٧	١,٩

المصدر : التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٦ ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠٠٦ ، ص٢٣٦ .

أولاً : تعريف الفساد :

المدخل التقليدي في تعريف الفساد [١] :

يركز الاتجاه التقليدي في تعريف الفساد على الجانب الأخلاقي كسلوك فردي ومن ثم فإن فساد الأخلاق يولد انعدام الثقة التي تسمح بوجود بيئة صالحة للممارسات غير الأخلاقية في المجتمع ، حيث يتحول فيه الرجل الطيب حسن النية إلى ساذج أو إلى أبله سريع التصديق ، بحيث يضع الأقوياء قواعد تحمي مصالح الأغنياء وتصبح العدالة هي مصلحة الأقوى .

الاتجاه السلوكي في تعريف الفساد [٢] :

الفساد في مفهوم البنك الدولي هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة ، وهو أكثر عمومية ، ويؤكد هذا التعريف على أهمية القيمة الاجتماعية ويقدم عناصر النظرة الكلاسيكية كون السياسة ظاهرة اجتماعية لها دوافع أخلاقية .

---

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥** ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتجاه الوظيفي في تعريف الفساد [١] :

حاول أنصار المدخل الوظيفي أن يقدموا نموذجاً جديداً لدراسة الفساد ، فركزت اهتماماتهم على العوامل التنظيمية السائدة في بعدين : البعد الخاص الفردي ، البعد العام الهيكلي .

وعلى ضوء ذلك عُرف الفساد بأنه : اختلال وظيفي ، وسلوك منحرف عن الواجبات الرسمية لوظيفة عامة بسبب خاص (عائلي أو شخصي أو عصبية خاصة) يتعلق بمكاسب مالية ، أو مركز مرموق أو يخالف القوانين بممارسة أشكال معينة من النفوذ الشخصي .

المفهوم الإسلامي للفساد :

أبدت الشريعة الإسلامية في حرصها الشديد لمكافحة الفساد بجميع أشكاله إلى درجة تميزها عن الشرائع الأخرى في العالم بأسره في القديم والحديث ، ويظهر ذلك جلياً بما سنته من عقوبات دينية وأخروية لمن يرتكب الفساد ، قال تعالى " من قتل نفساً بغير حق أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً"[٢] .

ثانياً : الإجراءات الدستورية والقانونية اليمنية لمكافحة الفساد : –

(أ) الإجراءات الدستورية :

أورد الدستور اليمني عدداً من النصوص التي تمنع حالات الفساد ومنها :

تنص المادة الخامسة من الدستور على أنه : "يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلميا ، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية ، وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين "[٣] .

---

(١) نفس المرجع ، ص ٢٦–٢٧ .

(٢) المائدة ، آية رقم ((٣٢)) .

(٣) المادة (٥) من الدستور .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكد الدستور على أن للأموال العامة حرمة وعلى الدولة وجميع أفراد المجتمع صيانتها وحمايتها وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريباً وعداوة على المجتمع ويعاقب كل من ينتهك حرمتها [١] .

كما أكد الدستور على نظام متكامل لمكافحة الفساد من خلال المحاسبة والمسائلة السياسية والإدارية والمالية للمسئولين في وظائفهم العامة ، وإدارتهم للموارد العامة وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين ، وهذا ما تشير إليه المادة رقم (١٣٥) التي تنص على أنه : ((لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدته أن يزاول ولو بطريقة غير مباشرة مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً كما لا يجوز أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ولو بطريقة المزاد العلني أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أموال أو يقاضيها عليها [٢])) .

وتعكس هذه النصوص بالإضافة إلى قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٥م الخاص بإجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة قفزة نوعية حيث جرّم الدستور مزاولة المسئول التنفيذي أي عمل خاص بجانب مهامه الرسمية [٣].

كما أكد الدستور في المادة رقم (١٤٩) على أن ((القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً ، والنيابة العامة هيئة من هيئاته ، وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا ، أو في شأن من شئون العدالة ويعتبر هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم [٤] . ومما سبق تبين أن الدستور اليمني قد وضع ضمانات قانونية لمحاصرة الفساد ، والاختلالات ، غير أن الصعوبة الرئيسية تكمن في جوانب التطبيق العملي .

---

(١) المادة (١٩) من الدستور .

(٢) المادة (١٣٥) من الدستور .

(٣) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥** ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٤) المادة (١٤٩) من الدستور .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الإجراءات القانونية :

حدد قانون العقوبات في المادة ١٥١ بأن ((يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل موظف عام طلب أو قبل عطية أو مزية من أي نوع أو وعداً بها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل أو إخلالاً بواجبات وظيفته))[١] بالإضافة إلى ((قانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن مكافحة غسيل الأموال ، وقانون براءة الذمة المالية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٦ ، ويعد من أحدث القوانين التي ظهرت من أجل مكافحة الفساد . وجاء هذا القانون هادفاً إلى [٢] :

حماية المال العام ، تعزيز الثقة بأجهزة الدولة وموظفيها ، مكافحة الكسب غير المشروع ، تعزيز الرقابة على كل من يتولى وظيفة عامة . وقد شمل هذا القانون معظم الموظفين العموميين بما فيهم رئيس الجمهورية .

والقانون رقم (٢٩) بشأن مكافحة الفساد الذي هدف إلى إنشاء هيئة وطنية مستقلة عليا لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعقب ممارسيه .

بموجب قانون مكافحة الفساد تنشأ هيئة مستقلة تسمى الهيئة العليا لمكافحة الفساد وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها استقلال مالي وإداري ' وتتشكل الهيئة من أحد عشر عضواً ممن تتوفر فيهم الخبرة والنزاهة والكفاءة على أن تمثل في الهيئة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاع المرأة .

وتم تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في شهر يونيو ٢٠٠٧ .

وخلاصة الأمر أن وجود النصوص القانونية الجزائية لا يكفي لمكافحة الفساد فهي بحاجة إلى إطار إجرائي فعال لزيادة القدرة على الإصلاح واكتشاف ممارسات الفساد المتنوعة ، وبدون ذلك تصبح هذه النصوص حبراً على ورق ، ومجرد سلاح بيد السلطة تناور بها لإسكات المعارضين في الداخل والمانحين في الخارج .

---

(١) الشاوش ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن** ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٤٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : موقف أحزاب اللقاء المشترك من قضية الفساد :

أكد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق مهاتير محمد أن الاستقرار السياسي هو أبرز عوامل النهضة الصناعية التي شهدتها ماليزيا والتي تحولت فيها إلى دولة صناعية رائدة .

ودعا اليمن خلال مشاركته في افتتاح المؤتمر الوطني الأول الخاص بالصناعة "مستقبل اليمن " بتاريخ (٢٠٠٨/١٢/٢٢) إلى العمل بصورة كبيرة لخلق بيئة صناعية ملائمة ، وأكد على ضرورة الارتقاء وتطوير مستوى أداء الإدارة والذي من شانه القضاء على الفساد الذي يزيد بزيادة فساد الإدارة ، (وأكد) أن القوانين وحدها لا يمكنها القضاء على الفساد [١] .

ولأن ما يدعو إليه مهاتير محمد يصعب تحقيقه في ظل بيئة طاردة للاستثمار وفساد إداري في كل مؤسسات الدولة ، وضعف سيادة القانون ، وقضاء غير مستقل فوجود هذه الإشكالات يستحيل تحقيق إصلاح سياسي ((فالتخلف السياسي هو جوهر القضية ، منه بدأت مآسينا وعنه انطلقت مشاكلنا))[٢].

وفي إطار التشخيص الحديث لأزمة الإصلاح السياسي في الدول العربية (واليمن جزء لا يتجزأ من المنظومة العربية) ، فقط طرحت الجوانب التالية : [٣]

١) غياب الإرادة السياسية من جانب أولئك الموجودين في السلطة .

٢) وجود مقاومة ضد إدخال الإجراءات التي يمكن أن تبدو نزولاً عند الضغط الخارجي والتزاماً بجدول أعمال الدمقرطة الغربي .

٣) الخوف من العواقب التي يمكن أن تكون متصورة لزعزعة الاستقرار عند تطبيق صيغة حقيقية للتعددية السياسية .

٤) القصور والخمول من جانب أولئك الماسكين بالسلطة ، وضعف وانقسام أحزاب المعارضة من دون قيادات كاريزمية .

٥) غياب الضغط الشعبي مع ضآلة الوعي السياسي بين السكان .

---

(١) **رأي** ، صنعاء ، ع (٤٧١) ، ٣٢ ديسمبر ، ٢٠٠٨ ، ص ١ .

(٢) ثناء فؤاد ، **الإصلاح السياسي .. خبرات عربية (مصر : دراسة حالة)** ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦) ضعف منظمات المجتمع المدني العربي. (وفي اليمن يغلب عليها التنافس الحزبي مما يفقدها استقلاليتها وحياديتها ، كما يسيطر في الغالب عليها أشخاص محدودون) . وبحسب الإحصائيات الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية فإن عدد المنظمات المدنية العاملة في الجمهورية اليمنية ٦٤٠٠ منظمة مدنية مسجلة بما في ذلك النقابات والتعاونيات وذلك حتى تاريخ يونيو ٢٠٠٨[١] .

وتبرز إحدى الدراسات أثر العنصر الخارجي في الوضع السياسي في الدول العربية ، مشيرة إلى أهمية هذا التأثير بسبب عدة عوامل منها : إنخفاض مستوى المؤسسية السياسية ، وعدم الاستقرار السياسي ، ونوعية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي والتي تتسم بشبه اعتماد مطلق على الخارج [٢] .

على الرغم من مأسسة النظام اليمني ، إلا أن ذلك لا يقلل من سلطوية النظام وهو ما يجسده استمرار اتساع سلطة الرئاسة ، وتعدد القيود على الحريات السياسية (مثل القيود على الصحافة ، والنقابات المهنية ، والجمعيات الأهلية ، والسيطرة على الانتخابات سواء برلمانية أو رئاسية أو محلية) .

لهذا فقد شهد المجتمع اليمني في العام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م حراكاً سياسياً ، وحالة من النقد العام للنظام وقد تبلورت مبادرات ومطالب عامة للإصلاح ، وقفت وراءها أحزاب سياسية ، أهمها مبادرة أحزاب اللقاء المشترك التي أعدت مشروع الإصلاح السياسي والوطني الذي قدمته نهاية عام ٢٠٠٥ ودخلت به الانتخابات الرئاسية ومثل المرجعية الأساسية لبرنامج مرشح الرئاسة لأحزاب اللقاء المشترك .

أوضح مشروع اللقاء المشترك أن اليمن تقف على مفترق طرق ، وعلى أي الطريق ستسلك سيتقرر مصيرها على نحو حاسم ، فإن اختار طريق الإصلاح السياسي والوطني الشامل لكي تتعافى أوضاعها وتتهيأ أمامها فرصة النهوض والفوز بمستقل أفضل ، وإما أن تستمر في مواصلة السير في الطريق الراهن الذي أفضى بها إلى أن تغدو دولة هشة ، وسيفضي بها حتما إلى السقوط في هاوية الفشل والانهيار[٣].

---

(١) رأي ، مرجع سابق ، عدد ٤٧١ ، ص ١٣.

(٢) عبد العظيم محمود حنفي ، ((**تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية : دراسة في قضية الشرعية**)) ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٢ .

(٣) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥** ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوضح المشروع أن اليمن تستحكم بها أزمة شاملة طالت أوضاع البلاد كافة وطالب بضرورة إعطاء أهمية وأولوية للإصلاح السياسي ، وتغيير شكل وبنية نظام الحكم إلى صيغة النظام البرلماني فهو الكفيل بإنهاء المعاناة من الحكم الفردي الذي شكل بحسب المشروع معضلة تاريخية ، وكان التخلص منه هدفا للمطالب الإصلاحية للحركة الوطنية اليمنية منذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى الآن .

فالنظام القائم قد أفضى إلى تركيز السلطة في يد رأس الدولة ، وتهميش المؤسسات وتحويل الفساد إلى ممارسة منظمة تدار بها البلاد ، وإلى أداة لاحتكار السلطة وتأمين الاحتفاظ بها وتوريثها للأبناء فيما بعد ، وشكل الغطاء الأمثل لتنمية قوى ومصالح الفساد ، وإشاعة الفوضى على حساب سيادة القانون ، وبالتالي الحرمان المتزايد لكافة فئات المجتمع ، والتضييق على مصالحهم الحيوية ، وأبدى مشروع الإصلاح السياسي والوطني إهتماما بضرورة تغيير المناخ العام في البلاد بما يؤدي إلى إزالة وتجفيف منابع الفساد وترسيخ قيم التعددية والحيلولة دون تمكين أي حزب أو فئة من الاستئثار بالسلطة والاستبداد بها[١].

محور الاهتمام الأول في مشروع الإصلاح السياسي كان مخصصا للإصلاح السياسي والدستوري ، حيث تبنى المشروع تطوير التنظيم الدستوري لسلطة الدولة بما يكفل إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي برلماني ، يضمن الفصل بين السلطات وتوازنها وتكاملها ، ويحقق التكافؤ والتوازن بين السلطة والمسئولية بما يوفره من آليات المساءلة والمحاسبة التي تخضع لها الحكومة ، تحقيقا لمبدأ لا سلطة إلا بمسئولية وضمان التداول السلمي للسلطة .

ولذلك يستلزم إجراء تعديلات دستورية وقانونية تحقق استكمال مقومات النظام البرلماني من خلال الآتي[٢]:-

* تشكيل الحكومة من قبل حزب أو ائتلاف الأغلبية وفق نتائج الانتخابات .

* خضوع الحكومة بشكل مستمر للمساءلة البرلمانية .

* منح رئيس الجمهورية الصلاحيات السيادية المتعارف عليها في النظم البرلمانية .

---

(١) نفس المرجع ، ص ص ٦٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٦٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* ثنائية السلطة التشريعية – البرلمان – بالأخذ بنظام المجلسين : مجلس النواب ومجلس الشورى ، وعبر إنتخابات حرة ومباشرة .

* تبعية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لمجلس النواب .

* تخويل البرلمان صلاحية الإقرار والتعديل للموازنة العامة للدولة .

* تحديد مدة مجلس النواب بأربع سنوات ، ومدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات ولدورتين متتاليتين فقط .

بقية مطالب أحزاب اللقاء المشترك حول الإصلاح السياسي في مشروعها السابق توزعت على خمسة محاور أخرى هي :

١- تعزيز الوحدة اليمينية والوحدة الوطنية .

٢- الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد .

٣- الإصلاح الاقتصادي والمالي .

٤- إصلاح السياسات الثقافية والاجتماعية .

٥- إصلاح السياسة الخارجية .

وقد خصصت مبادرة أحزاب اللقاء المشترك مساحة واسعة لكبح جماح الفساد في المحور المتعلق بالإصلاح الإداري ومكافحة الفساد ومحاوره في ذلك [١] :-

* إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة ، اعتمادا على مبادئ وقواعد التنظيم الإداري الحديث بما يضمن تحقيق الأهداف والغايات التي أنشئ من اجلها والمهام والمسؤوليات المناطة به ، وبما يكفل منع الازدواج الوظيفي ، وإزالة التضخم والتداخل .

* توصيف الوظيفة العامة وفقا لنتائج إعادة الهيكلة .

* اعتماد معايير الجدارة والكفاءة والقدرة ، والنزاهة ، والأقدمية ، والمؤهل في شغل وتولي الوظائف العامة ، واعتماد مبدأ التنافس المفتوح لشغلها في ضوء تلك المعايير.

* تحريم بيع الوظيفة العامة والاتجار بها .

* تحريك سلم الأجور بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة وحالة الفقر المستشري في المجتمع وبما يحقق العيش الكريم لكل الموظفين .

---

(١) نفس المرجع ، ص ص ٦٧-٦٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* وضع إستراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية وتأهيلها لرفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية لمؤسسات الدولة والعاملين فيها .

* تطوير نظم وطرق تقييم وقياس أداء العاملين في الجهاز الحكومي ، وفقا لأسس ومعايير موضوعية تساعد على التطبيق السليم لمبدأي الثواب والعقاب ، بعيدا عن العشوائية والمزاجية والمحسوبية .

* المواجهة الجادة لوباء الفساد المستشري والعبث والنهب المنظم للمال العام الذي أصبح يستنزف معظم جهود ومقدرات التنمية بإيقاف التداعيات الخطيرة لتلك الظاهرة والقضاء على مسبباتها وبؤر انتشارها ، والاستفادة من المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة .

* تنشيط دور القضاء المستقل في الرقابة ، وفي حماية الحقوق والممتلكات ، إضافة إلى نشر المحاكم التجارية ، وتعزيز استقلاليتها وكفاءتها .

* إلتزام الحكومة بمبدأ الشفافية ، وتفسير القرارات والأعمال الصادرة عنها وتطبيق هذا المبدأ على أوسع نطاق .

ومن وجهة أخرى فقد حرك إعلان مبادرة واحدة لأحزاب المشترك للإصلاح السياسي الوطني المياه في الحياة السياسية اليمنية ، وضاعف من الضغط على السلطة السياسية الحاكمة ، وفي المقابل تعاملت السلطة مع مشروع الإصلاح السياسي الوطني التابع لأحزاب المعارضة بقدر من الاستياء وعدم القبول ، وشنت وسائل الإعلام الرسمية حملة تشويه ضد المبادرة والأحزاب التي تقف خلفها ، واتهمت تلك الأحزاب بأنها استهدفت بالمبادرة شخص الرئيس وقلب نظام الحكم .

وفي ذات السياق تضمن إعلان مبادرة أحزاب اللقاء المشترك العديد من الدلالات ، فمن جهة كان مؤشرا على التقارب الكبير في مواقف تلك الأحزاب تجاه الأوضاع السياسية ، وأظهر أن المواقف السياسية في اليمن تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية صارت تفرز على طرفين فقط : الأول تمثله السلطة والثاني يتجسد في أحزاب اللقاء المشترك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذه المبادرة أعادت أحزاب اللقاء المشترك الثقة لدى الجمهور بأنها ما زالت حاضرة وقادرة على طرح الإصلاحات الوطنية الجادة ، ومستعصية على كل سياسات العزل والإقصاء . وقد اتسمت هذه المبادرة بأنها[١]:

(أ) شخصت الواقع اليمني السياسي والاقتصادي والأمني والقضائي والمالي والإداري تشخيصا دقيقا ، وعبرت رفضها للفساد بمختلف جوانبه.

(ب) مشروع إصلاح سياسي جذري منطلق من مسلمة أنه لا يمكن مكافحة الفساد والقيام بإصلاحات اقتصادية وإدارية وأمنية وقضائية دون البدء أولا بإصلاحات سياسية جادة.

يتضح مما سبق أن السلطة قامت بخطوات طموحة لأجل مكافحة الفساد ، وهي تتويجا للتطبيق الفعلي للبرنامج الإنتخابي للرئيس علي عبد الله صالح حسب الخطاب لسياسي للسلطة وهي بنفس الوقت تمثل تحولات إستراتيجية، فقد تم تشكيل اللجنة العليا للمزايدات والمناقصات والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المنتخبة من البرلمان، وكذلك تعزيز إستقلال القضاء .

بينما المعارضة ترى أن هذه الإجراءات لن يكتب لها النجاح في ظل الوضع القائم ، وهيمنة السلطة التنفيذية ، فمعالجة الإختلالات البنيوية بما فيها الفساد يلزم لها إصلاحات سياسية وتغيير شكل الحكم من نظام رئاسي (مختلط) إلى نظام برلماني .

ويبقى أن نقول إن مشروع أحزاب اللقاء المشترك للإصلاح السياسي الوطني موجها للداخل والخارج ، ويظل مشروعا طموحا ينبغي على هذه الأحزاب النضال السلمي الديمقراطي وعلى المدى الطويل لتطبيقه ، فلا توجد مؤشرات لتطبيقه على المدى القصير لسببين: الأول: لا زالت القابلية التاريخية لدى المجتمعات التقليدية تخضع لحكم فرد أو قلة الثاني: سلبية العامل إن لم نقل مقاومته للديمقراطية ذات التوجه الوطني.

لذا فالإصلاح السياسي في اليمن هو إصلاح محتجز ، وتظل هناك حاجة إلى :-

- إصلاح الخلل في هيكل السلطة ، والقوة في النظام السياسي.
- الربط بين السلطة والمسئولية ، والفصل بين سلطة الحكم ورمز السيادة .
- إصلاح منظومة إدارة الحكم بما يسمح بالعدالة بين القوى السياسية والاجتماعية .

---

(١) نفس المرجع ، ص ٦٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إصلاح مسار وغايات التنمية على النحو الذي يضمن تعظيم الناتج وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية على نحو عادل .

المطلب الثالث : موقف اللقاء المشترك تجاه العملية الانتخابية

مما لا شك فيه بأن الحوار السياسي والتوافق الوطني بين القوى السياسية في السلطة والمعارضة ، كآلية سلمية ديمقراطية لإدارة الخلافات السياسية ولا سيما في ظروف الديمقراطية الناشئة في بلادنا . يكتسب أهمية استثنائية خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الوطنية والسيادية العامة، كالتعديلات الدستورية والإصلاحات الانتخابية التي تهم كل شركاء الحياة السياسية في النظام السياسي القائم على التعددية السياسية (والحزبية) بهدف التداول السلمي للسلطة كما يؤكد الدستور[١].

غير أن الممارسة العملية لحصيلة التجربة المنصرمة للحوار بين القوى السياسية قد كانت تكتيكية لإضاعة الوقت وفرض الأمر الواقع ، خصوصاً من جانب الحزب الحاكم، ولم تفض هذه الحوارات الطويلة إلى نتائج عملية متوافق عليها ، إنما ضاعفت من عوامل الشك وعدم الثقة المتبادلة بين القوى السياسية في السلطة والمعارضة.

وعلى ما يبدو كانت هناك مؤشرات إيجابية للحوار خصوصاً في الجولة الأولى فقد اتفق الطرفان على قضايا وضوابط للحوار وتم التوقيع عليها ، ولكن الأزمات الأخرى كانت تلقى بظلالها على المتحاورين فيتوقف الحوار وتتأرجح الحوارات بين القطيعة والتواصل.

وعليه ستتناول الدراسة مسارات الحوار الوطني في جولاته الثلاث باختصار:-

أ- الجولة الأولى للحوار ١٩/٣-٢/٤/٢٠٠٧م

تم تدشين الجولة الأولى من الحوار الوطني خلال عام ٢٠٠٧م ، في ظل بيئة سياسية وإعلامية محتقنة وغير مواتية للحوار ، تمثلت أبرز معالمها في سيادة حالة من عدم الثقة بين طرفي الحوار ، بالإضافة إلى التوتر السياسي والإعلامي القائم على خلفية المواقف السياسية المتعارضة بشأن الحرب المتواصلة في محافظة صعده.

---

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧** ، مرجع سابق ، ص٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فبعد توجيه الحزب الحاكم الدعوة إلى الحوار الوطني رسمياً لأمناء عموم الأحزاب الممثلة في مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٨م ، والتي ردت على الدعوة بإيجاب [١].

تم الاتفاق على تحديد اليوم التالي ٢٠٠٧/٣/١٩م موعداً لأول جلسة تمهيدية للحوار وقبل حلول الموعد ، فوجئت أحزاب اللقاء المشترك بتصعيد الهجمة الإعلامية التي شنتها أجهزة إعلام السلطة وحزبها الحاكم ضد أطراف المشترك على خلفية موقفها من الحرب في محافظة صعده [٢] ، مترافقة مع إصدار اللجنة الحكومية لشؤون الأحزاب لقرارها القاضي بحل حزب الحق أحد أطراف اللقاء المشترك ، دون أي مسوغ قانوني عدا عن رسالة الاستقالة المقدمة من أمين عام الحزب القاضي / أحمد الشامي إلى رئيس الجمهورية ، والذي أحالها بدوره إلى لجنة شؤون الأحزاب ، لتعلن على إثرها حل حزب الحق ، وهو ما رفضته أحزاب اللقاء المشترك بشدة ، واعتبرته في البيان الصادر عنها تهديداً خطيراً للحياة السياسية والديمقراطية ، وتجاوزاً سافراً للدستور والقانون النافذ.

وقررت تأجيل موعد الجلسة للحوار الوطني وأبلغ أمناء عموم المشترك هذا الموقف إلى رئيس الحكومة ، رئيس فريق الحزب الحاكم في الحوار الوطني ، طالبين إيضاحات بصدد قرار الحل ، وخلال اللقاء تعاطى رئيس الحكومة – آنذاك- إيجاباً مع موقف المشترك ، معرباً عن إعتراضه على القرار واعتبره عملاً غير مسئول، ووعد بمعالجته، وعلى هذا الأساس عقدت الجلسة التمهيدية الأولى للحوار الوطني في اليوم التالي الاثنين ٢٠٠٧/٣/١٩م ، بحضور أمناء عموم الأحزاب الخمسة الممثلة في مجلس النواب ، والأمناء المساعدين ، ورؤساء الدوائر السياسية ..، والتي أدارها بنجاح رئيس الحكومة(السابق) الأخ / عبد القادر باجمال ، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مسار هذه الجولة من الحوار ليثمر الاتفاق الوحيد الذي أفضت إليه جولات الحوار الوطني التي شهدها العام ٢٠٠٧م[٣].

---

(١)**التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧** ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٣ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قضايا الحوار: -

اتفقت أطراف الحوار أن يبدأ الحوار في المرحلة الأولى بالقضايا التالية[١]:

(١) ما تم الإتفاق عليه في وثيقة اتفاق المبادئ بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الموقع في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م ، وتوصيات الاتحاد الأوروبي الواردة في تقريره عن الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية.

(٢) الإصلاحات الدستورية :

أ- تطوير العمل البرلماني من خلال اعتماد نظام الغرفتين التشريعيتين.

ب- النظام الانتخابي.

ج- ما ستسفر عنه الحوارات من ضرورات ومتطلبات.

(٣) تطوير نظام السلطة المحلية وانتخابات رؤساء المجالس المحلية والتقسيم الإداري.

(٤) القوانين الخاصة بالحقوق والحريات.

أ- الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ب- الصحافة والمطبوعات.

ج- تطوير القوانين الخاصة بالتعبيرات السلمية.

د- النقابات ومنظمات المجتمع المدني.

(٥) البحث في قضايا السياسات الاقتصادية وأدواتها.

أ- حيادية الوظيفة العامة وعدم تسييسها.

ب- الشفافية في الموازنة العامة.

ج- سياسة الأجور .

(٦) الحوار حول المعالجات الضرورية لآثار جميع الصراعات السياسية السابقة والقضايا الاجتماعية التي تعيق مسيرة التطور والنمو.

---

(١)**التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧** ، مرجع سابق ، ص ٣٥-٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧) بشأن ما يطرحه الحزب الاشتراكي وأحزاب اللقاء المشترك بخصوص آثار حرب ٩٤م ، يتم بحثها في مستوى آخر وفقاً للمقترح المطروح من الأمين العام للمؤتمر الشعب العام في المحضر رقم (٢) بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٤م باعتبارها قضية حقوق ، على أن يتم الاتفاق على الآلية المناسبة لتنفيذ ذلك.

ب- الجولة الثانية للحوار ١٣-٢٠٠٧/٦/١٦م

انتهت الجولة الأولى من الحوار ، بعدم التوقيع على قضايا وضوابط الحوار بين الأحزاب الممثلة بالبرلمان ، ومن ضمن الأسباب التي أدت إلى إفشال التوقيع النهائي للاتفاق ، هو تضمين الاتفاق تبني المشترك ما طرحه الحزب الاشتراكي بشأن آثار حرب صيف ٩٤م ، وهذا ما جعل الحزب الحاكم يصعد من حملته الإعلامية ضد أحزاب اللقاء المشترك ، وكانت ضد الحزب الاشتراكي تحديداً رغم الاتفاق المسبق بشأن الصيغة التي اقترحها رئيس فريق الحزب الحاكم ، إلا أنها استخدمت كذريعة لإفشال الجولة الأولى.

استؤنفت الجولة الثانية من الحوار الوطني بين الأحزاب مترافقة مع التقدم الذي حققته لجنة الوساطة القطرية واللجنة الرئاسية المشكلة ، من رؤساء الكتل البرلمانية في مجلس النواب والشورى التي أنيط بها مهمة تنفيذ الاتفاق المبرم بين طرفي الحرب في صعده (السلطة والحوثيين) ومن جهة أخرى ترافقت مع تصعيد الحركة الاجتماعية للمتقاعدين والمقاعدين قسريا من العسكريين والأمنيين والمدنيين في المحافظات الجنوبية[١].

وبتوصيف أدق يمكن القول أن هذه الجولة لم يجر فيها حوار فعلي بين أطراف الحوار الوطني ، بقدر ما اقتصر على التوقيع النهائي على الوثيقة الخاصة بقضايا وضوابط وضمانات الحوار، التي تم الاتفاق عليها مسبقاً في الجولة الأولى من الحوار وتم إعلانها بعد التوقيع عليها بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٦م ، وتم على إثرها تشكيل لجنة قانونية من الأطراف المشاركة في الحوار تناط بها مهمة ترجمة ما تضمنته الاتفاقات الموقعة بشأن الانتخابات والمتضمنة في اتفاق المبادئ وتوصيات البعثة الأوروبية للرقابة على الإنتخابات الرئاسية والمحلية المنصرمة إلى نصوص قانونية في مشاريع

---

(١) نفس المرجع ، ص ٣٦-٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعديلات القانونية والدستورية..[١] ، غير أن بروز قضايا خلافية أساسية ، تتعلق بشكل النظام السياسي ، والنظام الانتخابي ، وموضوع اللجنة العليا للانتخابات أعاقت بدورها أي تقدم في عمل اللجنة القانونية ، والتي قررت إعادة تلك القضايا للجنة الحوار الوطني ، لحسم الموقف بصدده أولاً[٢] .

وخلال هذا التأزم والتوتر بين الأحزاب السياسية المتجاورة أعلن الرئيس اليمني / علي عبد الله صالح في النصف الثاني من شهر رمضان الموافق ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧م ، على مبادرة لحزمة من الإصلاحات الدستورية تتضمن شكل النظام السياسي ومدة رئيس الجمهورية وفترة مجلس الشورى والنواب وتعديل في تسمية السلطة المحلية.

جاء ذلك في الإجتماع الموسع الذي دعا إليه الرئيس صالح لقادة الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وقال : إن النظام السياسي الراهن للحكم في اليمن سيكون رئاسياً كاملاً على أن تخفض مدة رئيس الجمهورية من سبعة أعوام إلى خمسة أعوام مشيراً إلى أن السلطة التشريعية تتكون من غرفتين من مجلس النواب والشورى وتكون فترتهما أربعة أعوام بدلاً من ستة أعوام كما هو في الدستور الحالي ، كما يستبدل مسمى السلطة المحلية ويعدل إلى الحكم المحلي ويكون رئيس الحكم المحلي في المحافظة والمديرية منتخباً من هيئة الناخبين[٣] ، (وتشكل اللجنة العليا للانتخابات) من ١٤ شخصاً يتم ترشيحهم من مجلس القضاء الأعلى من ذوي الكفاءة والنزاهة يختار منهم رئيس الجمهورية ٧ ويصدر بهم مرسوم رئاسي وتكون اللجنة في ممارستها محايدة ومستقلة ، وركزت المبادرة الرئاسية على أن يخصص ١٥% من قوام مجلس النواب من النساء[٤] ، وتنشأ شرطة محلية في المحافظات ويكون هناك أمن عام مركزي يمثل كافة المحافظات مثله مثل الجيش الذي يكون سيادياً ويمثل الوطن كله وينظم ذلك القانون[٥].

---

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧** ، مرجع سابق ، ص ٣٧.

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٧.

(٣) **الرئيس اليمني يطرح إصلاحات دستورية** ، http://www.sharqa\alwsat.com، ٢٠٠٩/٣/٤ .

(٤) **الرئيس اليمني يطرح إصلاحات دستورية**، مرجع سابق ، http://www.asharqalawsat.com، ٤-٣-٢٠٠٩م

(٥) **تحويل نظام الحكم في اليمن من رئاسي مختلط إلى رئاسي كامل** ، tharwacommunity.typepad ، ٥-٢-٢٠٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قوبلت مبادرة الرئيسي بالرفض من جانب اللقاء المشترك ، لأنها أعلنت خارج إطار الحوار الوطني وضماناته الملزمة للطرفين ، وبعيداً عن الأطراف المعنية المشاركة في الحوار الوطني ، كما اعتبرها إعلانا من طرف واحد لإيقاف الحوار والتراجع عن ما تم الاتفاق عليه .

فيما اختلفت الآراء حول المبادرة من قبل المحللين السياسيين والقانونيين والقيادات الحزبية :[١] الرأي الأول يقول: هناك بعدين الأول يتعلق في شكل فيما يطرح فيه قد كبير من العبث فالتعديلات السابقة لفترة الرئاسة ومجلس النواب وتقلباتها تدل على مزاح وليست لمصلحة البلاد والبعد الثاني يتعلق بالتوقيت في قسم منه في الظروف المختلطة به ففي الظرف الحالي سخط عام وقد تكون عملية طرح المبادرة محولة لشغل الناس عن مطالبهم وقد يكون الدافع أيضاً السعي لتمديد فترة رئاسة الرئيس .

الرأي الثاني : المبادرة كمضمون تحوي جوانب إيجابية لما تضمنته من تأكيد على الحكم المحلي الذي يعتبر جانب ديمقراطي ، (إلا أن) الإشكالية ليست في المبادرة لأن هناك فجوة متسعة بين المنطوق فيه والمسكوت عنه والحكام في الوطن العربي عموما يجيدون نحت المبادرات ويفشلون في تطبيقها أو جعلها ترى النور فنحن بحاجة إلى سلوك وليس إلى نصوص.

الرأي الثالث للحزب الحاكم : حيث يعتبر مبادرة الرئيس " ثالث أكبر عملية إصلاح سياسي في تاريخ اليمن المعاصر بعد الوحدة ومبادرة الرئيس بتحديد فترة رئاسة الجمهورية واختياره من خلال الانتخاب الحر والمباشر وأنها تمثل رؤية تشخيصية للواقع السياسي وقفزة كبيرة في مجال الإصلاحات وتنفيذا لما التزم به الرئيس في برنامجه الانتخابي عام ٢٠٠٦ في الانتخابات الرئاسية.

الرأي الرابع لأحزاب اللقاء المشترك : التي " اعتبرت هذه التعديلات ستدفع لمزيد من الإحباط في إمكانية التغيير والتداول السلمي للسلطة ، وأكدت أنه لا يحق لأي طرف سياسي أن يقوم بأي تعديلات دستورية دون إجراء حوار مع بقية أطراف العمل السياسي .

يتضح من خلال مبادرة الرئيس أنها تتفق مع بعض ما تطالب به أحزاب اللقاء المشترك من إصلاحات دستورية وقانونية ، سواء أكان ذلك عبر مشروعها للإصلاح الوطني الشامل أو من خلال قضايا وضوابط الحوار المتفق والموقع عليها مع الحزب الحاكم ، وإن كانت هناك تباينات في بعض النقاط فعلى سبيل المثال ، مبادرة الرئيس تفضل الانتقال بالنظام السياسي من النظام المختلط إلى النظام الرئاسي الكامل على غرار النظام الأمريكي ، وتعتبره الأصلح لليمن ، بينما المشترك يؤكد أن النظام

---

(١) **مبادرة الرئيس** ، WWW Wataonline . net ، ٦_٣_٢٠٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرلماني هو الأصلح لليمن واستقراره ، فقد أثبت النظام الرئاسي فشله في جميع دول العالم الثالث ومنها مصر ، بينما النظام البرلماني أثبت فاعليته وخصوصا في تركيا .

كما يضاف إلى الإختلافات الشائكة بين الحزب الحاكم والمشترك الاختلاف حول النظام الانتخابي ، فالمشترك يطالب بتغيير النظام المعمول به حاليا وهو النظام الانتخابي بالدائرة الفردية إلى نظام الانتخاب بالقائمة النسبية ، وكذلك إختلافهم حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات فالحاكم يرى أن تشكل من القضاة حسب إتفاق المبادئ الذي سبق التوقيع عليه قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، فيما المشترك يرفض ذلك بسبب أن القضاء غير مستقل ، ويتمسك بتنفيذ توصيات البعثة الأوروبية التي نسخت إتفاق المبادئ ، والتي أشارت ضمن توصياتها بأن تشكل اللجنة العليا للانتخابات بالتساوي بين الأحزاب .

ومهما كانت الاختلافات كبيرة إلا أنه يمكن التغلب عليها في ظل الحوار البناء وترك سياسة إقصاء أو إلغاء الآخر ، فالتوافق السياسي يكون من خلال إشراك الجميع في القضايا الهامة وخاصة كالتعديلات التي لا تهم حزب معين وإنما تهم كل القوى السياسية في الساحة اليمنية .

الجولة الثالثة للحوار ٢-٢٠٠٨/١١/٨م

جاءت الدعوة الممهدة لاستئناف الحوار الوطني في جولته الثالثة من قبل رئيس الجمهورية في مدينة عدن ..، وقرر اللقاء المشترك تلبية الدعوة من حيث المبدأ لإستكشاف النيات خلال مدى زمني محدد..، وفي مفارقة غير منتظرة فوجئت لجنة الحوار الوطني بخطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه في محافظة أبين خلال هذه الجولة من الحوار ، بما تضمنه من هجوم عنيف ضد الحزب الاشتراكي اليمني ، أحد الأطراف المشاركة في الحوار الوطني ، ليضع بذلك نهاية عملية لما تم التوصل إليه في اللقاءات التشاورية ولتتمخض هذه الجولة عن مجرد التوقيع على محضر اللقاءات والمشاورات التي تمت بين الطرفين خلال الفترة ٢-٢٠٠٧/١١/٨م[١]. متضمناً ما يلي[٢] :-

(١) التأكيد على الالتزام بما تضمنته وثيقة قضايا وضوابط وضمانات الحوار الموقعة في ١٦ يونيو ٢٠٠٧م.

---

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧** ، مرجع سابق ، ص ٣٧-٣٩

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٩-٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) إستيعاب ما لم تتضمنه وثيقة قضايا وضمانات الحوار من مبادرة رئيس الجمهورية والمتمثل بتغيير شكل النظام السياسي.

(٣) وضع الرئيس كل عشرين يوماً أمام مجريات الحوار ونتائجه.

(٤) تحديد جدول زمني لإنجاز كل قضية على حده والآليات الخاصة بكل قضية وفقاً لوثيقة قضايا وضوابط وضمانات الحوار.

(٥) إستمرار اللجنة القانونية في صياغة تعديلات قانون الانتخابات وإنجازه خلال خمسة عشر يوماً.

(٦) كلف الأمناء العموم بعقد لقاءات تشاوريه لتحديد الأسس الخاصة باللجنة العليا للانتخابات ، النظام الانتخابي ، الحكم المحلي والآليات الخاصة بالقضايا الاقتصادية ، وإزالة الصراعات السياسية السابقة وآثار حرب ١٩٩٤م وتقديمها لإجتماع لجنة الحوار كأولويات لمناقشتها وإحالتها إلى لجان فنية من ذوي الاختصاص لإنجازها وفقاً للجدول الزمني المحدد لكل قضية.

(٧) يؤكد الجميع على حق المواطنين في ممارسة التعبيرات السلمية وفقاً للدستور والقانون ورفض أي ممارسات تخل بهذا المبدأ أو تضر بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.

وبناءاً على ما سبق ، واصلت اللجنة القانونية عملها في صنعاء لإنجاز التعديلات القانونية والدستورية وفقاً للاتفاقيات السابقة وعلى وجه الخصوص الاتفاق الخاص بتوصيات البعثة الأوروبية للرقابة على الانتخابات.

وقفت اللجنة القانونية في ٢٠٠٧/١٢/١٤م ، أمام كل التوصيات الأوروبية (٣٥) توصية ، ووصلت إلى اتفاق بشأن بعض التوصيات ، كما اختلفت اللجنة حول عدد من التوصيات ، التي تقترح إصلاحات نوعية هامة[١] . واعتبرها فريق الحزب الحاكم خطوطاً حمراء ومن أبرزها[٢]:

---

(١) نفس المرجع ، ص ٤٠-٤١.

(٢) **الصحوة** ، صنعاء ، ع ١١٤٧ ، ٢٣ أكتوبر ، ٢٠٠٨ ، ص ٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) التوصية الخاصة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات بالتساوي من الأحزاب.

(٢) التوصية الخاصة بمهام أعضاء اللجنة العليا للانتخابات وشفافية عمل اللجنة والأجهزة الفنية والإدارية والأمنية التابعة لها.

(٣) التوصية الخاصة بالحد من الصلاحيات المخولة للجنة العليا بالتدخل في مضامين البرامج الانتخابية للمرشحين في الانتخابات وفي مادة الدعاية الانتخابية.

(٤) التوصية الخاصة بإعادة النظر في النظام الانتخابي السائد (الفائز الأول) واستبداله بنظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية).

(٥) التوصية المتعلقة بالمادة (٥) من القانون التي تتيح للناخب التصويت في أي مركز إقتراع بدون أي ضوابط تمنع تكرار التصويت.

(٦) التوصية الخاصة بإصلاح السجل الانتخابي وتنقيته ، وشفافيته ونزاهته.

(٧) التوصية الخاصة بالتقسيم الانتخابي.

(٨) التوصية الخاصة بإلغاء الموطن الانتخابي (الثالث) مكان العمل.

(٩) التوصية الخاصة بإلغاء المادة رقم (١٩٧) من قانون العقوبات التي تجرم أي فعل يعتبر أنه "إهانة لرئيس الجمهورية".

ومن جانبه يؤكد اللقاء المشترك أن الإصلاحات الانتخابية المتفق عليها حزمة واحدة لا تتجزأ كمطلب الحد الأدنى بالنسبة للمشترك ولا سيما فيما يتعلق بمضامين الاتفاق الخاص بتوصيات البعثة الأوروبية التي يتمسك بها المشترك واعتبرها الحزب الحاكم مجرد خطأ وقع فيه حين وقع عليها عشية مؤتمر لندن للمانحين بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١١م لحل مشاكل اليمن الاقتصادية والمالية ، وحصلت اليمن على أكثر من ٥ مليار دولار . وقد (انعقد مؤتمر المانحين في لندن في ظل شرط سياسي مهم أنتجته الانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر (٢٠٠٦) وكانت المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) طرفاً فاعلاً فيها[١].

(١) **أمين عام الاشتراكي** ، www.aawsat.com، ٢٤-٣-٢٠٠٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية أخرى ثار جدل بشأن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بين المشترك والحزب الحاكم ، حيث تقدم الأخير بثلاثة خيارات وهي كالتالي[١]:-

١) تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من (٩) أعضاء بواقع (٦) أعضاء للحزب الحاكم و(٣) أعضاء للمشترك وفقاً لنسبة المقاعد في البرلمان .

٢) تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بكامل أعضائها من القضاة.

٣) التمديد للجنة الحالية بقوامها الحالي.

وهي الخيارات التي رفضها اللقاء المشترك ، لتناقضها مع الدستور والقانون النافذ ولفقدانها للتوازن ومقومات الحيادية ، ومخالفتها لمضامين الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين ، وعرضت من جهتها البدائل الثلاثة التالية[٢]:-

١- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من الأحزاب الممثلة في البرلمان بالتساوي.

٢- تشكل اللجنة العليا للانتخابات من (٩) أعضاء ، بواقع (٤) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة كطرف ، مقابل (٥) أعضاء بدون الرئيس للطرف الآخر وللحزب الحاكم حق اختيار ما يريد.

٣- تشكل اللجنة العليا للانتخابات من (٩) أعضاء ، وبالتساوي بين الطرفين بواقع (٤) أعضاء للحزب الحاكم و(٤) أعضاء للمشترك، ويتم التوافق بشأن اختيار رئيس اللجنة ، وهو المقترح الذي يتبناه المعهد الديمقراطي(NDI) .

ومن جهته أعلن الحزب الحاكم رفضه لهذه المقترحات بحجة أنها تساوي بينه وهو الذي يمتلك أغلبية كاسحة في مجلس النواب مع الأحزاب الصغيرة ، التي لا تمثل إلا بواقع ٢% فقط من أعضاء البرلمان.

ويبدو جلياً أن تمسك المشترك بتوصيات البعثة الأوروبية ، إضافة إلى تبنيه لمقترح المعهد الديمقراطي الذي مثل أحد خياراته الثلاثة لكيفية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ، قد أحرج المؤتمر الشعبي العام الذي رفض أغلب توصيات البعثة الأوروبية ، وكذلك رفضه لمقترح المعهد الديمقراطي ، فظهر المشترك بأنه الطرف

---

(١) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧** ، مرجع سابق ، ص٤٢.

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوحيد الذي يسعى لإصلاح العملية الانتخابية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تتسم بالشرعية المحلية والدولية ، وهو بذلك قد قطع الطريق على الحزب الحاكم بألا يقوم بأية تعديلات دستورية أو قانونية ، بدون المشترك أو دون التوافق معه ، لأن هذه المنظمات ستمتنع عن دعم الانتخابات أو المراقبة عليها. وفي تقديرنا للتوصيات الأوروبية التي تهدف إلى الإصلاح السياسي والدستوري ، والمقترح المقدم من المعهد الديمقراطي لتقريب وجهة النظر بين الأحزاب السياسية المختلفة حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات إلا أن هذا يتناقض مع موقف اللقاء المشترك الذي يرفض تدويل القضايا الوطنية ، كما كان موقفه الرافض لتدويل قضية صعده . وهذا لا يمنع من الاستفادة من تجارب الذين سبقونا ، ولكن بشرط ألا يكونوا طرفاً أساسيا في حل قضايانا الداخلية.

وفي تطور لاحق فوجئت أحزاب اللقاء المشترك بذهاب الحزب الحاكم منفرداً إلى مجلس النواب بمشروع تعديل حكومي يقضي بتشكيل اللجنة العليا من القضاة ليغلق بذلك باب الحوار الذي كان قائماً بين الأحزاب الممثلة في البرلمان ، متجاوزاً بذلك مبدأ التوافق الوطني بين طرفي المعادلة السياسية في البلاد بشأن الإصلاحات الانتخابية والدستورية الوطنية التي تعني الجميع في السلطة في المعارضة [١] ، ليعيد العلاقة بين الطرفين مجدداً إلى حالة القطيعة ، والتوتر السياسي الذي فاقم بدوره حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي في إطار الأزمة الوطنية الشاملة التي تمر بها البلاد.

وبسبب إعتراض الكتل البرلمانية لأحزاب اللقاء المشترك على تمرير الحزب الحاكم لمشروع تعديل قانون الانتخابات فيما يتعلق بتشكل اللجنة العليا للإنتخابات الذي قضى بتشكيلها من (٧) أعضاء من القضاة بقرار من رئيس الجمهورية يختارهم من بين (١٤) قاضياً يزكيهم مجلس النواب، من بين (٢٢) قاضياً يرشحهم مجلس القضاء الأعلى إلى مجلس النواب.

لجأ الحزب الحاكم إلى إدارة حوار (شكلي) بديل مع الأحزاب الأخرى وما يسمى (بالمجلس الوطني للمعارضة) المكون من (١٢) حزباً، وإلى جانبهم تم استدعاء الأحزاب الثلاثة الأخرى غير الممثلة في البرلمان (البعث ، الرابطة ، التجمع

(١) نفس المرجع ، ص ٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوحدوي) لإجراء ما يسمى رسمياً بحوار وطني حول التعديلات القانونية والدستورية التي تتبناها السلطة وحزبها الحاكم[١].

وفي المقابل وأمام حالة الانسداد السياسي للفعل الوطني ، والعجز الرسمي عن إنتاج الحلول الوطنية ، ونزوع السلطة والحزب الحاكم إلى تعطيل آليات وأدوات التغيير السلمي الديمقراطي عبر الهيمنة على آليات وأدوات العملية الانتخابية والمصادرة المسبقة لنتائجها[٢] . عمدت أحزاب اللقاء المشترك إلى التصدي لهذه التوجهات غير الديمقراطية للسلطة، وكشف أهدافها ومخاطرها على الهامش الديمقراطي المتاح وعلى العملية الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية من جهة والانخراط بقوة في الحراك الجماهيري الاحتجاجي المتصاعد والعمل مع الناس لانتزاع الحقوق والمطالب المشروعة وحماية الديمقراطية والحريات العامة وتعزيزها في البلاد[٣].

وبالرغم من المساعي المبذولة لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين فإن اللقاء المشترك يرفض التحاور مع المؤتمر الشعبي العام غير انه يتمنى أن يكون ذلك مع رئيس الجمهورية مباشرة الذي إلتقاهم (بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٦م) ، وذكرت المعلومات أن لقاء الرئيس بقيادات المشترك توج بالتفاهم حول النظر في بعض قضايا الخلافات العالقة[٤] . وقبل ذلك كانت هناك مساعي قام بها (المدير الإقليمي للمعهد الديمقراطي السيد / ليس كامبل أثناء زيارته لليمن خلال شهر يناير ٢٠٠٨م بالتواصل مع كل من الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك بهدف الدفع باستئناف الحوار الوطني بين الطرفين..، غير أنه أخفق في مسعاه[٥].

وفي بيان عن المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك في تاريخ ٢٠٠٨/٦/٤م أكد فيه على ما يلي [٦]:-

---

(١) نفس المرجع ، ص ٤٣.

(٢) http:// www.alkhaleej.ae ، ١٦-٩-٢٠٠٨م

(٣) **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧**، مرجع سابق ، ص ٤٣.

(٤) **الوسط** ، صنعاء ، ع ١٩٦ ، الأربعاء ١٨ يونيو ، ٢٠٠٨م ، ص ٣.

(٥) **التقرير الإستراتيجي اليمني** ، مرجع سابق ، ص ٤٧.

(٦) **الوحدوي** ، صنعاء ، ع ٨٠٠، ١٠ يونيو ، ٢٠٠٨ ، ص ٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) يؤكد تمسكه بموقفه المبدئي والثابت حول مسألة الحوار كقيمة حضارية راقية لحل كافة الاختلافات والتباينات ، ويحمل السلطة المسؤولية الكاملة في إجهاض نتائج الحوارات السابقة وإفراغ الاتفاقات التي تم التوصل إليها عبر حوار مضن وشاق من مضامينها التنفيذية ، والتي كان يمكن لو وجدت طريقها للتنفيذ أن تجنب الوطن الكثير من المآسي والويلات.

(٢) لقد سدت السلطة أبواب الحوار البناء والجاد أمام شركاء الحياة السياسية كما كرس الممسكون بالسلطة كل ما من شأنه إعادة إنتاجهم لأنفسهم واستمرارهم في البقاء على كرسي الحكم ، وسدوا أبواب التغيير السلمي الديمقراطي وجعلوا من الحوار مجرد إصطفاف معهم في تحمل أعباء حالة الحرب المعلنة وغير المعلنة التي يشنونها على أبناء وطنهم في مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أما الحوار من أجل الوصول إلى حلول ومعالجات جادة للأزمة الوطنية الشاملة وللخروج بالبلاد من حالة الاحتقان والانسداد واتخاذ خطوات إصلاحية جادة أمر غير وارد في قاموس السلطة.

وفي ظل الوضع المأزوم كشفت مصادر مطلعة عن تفاهم جديد بين المؤتمر والمشترك بشأن تعديل قانون الانتخابات، كان لرئيس الجمهورية دور كبير في تذليل بعض الصعاب حول بعض القضايا المختلف حولها ، مما دفع بعملية التوافق على قانون الانتخابات إلى الأمام.

حيث تم التفاهم حول إضافة مجموعة بنود إجرائية تتعلق بالعملية الانتخابية لمشروع تعديل قانون الانتخابات (المقدم من الحكومة للبرلمان) وإحالته إلى لجنة مختصة بانتظار التوافق على البنود الأخرى ، التي ما تزال محل الخلاف[١] ، ويأتي في مقدمتها (موضوع النظام الانتخابي بالقائمة النسبية التي يصر عليها المشترك وخصوصاً الاشتراكي ، فيما يرفضها المؤتمر بالمطلق في مجمل جولات التواصل التي جرت حتى الآن ، بالإضافة إلى مطالب المشترك بتهيئة الأجواء الانتخابية المقبلة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين[٢].

---

(١) عبد الله دوبلة ، تفاهم مبدئي لمهمة لم تزل شاقة ، **الناس** ، صنعاء ، ع ٤٠٩ ، ٢٠٠٨/٨/١١م ، ص ٩.

(٢) نفس المرجع ، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يمثل عدم التوافق على بند آلية التصويت في اللجنة العليا للانتخابات الذي مازال يثير خلافاً واسعاً حوله ، (التصويت بالأغلبية أو التصويت الخاص بإعطاء أفضلية لرئيس اللجنة) تحدياً آخر لتشكيل اللجنة ويهدد التوافق على حجم التمثيل في اللجنة (الخمسة أو الأربعة مع الرئيس).

انقلاب ١٨ أغسطس ٢٠٠٨ :

فيما يؤكد اللقاء المشترك تمسكه (بحوار جاد خلال جولات الحوار الأخيرة التي بدأت بعد إنتخابات ٢٠٠٦م ، لجأ المؤتمر الشعبي العام إلى التسويف والمماطلة وأوقف الحوار ولم يهتم به مجددا سوى بعد أن استطاع الحراك السياسي في الجنوب وأجزاء واسعة من البلاد ينتج شروطا جديدة وظروفا أخرى ، (وأخذ) يسير منفردا في كثير من القضايا التي كانت في الأساس موضوعات للحوار ومنها موضوع الحكم المحلي[١]، وبالرغم من أن مبادرة الرئيس علي عبد الله صالح تنص في أحد بنودها على أن يكون رئيس المجلس المحلي في المحافظات والمديريات منتخبا من هيئة الناخبين ، فقد تم إنتخاب المحافظين عن طريق أعضاء المجلس المحلي والذي يمتلك المؤتمر الشعبي العام أغلبيته في جميع المحافظات ، عدا محافظة الضالع ففيها الأغلبية للمشترك الذي بدوره قاطع هذه الانتخابات ، وسياقا لهذا تقوم الدراسة بإبراز أهم الأسباب التي أدت بالمؤتمر لخوض هذه الانتخابات منفردا بدون المشترك منها :

١- مثلت من وجهة نظر السلطة أحد الحلول اللازمة لإمتصاص غضب الإحتجاجات والإعتصامات في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية والتي تطالب بالشراكة في السلطة والثروة ، وكان التأخير عن هذا يعني مزيدا من الفوضى وعدم الاستقرار في هذه المحافظات .

٢- أن يضاف هذا الانجاز إلى رصيد الرئيس علي عبد الله صالح كجزء من التطبيق الفعلي للبرنامج الانتخابي الذي دخل به الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٦ .

٣- اعتبرت هذه الانتخابات خطوة أولى إلى طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات .

٤- اعتماده على الأغلبية المؤتمرية من أعضاء المجالس المحلية التي تقدر ب ٨٥% وبهذا فالمشترك حتى وإن نافس لا يشكل أي خطورة تحسب .

---

(١) **رد المشترك على رؤية المؤتمر للحوار** ، http ://alwatany .net, 2009-3-22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما ترى الدراسة أن المشترك حين قاطع إنتخابات المحافظين كان للأسباب الآتية :

١- أنها تخالف الاتفاقيات التي وقعت بين المشترك والمؤتمر ، بأن تكون انتخابات المحافظين عن طريق الهيئة الناخبة ، وليس عن طريق أعضاء المجالس المحلية.

٢- اعتراف اللقاء المشترك بعدم جدوى هذه الإنتخابات في ظل سيطرة المؤتمر على المجالس المحلية . ومشاركته بهذه الإنتخابات تعتبر إنتحار سياسي ونسف كل ما بناه منذ الانتخابات الرئاسية والمحلية المنصرمة ، لان النتيجة في ظل هذا الوضع محسومة سلفا للمؤتمر ولا توجد لديه أغلبية إلا في محافظة الضالع وهي لا تمثل أي قيمة سياسية أو اقتصادية.

٣ – رفض المشترك لتجزئة قضايا الحوار واعتبارها كل لا يتجزأ كمنظومة واحدة بحسب جدولتها الزمنية.

٤ – إصرار المشترك على تسوية الملعب الإنتخابي والسياسي أولا قبل خوض أي انتخابات.

ومما فجر الوضع المأزوم أصلا بين المشترك والمؤتمر هو إقدام الأخير على إسقاط مشروع تعديل قانون الإنتخابات من خلال كتلته البرلمانية في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م .

وفي بيان للمجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك في ٢١ أغسطس ٢٠٠٨ م يوضح فيه موقفه من هذا التحول الذي اسماه بالتحول الدرامي الذي انتقل إليه الحزب الحاكم من خلال كتلته البرلمانية في جلسة مجلس النواب يوم الاثنين بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م[١] ، وقامت بإسقاط مشروع تعديل قانون الانتخابات بعد أن استكمل المجلس مناقشته والتصويت عليه مادة مادة ولم يبق إلا التصويت النهائي عليه ، مما يؤكد رفض الحزب الحاكم لأي تحسين لشروط إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، كما قامت بإقرار قائمة مرشحين للجنة العليا للانتخابات تضمنها أسماء لعناصر في اللقاء المشترك معتدية على حق أحزابها في تحديد مرشحيها ، وأحزاب اللقاء المشترك إذا

(١) **الثوري** ، صنعاء ، ع ٢٠٢٠ ، ٢١ / ٨ /٢٠٠٨ ، ص ٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترفض هذه الترشيحات ، تدين في نفس الوقت أسلوب سلطة المؤتمر التي استمرأت التدخل في شؤون الأحزاب وتمزيقها والاستيلاء على مقراتها وصحفها[١].

إن الجميع اليوم –سلطة ومعارضة– في حالة أزمة، والطرفان مشاركان في صناعتها ، وان كان للحزب الحاكم المسؤولية الأعظم في صناعة وإنتاج الأزمة وكان آخرها انقلاب الحزب الحاكم على مشروع التعديلات الدستورية ، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات (في جلسة ١٨ أغسطس ٢٠٠٨) – بعد أن أسقطت السلطة عبر كتلتها البرلمانية التعديلات المتفق عليها على قانون الانتخابات وذهبت منفردة إلى تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقا لما جاء في بيان المعارضة[٢] ، وذهاب اللجنة العليا لإقرار الآلية التنفيذية والإجرائية لعملية فحص القيد والتسجيل (المراجعة الفنية الالكترونية المركزية لقاعدة البيانات الخاصة بجداول الناخبين) ..، والذهاب إلى إيكال أمر تشكيل اللجان وفحص القيد والتسجيل إلى وزارة التربية والتعليم وإنزال قوائم بأسماء وأعضاء اللجان الإشرافية وغيرها[٣].

وقد برر المؤتمر الشعبي العام هذا الأمر ، حيث أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام بيانا جاء فيه (رغم كل الجهود والتنازلات التي بذلها وقدمها المؤتمر الشعبي العام حتى تم رفع مشروع تعديل قانون الانتخابات إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره بعد أن تم التوصل إلى اتفاق نهائي مع هذه الأحزاب إلا أن هذه الأحزاب وكتلتها البرلمانية في مجلس النواب لم تف بما تم الاتفاق عليه ، بما في ذلك عدم الإلتزام بتسليم الأسماء المرشحة لتمثيلها في اللجنة العليا للانتخابات إلى مجلس النواب حسب الموعد الذي قطعته على نفسها أمام المجلس)[٤] ، الأمر الذي جعل مجلس النواب أمام مسؤولية وطنية ودستورية لا تقبل المزيد من المساومة ، خاصة أن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات قد تأخر عدة أشهر عن الموعد الذي كان يفترض أن تشكل فيه اللجنة، والتزاما بالنصوص القانونية التي تلزم اللجنة العليا للانتخابات بإجراء مراجعة جداول الناخبين قبل ستة أشهر من قرار دعوة الرئيس للناخبين ، وأمام ذلك كله لم يكن هناك خيار آخر أمام مجلس النواب إلا أن يقوم بمسؤولياته القانونية من خلال الرفع بأسماء المرشحين لعضوية اللجنة العليا للانتخابات إلى رئيس

---

(١) نفس المرجع ، ص ٢ .

(٢) قادري أحمد حيدر، تعبير عن أزمة سياسية وطنية شاملة، **الوسط**، صنعاء ، ع٢١٣ ، ٢٩اكتوبر ،٢٠٠٨ ، ص ٧.

(٣) نفس المرجع ، ص ٧ .

(٤) **الأيام** ، عدن ،ع ٥٥٠٦ ، ١٣ سبتمبر ، ٢٠٠٨ ، ص٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمهورية والتي تتكون من أسماء اللجنة السابقة والتي من ضمنها أسماء ممثلي تلك الأحزاب[١] (في اللقاء المشترك).

وقد أصدر رئيس الجمهورية قرار التعيين للجنة العليا للانتخابات بإعادة اللجنة السابقة والمنتهية مدتها القانونية.

وقد رفض ممثلي المشترك في اللجنة العليا للانتخابات أن يؤدوا اليمين الدستورية ، وذلك بناء على توجيهات من المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك ومن جهة أخرى دعا المجلس الأعلى للقاء المشترك فروعه في المحافظات وكافة أعضائه وأنصاره في الدوائر والمراكز الانتخابية التقيد بموقف اللقاء المشترك وعدم التعامل مع اللجنة الحالية التي يعتبرها غير شرعية .

وطالب في تعميم صادر عنه (بتاريخ ٨ / ١٠ / ٢٠٠٨) أعضائه برفض المشاركة في أي من لجانها أو إجراءاتها بأي شكل من الأشكال وبأي صفة حزبية أو شخصية ، والقيام بدورهم في توعية المواطنين بأن المشاركة في إجراءاتها للانتخابات القادمة تعني القبول بسلب إرادتهم وإطالة عمر الفساد والعبث بحياتهم وكرامتهم ، وتهديد مستقبل أبنائهم وتبديد موارد البلاد وثرواته لصالح فئة محدودة من المتنفذين ، وتمكين الحزب الحاكم من الاستمرار في الحكم بنفس الطريق المنتج للأزمات والكوارث[٢].

وفي هذا السياق برزت ظاهرة جديدة على الساحة الانتخابية اليمنية فللمرة الأولى في تاريخ الانتخابات اليمنية منذ إعلان الوحدة تعلن قطاعات واسعة من الجماهير اليمنية في عدد من المحافظات (الشمالية والجنوبية) مقاطعتها لأعمال اللجان الانتخابية بتصحيح سجلات القيد وتسجيل ناخبين جدد ، وأعلن آخرين رفضهم – صراحة – المشاركة في العملية الانتخابية المقبلة ، وقام كثيرون بطرد مئات اللجان من مناطقهم ومنعها من العمل ، وقد تجاوز عدد المراكز التي تم طردها أكثر من سبعمائة مركز في مختلف المحافظات[٣] . من أصل (٥٦٢٠ مركزا انتخابيا على مستوى الجمهورية)[٤].

---

(١) نفس المرجع ، ص٣ .

(٢) **الناس** ، صنعاء ، ع ٤١٧ ، ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ ، ص٣ .

(٣) عادل أمين ، انتخابات ٢٠٠٩م .. صراع إدارات ومبادرات ، **الصحوة** ، صنعاء ، ع ١١٥١ ، ٢٠ نوفمبر ، ٢٠٠٨ ، ص٥ .

(٤) **٢٦ سبتمبر** ، صنعاء ، ع١٤٢٤ ، ١٣ نوفمبر ، ٢٠٠٨ ، ص٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللافت أن عملية طرد اللجان لم تقتصر على المواطنين الغاضبين فحسب بل شارك فيها أعضاء مجالس محلية ونواب في البرلمان – ممثلين عن الحزب الحاكم – نتيجة تصاعد الخلافات بين قيادات المؤتمر ، والتي عادة ما تتفاقم في المواسم الانتخابية ، علاوة على ذلك فقد كان للمعارضة (أحزاب المشترك) دور فاعل في تحريض المواطنين في كل المحافظات على مقاطعة اللجان الانتخابية كونها فاقدة للمشروعية الدستورية[١] ، وهي المرة الأولى أيضا التي تلجا فيها المعارضة إلى مثل هذا الموقف تجاه العملية الانتخابية ما يعد تطورا نوعيا في العمل السياسي ، فالمشترك يرى أن الانتخابات الحرة والنزيهة في كل بلاد العالم تمثل المدخل لحل أزماتها ومشاكلها ، ويرى فيها أيضا بوابة لإصلاح الأوضاع وتحقيق الانفراج السياسي ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا مع وجود لجنة عليا للانتخابات محايدة من شخصيات مستقلة أو بالتوافق بين فرقاء العمل السياسي.

بحيث لا يحتكر الحزب الحاكم أو الحكومة إدارة هذه العملية التي هي غاية الخطورة ونحن بحاجة إلى انتخابات نزيهة بحيث توجد لجنة عليا بمثابة الحكم الذي يدير اللعبة الانتخابية دون الانحياز للحاكم أو المعارضة[٢].

وفي المقابل من ذلك عقدت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام دورة استثنائية برئاسة الأخ / رئيس الجمهورية صدر عنها بيان ختامي للكثير من القضايا ومن ضمن ما جاء فيه أن اللجنة الدائمة تقدر للأخ الرئيس حرصه على مشاركة كافة القوى السياسية وشركاء العمل السياسي في العملية الانتخابية وإطلاقه للمبادرة التي كانت سببا مباشرا في استمرار الحوار بين القوى السياسية وفي مقدمتها المبادرة التي حملها المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبد الكريم الإرياني ، نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام ، والتي نصت على قيام الحكومة ومجلس النواب بإقرار مشروع التعديلات المتفق عليها بين الأحزاب في قانون الانتخابات وإضافة شخصين إلى عضوية اللجنة العليا للانتخابات لزيادة تمثيل أحزاب اللقاء المشترك إلى خمسة أعضاء وإعطائهم نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات ، بالإضافة إلى منصب الأمين العام

---

(١) أمين ، **انتخابات٢٠٠٩م .. صراع إدارات ومبادرات** ، مرجع سابق ،ص٥ .

(٢) حوار مع محمد الظاهري ، **الوحدوي** ، صنعاء ، ع ٨٠٠ ، ١٠ يونيو ، ٢٠٠٨ ، ص٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعد للجنة العليا للانتخابات[١] ، والإبقاء على لجان القيد والتسجيل الحالية وتشكيل اللجنة الانتخابية الخاصة بالترشيح والاقتراع طبقا لما جرى في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي شهدتها البلاد في سبتمبر / أيلول ٢٠٠٦ [٢] ، (ومبادرة أخرى ٥:٥ والسادس يختاره الرئيس) وهذه المبادرات المكثفة من قبل الرئيس لحلحلة الأزمة بين المشترك والمؤتمر لم تؤتي ثمارها ، بالرغم من تقديم التنازلات الكبيرة والتي لم يتعود عليها المؤتمر من قبل وهذا الحرص الشديد على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد لان تأجيل الانتخابات في نظره يكون مؤشر كبير إلى أن هناك "عدم استقرار في اليمن"[٣].

من جهتها رفضت المعارضة فحوى المبادرة الرئاسية ، وقال الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري سلطان العتواني إن المبادرة لا تضمن الحد الأدنى من مطالب المعارضة الخاصة بتصحيح الأزمة المتصلة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات[٤].

هذا الموقف المتماسك لأحزاب المشترك جعلها تنتقل من مرحلة القبول بالأمر الواقع ، إلى مرحلة رفض الواقع ومحاولة تغييره ، وهذا بحد ذاته اقنع المؤتمر بترك تصلبه والانحياز إلى خيار الحوار مع أحزاب المشترك ، وإلغاء فكرة الذهاب إلى الانتخابات بشكل انفرادي . إضافة إلى بعض الأسباب الهامة التي منها[٥]

– تصعيد المشترك لفعاليات وآليات مقاطعة اللجان الانتخابية الميدانية وتحريضه الشارع لمقاطعة تلك اللجان.

– بروز معارضة شديدة من قبل المواطنين في مختلف محافظات الجمهورية لعملية تسجيل الناخبين بصورة منفردة من قبل المؤتمر.

– إعلان الكثير من المواطنين وبصورة صريحة – في بعض المحافظات الجنوبية على وجه الخصوص مقاطعتهم للعملية الانتخابية ورفضهم تواجد اللجان في مناطقهم ولجوئهم إلى طردها من مراكز التسجيل.

---

(١) **الثورة** ، صنعاء . ع ١٦٠٧٣ ، ١٣ نوفمبر ، ٢٠٠٨ ، ص ٢ .

(٢) http : // www. Alkhaleej.ae ٢٤ – ٣– ٢٠٩ .

(٣) **الثورة** ، صنعاء ، ع ١٦٠٧٣ ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٤) مرجع سابق ، http : // www. Alkhaleej.ae ٢٤ – ٣– ٢٠٩ .

(٥) أمين ، **انتخابات ٢٠٠٩ .. صراع أرادات ومبادرات** ، مرجع سابق ، ص٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تصريحات المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) من أن عدم الاتفاق بين السلطة والمعارضة على القواعد والإجراءات المنظمة للعملية الانتخابية قد يجعل اليمن تخوض في تجربة انتكاس سياسي ستكون له نتائج غير محمودة على اليمن .

– بيان الاتحاد الأوروبي في دعوته كافة الفرقاء في الأحزاب السياسية إلى متابعة الحوار والتوصل إلى تفاهمات سياسية على أساس توصيات بعثة مراقبة الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م وأكد مسئولو الاتحاد عن عدم استعدادهم لإرسال بعثة أوروبية لمراقبة الانتخابات المقبلة في حال لم يتم ذلك التوافق(١).

وأمام هذه المعطيات وانسداد أفق الحوار الذي انتقل إلى مفاهيم أخرى التشاور التواصل ، باعتبار أن الحوار توقف بعد ١٨ أغسطس بين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب ، (لأنه حصل نوع من الانقلاب على الثقة التي كانت إلى حد ما لا زالت موجودة)(٢).

لقد بات جليا اليوم بأن المعالجات الجزئية المبتسرة التي طالما شهدتها الاستحقاقات الانتخابية المنصرمة ، قد أضحت احد أهم معوقات الممارسة الديمقراطية الجادة ، وعاملا كابحا لنموها وتعزيزها ، باعتبارها أهم المكتسبات المعاصرة للشعب اليمني المهددة بالانحسار، وما أحوجنا اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة توطين الأمل في النفوس المحتقنة ، وزراعة الثقة في القلوب المحبطة للحفاظ على ما تبقى من مشروعنا الوطني الديمقراطي الكبير(٣).

لهذا أعلنت أحزاب اللقاء المشترك حزمة شروط لخوض الانتخابات النيابية المقبلة ضمن ورقة سياسية أسمتها (رؤية المشترك لمتطلبات إجراء انتخابات حرة ونزيهة) وجميعها تدور حول مواضيع الحوار الذي بدا قبل عامين منها ما يتعلق بتوصيات بعثة الاتحاد الأوروبي التي جاء من ضمنها (القائمة النسبية وهي عقدة

---

(١) ياسر العرامي ، الأوروبيون والأمريكان يحذروا ، **الصحوة** ، صنعاء ، ع ١١٥٥ ، ٢٥ ديسمبر٢٠٠٨ ، ص٥.

(٢) حوار مع أمين عام حزب البعث الاشتراكي، **الصحوة** ، صنعاء ، ع ١١٦٠ ، ٢٩ يناير ٢٠٠٩ ، ص ٥ .

(٣) المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك ، رؤية أحزاب اللقاء المشترك لمتطلبات انتخابات حرة نزيهة ، **الصحوة**، صنعاء، ع ١١٥٥، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العقد)[١] وهذه التوصيات تختص بإصلاح النظام الانتخابي والآلية الانتخابية والإدارة الانتخابية لإصلاح الحياة السياسية على قاعدة الشراكة الوطنية.

ونتيجة لعدم التوصل إلى إتفاق بين المعارضة (أحزاب المشترك) والسلطة (ممثلة بالحزب الحاكم) ، لإجراء الانتخابات النيابية حسب الموعد المقرر لها في ١٤\٢٧ ٢٠٠٩ ، ولقصر المدة المتبقية التي لا تفي بالغرض لإصلاح العملية الانتخابية حسب الاتفاقات المتفق والموقع عليها من قبل الطرفين خلال مسارات الحوارات الطويلة والتي وصفت "بحوار الطرشان" ، حدث توافق بين السلطة والمعارضة بتاريخ ٢٦-٢-٢٠٠٩م على تأجيل الانتخابات لما تقتضيه المصلحة الوطنية ، لمدة عامين على أن تجرى الانتخابات النيابية في العام ٢٠١١م.

وبعيدا عن جدلية التأجيل ، فالتوافق على تأجيل الانتخابات مكسب للجميع فالحزب الحاكم كسب لأنه سيظل في السلطة لعامين ، والمعارضة كسبت لأنها رفضت المشاركة في انتخابات غير دستورية لا يتوفر لها الحد الأدنى من شروط النزاهة وأرغمت الحاكم على الرجوع إلى الشرعية الدستورية والقانونية ، والبلد كسب لأنه تجنب الدخول في مغامرة كبيرة نتائجها ستكون وخيمة ، وبهذا الاتفاق سيخسر أصحاب المصالح الضيقة وهذا أفضل من أن يخسر الجميع كل مصالحهم .

ومن هنا ينبغي علينا أن نتفاءل بأن الاتفاق على التأجيل والمشروط بالحوار حول القضايا الشائكة في البلد والعمل معا لحلها سلطة ومعارضة ، سيمهد للانتخابات القادمة بأن تجري في أجواء ومناخات ملائمة ، وأن تكون أكثر حرية ونزاهة ، لما سينتج عن هذا التأجيل خلال العامين القادمين من إصلاحات سياسية تضمن ذلك ونسقط من حساباتنا أن هذا التأجيل هو ترحيل مؤقت لأزمة مستحكمة ومركبة ، مع أن الواقع يعترف بوجودها غير أنه بالحوار الوطني المثمر وبتكاتف كل الجهود الوطنية سيتم التغلب على كل الأزمات مهما كبرت ، فالإيمان يمان والحكمة يمانية .

---

(١) حوار مع أمين عام حزب البعث الاشتراكي ، **الصحوة** ، ع ١١٦٠، مرجع سابق ، ص ٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة: نتائج وتوصيات

وأخيرا خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يتمثل أبرزها فيما شهدته الساحة السياسية من صراعات وأزمات سياسية لا زالت آثارها مستمرة وتشكل تهديداً للدولة نظاما ومجتمعا ، ولم يتم إحتوائها إلا بشكل جزئي ومن أهمها أزمة حرب صعدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ والقضية الجنوبية التي شكلتها الاحتجاجات والاعتصامات للمتقاعدين من العسكريين والمدنيين في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية ٢٠٠٧كمطالب حقوقية تحولت بسبب دعم المعارضة في الخارج وتأخر السلطة عن الاستجابة لهذه المطالب الحقوقية إلى مطالب سياسية متطرفة إضافة إلى الأزمة السياسية بين أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي جراء انقلاب أغسطس ٢٠٠٨ في جلسة مجلس النواب على قانون التعديلات الدستورية وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من طرف واحد ، ولجوء أحزاب المشترك بتنفيذ إعتصامات والنزول إلى الشارع لرفض إجراءات اللجنة العليا للانتخابات ، وعدم معالجة هذه الأزمات بشكل جذري أدى إلى استمرارها وتأثيرها على سمعة اليمن إقليمياً ودولياً وكان لها أثر سلبي ومباشر في اهتزاز الإستقرار السياسي وألحق أضراراً بالاستثمار الوطني والأجنبي مما انعكس سلباً على ركود الاقتصاد اليمني .

أولا النتائج :

١. أن الاستقرار لا يعني رفض التغيير والإصلاح ، والمعارضة اليمنية ممثلة باللقاء المشترك من خلال خطابها السياسي تطالب بالتغيير والإصلاح كما تطالب بالحرية والحقوق وحكم القانون ، وحل الأزمات بروح جماعية ووطنية في حين أن السلطة ترفض ما يأتيها من المعارضة وتعتبره أمرا مساويا للخروج من الشرعية.

٢. قامت السلطة بجهود عديدة كمحاولة منها لإيجاد استقرار سياسي ولكنها تبقى جزئية وغير جذرية مثل ،انتخابات المحافظين وإيقاف الحرب في صعده ، إعادة الحقوق للكثير من المتقاعدين العسكريين والمدنيين ، وتشكيل لجنة عليا لمعالجة مشكلات الأراضي ، أو غير فاعلة ، كتشكيل هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد ، وقانون براءة الذمة المالية ، وتشكيل لجنة للمناقصات . ولكن عادة ما تبدأ السلطة في الإهتمام بهذه الأمور إلا بعد اهتزاز هيمنة الدولة لسبب أو لآخر وخاصة عند بروز تيارات جديدة في المجتمع ترنو إلى تشكيل نظام سياسي جديد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. أسلوب تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، ونسبة مشاركة أحزاب المعارضة في لجانها الأساسية والفرعية المشرفة على الانتخابات، جعل اللجنة عرضة لانتقادات أحزاب المعارضة، وخضوع اللجنة لوصاية السلطة وعدم حيادية اللجنة وإتباعها للحزب الحاكم، ورغم تحريم القانون الحزبية إلى أعضاء اللجنة فإن أي منهم لم يتخل عن حزبيته.

٤. أظهرت الانتخابات الرئاسية الأخيرة ٢٠٠٦م ، أن أحزاب اللقاء المشترك هي القوة الفاعلة والكتلة المعارضة الوحيدة ، والمنافسة الحقيقية للحزب الحاكم واستطاعت بذلك أن تنتزع إعتراف الداخل والخارج ، كما يضاف لها إجبارها الحزب الحاكم على الحوار معها لإصلاح العملية الانتخابية على أساس الاستناد إلى مرجعية توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي وقضايا وضوابط الحوار المتفق عليهما من قبل الطرفين ، ودعوتها إلى شعبنة الحوار لحل الأزمات .

٥. لم تعد المعارضة كالسابق تقبل بالصفقات التي لا تخدم العملية الديمقراطية لذا فقد انتقلت من مرحلة تقبل الأمر الواقع إلى محاولة تغيير الأمر الواقع .

٦. لا زال الفساد في اليمن يؤدي دور الاستمرار السياسي للنظام القائم بدلا عن الاستقرار السياسي.

٧. مثل ظهور تكتل اللقاء المشترك المعارض كنتاج لغياب التوازن بين القوى السياسية بعد ضرب القوة التي كان يمتلكها الحزب الاشتراكي، وانتهاء التحالف الاستراتيجي بين التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام.

٨. الانتخابات في اليمن تحولت إلى غاية بدل عن كونها وسيلة لتحقيق حياة شريفة وكريمة وإيجاد استقرار سياسي ، وكما أنها آلية لإدارة الصراع بشكل سلمي نلحظ أنها أفرزت صراعات وحروب ، واتسم الوضع في اليمن بعدم الاستقرار السياسي ، فبعد الانتخابات النيابية الأولى في العام ٩٣م ، دخلت اليمن في أتون حرب أهلية في صيف ٩٤م ، تلتها الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٣م لتبدأ حرب صعدة في أوائل عام ٢٠٠٤ وتستمر أربع سنوات ، وتحركت القضية الجنوبية باحتجاجاتها واعتصاماتها في العام ٢٠٠٧م بعد الانتخابات الرئاسية بعام واحد.

٩. يعتبر مشروع أحزاب اللقاء المشترك للإصلاح السياسي الشامل ، مشروع طموح بحيث شخص في ثناياه كل المشاكل والأزمات التي تعاني منها اليمن في جميع مناحي الحياة ووضع كافة المعالجات اللازمة لحلها ، وإنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي الموجود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن رفض كل ما يأتي من المعارضة من قبل النخبة الحاكمة وعدم استعدادها للتغيير نحو الأفضل ، وتشبثها بالسلطة وتكريسها لبقاء الوضع على ما هو عليه والبناء عليه وعدم وجود قيم ديمقراطية والاهتمام بالشكل فقط ، إضافة إلى غياب التسامح السياسي ورفض الآخر ، وهذا كله يدعونا إلى القول أن اليمن كغيرها من الدول العربية لا يزال الإصلاح السياسي فيها إصلاح محتجز.

١٠. من خلال المشاركة السياسية ونتائج الانتخابات يمكن القول أن جميع الأحزاب السياسية اليمنية لا تتمتع بالاستقلالية ، فهي تخضع بشكل أو بآخر لأحد العوامل التالية: فالمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح يخضعان بدرجة كبيرة للمؤسسة القبلية التي لازال لها أدوارا مؤثرة في بناء المجتمع المدني سواء الأحزاب أو النقابات أو الجمعيات حيث تتداخل العلاقات القبلية العصبوية مع العلاقات الحزبية العقائدية ، وفي بعض الأحيان تسعى القبيلة لتكوين منظمات سياسية حديثة تعمل من خلالها ، ويعني ذلك أنه ما تزال عملية الولاءات المتعددة قائمة بين ولاء الفرد للقبيلة وولائه للدولة الوطنية ويخضع المؤتمر بدرجة أكبر للمؤسسة العسكرية ، أما الحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والبعث الاشتراكي والقومي واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق فتلعب القوى المناطقية فيهم دوراً بارزاً ويتركز النشاط الحزبي والجماهيري لهم في هذه المناطق.

١١. تمارس السلطة سياسة مزدوجة على قدر كبير من التعارض والتناقض فهي من الناحية الإعلامية وخطابها السياسي المعلن تقر بالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة لتلميع صورتها على الصعيد الخارجي ، لكنها في سياسات الممارسة العملية وقناعاتها لا تؤمن بالديمقراطية وتسلك طريقاً مغايراً تستخدم فيه وسائل الترغيب والترهيب وشراء الذمم واستمالة بعض الأفراد لتشكيل كيانات حزبية هزيلة تسير في فلك النظام .

١٢. المؤتمر الشعبي العام اعتاد تجاهل القضايا والمطالب التي تطرحها المعارضة أو على الأقل عدم إعطائها الاهتمام الكافي ، مما دفع بالمعارضة إلى التشدد ومعارضة النظام السياسي وهذا الأمر يثير حقيقة أن المبدأ الذي يستند إليه نظام تعدد الأحزاب، وهو مبدأ تداول السلطة يصبح لا معنى له في ظل وجود حزب حاكم يمارس دوره من خلال مفهوم استمراره في السلطة ولا يقتصر الأمر على هذا ، حيث تزداد العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعقيداً بالنظر إلى كون رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم ، وبالتالي أصبح الرئيس أحد أطراف التنافس الحزبي ، بل إن كثيراً من الانتقادات الموجهة للحزب الحاكم أصبحت توجه إلى رئيس الدولة ، حيث يصعب الفصل بينه وبين الحزب الحاكم.

١٣. برهنت الأزمات السياسية على قوة العامل الخارجي بما فيها معارضة الخارج وقدرته في تأجيج الصراعات السياسية وتأثيرها على مجريات الأحداث الداخلية ، التي يرجع أسبابها إلي غياب البناء المؤسسي السليم ووجود الأوعية الحزبية والقبلية المتقبلة والمنفذة وأفصحت عن هشاشة المبادئ التي تحملها هذه القوى ، وضعف ولاءها الوطني وتغليب مصالحها الشخصية والفئوية على حساب أمن واستقرار المجتمع.

١٤. ضعف التجربة السياسية وغياب الشفافية والعمل المؤسسي في الأحزاب والتنظيمات السياسة، مكنت السلطة من اختراقها والعمل على تفتيتها وتفريقها إلى كيانات حزبية متناحرة ، كما استطاعت السلطة أن تحجم دورها قانونيا وانتخابياً دون أن يكون لها تأثير كبير على مجريات الأحداث . .

١٥. بالرغم من تأجيل الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٩ لعامين كاملين ومع تحفظنا على هذه الفترة الكبيرة، إلا أنه حقق انفراج سياسي بين المؤتمر واللقاء المشترك وكان لضغوطات المعهد الديمقراطي الأمريكي والاتحاد الأوروبي دور كبير في هذا التأجيل ، وفي اعتقادنا أن البرلمان المقبل سيكون المفتاح الحقيقي للإصلاح إذا تم انتخابه كحصيلة لتوافق قومي في مؤتمر حوار شفاف ومتوازن وطموح .

وبناءَ على ما ورد واستناداً إلى الفرضيات الواردة في بداية الدراسة البحثية ، يرى الباحث بأن هناك علاقة إرتباطية واضحة في توطيد عناصر الاستقرار السياسي عن طريق إرساء قواعد لغة الحوار والتفاهم بين المعارضة والحزب الحاكم للوصول إلى الأهداف المرجوة من المشاركة السياسية لتلبية تطلعات وأهداف أفراد الدولة اليمنية بشكل عام .

كما أن هناك علاقة إرتباطية واضحة في توطيد عناصر الاستقرار السياسي عن طريق إشراك المعارضة في معالجة القضايا اليمنية ومطالبتها باستمرار أن تكون إلى جانب الحزب الحاكم وترفض سياسة استبعادها أو إلغاء أي دور لها كطرف فاعل لحل الأزمات التي تمر بها اليمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا التوصيات

نود أن نثبت هنا أمراً نعتقد أنه لا جدال فيه وهو أن الحرية السياسية وحق حرية القول وحق النقد والمعارضة والرقابة على السلطة السياسية يتجاوز الحق الفردي إلى كونها واجباً يقع إثم التقصير عليه (فرداً أو جماعات).

١. البدء على الفور في تشكيل حكومة وحدة وطنية تنتهي فترتها في بداية الانتخابات البرلمانية المقبلة، ويشارك فيها كافة التيارات السياسية والوطنية وعقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية ودعوة المعارضة في الخارج إلى العودة للإسهام في معالجة الأزمات التي تمر بها البلاد وكل يتحمل مسئوليته.

٢. الحوا حول تطوير النظام السياسي والانتخابي والقضايا العامة الأخرى ، ينبغي ألا يقتصر على الأحزاب الممثلة في البرلمان وأن يتم إستيعاب كل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والقوى الوطنية والاجتماعية ، ليكون الحوار مبنيا على قاعدة الشراكة والمسئولية الوطنية لضمان الوصول إلى إنقاذ وطني .

٣. الإسراع بتفعيل نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات لما لذلك من أثر إيجابي في تعزيز الوحدة الوطنية .

٤. التغيير التدريجي مطلوب في أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لأجل التعاطي معها ودون مقاومتها ، ولذلك على أحزاب المعارضة (أحزاب المشترك) فيما يخص بتغيير النظام الانتخابي الحالي ومطالبتها بالقائمة النسبية ، أن يتم الموائمة بين النظامين والأخذ بالنظام الانتخابي الثالث ويسمى بالنظام (المختلط) ويكون انتخاب نصف المقاعد على أساس الدوائر الفردية والنصف الآخر على أساس القائمة النسبية .

٥. إعادة النظر في القوانين الحاكمة للتعددية الحزبية وللعملية الانتخابية بما يضمن "إزالة" ما تتضمنه من قيود على الممارسة الحزبية والديمقراطية .

٦. ينبغي أن يتحول مفهوم القضية الجنوبية إلى مفهوم القضية الوطنية ، ومعالجة آثار حرب ٩٤ بشكل سريع وعاجل لإفشال مخططات أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يدعون إلى الإنفصال والعودة بالوضع لما قبل الوحدة ، والعمل على تحقيق العدالة والمساواة والمواطنة المتساوية ، ومعالجة مشكلات الأراضي ومحاسبة الفاسدين من ناهبي الأراضي ، وفرض قوة وسيادة القانون وبناء دولة المؤسسات ،ومعالجة آثار حرب صعدة بصورة جذرية في إطار الدستور والقانون وإتاحة الحرية الفكرية السلمية بما لا يضر بالثوابت الوطنية حتى لا تتكرر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جديد حرب سادسة ،ودون ذلك سيعاني اليمن مجتمعا ودولة من عدم الاستقرار السياسي وستتوالد الأزمات ، وتصبح الوحدة والنسيج الاجتماعي في خطر حقيقي .

٧. إعطاء مزيد من الاهتمام في البناء المؤسسي للأحزاب وترسيخ مبدأ الحرية والمشاركة السياسية في جميع الأطر التنظيمية وبما يضمن شفافية العمل السياسي ويجنب الاستبداد الحزبي لان رسوخ العمل الديمقراطي الحزبي هو رسوخ لنهج النظام السياسي على مستوى السلطة أو المجتمع ، وفاقد الشيء لا يعطيه والتنشئة السياسية السليمة تبدأ من أصغر وحدة تنظيمية في الحزب إلى أعلى سلطة في الدولة.

٨. الاهتمام بالمنافسة الخدمية للأحزاب والتنظيمات السياسية وتبني برامج عملية في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية والتعليمية والثقافية ، بدلاً من البرامج السياسية المقدمة للاستهلاك الانتخابي ، والمبنية على اشتراطات التنفيذ بالفوز الانتخابي واستلام السلطة .

٩. على أحزاب المعارضة التخفيف من حدة خطابها السياسي والإعلامي تجاه السلطة والإشادة بما تحققه من إنجاز في أي جانب من الجوانب المختلفة ، قد يعطيها ذلك حافزا لمزيد من الانجازات ، وبما يسهم ذلك في بناء الثقة والاعتراف بالآخر ، وكما يقول الصديق رضي الله عنه "إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني" .

هذا أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات التي هي أولاً وأخيراً جهد بشري قابل للصواب والخطأ أراد من ورائه الباحث الإسهام من خلاله في معالجة الإشكالات السياسية برؤى علمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً المصادر:

١. القرآن الكريم .

٢. السنة النبوية .

٣. دستور الجمهورية اليمنية لعام ٢٠٠١م .

٤. اللجنة العليا للانتخابات .

٥. كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢م ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، صنعاء ، ٢٠٠٢م .

٦. قانون الانتخابات العامة رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦م .

ثانيا: المراجع

أولاً الكتب :

١. إبراهيم ، حسين توفيق ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ .

٢. أبو جبل ، كاميليا ، **يهود اليمن :دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين** ، دار التميز للطباعة والنشر والتوزيع دمشق ، ١٩٩٩م.

٣. الأنصاري ، محمد جابر ، وآخرون ، **النزاعات الأهلية العربية ، العوامل الداخلية والخارجية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧م .

٤. البشاري ، العليمي ،**البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية (الانتخابات النيابة لعام ١٩٩٧ : دراسة مقارنة)** ، ط١ ، كتاب الثوابت ، رقم (١٢) ، ١٩٩٨ .

٥. البكاري ، محمود غالب ، **الواقع السيوسولوجي للتعددية السياسية في اليمن** ، ط ١ ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٦م .

٦. البياتي ، منير ، **النظام السياسي الإسلامي** ، ط ٢ ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. البياتي ، منير حميد ، **النظم الإسلامية** ، ط١ ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٤م

٨. توفيق ، أشرف مصطفى ، **المعارضة** ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩.

٩. الجاسور ، ناظم عبد الواحد ، **موسوعة علم السياسية** ، ط ١ ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤م .

١٠. جبر ، دندل ، **التعددية السياسية وتداول السلطة في السياسية الشرعية** ، ط١ ، دار عمان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦م .

١١. جرادات ، مهدي ، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي** ، ط١ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٦م .

١٢. الجرجاني ، السيد الشريف علي بن محمد ، **التعريفات** ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧.

١٣. جمعة، سعد ، **الشباب والمشاركة السياسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤.

١٤. الجوزية ، أبن القيم ، **زاد المعاد في هدى خير العباد** ، ط١ ، ج ٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .

١٥. الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، **الصحاح** ، ج٣ ، ط٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩م

١٦. حسن، حمدي عبد الرحمن ، **العسكريون والحكم في أفريقيا، دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية** ، مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، القاهرة ، ١٩٩٦.

١٧. حماد ، أحمد جلال ، **حرية الرأي في الميدان السياسي** ، ط ١ ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، ١٩٨٧ .

١٨. الخطيب ، نعمان ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨م

١٩. خليفة ، عبد الرحمن ، **أيدلوجية الصراع السياسي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م .

٢٠. ربيع ، محمد محمود ، مقلد ، إسماعيل صبري (محرران) **موسوعة العلوم السياسية في اليمن ١٩٤٨ – ١٩٩٣م** ، كتاب الثوابت (٢) صنعاء ، ١٩٩٤.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٢١. الريس ، رياض ، **رياح الجنوب اليمني ودوره في الجزيرة العربية ١٩٩٠م- ١٩٩٧م** ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٩٨م .

٢٢. سماره ، إحسان عبد المنعم عبد الهادي ، **النظام السياسي في الإسلام ((نظام الخلافة الراشدة))** ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٠م .

٢٣. شلبي ، محمد ، **مناهج التحليل السياسي**، مركز الآمين ، جامعة صنعاء ، ١٩٩٨م .

٢٤. الشميري ، عبد الولي ، **ألف ساعة حرب** ، ط ٣ ، مكتبة اليسر ، صنعاء ، ١٩٩٥م .

٢٥. الشوكاني، محمد بن علي ، **فتح القدير** ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

٢٦. الصفار ، حسن، **التعددية والحرية في الإسلام** ، ط١ ، دار المنهل ، بيروت ، ١٩٩٠ .

٢٧. الصوفي، أحمد عبد الله ، وآخرون ، **التحول الديمقراطي في اليمن : التحدي والاستجابة (دراسة تحليلية مقارنة للانتخابات البرلمانية ٩٣-٩٧-٢٠٠٣م)** ، المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية صنعاء ، ٢٠٠٣م .

٢٨. الظاهر ، محمد حسن ، **بحوث في النظرية السياسية (الديمقراطية – المشركة السياسية – الالتزام السياسي)** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٢٩. الظاهر، حسن ، **تطور الفكر السياسي الغربي** ، ط ٢ ، مطابع الأوفست ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

٣٠. الظاهري ، محمد محسن ، **المجتمع والدولة في اليمن : دراسة لعلاقة القبلية بالتعددية السياسية والحزبية** ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

٣١. العبدلي ، سمير ، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن ، (دارسة ميدانية)** سلسلة أطروحات الدكتوراه (٦٢) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .

٣٢. العليمي ، رشاد ، البشاري ، أحمد ، **البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٣ : دراسة مقارنة** ، كتاب الثوابت (١) المؤتمر الشعبي العام ، صنعاء ، ١٩٩٣م .

٣٣. عودة ، عبد القادر ، **الإسلام وأوضاعنا السياسية** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨١م .

٣٤. العيني ، محسن ، **خمسون عاماً في الرمال المتحركة : قصتي مع بناء الدولة اليمنية** ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٥. الغزالي ، إسماعيل ، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٣٦. الغفاري ، علي عبد القوي ، **الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل** ، المؤتمر الشعبي العام (كتاب الثوابت) صنعاء ، ١٩٩٧م .

٣٧. غليون ، برهان ، وآخرون ، **النزاعات الأهلية العربية** ، بيروت ، ١٩٩٤م .

٣٨. الفرح ، محمد حسين ، **معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن ١٩٦٢- ١٩٩٩** ، مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأبناء اليمنية سبا ، ط١ ، صنعاء ، ٢٠٠٢م .

٣٩. الكميم ، عبد العزيز الوحدة اليمنية ، **دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات** ، الآفاق للطباعة والنشر ، صنعاء ، ١٩٩٦م .

٤٠. كواكو ، جان مارك ، **الشرعية السياسية – مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسئولية السياسية** ، ترجمة (خليل إبراهيم الطيار) ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠١م .

٤١. مانع ، الهام محمد ، **الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ١٩٤٨-١٩٩٣م** ، كتاب الثوابت (٢) ، صنعاء ، ١٩٩٤.

٤٢. المنوفي ، كمال ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، ط١ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧م .

٤٣. المودودي ، أبو الأعلى ، **الحكومة الإسلامية** ، ترجمة (أحمد إدريس) ، ط ٢ ، دار المختار الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

٤٤. النووي ، الإمام ، **رياض الصالحين** ، دار الجيل ، لبنان ، بدون تاريخ .

٤٥. هادي ، رياض ، **المشكلات السياسية في العلم الثالث** ، ٢ط ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢م .

٤٦. هيجوت ، ريتشارد ، **نظرية التنمية السياسية** ، ترجمة (حمدي عبد الرحمن) الطبعة الأولى ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠١م .

ثانياً : الدوريات :

١. أبراش ، إبراهيم ، التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد ١٢ ، بيروت ، خريف ٢٠٠٦م .

٢. بلقزيز، عبد الإله ، العنف السياسي في الوطن العربي ، **المستقبل العربي** ، العدد (٢٠٧) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مايو١٩٩٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. البياتي ، عبد الكريم قاسم ، التعديلات الدستورية في اليمن ٢٠٠١م : محاولة للقياس الكمي ، **شئون العصر** ، عدد ٣٠ ، يوليو سبتمبر ، ٢٠٠٨م .

٤. جمعة ، عثمان ، وظيفة الدولة في الشريعة الإسلامية ، **مجلة البحوث الإسلامية** ، العدد (٣٨) ، ١٤١٤هـ .

٥. الحلو ، محمد إبراهيم ، التحديث السياسي .. خبرات عربية (مصر : دراسة حالة) ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد (١٢) ، خريف ، ٢٠٠٦ .

٦. الصوفي ، عبد الجليل ، نتائج الانتخابات النيابية ٢٧ أبريل ٢٠٠٣ : مؤشرات ودلالات ، **شئون العصر** ، العدد ١٢ ، صنعاء ، يوليو سبتمبر ، ٢٠٠٣.

٧. الطويل ، ناصر ، دراسة في تأثير التعددية السياسية والحزبية على التنوع القبلي في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٤م ، **شئون العصر** ، العدد (٩) ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠٠٥م .

٨. الطويل ، ناصر ، تقويم مراحل التحضير للانتخابات النيابية ٢٠٠٣م ، **شئون العصر** ، العدد ١٢ ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، يوليو سبتمبر ، ٢٠٠٣م .

٩. الطويل ، ناصر محمد ، دراسة في تأثير التعددية السياسية والحزبية على التنوع القبلي في اليمن ١٩٩٠- ٢٠٠٤م ، **شئون العصر** ، العدد (١٩) ، صنعاء ، ٢٠٠٥م .

١٠. الظاهري ، محمد محسن ، التطور الديمقراطي في اليمن : الواقع الراهن وآفاق المستقبل ، **شئون العصر** ، العدد (٢٠) المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، يوليو- سبتمبر ، ٢٠٠٥م .

١١. عبد الله ، إبراهيم سعد الدين ، التنمية المستقلة والتغيرات الدولية المعاصرة ، **المستقبل العربي** ، العدد (١٧٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢.

١٢. عبد الله ، ثناء فؤاد ، (الإصلاح السياسي .. خبرات عربية) ، (مصر : دراسة حالة) ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد (١٢) ، خريف ، ٢٠٠٦م .

١٣. عساف ، عبد المعطي ، أزمة الفعالية السياسية العربية ، **المستقبل العربي** ، العدد (٣٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢م .

١٤. الغنوشي ، راشد ، حقوق الإنسان في الإسلام ، **شئون العصر** ، العدد (١) ، صيف ١٩٩٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥. الكواري ، علي خليفة ، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية ، **المستقبل العربي** ، العدد ٣٣٨ ، بيروت ، ٢٠٠٧/٤م

١٦. معوض ، جلال ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد (١٠) ، الكويت ، ١٩٨٣.

١٧. المقداد ، محمد أحمد ، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزا ته (الأردن ، دراسة حالة) ، **المنارة (للبحوث والدراسات)** ، المجلد ١٣ ، العدد ٧ ، جامعة أل البيت ، المفرق ، الأردن ، أيلول ٢٠٠٧م .

ثالثاً الرسائل الجامعية :

١. أبو أصبع ، بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩١- ٢٠٠١** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٢. أبو الهنا ، رنا حسني رشاد ، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية ((الأردن وماليزيا : دراسة مقارنة (١٩٩٩-٢٠٠٦)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن ، ٢٠٠٨م .

٣. أبو حسن ، ياسر ، **ظاهرة العنف السياسي في العالم العربية للفترة من ١٩٨٨-١٩٩٨**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، ١٩٩٩.

٤. حنفي ، عبد العظيم محمود ، **((تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية :دراسة في قضية الشرعية** ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٢.

٥. الخوالدة ، عبد السلام سلامة ، **الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل : ١٩٨٨-١٩٩٦**، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت، الأردن ، ٢٠٠٠م .

٦. السمدة ، عبيد الخالق داحش ، **التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤م** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ٢٠٠٤م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. سميع ، حسين صالح ، **المعارضة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد من عام ١٩٩٠- ١٩٩٧**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، ١٩٩٧ .

٨. الشاوش ، سعود ، **تجربة الإصلاح السياسي في اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٤**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أسيوط ، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة ، مصر ٢٠٠٨م .

٩. الشاوش ، سعود محمد ناصر ، **المشاركة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في اليمن الموحد من عام ١٩٩٠-١٩٩٧**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

١٠. الصلاحي ، فؤاد، **دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني في اليمن : دراسة في تجربة التعددية السياسية** ، رسالة دكتوارة غير منشورة ، (جامعة عين شمي ، كلية الآداب قسم علم الاجتماع) ، القاهرة ، ١٩٩٧.

١١. الطويل ، ناصر محمد علي ، **العلاقة بين النظام السياسي والإخوان المسلمين في اليمن : دراسة في المحددات الداخلية والخارجية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أسيوط ، مصر ، ٢٠٠٨م .

١٢. الظاهري ، محمد محسن، **القبيلة والتعددية السياسية في اليمن (١٩٩٠-١٩٩٧)** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣.

١٣. عقبات ، عبد المجيد أحمد صالح ، **القضايا القومية لدى الأحزاب السياسية اليمنية ك دراسة تحليلية مقارنة لبرامج العمل السياسي ١٩٩٠ – ٢٠٠٣م** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦م .

١٤. الفتلاوي ، علي عبد الكاظم كامل ، **الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٦م .

١٥. قحطان ، محمد سفيان عبده ، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي : دراسة تطبيقية على اليمن ١٩٨٣- ١٩٩٤م** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، السودان ، ١٩٩٧م.

١٦. مصلح ، علاء الدين محمد علي ، **المعارضة السياسية وضوابطها في الشريعة الإسلامية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، ٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧. المقطري ، عدنان ياسين ، **قضايا السياسة الخارجية لدى الاحزاب السياسية اليمنية ١٩٩٠-١٩٩٩**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١٨. الهيصمي ، خديجة ، **الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية: دراسة تطبيقية عن سياسة اليمن في منطقة البحر الأحمر** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

رابعاً : التقارير السنوية:

١. **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥** ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠٠٥.

٢. **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٦م** ، المشرف ورئيس التحرير (محمد أحمد افندي) ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ، ٢٠٠٦ .

٣. **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣** ، المشرف ورئيس التحرير (محمد أفندي) ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجة ، صنعاء ، ٢٠٠٣.

٤. **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٤** ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ٢٠٠٤م .

٥. **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧** ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء ٢٠٠٧.

الكتب المترجمة :

١. ديستريمو ، بلوندين، **اليمن والعولمة وإزالة الفقر** ، ترجمة (علي محمد زيد) ، ندوة (اليمن والعالم) ، صنعاء ، ٢٠٠٠م .

٢. كواك ، جان ماركو ، **الشرعية السياسية – مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسئولية السياسية** ، ترجمة (خليل إبراهيم الطيار) ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠١ .

٣. هيجوت ، ريتشار ، **نظرية التنمية السياسية** ، ترجمة (حمدي عبد الرحمن) ، ط١ ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: الصحف:

أ- الخبر :

١. **الميثاق** ، صنعاء ، ع ١٤٢١، ٢٠٠٨/١٠/١٣م.

٢. **الشرق الأوسط** ، لندن ، ع ٨٧٤٦ ، ٢٠٠٢/١١/٨.

٣. مقابلة مع الرئيس علي عبد الله صالح لقناة روسيا اليوم ، **الـرأي العـام** ، صـنعاء ، ع ١٠٥٤، ٢٠٠٨/١١/٢٥م.

٤. عبد القادر باجمال ، لقاء **مع صحيفة ٢٦ سبتمبر** ، صنعاء ، ع ١٢١، ١٩٩٤/١٠/١٣.

٥. لقاء مع محمد الظاهري ، **الوحدوي** ، صنعاء ، ع ٨٠٠ ، ١٠ يونيو ، ٢٠٠٨.

٦. حوار مع رشاد العليمي / نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمـن ، **٢٦ سـبتمبر** ، صنعاء ، ع ١٤١٣، ١٨ سبتمبر ، ٢٠٠٨م.

٧. **الثوري** ، صنعاء ، ع ٢٠٢٢ ، ٢٠٠٨/٩/٤.

٨. **الصحوة** ، صنعاء ، ع ١١١٤، ٢١ فبراير ، ٢٠٠٨م.

٩. **الأهالي** ، صنعاء ، ع ٦٦ ، ٢٠٠٨/١٠/٢٨م.

١٠. **الشارع** ، صنعاء ، ع ٥٩ ، ٢ أغسطس ، ٢٠٠٨م.

١١. **الثوري** ، صنعاء ، ع ٢٠٤٢ ، ٢٠٠٩/٢/٢٦م.

١٢. حوار مع الرئيس / علي عبد الله صالح ، **الوسط** ، صنعاء ، ع ١٦١، ١٥ أغـسطس ، ٢٠٠٧.

١٣. حوار مع رئيس الوزراء / علي محمد مجور، **الجمهور**، صنعاء ، ع ٤٤ ، ١٤ فبراير ، ٢٠٠٩.

١٤. حوار مع النائب البرلماني / علي عشال ، **الـشارع** ، صـنعاء ، ع ٧١ ، ١ نـوفمبر ، ٢٠٠٨.

١٥. **الوسط** ، صنعاء ، ع ٢٢٦ ، ٤ مارس ، ٢٠٠٩.

١٦. **رأي** ، صنعاء ، ع ٤٧١ ، ٢٣ ديسمبر ، ٢٠٠٨.

١٧. **الصحوة** ، صنعاء ، ع ١١٤٧، ٢٣ أكتوبر ، ٢٠٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨. **الوسط** ، صنعاء ، ع ١٩٦، الأربعاء ١٨ يونيو ، ٢٠٠٨.

١٩. **الوحدوي** ، صنعاء ، ع ٨٠٠ ، ١٠ يونيو ، ٢٠٠٨.

ب- غير الخبر :

١. أمين ، عادل ، المتقاعدون يصنعون مستقبل الجنوب ، **النـاس** ، صنعاء ، ع ٣٨٢ ٢٠٠٨/٢/٤.

٢. خالد ، شاكر أحمد ، خلافات الحراك الجنوبي...، **النـاس** ، صنعاء ، ع ٤٢٩ ٢٠٠٩/١/١٢م.

٣. دوبلة، عبد الله ، تفاهم مبدئي لمهمة لم تزل شاقة ، **النـاس** ، صنعاء ، ع ٤٠٩ ٢٠٠٨/٨/١١ .

٤. عبد الله ، نزيه ، اليمن في تجاذب التناقضات ومفاصل الأزمات، **الشموع**، صنعاء، ع ٤٦٨، ٢٠٠٩/١/٢٤م.

٥. قطران ، عبد الله ، قانون المظاهرات والمسيرات ، **النـاس** ، صنعاء ، ع ٤٠٩ ٢٠٠٨/٦.

٦. مصطفى ، عزت ، محاكمة متنفذي نهب الأراضي... ، **الناس** ، صنعاء ، ع ٣٢، ٢٦ يناير ٢٠٠٨م.

٧. نعمان ، ياسين ، الانتخابات بين حل الأزمة الوطنية وتسوية أزمة السلطة، **الثـوري** صنعاء ، ع ٢٠٣١ ، ٢٠٠٨/١١/٢٠م .

٨. يحيى ، ناصر ، شعب واحد رغم الاتجاهات الجغرافية ، **النـاس** ، صنعاء ، ع ٣٦٠ ٢٠٠٧/٨/٢٠م.

سابعاً : المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Anderson, Liza, **Transition to Democracy**, (New: yourk : Columbia University Prees),2003.
2. Benton . **Encyclopedia Britannic**a, London ,1997 . , Helen

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. Bhargava, Vinay and Bolongatia, **Emil Challenging Corruption in Asia, Case Studies and a Framework for Action, Diricion in Development**, (Washingtion.D.C: The World Bank 2004).

4. David Goldsworhy , Ethnicity and Leadership in Africa : The Untypical Case of Tom Mboya , **The Journal of Modern Africa Studies** , vol .20, No . (1982).

5. David, Eston, **A System Analysis of Political Life, John Willy and Asons** , inc , New York , 2nd Printing. 1987.

6. Donell, Guillermo, and Schmitter, **Philippe Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies** (Baltimore, Ma, London: Johns Hpkins University. Press, 2005.

7. Dumbar, Charles, The Unifiction of Yemen Process, Politics and Prospects: **The Middle East Journals**, Vol 46, No 3, 1992.

8. Huntington , Samuel . **Political Order in Changing Societies**, Harvard University , New York , 1983.

9. Huntington. Samule, **The Clash of Civilizations and Remaking of World Order**, (New York: Simon, Schuster Rocefeller Center),1996.

10. John P. Plemenayz, Consent, **Freedome and Political Obligation**, (London: Oxford University Press), 1968.

11. Stevnson, Morrison Hugh Michael, Integration and Instability, Patterns of African Political Development, **American Political Science Review**, Vol 66, no 3, Washinagtion, 1972.

12. Wener,M, **Political Demography-Rapid Population Growth,** (Baltimor: by Roll and Somsco), 1977.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثامناً: مواقع شبكة الانترنت:

١. محمد عمارة ، (الإسلام وحقوق الإنسان) ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥، www.aljlees.com، ١٥-٨-٢٠٠٨.

٢. www.algazeera.net/in-depth ، ٨-٣-٢٠٠٨م.

٣. حرية التعبير في الإسلام، ar. Wikipedia.org ، ٦-١٠-٢٠٠٨م.

٤. المساواة أمام القانون ، www.arabvolunteering.org ، ٦-١٠-٢٠٠٨.

٥. وزارة الشؤون القانونية ، نظام الحكم في اليمن ، www.yradio.gov.ye ٢٤-١-٢٠٠٩.

٦. وزارة الشؤون القانونية ، التشريعات والقوانين، www. Yradio.gov.ye، ٢٤-١-٢٠٠٩.

٧. http://alsahwa-yemen.net/view_news، ١٥-٢-٢٠٠٨.

٨. البعثة الأوروبية للرقابة تشيد بالانتخابات اليمنية، http://www.yemenews.netK ، ٥-٢-٢٠٠٩.

٩. اليمن ... إتفاق مبادئ لنزاهة الانتخابات، www.islamonline.net، ٣-٢-٢٠٠٩.

١٠. www.algadnews.com/show.php?id، ٢-٢-٢٠٠٩.

١١. www.aljazeera.net/Nr/exeres/EoFD369، ٢-٢-٢٠٠٩.

١٢. موقع مأرب برس ، http://marebpress.net، ٣-٢-٢٠٠٩.

١٣. بيان عن حزب الحق ،http://www.islamonline.net، ١٨-٣-٢٠٠٩.

١٤. http://www.newsyemen.net، ٢٠٠٩/٣/١٧م.

١٥. http://news.maktoob.com/forum,، ١٨-٣-٢٠٠٩/.

١٦. حلقة نقاش حول : قضية صعده ، http://wwwmarebpress.net، ٢٢-٣-٢٠٠٩.

١٧. حرب صعده ... جرح نازف ، http://www.alghadyem.net/index.php، ٢٠٠٩/٢/١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨. رسالة المشترك إلى رئيس الجمهورية،http://www.bilakoyood.net، ٢٢-٣-٢٠٠٩.

١٩. http://www.daralhayat.com/special/feat، ١٨-٣-٢٠٠٩.

٢٠. أحزاب اللقاء المشترك تقود الحراك الجنوبي، http://www.akhbaralasr.net، ٢٤-٣-٢٠٠٩.

٢١. الأحمر ، والقضية الجنوبية...wwwfoudsharha.maktoobblg.com، ٢٤-٣-٢٠٠٩.

٢٢. الرئيس اليمني يطرق إصلاحات دستورية، http://ashrqalawsat.com، ٤-٣-٢٠٠٩.

٢٣. تحويل نظام الحكم في اليمن من رئاسي مختلط إلى رئاسي كامل ، tharwacommunity.typepad.comK، ٤-٣-٢٠٠٩.

٢٤. مبادرة الرئيسي ، http://www.wataonline .net، ٦-٣-٢٠٠٩.

٢٥. أمين عام الإشتراكي ، www.aawsat.com، ٢٤-٣-٢٠٠٩.

٢٦. http://www.alkhalej.ae، ١٦-٩-٢٠٠٨.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ABSTRACT

The Role of Yemeni Opposition in Political Stability: 2003-2008

Parties of the Joint Meeting (A Case Study)

Student : Derham Mohsen Ahmed Al-Halemi

Supervisor Dr : Mohammed Al-Mogdad

This study aims at knowing the fact of the role of Yemeni opposition in general, and the joint meeting in specific, in the political participation and achievement of political stability. This study also previews the joint position towards the significant Yemeni issues and to point out the main aspects of political opposition and political stability in the Western and Islamic ideology, as a theoretical study. Though, this study is not a comparative case study with Yemeni opposition ideology, but the researcher aims to preview the status of Yemeni political movement nature, and go to the joint meeting parties, as a case study. In addition, to discuss the factors affecting the Yemeni vision towards political stability, and its reflection on the fact of political stability or not, as a result of interacting with Yemeni opposition powers.

This study is based on a phenomenon that there is a correlation between the effectiveness of opposition and its relationship with the ruling regime, and achieve the political stability in the Republic of Yemen.

The study used system analysis, functional structuring, and case study methods were used.

Finally, the study concluded to a set of conclusions, mainly:

1. That stability does not mean rejecting change and reform, and that the Yemeni opposition, represented by the joint meeting, through its political speech, demands change and reform, and claims for

www.manaraa.com

freedom, rights, rule of law, and crises solving with the team and patriotic spirit; while authorities rejects what comes from opposition, and considers it similar to walking out of legitimacy.

2. The authorities, with many efforts, in an attempt to create political stability, though partly and not fundamental, i.e., governors' elections, seize war at Sa'da, reconciliation of rights to many retired army and civil workers, forming a high committee to solve land problems, or ineffectively, i.e., forming a high national commission to counter corruption, financial position law, and tenders' committee. But, usually authorities start attention to these issues only after the concussion of state's domination for one reason or another, especially the emergence of new trends tending to form a new political system.
3. Yemeni crises proved the power of external factor, including external opposition, in agitating conflicts, and their impact on the sequence of events.
4. Corruption in Yemen is still playing the role of political continuity for the current regime, instead of political stability.

The major recommendations of the researcher are:

1. Dialogue should not be limited to discussing the development of political, electoral, and other public issues of parties represented by parliament, and must contain all parties, political organizations, civil society organizations, social and national powers, to be based on the basis of partnership and national responsibility, to guarantee concluding to national salvation.
2. Expedite activating local ruling system with wide jurisdiction, as it has a positive impact in emphasizing national unity.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com